

جامعة القاهرة
كلية الآداب



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠١١٠

ابن الحاجب في كتابه الأمل في النحوة
آراؤه في الآيات القرآنية والفصل

رسالة دكتوراه

مقدمة من:

محمد هاشم عبد الدايم

المعيد بكلية البنات - جامعة عين شمس

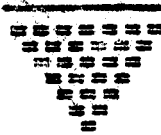
للحصول على درجة الدكتوراه

من قسم اللغات الشرقية

إشراف

الأستاذ الدكتور شوقي ضيف

رئيس قسم اللغة العربية بالكلية



١٣٨٨ هـ

١٩٦٩ م

٠٠٠٠

لما رأيت إعراض كثير من الباحثين عن الدراسات النحوية لوعورة طريقها،
وجفاف مادتها ، مع أهميتها ، وحاجة مهادتنا إلى العناية بها ، آثرت أن أسلك
هذا السبيل ، خدمة للغة ، وورعة في بحث تراثها ، وتعاوناً مع العاملتين
على ازدهارها مهما لقيت من جهد ومشقة .

وقد بذل أسلافنا - من نخاة مصر - جهداً مشكوراً في إحياء
هذه الدراسة ، وإثرائها على مر العصور ، من أمثال (ولّاد) الذي أخذ
النحو عن الخليل بن أحمد ، وأبي الحسن الأعز الذي تلقاه عن الكنائس
والدينوري الذي قرأ كتاب سيبويه على المبرد (١) ، وأبي جعفر النحاس
وابن بزي ، وابن معط ، وابن الحاجب ، وابن مالك ، وابن هشام
الذين قدموا للدراسات النحوية ثروة لا تنفد ، وحثوا لتبليغ علم السنين .
ومن واجبتنا أن ننظر في آثارهم ، ونعمل على إحياء تراثهم النحوي
الثمين ، ونقف على ما لهم من آراء لغوية ناضجة ، وطرق في البحث تفصّل
إلى أغوار المعرفة ، جاهدة في الوصول إلى الحقيقة .

لذلك اخترت من بين هؤلاء باحثاً مرموقاً ، نحوا صاحب رأى
مستقل ، عالماً جمع بين فنون مختلفة ، فهو فقيه ، أصولي ، نحوي
عروضي ، ملم بالقراءات ، ورواية الحديث ، ونظم الشعر ، ذلك هو
(ابن الحاجب) ، وقد برزت شخصيته النحوية حتى قال عنه معاصره
ابن خلكان : " وخالف النحاة في مواضع ، وأورد عليهم إشكالات وإلزامات
تعهد الإجابة عنها " (٢) ، فأثار ذلك رغبتي في دراسته .

ولما قرأت كتبه النحوية ، وجدت بعضها "الكافية" متنا مختصراً ،
لاتظهر فيه آراؤه ، ومخالفته للنحاة ، ثم إن هذا المتن قد خدم بالشرح
والتعليق والدراسة ، إذ زاد شراحه عن خمسين شارحاً (٣) ، وشمل
الكافية (الشافية) في الصرف التي شرحها أكثر من واحد ، ومن أشهر من

(١) طبقات النحويين واللغويين ، للزبيدي (ط الخانجي) ص :

٢٣٣ ، ٢٣٤ .

(٢) وفيات الأعيان : ٣١٣/٢ ، ٣١٤ .

(٣) كشف الظنون : من نهج رقم ١٣٧٠ حتى ١٣٧٦ .

- ٤- المؤنثات السماعية (تصديده لابن الحاجب) رقم ٥٤٥٣ هـ
٩٣ مجاميع هـ ٣٥٨ بدار الكتب .
- ٥- المقصد الجليل في علم الخليل لابن الحاجب رقم ٥١٩ هـ ٢٠ هـ ٦٨ هـ
٤ م .
- ٦- نهاية الراغب شرح عروض ابن الحاجب لجمال الدين عبدالرحيم
الأسنوي رقم ٥٧٣٠ بدار الكتب .

ب- المطبوعات : وهي كثيرة من أهمها :

- ١- كتاب سيومه .
 - ٢- شرح الفصل لابن يميني .
 - ٣- جمع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي .
 - ٤- حاشية الخضري على ابن عقيل .
 - ٥- حاشية الصبان على الأشموني .
 - ٦- حاشية عبادة على شذور الذهب .
 - ٧- حاشية يسر على التصريح .
 - ٨- الأمل الشجرية لابن الشجري .
 - ٩- الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري .
 - ١٠- معاني القرآن للفراء .
 - ١١- منى اللبيب لابن هشام .
 - ١٢- المقتضب لأبي العباس المرزوق .
 - ١٣- الإتيان في علوم القرآن للسيوطي .
 - ١٤- إملأ ما بين يدي الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في القرآن
للمكبري .
 - ١٥- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ويومئذ الأقاويل في وجوه
التأويل للزمخشري .
 - ١٦- الجامع لأحكام القرآن : للقرطبي .
- وهناك مراجع أخرى غير تلك المراجع ما ذكرها في نهاية البحث .
ولا أقول : إني وصلت إلى الغاية في هذا البحث ، ولكني أقول : إني
بذلت ما أستطيع من جهد ، وأرجو أن يكون مقدمة لأعمال أخرى في إحياء تراث
العربية ، والكشف عن خباياها ، بما اكتسبته أثناء البحث من معرفة بالمصادر ،
والموضوعات التي تحتاج إلى دراسة وتحلية .

شرح الكابيين رض الدين الاستراباذى ، الذى حَقَّق شرحه على
(الثانية) تحقيقا طيبا (١) .

وقد ألفت من بين كتبه كتابا مخطوطا لم يسبق بحته ، ولم
يشرحه أحد ، وفيه من الآراء النحوية ما يدل على شخصية صاحبه ،
إذ ناقش كثيرا من الآراء ، وبحث فى موضوعات متنوعة بحثا عميقا ،
يحتاج إلى دراسة واهتمام ، وهو كتاب (الأملى النحوية) الذى
ورد على ألسنة العلماء من بعده كلبن هشام على أنه مرجع يشمل آراء
ابن الحاجب .

لذلك جعلت هذا الكتاب موضوع رسالتى ، حتى يكون بحثا غير
مسبق أخدم به ما يحتاج إلى خدمة من تراثنا النحوى الثمين ، وأكشف
النقاب عما يحويه من آراء ، فرجعت إلى نسخة الثلاث بدار الكتب ،
فوجدت إحداها ناقصة نقصا كبيرا يزيد على النص (٢) ، والثانية
ألصقت صفحاتها غير مرتبة ما تصعب معه قراءتها (٣) ، ولم أجده
النسخة الثالثة بقسم المخطوطات (٤) إذ كانت فى قسم المعرض ،
ولما اطلعت عليها وجدت بها نسخة كاملة جيدة الخط مع قدمها ، فقد
كُتبت عام ٦٩٦ هـ ، وساعدنى العاملون بالدار على نقلها إلى قسم
المخطوطات ، حتى تمكنت من نسخها ^{نسخا} كاملا بعد شهر طولة تسردت
فيها على الدار ، ولم تكن هذه النسخة مرقمة الصفحات فتمت بترويضها
فبلغت صفحاتها ٣٦٦ صفحة ، وقد جعلت هذه النسخة أصلا لهذا
البحث ، فإذا ذكرت فى أسفل أى صفحة كلمة (الأملى) فإنما أعنى
هذه النسخة .

ورجعت إلى ثلاث نسخ بمسهد المخطوطات العربية فوجدت
إحداها مصورة عن النسخة ٢٦ بدار الكتب السابق ذكرها ، واهتمت
بنسخة أخرى هناك ، لأنها كُتبت سنة ٦٨٢ هـ ، ولم يسعنى نظام الاطلاع

-
- (١) قام بهذا التحقيق الأمانة : محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف
ومحمد مجين الدين عبد الحميد (مطبعة حجازى بالقاهرة) .
(٢) هى النسخة المخطوطة رقم ١٠٣٤ نحو بدار الكتب .
(٣) هى النسخة المخطوطة رقم ١٠٠٧ نحو بدار الكتب .
(٤) هى النسخة رقم ٢٦ نحو بدار الكتب .

بالمعهد على مقابلتها بنسخة دارالكتب وطلعت أن بجميع اللغة العربية
نسخة مصورة ، وحين اطلعت عليها وجدتها مصورة عن نسخة المعهد
الآنفة الذكر هولما قابلتها بنسخة دارالكتب لم أجد إلا فرقا لفظية يسيرة
ليست بذات بال ، ما جعلني أعتد على نسخة دارالكتب .

ونقسم كتاب (الأماي) إلى ستة أقسام ، القسم الأول نسي
الأماي القرآنية ، والثاني في الأماي على كتاب الفصل للزمخشري ، والأقسام
الأربعة الأخرى في الأماي على : الخلاف بين النحويين ، والكافية
لابن الحاجب ، وأبيات من الشعر ، وأمال متفرقة .

وقد أوليت القسمين الأولين اهتماما خاصا في هذه الرسالة ، لغزارة
مادتهما ، وحاولت أن أربط بينهما بدراسة العلاقة بين الزمخشري وابن
الحاجب في إعراب القرآن وكتاب الفصل ، ولم أهمل الأقسام الباقية ،
فقد رجعت إليها في ثنايا البحث ، وخصصت لها بابا مستقلا .

وقد اشتمل البحث على خمسة أبواب :

الباب الأول : في سيرة ابن الحاجب وكتابه الأماي ، والباب
الثاني : في الأماي القرآنية ، والباب الثالث : في الأماي على الفصل
للزمخشري ، والباب الرابع في الأماي المختلفة ، والباب الخامس :
في شخصية ابن الحاجب النحوية .

وقد حرصت في هذا البحث على أن أوضح منهج ابن الحاجب
في أماليه ، وأبين آراءه النحوية ، وأنفي عنه ما قيل من أنه أخذ نحوه عن
الزمخشري وأبرز استقلاله بالرأي ، ومخالفته للزمخشري ، وغيره من كبار
النحاة كسبويه .

وقد اقتضى هذا البحث الرجوع إلى كثير من الكتب القديمة
مخطوطها ومطبوعها ، ومن هذه المراجع :

أ- المخطوطات :

- ١- الإيضاح شرح الفصل لابن الحاجب رقم ١٨٥٥ ورقم ٢٨٦
تيمورية بدارالكتب .
- ٢- شرح الكافية لابن الحاجب رقم ٩٨٤ بدارالكتب .
- ٣- الوافية نظم الكافية لابن الحاجب رقم ١٤٠٩ بدارالكتب .

تسديد : الاهتمام بالنحو في عصر ابن الحاجب

عاصر ابن الحاجب الدولة الأيوبية ، التي بدأت عام ٥٦٧ هـ ، وانتهت عام ٦٤٨ هـ ، إذ ولد بعد نشأتها بثلاث سنين ، وتوفي قبل نهايتها بستين .

ومؤسس هذه الدولة هو الناصر صلاح الدين يوسف ابن أيوب الذي ولي مصر بعد موت الماضد ، آخر خلفاء الفاطميين (١) ، وكان يسعى لتقريب الملما ، وستمح اليهم ، وشاركهم في البحث والـ (٢) درس ، وبنى بمصر خمس مدارس ، عدا المدرسة التي بناها بدمشق ، والأخرى التي بناها بالقدس . (٣)

وسار خلفاؤه على سنته في تقريب الملما ، والأخذ عنهم فابنه (المنز عثمان) كان معتقدا في أرباب الخير والصلاح ، وسمح بالإسكدرية الحديث من الحافظ السلفي ، والفقيه أبي طاهر ابن عوف الزهري ، وسمح بمصر من العلامة ابن بربى وغيرهم (٤) .

أما (الملك الكامل) فقد وصل إلى درجة الأمتاذية في النحو ، إذ أجاز له العلامة عبد الله بن بربى وغيره (٥) .

وكان محبا للحديث وأهله ، وحبصا على حفظه ونقله ، وللمعلم عنده (٦) عرف ، وبنى بالقاهرة (دار الحديث الكاملة) وجعل عليها أوقاف (٧) .

(١) النجوم الزاهرة : ٦٣/٦

(٢) النوادر السلطانية لابن شداد : ٢٨ ، ٣١ .

(٣) النجوم الزاهرة : ٥٤/٦ ، ٥٦ ، وانظر الحركة الفكرية في

مصر للدكتور عبد اللطيف حمزة : ١٦١ .

(٤) النجوم الزاهرة : ١٢٧/٦ .

(٥) النجوم الزاهرة : ٢٢٨/٦ .

(٦) نفس المصدر والصفحة .

(٧) انظر خطط المقرئى : ٣٧٥/٢ .

وجاء في كتاب (الأمل في النجاة) - موضوع هذه الدراسة -
أن ابن الحاجب كان يملئ بحضورته ، وذلك في الإملاء رقم ١٦ من
القسم الخامس الذي يختص بالأمل على أبيات من شعر الصرب
والمتنبي ، فقد ورد في أول هذا الإملاء : " وقال رضي الله عنه
مملأ على قول بعضهم بالقاهرة ، بحضوره السلطان الملك الكامل
سنة اثنتي عشرة وستمئة :

" هي البدر من فوق الأزرة طالما " (١)

وهذا يدل على مبلغ اهتمامه بمجالس العلماء ، والأخذ
عنهم ، والشغف بالدراسات النحوية ، حتى إنه استحق إجازة
ابن بربري له كما سبق ، وكانت عنده مسائل غريبة من فقه ونحو يمتحن
بها ، فمن أجاب عنها قدمه وحظي عنده . (٢)

وكانت تبيت عنده بالقلمة جماعة من أهل العلم ، فينصب
لهم أسرة ينامون عليها بجانب سريره ، ليسامروه ، فتفتت العليوم
والآداب عنده ، وقصده أرباب الفضائل ، فكان يطلق لمن يأتيه
منهم الأرزاق الوافرة الدارة . (٣)

وهو الذي أغرى يحيى بن عبد المعطى الزواوي صاحب الألفية
في النحو بالقدوم إلى مصر ، فجا إليها ، وتصدر بجامع عمرو .
أما أخوه (الملك المعظم عمى) الذي تولى حكم الشام ،
فقد وصف بأنه عالم فقيه ، نحوي ، لغوي ، قرأ القرآن ، وثقفه
على مذهب أبي حنيفة ، قرأ الأدب والنحو على تاج الدين الكندي
فأخذ عنه كتاب سيبويه ، وشرحه الكبير للسيرافي ، والحجة في
القراءات لأبي علي الفارسي ، والحامسة ، قرأ عليه الإيضاح لأبي علي
حفظ (٥) .

(١) الأمل في النجاة لابن الحاجب (مخطوط رقم ٢٦ بدار الكتب)

ص ٢٤٩ .

(٢) النجوم الزاهرة : ٢٣٢/٦

(٣) السلوك للمقريزي : ٢٥٨/١ • ٢٥٩ .

(٤) حسن المحاضرة : ٢٢٩/١ .

(٥) النجوم الزاهرة : ٢٦٢/٦ .

وسار (الملك الناصر داود) على هدى أبيه الملك المعظم
عيسى ه فقد قرأ النحو على ابن الحاجب ه وأشار عليه أن ينظم
له (الكافية) فاستجاب له ابن الحاجب ه وسمى هذا النظم
(الوافية نظم الكافية^(١)) وقال في مقدمتها مشيراً إلى
الملك الناصر داود :

داود نجل الملك المعظم أودعه الرحمن شكر التمام
من أصبح العلم به قد اشتهر وكل ذي فضل بقدره قدر
أشار أن أنظمها بأمر فلم يسع لي دفعه بمقدر

ومما يدل على اهتمام الملوك والحكام بالنحو أنهم كانوا يشاركون في
تأليف الكتب النحوية ه فالملك المؤيد عماد الدين بن اسماعيل بن
الأفضل الأيوبي صاحب حياة المتوفى سنة ٧٣٢ ه ه شرح كافيته
ابن الحاجب^(٢) .

هؤلاء هم ملوك بني أيوب ه لم يكونوا مشجعين للملما
فحسب ه بل كان منهم من برع في العلم ه فأجاد الحديث والفقه
والنحو واللفظة والشعر ه ومنهم من وصل إلى درجة الأستاذية ه
ومنهم من ألف الكتب ونظم دواوين من الشعر ه وخلق بحكام هذا
شأنهم ه أن يبنوا في أبناء وطنهم التنافس في تحصيل المعرفة ه
والإجادة في كل لون من ألوانها .

لذلك رأينا كثيراً من النحاة قد ظهوروا في هذا العصر ه
ورعوا في تصنيف الكتب متوناً وشروحاً ه ومنهم من نظم النحو ه مما يدل
على تمكنهم من هذا العلم ه وامتلاك ناصيته ه وتطويعه للنظم على
مشقته .

ومن أشهر النحاة الذين كان لهم صدى عند ظهور ابن الحاجب
(عبد الله بن بيري) المصري النحوي اللغوي ه وقد شاع ذكره واشتهر
ولم يكن بالديار المصرية مثله ه قرأ كتاب سيبويه ه وتصدر للإمام
بجامع عمرو ه وتوفى سنة ٥٨٢ ه ه ومن ابن الحاجب في ذلك
^(٣)

(١) مخطوط رقم ١٤٠٩ نحو بدار الكتب .

(٢) كشف الظنون ٢ / ١٣٧٤ .

(٣) بغية الرعاة : ٣٤ / ٢ .

الوقت اثنتا عشرة سنة ، ولكنه اهتم بعد ذلك بأرائه ، فقد ناقشه
في كتابه (الأمل في النحو) في استغناء لنهوى أبدى فيه رأيه
ما يدل على ذبوع آرائه في عصر ابن الحاجب ، وكان رأى ابن بـرى
في بيتي الشاعر :

أتوب إليك يارحمن مما جنيت فقد تكاثرت الذنوب
وأما من هوى ليلى وتركى زيارتها فإني لا أتوب

والاعتراض الذي أيده ابن بـرى وارد على كلمة (وتركى) ، فلا يصح
أن يقال : فإني لا أتوب عن ترك الزيارة ، وإنما المقصود لا أتوب
عن الزيارة ، لذلك قال ابن بـرى : إنه يفضل أن تكون الرواية (وحسبى
زيارتها) حتى يستقيم المعنى ، ورد عليه ابن الحاجب بأن الرواية
المشهورة (وتركى زيارتها) ووجه هذه الرواية عنده أنه ذكر الـترك
لبيان ما يطلب منه تركه ، ثم قال الشاعر : فإني لا أتوب مما يطلب
منى تركه (١) .

وقد ذكر القفطي عن ابن بـرى أنه " كان جم الفوائد ، كـبير
الاطلاع ، عالما بكتاب سيومه وطله ، وغيره من الكتب النحوية ،
قيما باللغة وشواهدها ، وكان إليه التصحح في ديوان الإنشاء ،
ولا يصدر كتاب من الدولة إلى ملك من الملوك إلا بعد أن يتصفحه ،
وصالح ما لعله فيه من خلل خفي (٢) ، وكان من الذين انتقل
إليهم كتاب (تعليق الفرقة) لابن بابشاذ (٣) ، وكان
لهذا الكتاب أهميته وأثره فيمن يدرسه .

وظهر بعد ذلك (يحيى بن معط) ، وكان معاصرا لابن
الحاجب ، فقد ولد سنة ٥٦٤ هـ . قبل مولد ابن الحاجب بست سنوات -
وتوفي سنة ٦٢٨ هـ ، قال عنه السيوطي : كان إماما مبرزاً في الصريفة ،
شاعرا محسنا ، قرأ على الجزولي وسمع من ابن عساكر ، وأقرأ
النحو بدمشق مدة ثم بمصر ، وتصدر بالجامع المتيق ، وحمل الناس
عنه ، وصف " الألفية " في النحو " (٤) .

- (١) الأمل في النحو لابن الحاجب (مخطوط ٢٦ بدار الكتب) : ٢٤٩ .
- (٢) إنباه الرواة : ١١١ / ٢ .
- (٣) نفس المصدر : ٩٦ / ٢ .
- (٤) بغية الوعاة ٢ / ٣٤٤ .

وتوجد أوجه مشابهة بين ابن الحاجب وابن معط ، فكلاهما
عالم من علماء النحو ينظم الشعر ، ولكل منهما منظومة في النحو ،
فابن معط ألف الألفية واسمها (الدورة الألفية في علم الصريفة)
وأولها :

يقول راجي ربه الغفور يحيى بن معطى بن عبد النور

وقد أشار إليها ابن مالك بقوله عن ألفيته (فائقة ألفية ابن معطى)
وألف ابن الحاجب (الوافية نظم الكافية) وقد مر ذكرها .

ولا يعرف من منهما سبق الآخر في نظم النحو ، وإن كت أرجح
أن ابن معط هو السابق ، لأنه نظم ألفيته عام ٥٩٥ هـ (٣) أما
ابن الحاجب فيرجح أنه نظمها بعد هذا التاريخ ، فقد نظمها
لداود نجل الملك المعظم عمى ، وكان هذا الملك في دمشق ،
وتولى بعد وفاته نجله داود عام ٦٢٤ هـ (٤) .

وقد نظمها له قبل توليه حكم دمشق ، وابن الحاجب لم
يقم كثيرا في دمشق إلا بعد ذهابه إليها آخر مرة عام ٦١٧ هـ والتي
أملى في خلالها جزءا كبيرا من أماليه ، ويرجح أنه في خلال هذه
الفترة نظم (الوافية) فيكون ذلك بعد نظم ابن معط لألفيته ،
وإذا عرفنا أن ابن معط توفي سنة ٦٢٨ وابن الحاجب سنة ٦٤٦
رجحنا أيضا سبق ابن معط لابن الحاجب في نظم النحو ، وإن كان
ابن الحاجب قد قال في نظمه :

ولم تكن أرجوزة من قبلها جاءت على منوالها كمثلها
فانه لا يعنى أنه لم يسبق بالنظم ، وإنما يعنى أنها تفوق ما سبقها ،
كما قال ابن مالك في مثل هذا :

وتقتضى رضا بغير سخط فائقة ألفية ابن معط

-
- (١) توجد منها نسخة بدار الكلب طبع لبيسك (رقم ١٠٣١) .
 - (٢) مخطوط رقم ١٤٠٩ نحو بدار الكلب .
 - (٣) كشف الظنون : ١ / ١٥٥ .
 - (٤) النجوم الزاهرة : ٢٦٨ / ٦ .

ومن أوجه المشابهة بين ابن مصط وابن الحاجب أن كلا منهما قد أخذ
عن ابن عساكر ، كما أن كلا منهما قد أقرأ النحو بدمشق ومصر .

ومن عاصر ابن الحاجب (يعيش بن علي بن يعيش) المشهور
بابن يعيش فقد ولد سنة ٥٥٢ هـ وتوفي سنة ٦٤٣ هـ وقال عنه
السيوطي : كان من كبار أئمة العربية ، ماهرا في النحو والتصريف ،
قدم دمشق وجالس الكندي ، وتصدر بحطب للإقراء زمانا . (١)

وصلته بابن الحاجب أن كلا منهما شرح (الفصل) للزمخشري
وأن ابن الحاجب خصص جزءا من أماليه - موضوع هذه الدراسة -
للتعليق على الفصل ، وعند الحديث عن هذا الجزء سأتمسح
لآراء ابن يعيش مقارنا بينها وبين آراء ابن الحاجب في مفصل
الزمخشري .

ومن علماء الاسكندرية المعاصرين لابن الحاجب (مؤلف
الدين أبو القاسم عيسى بن عبد المنيز اللخمي الاسكندراني) المقري
النحوي المولود في الرابع من رمضان عام ٥٥٠ هـ والمتوفى عام ٦٢٩ هـ
وقد ذكر له السيوطي أسماء أربعة وخمسين كتابا من تصانيفه ،
أكثرها في اللغة والنحو والقراءات ، منها : الألفية في علم العربية ،
واللمحة المعنية واللمعة المنجية في النحو ، والرسالة البارة في
الأعمال المضارة ، والإحالة في شرح الإمالة ، وحجة المقتدى ومحجة
المتبدي في القراءات ، والاهتداء في الوقف والابتداء ، والمراد في
كيفية النطق بالضاد ، والبدال على الفرق بين التاء والبدال كوفرائب
القراءات وشواذ الروايات . (٢)

ومن سموا منه بالاسكندرية أبو شامة المقدسي ، الذي
ألف نظم الفصل للزمخشري . (٣)

ومن علماء الاسكندرية أيضا (القاضي ناصر الدين أبو العباس
ابن الصير) وهو من تلاميذ ابن الحاجب (٤) ، وكان إماما

(١) البنية : ٣٥١/٢ .

(٢) البنية : ٢٣٥/٢ .

(٣) نفس المصدر : ٧٧/٢ ، ٧٨ .

(٤) الفتح المبين في طبقات الأصوليين : ٦٥/٢ .

في النحو والأدب والأصول والتفسير، وأخذ عنه أبو حيان وغيره، وفيه
يقول العلامة ابن الحاجب من أبيات :

لقد سئمت حياتي البحث لولا يناحث ساكن الاسكدرية .^(١)

وإعجاب ابن الحاجب به يدل على نبوغه المبكر، إذ أنه كان في السادسة
والمشرين من عمره عند وفاة ابن الحاجب .^(٢)

من هذا يتبين لنا أنه كان بالاسكدرية بيئة علمية تنافس بيئته
القاهرة في ذلك الحين، وأن النحويين كان لهم علماء ودارسوه
لذلك نرى ابن الحاجب في أواخر حياته يقيم بالاسكدرية ليتصل
بهذه البيئة العلمية، ويبقى بها حتى يلقى ربه .

وكما كان بالاسكدرية هذا النشاط العلمي، كان نظيره في
بلاد الصعيد في أسنا، وقوص، وقفت، وادفو .

(١) البنية : ٣٨٤ / ١ .

(٢) وان شئت مزيداً من نحاة هذا المصنف ارجع الى (المدارس

النحوية للدكتور شوقي ضيف) : ٣٣٩ وما بعدها .

البسبب الأول

توسيرة ابن الحاجب وكتابه الأملس

=====

الفصل الأول سيرة ابن الحاجب

١- نشأته ورحلاته :

اسمه عثمان بن عمرو بن أبي بكر بن يونس ، وكنيته أبو عمرو ،
ولقبه جمال الدين ، وشهرته ابن الحاجب . وكان والده
(عمر) كرديا من بلدة (دويون^(١)) وهي - بضم الـ دال
المهملة وكسر الواو ، وسكون الياء المثناة من تحتها ومعدّها نون -
بلدة في آخر عمل أذربيجان من جهة (أران) وبلاد (الكرج) ،
ومنها أهل صلاح الدين الأيوبي . (٢)

قدم والد ابن الحاجب مع صلاح الدين إلى مصر جنديا من
جنود الأكراد الذين جاءوا ليساندا بني أيوب في إقامة دولتهم .
وكان مقربا إليهم ، فقد عين في وظيفة (حاجب) للأمير
عز الدين موسك الصلاح^(٣) ، وكان هذا الأمير ابن خال
صلاح الدين الأيوبي^(٤) ، وجاء في "النجوم الزاهرة" ذكر هذا
الأمير في الاشتراك مع أخي صلاح الدين الملك العادل أبي بكر ،
وأبي الهيجاء الهكاري ، للقضاء على فتنة قام بها الفاطميون في
صعيد مصر ، ليميدوا دولتهم ، وقد قضى على هذه الفتنة ،
وقُتل من الثائرين ثمانون ألفا ، وعاد الجيش الأيوبي وقواده منتصرين
إلى القاهرة ، بعد أن قُتل كبير السودان الذي قام بهذه الفتنة^(٥) ،
وهذا يدلنا على منزلة هذا الأمير الذي يشترك مع أخي صلاح الدين
في قيادة جيش الأيوبيين .

أما وظيفة (الحاجب) التي كان يشغلها والد ابن الحاجب
عند هذا الأمير فلم تكن هيئة كما قد يتبادر إلى الذهن ، فقد كان

(١) بغية الرعاة : ١٣٤ / ٢ .

(٢) النجوم الزاهرة : ١٢ / ٦ .

(٣) وفيات الأعيان لابن خلكان : ٤١٣ / ٢ وغيره من المراجع .

(٤) الحركة الفكرية في مصر في العصرين الأيوبي والملوكي للدكتور

عبد اللطيف حمزة : ص ٢٢١ .

(٥) النجوم الزاهرة : ٧٨ / ٦ .

من اختصاصات الحاجب حينئذ أن يقف بين يدي السلطان ونحوه
في المواكب ليبلغ ضرورات الرحمة اليه ، ويركب أمامه بمعه في سنده ،
وتصدى لفصل المظالم بين المتداعيين (١) ومن اختصاصاته أيضا
القضاء بين الأمراء والجند إما بنفسه أو بعد استشارة السلطان
أو النائب ، كما كان يفصل في خصومات الجند الخاصة بالاقطاعات (٢)
من هذا يتضح لنا أن منصب (الحاجب) كان من المناصب
المرموقة في الدولة في ذلك الحين .

ونسب (ابن الحاجب) إلى وظيفة أبيه ، فعرف بهذا الاسم
وقيل إن أباه لم يكن حاجبا ، فقد ذكر الأديبي هذه الرواية :
" قال الكجى في تاريخ القدس : سميت الفقيه الإمام الخطيب
محمد المنعم بن يحيى يقول : لم يكن أبوه حاجبا ، وإنما كان يصحب بمض
الأمراء فلما مات كان أبو عمرو صهبا ، فرباه الحاجب ، فعرف به ، والأول
هو المشهور (٣) " .

وهذه الرواية ضعيفة ، فالمعروف أنه نسب لوالده الذي كان
حاجبا ، لذلك قال من رواها : إن الأول - أي نسبه لوالده الحاجب -
هو المشهور .

واختار والد ابن الحاجب الإقامة في (اسنا) (٤) بضم الهمزة
وكانت من أعمال القوصية بالصعيد الأعلى (٥) .

-
- (١) صحح الأعشى : ج ٥ ص ٤٥ .
 - (٢) مصر في المصور الوسطى للدكتور علي إبراهيم حسن (الهامشي
ص ٣٦١ و ٣٦٢) .
 - (٣) الطالع السعيد للأديبي : ص ٣٥٢ .
 - (٤) ج ١ في خطط علي مبارك ج ٨ ص ٥٩ : " أسنا : قال ابن خلكان
هو يفتح الهمزة وسكون السين المهملة وفتح النون ومددها
ألف ، بليدة صغيرة من أعمال القوصية بالصعيد الأعلى من مصر
وفي القاموس : أسنا بالكسر وفتح بك بصعيد مصر " القاموس
ج ١ ص ١٩٦ . وقد وصف علي مبارك تاريخها ونشاطها
الملى وانظر تاريخها أيضا بمهامي النجوم الزاهرة ج ٦ ص ٣٦٠ .
 - (٥) شذرات الذهب : ج ٥ ص ٢٣٤ .

وهناك ولد له (عثمان) الذي تفتحت عيناه على مدينة تمج بالعلماء والنشاط الصلي . قال الأديبي : وأما مدينة إسنا فكان بها بيوت معروفة بالأصالة والرياسة والفضائل ، حتى قيل إنه كان بها في وقت واحد سبعمون شاعرا ، وخروج بها جمع كبير من أهل العلم والأدب . وقال عيسى مبارك في خطبه : وكماها فخرا ولادة الإمام ابن الحاجب به ^(٢) .

وكان مولد ابن الحاجب في آخر سنة سبعمين وخمسائة ^(٣) . وقال السيوطي إنه ولد بمد سنة ٥٧٠ هـ أو سنة ٥٧١ هـ وقال ابن فرحون : وكان مولده سنة تسعين وخمسائة ^(٤) (والصواب سبعمين) .

ولم تذكر المراجع التي بين أيدينا شيئا عن أمه ، ولعلها كانت مصرية من أهل إسنا .

ولم يطل لبث الصبي بإسنا ، إذ نقله والده وهو صغير إلى القاهرة .

فابن خلكان - وهو معاصر لابن الحاجب - يذكر أن أبا عمرو جاء إلى القاهرة في صف ^(٥) ، وتبعه من ترجم له من المؤرخين ^(٦) . وهم من حديث ابن الجوزي عنه أنه دخل القاهرة قبل أن يحفظ القرآن وأنه حفظها الق ^(٧) رآن وكذلك ذكرت دائرة المعارف الإسلامية ^(٨) .

وكان حفظ القرآن أول ما يبتدأ به في تعليم الصبي في ذلك الحين ومعنى هذا أن ابن الحاجب لم يستفد من علماء إسنا ، وإنما أخذ العلم من علماء القاهرة .

-
- (١) الطالح السميد : ص ٣٧ .
 - (٢) خطط على مبارك : ج ٨ ص ٥٩ وما بعدها .
 - (٣) وفيات الأعيان لابن خلكان : ج ٢ ص ٤١٣ .
 - (٤) الديباج الذهب : ص ١٩١ .
 - (٥) وفيات الأعيان : ج ٢ ص ٤١٣ .
 - (٦) مثل أبي الفداء في تاريخه : ج ٣ ص ١٧٨ وغيره .
 - (٧) غاية النهاية : ج ١ ص ٥٠٨ .
 - (٨) المجلد الأول ص ١٢٦ .

ومد أن حفظ القرآن الكريم ، اتجه إلى دراسة الفقه على مذهب الإمام مالك ، كما صرح بذلك الترتيب ابن خلكان (١) والياقوتى (٢) وكان أمتازه في الفقه هو أبو منصور الأبياري ، رضيه (٣) . . .

ومد أن درس الفقه رغب في دراسة الصوفية فأجاد النحو والتصريف أخذ عن "الشاطبي" وغيره ، ثم أراد أن يتقن علم القراءات فأخذ عن الشاطبي "بعضها" ، وأخذ جميع القراءات على أبي الفضل الجزري "وأبي الجود" (٤) وله غير هؤلاء أساتذة آخرون سندهم بالتفصيل عند الحديث عن أساتذته . . .

ثم سافر ابن الحاجب إلى دمشق (٥) واراً ، وكان لا يمكن بها كبراً إلا في آخر مرة ، إذ لبث فيها إحدى وعشرين سنة ، وكان يلقى دروسه في الجامع الأموي بزوجة المالكية فيمه (٦) ، لأنه مالكي المذهب ودرس أيضاً في المدرسة الصلاحية هناك (٧) . . .

وشاع ذكره ، وعرف الناس فضله وعلمه ، وتبحره في الفنون ، فأكبروا على الاستماع لسننه (٨) ، فكان يفيض عليهم من معارفه ، فانتفعوا به كبراً وأصبح شيخاً للمستفيدين عليه في علمي القراءات والعربية (٩) . . .

ومن أساتذته في دمشق القاسم بن عساكر (١١) ، ولم تمنعه أساتذته من أن يتلمذ عليه ، فهو يطلب المعرفة أنى وجدها ، وقد يكون درس عليه قبل رحلته الأخيرة . . .

وفي دمشق عقدت بينه وبين الشيخ عز الدين بن عبد السلام أوامر الصداقة ، إذ كان كل منهما عالماً كبيراً ، يحافظ على كرامة العلماء ، وجهر بالحق ، ولا يهاب سطوة حاكم أو أمير ، فلما رأيا انحراف حاكم دمشق (الصالح بن أبي الجيوش) عن الدين ، وسوء سيرته ، وفساد سمعته

-
- (١) وفيات الأعيان : ج ٢ ص ٤١٣ . . .
 (٢) مرآة الجنان : ج ٤ ص ١١٤ . . .
 (٣) الطالع السعيد : ص ٣٥٢ وما بعدها . . .
 (٤) غاية النهاية لابن الجزري : ج ١ ص ٥٠٨ . . .
 (٥) الذيل على الروضتين : ١٨٢ . . .
 (٦) تقع هذه الزاوية شمالاً محراب الخنابلة الذي يلي صحن الجامع في ذلك الحين : غاية النهاية لابن الجزري : ١ : ٥٠٨ . . .
 (٧) الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية للدكتور أحمد بدوي : ٦٧/٤٠ . . .
 (٨) وفيات الأعيان : ٢ : ٤١٣ . . .
 (٩) غاية النهاية : ١ : ٥٠٨ . . .
 (١٠) الذيل على الروضتين : ١٨٢ . . .
 (١١) الطالع السعيد : ٣٥٢ . . .

جاهرا بالإنكار عليه ٥ وطلبا منه أن يعود إلى طريق الصواب^(١) ولكن هذا الحاكم لم يستجب لهما ٥ وعز عليه موقفهما ٥ فأمر بحبسهما وكان ابن الحاجب سعيدا لصحبه ابن عبد السلام في غياهب السجن^(٢) ولم يلبث هذا الحاكم أن أمر بطردهما من دمشق ٥ فخرجا منها إلى القاهرة عام ٦٣٨ هـ ٥٥

(٤) وذكر أبو شامة المقدسي أن خروجهما من دمشق كان عام ٦٢٨ هـ ولكن صاحب النجوم الزاهرة ذكر أن حبسهما كان عام ٦٣٨ هـ^(٥) وهذا يؤيد خروجهما في هذه السنة بعد الحبس ٥٥

وأملى ابن الحاجب في دمشق كثيرا من (الأمالى النحوية) فيما بين عام ٦١٧ هـ وعام ٦٢٦ هـ ٥٥

عاد ابن الحاجب إلى القاهرة ٥ ومعه عز الدين بن عبد السلام فرجبت بهما ٥ وعرفت لهما قدرهما ٥ فتولى ابن عبد السلام الخطابة في جامع عمرو بن العاص ٥ والقضاء والتدريس في المدرسة انصالحية^(٦) ٥٥

أما ابن الحاجب فقد تصدر بالمدرسة القاضية - التي أنشأها القاضي القاضل - وجلس على الكرسي الذي كان يجلس عليه أستاذة الشاطبي^(٧) وأقبل عليه الطلبة للاستفادة من علمه ٥ والاختراف من بحره ٥٥

ولم يعمل شيئا من أماليه النحوية بعد عودته إلى القاهرة ٥ فإن أماليه فيها كانت قبل أن يسافر إلى دمشق في المرة الأخيرة عام ٦١٧ هـ وذلك استنادا إلى ماورد في تاريخ الأمالي ٥ ولا أجزم بهذا الرأي فإن كثيرا من الأمالي كانت بدون تاريخ ٥ ولعل بعض الأمالي المجهولة التاريخ قد أمليت في القاهرة بعد عودته ٥٥

ولم يطل لبثه في القاهرة بعد عودته من دمشق ٥ ولم يرغب الإقامة بها ٥ بل سافر إلى الإسكندرية ليعلم هناك^(٨) ٥ ولم يذكر المؤرخون

-
- (١) غاية النهاية : ١ : ٥٠٨ ٥٥
 - (٢) مرآة الجنان : ٤ : ١١٤ ٥٥
 - (٣) البداية والنهاية : ١٣ : ١٧٦ ٥٥
 - (٤) الذيل على الروضتين : ١٨٢ ٥٥
 - (٥) النجوم الزاهرة : ٦ : ٣٣٨ ٥٥
 - (٦) الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية : ١٦٣ ٥٥
 - (٧) غاية النهاية : ١ : ٥٠٨ ٥٥
 - (٨) شذرات الذهب : ٥ : ٢٣٥ ٥٥

سبب تركه القاهرة ، وإيثاره الإقامة بالإسكندرية ، ولعمل تعوده على
برودة الجو في دمشق ، وفجوره من حر القاهرة كان سببا في ذلك ، يضاف
إلى ذلك أن بها بعض العلماء الذين يأنس إليهم ابن الحاجب مثل
تلحذه القاضي ناصر الدين بن المنير ، الذي كان ابن الحاجب يعجب
بأبحاثه وآرائه وفيه يقول :

لقد سئمت حياتي البحث لولا مهاجرتي إلى الإسكندرية (١)

ولم يبق بالإسكندرية طويلا ، إذ لقي ربه ضحوة نهار يوم الخميس
السادس والعشرين من شوال سنة ست وأربعين وستمائة (٢) . .

وأجمع أكثر المؤرخين على سنة وفاته ، أما اليوم فقد ذكر السهولتي
في البهية (٣) وحسن المحاضرة (٤) ، وابن العماد في شذرات (٥)
الذهب أنه السادس عشر من شوال ولكن ما ذكره ابن خلكان هو الراجح
لأنه معاصر لابن الحاجب . .

وذكر أحد الباحثين المعاصرين أنه توفي عام ٦٤٠ هـ ، وظهر
أنه سهو منه ، فلم أر أحدا ذكر هذا التاريخ . .

ولاهتمام المؤرخين بشخصيته ، وشهرته عندهم ، سجلوا
وقت وفاته وهو الضحوة ، واليوم وهو الخميس ، والشهر وهو شوال وحددوا
المكان الذي دفن فيه ، فقد ذكروا أنه دفن في القبرة التي بين المنارة
والبليدة (٧) ، خارج باب البحر (٨) ، بتربة الشيخ صالح بن أبي
شامة (٩) ، وموضع ضريحه الآن في الطابق السفلي من مسجد أبي
المباس المرسلي (١٠) . .

وكانت وفاته لوعة وأسى عند تلاميذه وعارفي فضله ، لأنهم فقدوا
بفقدته نهما غزيرا للمعرفة كانوا يرتسبون منه . .

-
- (١) بهية الهاة : ٣٨٤ : ٤١ . .
 - (٢) وفيات الأعيان : ٤١٣ : ٢ وغيره من المراجع . .
 - (٣) البهية : ٢ : ١٣٥ . .
 - (٤) حسن المحاضرة : ١ : ٢٦٠ . .
 - (٥) شذرات الذهب : ٥ : ٢٣٤ . .
 - (٦) هو الدكتور عبد اللطيف حمزة في كتابه (الحركة الفكرية في مصر) ٢٢٠
 - (٧) البداية والنهاية : ١٣ : ١٧٦ . .
 - (٨) وفيات الأعيان : ٢ : ٤١٣ . .
 - (٩) الديهاج المذهب : ١٨٩ . .
 - (١٠) الفتح المبين في طبقات الاصوليين : ٢ : ٦٥ . .

وقد عز فراقه على تلميذه ناصر الدين بن المنير ، فكتب على قبره
هذه الأبيات :

ألا أيها المختال في مِطْرَفِ العمر هلم إلى قبر الإمام أبي عمرو
تر الملم والآداب والفضل والتقى ونهل المنى والمعزَّين في قبر (١)
فتدعوله الرحمن دعوة رحمة يكافئها في مثل منزله القفر

٢- ثقافته وأساتذته :

كانت ثقافته متعددة الجوانب ، متنوعة الأغراض ، ولكنها تدور
في فلك علوم الدين واللغة ، فهو فقيه ، أصولي ، محدث ، عالم
بالقرآن ، نحوي ، عروضي ، ناظم للشعر ، وقد ساعده على
ذلك ما عرف به من ذكاء وحدة ذهن (٢) ، ووجهة في الإمام بالسوان
المعروفة ، مما جعله يسعى للأخذ عن خيرة الأساتذة في عصره . . .

ومن أشهر أساتذته (الشاطبي (٣) الذي اختاره القاضي الفاضل
لتدريس القراءات والنحو واللغة بـمدرسته (الفاضلية) ، ووصفه السيوطي
بأنه كان إماما فاضلا في النحو والقراءات والتفسير والحديث ، علامة نبيلة
محققا ذكيا واسع المخاطبة (٤) ، وترجع شهرته في القراءات إلى
قصيدته اللامية التي سماها (حرز الأمان) ومطلعها :

بدأتُ بيسم الله في النظم أولا : تبارك رحمانا رحيمًا وموثلا (٥)

وقد شرحها أبو شامة المقدسي بـشرح سماه (إبراز المعاني من
حزر الأمان) ، وأثنى فيه على هذه القصيدة وبعثها بأنها أعجوبة
المصدر (٦) .

وقد استفاد ابن الطاج من أستاذه الشاطبي فأخذ عنه ببعض
القراءات والنحو والحديث وتأدب عليه (٧) . . .

- (١) الديباج المذهب : ١٨٩ . . . والحرث يضم الميم كـصا رداً صـدحـ مـرج له أعلم
- (٢) فيات الأعيان : ٢ : ٤١٤ ونغية الوعاة : ٢ : ١٣٤ . . .
- (٣) هو القاسم بن ربيعه بن أبي القاسم خلف بن أحمد الرعيني الشاطبي
والمتوفى سنة ٥٩٠ : انظر هامش النجوم الزاهرة : ٦ : ١٣٦ . . .
- (٤) نغية الوعاة : ٢ : ٢٦٠ . . .
- (٥) إبراز المعاني من حزر الأمان لابن شامة : ٨ . . .
- (٦) نفس المصدر : ٧ . . .
- (٧) الطالع السعيد : ٣٥٢ . . .

وكان "الشاطبي" وها زاهدا في الدين ^(١) وكان لذلك أثره
في ابن الحاجب الذي عرفنا موقفه مع عز الدين بن عبد السلام من
حاكم دمشق ..

وأتم ابن الحاجب جميع القراءات على أبي الفضل الفزري ^(٢) ، وأبى
الجود اللخمي ^(٣) وكان أبو الجود شيخ القراء بديار مصر ، وقرا عليه
خلق منهم "السخاوي" وذكر ابن الجزري والأدري ان ابن الحاجب أخذ
عنه جميع القراءات ^(٤) ، وذكر السيوطي أنه قرأ عليه بالسبع ^(٥) ،
فحدد عدد القراءات التي قرأها عليه ..

فاستند ابن الحاجب في القراءات ثلاثة "الشاطبي" وأبو الجود
والفزري ، وهم من أعلام القراء ، مما كان له أثر واضح في أماليه
القرآنية ..

أما الفقه والأصول فقد أخذهما عن أبي الحسن الأبياري ^(٦) ،
وكان بارعا في علوم شتى ، منها الفقه والأصول والكلام ، وكان بعض
الأئمة يفضله على الإمام فخر الدين في الأصول ^(٧) ..

وأخذ الحديث عن أبي القاسم البوصيري ^(٨) الذي وصفه ابن
خلكان بأنه كان أديبا ناثبا ، له سماعات عالية ، وروايات تفرد بها ،
ولم يكن في آخر عصره في درجته مثل ^(٩) ، ومن أساتذته في الحديث
أيضا "اسماعيل بن ياسين" وأبو عبد الله محمد بن أحمد الأرتاحي ^(١٠) ..

(١) بغية الوعاة : ٢ : ٢٦٠ ..

(٢) غاية النهاية لابن الجزري : ٥ : ٥٠٨ ..

واسمه الشهاب أبو الفضل محمد بن يوسف الفزري الحنفي المقرئ
المتوفى سنة ٦٠٠ (النجوم : ٦ : ١٨٤ ..

(٣) وهو غياث بن فارس بن مكي الأستاذ أبو الجود المنذري المقرئ
القرضي النحوي المعروف المتوفى سنة ٦٥٠ .. (بغية : ٢ : ٢٤١)

(٤) غاية النهاية : ١ : ٥٠٨ والطالع السعيد : ٣٥٣ ..

(٥) بغية : ٢ : ١٣٤ ..

(٦) الفتح المبين في طبقات الاصوليين : ٢ : ٦٥ ..

(٧) حسن المحاضرة : ١ : ١٩٣ ..

(٨) هبة الله بن علي بن مسعود الأنصاري الخزرجي الأصل ، المصري

المولد والدار توفي سنة ٥٩٨ هـ (وفيات الأعيان : ٥ : ١١٧) ..

(٩) وفيات الأعيان : ٥ : ١١٧ ..

(١٠) الطالع السعيد : ٣٥٣ ..

وقرأ ابن الحاجب كتاب الشفاء على أبي الحسن الشاذلي (١)

وكان يستمع إلى دروسه بالمدرسة الكاملية بالقاهرة هو وعز الدين بن عبد

السلام وأبن الصلاح وغيرهم (٢) ولعل سبب انخراطه في سلك

تلاميذ الشاذلي مع ان الشاذلي أصغر منه إذ ولد سنة ٦٩٣ هـ ما عرف ٥٩٧

به من ورع وتصف جديبا ابن الحاجب إليه . .

ومن أساتذته ابن البناء إذ ذكر السيوطي أنه تأدب عليه (٣)

وأبي الحسين بن جبير (٤) ولعله أخذ عنه أصول الفقه والقاسم

ابن عساكر الذي لازم الاشتغال به في دمشق حتى ضرب به المشعل (٥)

ولتأثره به ألف تذييلا على كتاب ابن عساكر (تاريخ دمشق) (٦) . .

هذه ثقافة ابن الحاجب وهو لاء أساتذته وقد ظهر

أثر ثقافته فيما خلفه من مصنفات متعددة تدل على رسوخ قدمه فيما

درس من علم . .

٣- آثاره :

ألف ابن الحاجب في النحو والصرف والفقه والأصول

والمروض والقراءات والأدب والتاريخ وكانت شهرته في

العلوم الشرعية ثم الفقه وأصوله . .

وإليك كتبه التي صنفها في كل علم من هذه العلوم :

أولا : في النحو والصرف :

١- الكافية وشرحها :

وتعرف أيضا (بالمقدمة) قال ابن خلكان : وصف مقدمة

وجيزة في النحو وسماها الكافية (٧) وقال أبو القدا : وله المقدمة

(١) الفتح المبين في طبقات الاصوليين : ٢ : ٦٥ . .

(٢) أبو الحسن الشاذلي للدكتور عبد الحليم محمود : ٤٣ . .

(٣) بغية الوعاة : ٢ : ١٣٤ . .

(٤) الفتح المبين : ٢ : ٦٥ . .

(٥) غاية النهاية لابن الجزري : ١ : ٥٠٨ هـ ٥٠٩ . .

(٦) كشف الظنون : ١ : ٢٩٤ . .

(٧) وفيات الأعيان : ج ٢ ص ٤٠٣ . .

المشهورة في النحو (١) ، وجاء اسمها في "هدية المارفين" هكذا
(كافية ذوي الأرب في معرفة كلام العرب) (٢) . .

وتعتبر الكافية مختصرا لكتاب (المفصل) للزمخشري (٣) ، وابن
الحاجب من الذين اهتموا بهذا الكتاب ، وكان متأثرا به في دراسته
النحوية ، ومن اهتمامه به شرحه في كتاب سماه (الإيضاح شرح المفصل (٤))
وأورد لعقبا من كتابه (الأمالي النحوية) معلقا عليه وناقدا وشارحا ،
وسأحدث عن هذا القسم في موضعه من هذا البحث . .

وقد أردت أن اعرف مدى صدق تأثير ابن الحاجب في الكافية
بالمفصل للزمخشري ، فوازنت بنفسي بين الكافية والمفصل ، فرأيت اتفاقا
كبيرا في ترتيب الأبواب ، وفي كثير من المبارات ، مما يدل على أن ابن
الحاجب كان يريد بكافيته اختصار المفصل على أن ذلك لم يمنع ابن
الحاجب من أن يستقل بمبارته أحيانا ، وأن يغير في ترتيب الأبواب
أحيانا أخرى . .

ولنضرب بعض الأمثلة التي تبين أوجه الموافقة والمخالفة بينهما . .
أما الموافقة فقد سار ابن الحاجب على نهج المفصل في تقسيم الكتاب
يقول الزمخشري في مقدمة المفصل : " أنشأت هذا الكتاب المترجم بكتاب
المفصل في صنعة الإعراب مقسوما أربعة أقسام : القسم الأول في الأسماء
القسم الثاني في الأفعال ، القسم الثالث في الحروف ، القسم الرابع في
المشترك من أحوالها (٥) " . .

ومراجعتي لأبواب الكتابين تبين لي أن ابن الحاجب يميز في
كافيته على هذا النهج في الأقسام الثلاثة الأولى ، أما القسم الرابع وهو
المشترك فهو في النصل مسائل صرفية ، وقد جعل ابن الحاجب هذه
المسائل في كتاب مستقل هو (الشافية) ، في الصرف ، فلم تكن له حاجة
إلى ذكر هذا القسم في الكافية ، إذ خصص له كتابا مستقلا . .

-
- (١) البداية والنهاية : ج ١٣ ص ١٧٦ . .
(٢) هدية المارفين تأليف اسماعيل البغدادي : ص ٦٥٤ . .
(٣) البداية والنهاية : ج ١٣ ص ١٧٦ . .
(٤) مخطوط بدار الكتب رقم ١٨٥٥ نحو ورقم ٢٨٦ تيمورية . .
(٥) متن المفصل (طبع الخليلجي سنة ١٣٢٣هـ) : ص ٥ . .

أما الموافقة في العبارة بينهما فهذا ما يوضحها :

يقول الفصل : الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع ، وهي
جنس تحته ثلاثة أنواع الاسم والفعل والحرف (١) ..

وتقول الكافية : الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد وهي اسم وفعل وحرف (٢) ..

وملاحظ أسلوب الاختصار الذي اضطلع به ابن الحاجب ..

ثم يقول الفصل بعد ذلك : والكلام هو المركب من كلمتين أسندت
إحدهما إلى الأخرى ، وذلك لا يتأتى إلا في اسمين قولك (زيد أخوك)
و (بشر صاحبك) أو في فعل واسم نحو قولك (ضرب زيد وانطلق بكر)
وتسمى الجملة (٣) ..

وتقول الكافية : الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد ، ولا يتأتى
ذلك إلا في اسمين ، أو في فعل واسم (٤) ..

ثم يقول الفصل : الاسم ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة
عن الاقتران وله خصائص منها جواز الإسناد إليه ، ودخول حرف التصريف
والجر والتنوين والإضافة (٥) ..

وتقول الكافية : الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد
الأزمنة الثلاثة ، ومن خواصه دخول اللام والجر والتنوين والإسناد إليه
والإضافة (٦) ..

وملاحظ أن هذه العبارات في الكافية جاءت على الترتيب الذي
جاءت به في الفصل ، وأن ابن الحاجب يغير قليلا في بعض العبارات
وتترك الأمثلة مرعاة للاختصار ..

ويخالف ابن الحاجب الزمخشري أحيانا في ترتيب بعض الأبواب
كذكر المفعول له قبل المفعول معه ، والزمخشري يرتب التوابع هكذا :
التأكيد ثم المفعول ثم المطفئ ، وبين الحاجب يترتبها هكذا :
النعمة فالمطفئ فالأكيد فالبدل ، والصفة عند الزمخشري هي التمسك
عند ابن الحاجب ..

والمقارنة بين الكتابين تحتاج إلى حديث أكثر ليس هذا مجاله ..

-
- (١) الفصل : ص ٦ ..
 - (٢) شرح الرضي على الكافية : ص ٧ ..
 - (٣) الفصل : ص ٦ ..
 - (٤) شرح الرضي على الكافية : ص ٩ ..
 - (٥) الفصل : ص ٦ ..
 - (٦) شرح الرضي على الكافية : ص ١٢ ..

ولشهرته الكافية كانت لها شروح كثيرة تزيد على الخمسين ذكرها صاحب كشف الظنون (١) ومن أشهرها شرح الرضى الاسترأبادى الذى يعد مرجعا هاما فى النحو ، خلد كفاية ابن الحاجب ، وشواهد شرح الرضى شرحها البغدادى فى كتاب من أشهر كتب النحو والأدب وهو (خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب) (٢) . .

ولم تلق الكافية قبولا فى مصر عند ظهورها ، وإنما اهتمت بها بلاد المجرم (٤) فشرحها كثير منهم ، وغطت عليها فى مصر كتب ابن مالك ولم تعرف بمصر إلا بواسطة شرح الرضى لها ، بعد أن ذاع هذا الشرح أولا فى بلاد العجم وترجم إلى الفارسية ، ولم ينقل إلى مصر إلا بعد أبي حيان وابن هشام (٥) . .

وقد طبعت (الكافية) طبعت كثيرة (٦) وتوجد فى مكبات كثيرة فى العالم (٧) ، ولعل السبب فى شهرة الكافية ابن مالك فى مصر أكثر من الكافية التى رجب بها أهل الهند ، فارس والى العراق ، أن ابن مالك يميل إلى الوضوح ، والاعتماد على الرواية ، والبعد عن المنطق والفلسفة ، وابن الحاجب يميل إلى المنطق والفلسفة والمسائل العقلية التى تعجب أهل هذه البلاد ، ولا يميل إليها المصرون الذين عرفوا بالميل إلى الوضوح والسهولة (٨) . .

ولما رأى ابن الحاجب أن الكافية متن مختصر ، يحتاج إلى إيضاح وتفصيل ، عمد إلى شرحها ، جاء فى البداية والنهاية : ولسه المقدمة المشهورة فى النحو ، اختصر فيها فصل الزمخشري ، وشرحها وأيد السيوطى شرحه لها (١٠) . .

(١) كشف الظنون : ج ٢ (نهر ١٣٧٠ - ١٣٧٦) . .

(٢) طبع استانبول سنة ١٣١٠ هـ . .

(٣) طبعت فى أربعة مجلدات فى بولاق سنة ١٢٩٩ هـ ، ويقوم الآن بتحقيقها الأستاذ عبد السلام هارون وقد صدر منها الجزء الأول والثانى والثالث وسيكون هذا التحقيق فى عشرة أجزاء تقريبا كما قال لمحققها .

(٤) تاريخ أبى الفداء : ج ٣ ص ١٧٨ . .

(٥) هامش كشف الظنون : ج ٢ نهر ١٣٧٠ . .

(٦) انظر معجم سركيس : ج ١ ص ٢١ ، وهوس دار الكتب (ج ٢ طبع سنة

١٩٢٦) ص ١٥٠ وما بعدها . .

(٧) دائرة المعارف الاسلامية المجلد الاول ص ١٢٦ ومعجم سركيس ج ١ ص ٧

(٨) الحركة الفكرية لك كور عبد اللطيف حمزة : ص ٢٢٤ ، ٢٢٥ . .

(٩) البداية والنهاية لآبى الفداء : ١٣ : ٧١ . .

(١٠) حسن المحاضرة : ١ : ١٩٤ . .

وتوجد نسخة مخطوطة من هذا الشرح بدار الكتب (١) وتحتوي على ١٦٨ ورقة . وبعض أوراقها متآكل ومقطع . لذلك سُندت الورقة بملصقها بورق شفاف من الجانبين . وبعض الكلام ضائع بسبب التأكل . .

وهي الصفحة الأولى والثانية والثالثة من هذا الشرح أبيات شعر متناثرة كتبت من غير نظام أو ترتيب وهي من كتابة الناسخين وجاء عنوان الكتاب في الصفحة الثانية وهو (كتاب شرح الكافية لمؤلفها ابن الحاجب) وقد كتب العنوان بخط مخالف لخط النسخة مما يبعث على الشك في نسبة هذا الكتاب إليه . وبعبارة (لمؤلفها ابن الحاجب) قد يراد بها أنه مؤلف الكافية لا الشرح . ثم إنى وجدته يعبر عن نفسه في الشرح بعبارة (قوله) أي في الكافية . وكان ينتظر أن يقول (قولي) . يضاف إلى ذلك أن طريقته في الشرح مختصرة (٢) ولا تتم عن أسلوب ابن الحاجب الملقب بالمنطق والعلل . كما يظهر ذلك في شرحه للمفصل (٣) . وكتاب (الأمالي النحوية) . .

وكما شرح ابن الحاجب كافيته شرحها غيره من العلماء (٤) . ومن أشهر هذه الشروح " شرح الرضى الاسترأبادي " قال عنه السيوطي : لم يؤلف عليها بل ولا في غالب كتب النحو مثله جمعا وتحقيقا . فتداوله الناس واعتمدا عليه وله فيه أبحاث كثيرة . وهذا هب ينشرد به (٥) فرغ من تأليفه سنة ٦٨٦ هـ وذاع هذا الشرح في الهند والفرس والعراق ولم يعرف بمصر إلا بعد عصر أبي حيان وابن هشام (٧) . .

ومما يدل على الاهتمام بالكافية أن كثيرا من العلماء ألف كتباً في إعرابها فقد أعربها أحد علماء دولة السلطان مراد العثماني وسوى كتابه (الإصحاح في إعراب سورة الفاتحة) وكتاب الكافية لابن الحاجب (٨) . وأعربها

- (١) رقم : ٩٨٤ نحو . .
- (٢) انظر ص ٣ من المخطوط وما بعد ها . .
- (٣) انظر النسخة المخطوطة رقم ١٨٥٥ نحو . .
- (٤) انظر كشف الظنون : ج ٢ (نهر ١٣٧٠ - ١٣٧٦) . .
- (٥) بغية الرعاة بتصريف : ج ١ ص ٥٦٧ . .
- (٦) خزائن الأدب (طبع بولاق ج ١ ص ١٢) . .
- (٧) هامش كشف الظنون (ج ٢ نهر ١٣٧٠) . .
- (٨) دار الكتب مخطوط رقم ٣٨٨ نحو . .

الشيخ حسين بن أحمد الشهير بزيني زاده ، من علماء القرن الثاني عشر ، وأسم كتابه (الفوائد الشافية على إعراب الكافية^(١)) مؤلف حاجي بابا بن الشيخ ابراهيم عبد الكريم بن عثمان الطوسي (أوفى الوافية في شرح إعراب الكافية^(٢)) .

ومن شرحوا الكافية ، وتوجد شروحهم بدار الكتب :

- ١- حسام الدين اسماعيل بن ابراهيم بن عطية البحراني ، وسمى شرحه (الأسرار الصافية والخالصة الشافية في شرح المقدمة الكافية^(٣)) .
- ٢- محمد عبد الحق المصري الخير آبادي من علماء القرن الثالث عشر وسمى كتابه (تسهيل الكافية^(٤)) .
- ٣- ركن الدين الحسن بن محمد بن شرف شاه الملوي الاسترآبادي المتوفى سنة ٧١٥ هـ وسمى شرحه (الشرح الصغير على الكافية^(٥)) .
- ٤- عصام الدين ابراهيم بن محمد بن عرشاه الاسفراييني المتوفى بسموتند سنة ٦٥١ هـ وشرحه معروف بشرح المصام^(٦) .
- ٥- شهاب الدين أحمد بن عمر الدواني الدولة آبادي ثم الهندى المتوفى سنة ٨٤٩ هـ .^(٧)
- ٦- العلامة الأصفهاني^(٨) .
- ٧- تقى الدين ابراهيم النيل^(٩) .
- ٨- السيد حسين الحسيني الخليلي المتوفى عام ١٠١٤ هـ .^(١٠)
- ٩- السيد عيسى بن محمد الصفوي المتوفى عام ٩٠٦ هـ .^(١١)

-
- (١) طبع الآستانة رقم ٥٠ بدار الكتب .
 - (٢) دار الكتب مخطوط رقم ١٤٠٨ نحو
 - (٣) مخطوط بدار الكتب رقم ٢١ نحو .
 - (٤) طبع حجر بالهند رقمه ٧٨ نحو .
 - (٥) مخطوط رقم ١٥٥٥ نحو .
 - (٦) مخطوط رقم ١١٢٢ نحو .
 - (٧) مخطوط رقم ٦٣٣ .
 - (٨) مخطوط رقم ١٨
 - (٩) مخطوط رقم ٣٤٨
 - (١٠) مخطوط رقم ٩٩
 - (١١) مخطوط رقم ١٨٨ .

- ١٠- نجم الدين أحمد بن محمد بن أبي الحزم مكي المخزومي
القولى المتوفى عام ٧٢٧ هـ واسم شرحه (غاية أمانى الطالب
فى شرح كافية ابن الحاجب) . (١)
 - ١١- المولى عبدالرحمن بن احمد الجامسى المتوفى بهرات عام ٨٩٨ هـ
واسم كتابه (الفوائد الضيائية) وهو من أشهر شروح الكافية
وقد كتبت عليه حواش كثيرة توجد بدار الكتب .
 - ١٢- ابن مالك وله (النكت على الكافية) . (٢)
 - ١٣- السيوطى وله (النكت على الألفية والكافية والشافية لابن
الحاجب وشدور الذهب) (٣) .
- وما يستوعق الانتباه أن أكثر شراح الكافية من غير المصريين ،
ما يدل على أن ذيوها كان خارج مصر من بلاد القوس والهند .

٢- الشافية وشرحها :

بعد أن ألف ابن الحاجب مقدمته فى النحو ، وسماها
(الكافية) ألف مقدمة فى التصريف على نهجها ، وسماها الشافية ،
وقد أشار الى ذلك فى مقدمتها فقال : " بعد فقد التمس منى من
لا تسمى مخالفة أن الحق بمقدمتى فى الإعراب مقدمة فى التصريف
على نحوها ، ومقدمة فى الخط ، فأجته سائلا متضرعا أن ينفع بها
كما نفع بأختها " . (٤)

ومن ذلك يتبين لنا أن (الشافية) ألفت بعد أن عرف
الناس الكافية وانتفعوا بها ، وابن الحاجب بهذا يعتبر من العلماء
الذين فصلوا النحو عن الصرف مع أن أستاذه الزمخشري السدى
تأثر به لم يفصل بينهما فى كتابه (الفصل) ولا يعتبر ابن الحاجب
بهذا سابقا ، فقد سبقه أبو على الفارسى الذى ألف كتاب (الإيضاح)

(١) مخطوط رقم ٢٠٨

(٢) الأشمونى ٩٧/١

(٣) مخطوط رقم ٣٥٩

(٤) شرح الرضى على الشافية تحقيق الأساتذة : محمد نور الحسن

ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين ١/١ .

في النحو ، وكتاب (التكلية) في الصرف ، وملاحظ أنه في كتاب
الصرف (التكلية) مشيراً بذلك إلى أن الصرف يعتبر مكملاً للنحو
لامتصلا عنه ، وقد سعى أبو علي كتابه الأول (الإيضاح) الجزء
الأول ، وذلك في مقدمة كتابه (التكلية) (٢) ، ولعل أول من
أفرد الصرف بالتأليف "أبو عثمان المازني" فقد ألف كتاباً عن (التصريف)
في وقت مبكر على ما تنفي سنة ٢٤٨ أو سنة ٢٤٩ .

"والشافية" متن مركز مختصر في فن التصريف ورسم الحروف المهجائية
ومع اختصارها فقد " جمع فيها زبدة فن التصريف في أوراق قليلة ، وغير
تارك مما يجب علمه ، ولا يجعل بالتأديب جهله شيئاً ، مشيراً فيها إلى
اختلاف العلماء أحياناً ، وإلى لغات العرب ولهجاتهم أحياناً
أخرى (٤) .

وقد ذاعت الشافية لأختها ، إذ طبعت مراراً في كلكتا
والآستانة وغيرهما (٥) .

وقد سها (جرجي زيدان) حين قال : إنها مختصر في
النحو ، فإنها في الصرف لا في النحو ، ولعله ظن أنه يتحدث عن
الكافية ، أو أنه لا يفرق بين النحو والصرف في الاسم ، فيطلق النحو
على النوعين مثل القدماء . وكما شرح الرضي الكافية ، شرح
أيضاً الشافية ، وقد أجاد في شرحها ، كما أجاد في شرح أختها ،
وقد قام بتحقيق هذا الشرح الأساتذة : محمد نور الحسن ، ومحمد
الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، وأخرجوه في ثلاثة
أجزاء ، وأشاروا في مقدمته إلى قيمة هذا الكتاب فقد جاء فيها :
" قد ظل شرح الرضي رحمه الله - رغم كثرة طبعاته وتمددتها -
سراً محجوباً ، وكتراً مدفوناً ، لا يقرب منه أحد إلا أخذه البهره ،
وأعجزه الوقوف على غوامضه وأسراره ، لأنه كتاب ملاءم صاحب تحقيقه ،

(١) أبو علي الفارسي للدكتور عبد الفتاح شلبي : ص ٥٤١ .

(٢) مخطوط رقم ١٠٠٦ ص ٦٤

(٣) بغية الوعاة : ٤٦٥ / ١

(٤) مقدمة محقق شرح الرضي على الشافية ٣ / ١

(٥) تاريخ آداب اللغة العربية لجرجي زيدان ٣ / ٥٦ .

وأبعده تدقيقاً ، وجمع فيه أوابد الفن وشوارده وأتوبين ثناياه على غسر
"ابن جنى" وتدقيقه ، وأسوار"ابن الأنباري" واستدلاله وتعليقه ، وإياضه
"المازني" وتربيته ، وأمثلة "سيبويه" وتنظيره" . (١)

وكما شرح عبد القادر البغدادي شواهد شرح الرضى على الكافية
في كتابه المعروف (خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب) شرح أيضاً
شواهد الشافية ، وقد قام بتحقيقه أيضاً الأساتذة السابق ذكرهم
الذين حققوا شرح الرضى على الشافية ، وجعلوا شرح الشواهد للبغدادي
في جزء مستقل يضاف إلى الثلاثة الأجزاء السابقة . وأطلقوا على الثلاثة
الأولى (القسم الأول) وعلى شرح الشواهد (القسم الثاني) وتبلغ
شواهد شرح الرضى على الشافية ١٩٦ بيتاً ، وقد أضاف إليها البغدادي
شواهد شرح أحمد بن الحسن الجارودي التي انفرد بها وهي ٥٢ بيتاً .
ثم شرح ابن الحاجب "الشافية" كما شرح "الكافية" ، قال ابن خلكان : " وصف
مقدمة وجيزة في التصريف وشرحها " . (٢)

وقد حظيت الشافية بشروح كثيرة ، وإن كانت لم تبلغ كرتها
شروح الكافية ، وقد سبق ذكر شرح الرضى لها ، وقد قال عنه صاحب كشف
الظنون : إنه شرح جامع (٤) ، وسنالك شرح لها قال عنه إنه شرح
متداول وهو شرح أحمد بن الحسن بن الدين الجارودي الذي شرحها بناءً
على رغبة الوزير محمد ابن الوزير على الساوي ، وبين منهجه في شرحه فقال :
فشرعت متوسطاً بين الإيجاز والإكثار (٥) ، ولذيق هذا الشرح كتبت
عليه حواشي ذكرها صاحب كشف الظنون (٦) منها : حاشيتان كبيرهما
عز الدين محمد بن أحمد المعروف بابن جماعة المتوفى سنة ٨١٦ هـ ، ومنها
حاشية لبدر الدين محمود بن أحمد المعيني المتوفى سنة ٨٥٥ هـ ، وللسيوطي
أيضاً حاشية على هذا الشرح .

-
- (١) شرح الرضى على الشافية (المقدمة) ٣/١ .
 - (٢) شرح الشافية (القسم الثاني) شرح الشواهد : ص ٣
 - (٣) وفيات الأعيان : ٤١٣/٢
 - (٤) كشف الظنون : المجلد الثاني نهر ١٠٢١ .
 - (٥) نفس المصدر السابق .
 - (٦) نفس المصدر .

ومن مروج الشافية التي طبعت بمصر شرح مختصر للسيد عبد الله بن محمد الحسيني المعروف بنقريه كار المتوفى سنة ٧٢٦ هـ ألفها للأمير الجائى من أمراء مصر ، وقد حطى هامش هذه الطبعة بشرح المصام على الشافية (١) ، وقد بين (نقريه كار) منهجه في الشرح فقال إنه كتب شرحا مراعى فيه شريطة الاختصار متجافيا عن وصمة الإطالة والإكثار (٢) ، أما شرح المصام بهامش هذا الكتاب فهو أكثر اختصارا ، ولم تشرح الشافية باللغة العربية فحسب ، بل شرحت بالفارسية أيضا شرحها بها عملا^(٣) الدين علي بن محمد المعروف بقوشجى (٣) ، كما شرحها بالتركية "المولى سودى" في حدود سنة ١٠٠٠ ونظمها طائفة (٤) .

ومن المصريين الذين شرحوها "ابن هشام" ، وسمى شرحه (عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب) والشيخ "زكريا بن محمد الأنصارى" المصرى وسمى كتابه (المناهج الكافية في شرح الشافية) .
ومن نظموا الشافية الشيخ "أبو النجا بن خلف المصرى" ، و"سوف بن عبد الملك" و"ميرزا قوام الدين" ، واسم نظمه (الوافية نظم الشافية) وأوله :

الحمد لله الذى يصرف بلطفه الرياح حين تعصف .^(٥)

وكل هذا يدل على مبلغ اهتمام العلماء "بالشافية" كما اهتموا بأختها "الكافية" ، لأنهم قد وجدوا فيها ما لم يجدوه في غيرها من ترتيب وتركيز ، قال السيوطى عن ابن الحاجب (ووزقت تصانيفه قبولا تاما لحسنها وجزالتها)^(٦) .

(١) طبع هذا الكتاب بمطبعة دار احياء الكتب العربية لأصحابها

عيسى البابى الحلبي وشركاه .

(٢) مقدمة الكتاب السابق : ص ٣

(٣) كشف الظنون : ١٠٢١ / ٢

(٤) نفس المصدر

(٥) مخطوط بدار الكتب ضمن مجموعة رقم ٣٣٧ .

(٦) بغية الوعاة : ١٣٥ / ٢ .

٣ الوائية في نظم الكافية وشرحها:

أشار الملك الناصر داود ابن الملك المعظم عيسى (١) على ابن الحاجب أن ينظم (الكافية) ، فلم يسع ابن الحاجب إلا أن يطيعه ، وسمى هذا النظم (الوائية في نظم الكافية) (٢) ، وفي ذلك يقول ابن الحاجب في هذه المنظومة :

ومعد إن هذه أرجوزه	في علم الاعراب أتت وجيزه
قصدت من نظمي لها مقدمه	صنفتها من قبل وهي محكمه
من أجلها سميتها بالوائيه	لكونها وقت بنظم الكافيه
داود نجل الملك المعظم	أودعه الرحمن شكر النمم
من أصبح العلم به قد اشتهر	وكل ذي فضل بقدره قدير
أشار أن أنظمها بأمر	فلم يسع لي دفعه بمذر
فقصت فيها واستعنت بالله	فكان نور سعده جلاها (٣)

ونظم العلوم كان معروفا في عصر ابن الحاجب ، فقد نظم ابن معط " ألفتها في النحو " وقد توفي قبل ابن الحاجب سنة ٦٢٨ هـ ، ولا يعرف من السابق منها بنظم النحو ، وأنا أرجح أن ابن معط هو السابق فقد نظم ألفتها عام ٥٩٥ هـ (٤) ، وابن الحاجب لم يستقر في دمشق حيث يوجد داود ابن الملك المعظم عيسى إلا عام ٦١٧ هـ وليث هناك حتى عام ٦٢٨ هـ ، وهي فترة يمكث فيها أن يجيب رغبة داود ابن الملك المعظم عيسى لأنه مستقر ، وإن كان قد زار دمشق مرارا قبل هذه الزيارة إلا أنه لم يستقر بها مثل هذا الاستقرار ويؤخذ من قوله (داود نجل الملك المعظم) أنه طلب من ابن الحاجب هذا النظم قبل أن يتولى الملك عام ٦٢٤ هـ ، وعلى ذلك فيكون طلبه هذا عقب الزيارة الأخيرة لدمشق عام ٦١٧ هـ ، وذلك مرجح لسبق ابن معط لابن الحاجب في نظم النحو ، ولا يمنع من ذلك قول ابن الحاجب في منظومته :

- (١) تولى داود بعد أبيه حكم دمشق سنة ٦٢٤ إلى أن أخذها منه عمه الملك الكامل سنة ٦٢٦ (النجوم الزاهرة : ص ٢٦٨ ، ٢٧٢)
- (٢) الديهاج المذهب ص : ١٨٩
- (٣) الوائية في نظم الكافية (مخطوط بدار الكتب رقم ١٤٠٩)
- (٤) كشف الظنون : ج ١ ص ١٥٥

ولم تكن أرجوزة من قبلها جاءت على منوالها كمثلها

فلعله يقصد أنها أفضل مما سبقها من منظومات ه كما أشار ابن مالك إلى هذا في قوله عن ألفيته (فائقة ألفية ابن معط) ه وقال السيوطي بعده عن ألفيته (فائقة ألفية ابن مالك) ه وقال الأجهوري بعده (فائقة ألفية السيوطي) . (١)

وقد أتى ابن الحاجب بالمعاني التي أتت في الكافية منظومة فهو يقول :

اللفظ موضوع لمعنى مفرد	كلمة جنس ثلاث تفتنى
اسم وفعل ثم حرف تاتى	محصورة بالنفسى والإنبات
فإن يكن معناه لافى نفسه	فالحرف وهو مشكل فى جنسه
وإن يكن فى نفسه فالفعل	لزم من محصل يدل
ماضٍ أو الحالٍ أو المستقبل	والاسم عن ثلاثها بمعزل (٢)

وهذا موافق لقوله في الكافية : " الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد ه وهى اسم وفعل وحرف ه لأنها إما أن تدل على معنى فى نفسها أولاً والثانى الحرف والأول إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أولاً ه الثانى الاسم والأول الفصل (٣) " .

وملاحظ اهتمام ابن الحاجب بالمنطق فى حصر أنواع الكلمة حتى فى النظم ولم يتمرض لذلك ابن مالك فى ألفيته .

وقد جاء بعد هذه الأبيات بيت يعتبر حشواً لاداعى له وهو قوله :

وقد علمت حد كل منها فلا تسائل بعد هذا عنها
ولكننا إذا علمنا أنه ينظم الكافية عذراًه فى إيراد هذا البيت لأنه
يترجم به مقاله فى الكافية وهو : (وقد علم بذلك حد كل واحد منها) ه
يريد بذلك أن الحصر أفادنا أيضاً تعريف كل واحد من الأنواع
الثلاثة .

(١) حاشية الخضرى على ابن عقيل (١/١٢٠) .

(٢) الوافية فى نظم الكافية (مخطوط بدار الكتب رقم ١٤٠٩) .

(٣) شرح الرضى على الكافية (١/٢٠٧) .

ومما يدعو الى المجب أن ابن الحاجب قد يزيد بعض المعاني
في نظمه عما جاء في الكافية مع صعوبة النظم ، والهروب من بعض المعاني
فيه من ذلك أنه قال في الكافية عن خواص الاسم " ومن خواصه دخول
اللام والجرو والتنوين والإسناد إليه والاضافة (١) "

وزاد في نظمه على هذه الخصائص النداء ، والنعت ، والتصغير ،
والجمع ، فقال :

باللام خصَّ الاسم والاسنادِ إليه والجرو أن تنسادي
والنعت والتنوين والتصغيرِ والجمع بالتصحيح والتكسير (٢)

وهذان البيتان يدلان على براعته في النظم حيث جمع المعاني الكثيرة
في بيتين اثنين ، وذكر السيوطي أن ابن الحاجب شرح الوافية
في نظم الكافية (٣) .

وهذا شأنه يؤلف المتن ، ثم يورى أنه مختصر ، صعب الحيل
على طلابه فيقوم بشرحه ، وقد سبق أنه شرح الكافية والشافية ، ولم
يكف بشرح الكافية ، بل شرح نظمها أيضا ، فكانه شرحها مرتين .
وقد اطلع على هذا الشرح " ابن هشام " فقد جاء في المعنى " وفي شرح
منظومة ابن الحاجب له أن الاستفهام المسوغ للابتداء هو الهمزة
المعادلة بأم نحو " أرجل في الدار أم امرأة ؟ " كما مثل به في الكافية ،
وليس كما قال (٤) .

٤- شرح كتاب سيبويه :

ذكر صاحب كشف الظنون أن ابن الحاجب من شرحوا كتاب
سيبويه (٥) وكذلك جاء في (هدية المارفين (٦)) ، ولم أجد هذا
الكتاب بدار الكتب .

- (١) شرح الرضي على الكافية ١٢/١
- (٢) الوافية في نظم الكافية (مخطوط رقم ١٤٠٩ بدار الكتب) .
- (٣) بنية الوعاة ١٣٥/٢ ، وحسن المحاضرة : ١٩٤ .
- (٤) معنى اللبيب ٩٣/٢ .
- (٥) كشف الظنون : ج ٢ نهر ١٤٢٧
- (٦) هدية المارفين : المجلد الأول ص ٦٥٤

”كتاب سيبويه“ هو المنبع الغزير الذي استقى منه النحويون ، وكان لعلماء مصر هاديا وإماما ، فقد قرأ ”محمد بن ولاد“ الكتاب على المبرد ونسخه وأحضره معه إلى مصر (١) ، واتقن ابنه ”أبو العباس“ الكتاب على الزجلاج (٢) ، وألف كتاب (الانتصار لسيبويه من المبرد) ، وسار علماء مصر على هذا النهج فو أخذ النحو عن كتاب سيبويه ، واهتم به أبو جعفر : ”حاسم“ فآلف (تفسير أبيات كتاب سيبويه) ، ولم يسبق إلى مثله ، وكل من جاء بعده أخذ عنه (٣) .

ولم يكن علماء مصر وحدهم هم الذين اهتموا بالكتاب ، بل كان هناك علماء آخرون ، وخاصة في الأندلس والمغرب ، وقد أعدد الدكتور حسن عون ”إحصائية ثبت له فيها أن العلماء الذين اهتموا بكتاب سيبويه ، ثم كتبوا عنه شارحين أو معلقين أو مستنطحين أو ملخصين يقرب عددهم من المائة في سائر الأقطار العربية ، ووجد منهم أربعين من الأندلس والمغرب الأقصى“ (٤) .

فليس غريبا أن يهتم ابن الحاجب بكتاب سيبويه وشرحه .

٥- (المكفي للمبتدى شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي)

جاء في ”هدية المارفين“ أنه ألف شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي وسماه (المكفي للمبتدى) (٥) ، وقد ذكر الدكتور عبد الفتاح شلبي في كتابه (أبو علي الفارسي) أسماء من شرح الإيضاح في القرن السابع وحدثهم ثلاثة عشر منهم ابن الحاجب . (٦)

وإذا علمنا أن ابن الحاجب سار في الكافية ”على ترتيب“ (المفصل) للزمخشري ، وأن ”أبا علي“ سبق ”الزمخشري“ إلى هذا الترتيب في كتابه

(١) إنباه الرواه ٢٢٤/٣

(٢) نفس المصدر ٩٩/١

(٣) إنباه الرواة ١٠١/١

(٤) (أول كتاب في نحو العربية) بحث للدكتور حسن عون بمجلة

كلية الآداب بالاسكندرية (المجلد الحادي عشر سنة ١٩٥٧)

ص : ٤٢ .
(٥) هدية المارفين : المجلد الأول ص ٦٥٤

(٦) أبو علي الفارسي للدكتور عبد الفتاح شلبي ص : ٥٣٨

(١) (الايضاح) ، والترتيب ما يثير انتباه ابن الحاجب الأصولي ، عرفنا مدى اهتمامه بالكاتبين "الفصل" و"الايضاح" .

٦- الإيضاح شرح الفصل للزمخشري :

ذكر السيوطي أن ابن الحاجب شرح الفصل بشرح سماه الإيضاح (٢) .

وجاء في كتاب (الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية) للدكتور أحمد بدوي أن هذا الكتاب توجد منه نسخة في مكتبة بلدية الاسكندرية تحت رقم ٥٤٥ ب وأخرى بمكتبة ابراهيم باشا رقم ١٨ ، وثالثة بمكتبة سوهاج . وقد ظننت حين قرأت هذا أنه لا توجد منه نسخ بدار الكتب إذ هي أقرب للباحث من هذه المكتبات ، ولكنني عثرت بدار الكتب على نسختين مخطوطتين من هذا الكتاب إحداهما رقم ١٨٥٥ نحو ، والأخرى رقم ٢٨٦ (تيمورية) والنسخة الأولى أوضح خطأ من الثانية ، ولا توجد بها الصفحة الأولى التي بها العنوان ، وكتب عنوان الكتاب في هامش الورقة الثانية على اليسار هكذا (كتاب إيضاح شرح مفصل نحو) ويبدو من أسلوب هذا الكتاب أنه ليس عربي الأصل ، ولعل له توكي أو فارسي ، وهذه النسخة تنقص صفحة أخرى من أول الكتاب ، ومدل على ذلك ابتداء الكلام فيها بقوله : " (أحمد) في تقدير المفصول لتمظيمه " .

وبالرجوع إلى النسخة التيمورية رقم ٢٨٦ وجد أن أول الكتاب : " بسم الله الرحمن الرحيم (الله أحد) على طريقة (إياك نعبد) تقديماً للأهم ، وما ينقل أنه للحصر لا دليل عليه ، والتمسك فيه بمشمل (بل الله فاعبد) ضعيف ، لأنه قد جاء (فاعبد الله) " .

ومن هذه العبارة تظهر شخصية ابن الحاجب في المناقشة والمعارضة للآراء ، والرد بالدليل على من يعارضه ، وذلك فريد الكتاب .

وسأتحدث عن هذا الكتاب عند دراسة القسم الخاص بمفصل الزمخشري من كتاب (الأمل والنحو) لأقارن بين ابن الحاجب في أماليه على الفصل وشرحه للمفصل .

(١) أبو علي الفارسي ص : ٥٢١ .

(٢) بغية الوعاة : ١٣٥ / ٢ .

وقد ذكر المرحوم الأستاذ محمود مصطفى أن كتابه " الإيضاح
شرح المفصل للزمخشري " مقلود (١) ، وما سبق يتبين أن الكتاب
موجود بدار الكتب بالقاهرة ، وبالاسكندرية ، وسوهاج .

٧- الأمالي النحوية :

وهو موضوع هذا البحث ، وله حديث خاص به سيأتي .

٨- قصيدة المؤنثات السماعية :

وهي قصيدة جمع فيها الأسماء المؤنثة بدون علامة تأنيث
وقسم هذه الأسماء إلى قسمين : قسم يجب تأنيثه ، وقسم يجوز
تأنيثه ، وجمع في القسم الأول ستين لفظا ، وفي الثاني سبعة عشر لفظا .
وعدد أبيات هذه القصيدة ثلاثة وعشرون ، ووجد منها بدار
الكتب أربع نسخ مخطوط (٢) ، وقد طبع هذه القصيدة (هاغروشيخو)
في بيروت عام ١٩٠٨م (٣) .

وأول هذه القصيدة :

نفسى الهداء لسائل وافانى	بمسائل فاحت كروض جنان
أسماء تأنيث بغير علامة	هي يالغنى في عرفهم ضربان
قد كان منها ما يؤنث هم ما	هو فيه خير لا اختلاف مصان
أما التي لا بد من تأنيثها	ستون منها العيين والأذنان

وفي نهايتها يقول :

وقصيدتى تبقى وانى أكسى ثوب الفناء وكل شئ فنان (٤)

٩- رسالة في العشر :

وهي بحث صغير في استعمال كلمة (عشر) في الصفتين (أول
وأخر) ويوجد في بوليين رقم ٦٨٩٤ . (٥)

- (١) الأدب العربي في مصر من الفتح الإسلامي إلى نهاية العصر الأيوبي
للمرحوم محمود مصطفى ص ٣٢٥ .
- (٢) رقم ٣ نحوه ٥٤ هي ٩٣٥ مجاميع ، ٣٥٨ نحوه والأخيرتان
أوضحا خطأ .
- (٣) دائرة المعارف الإسلامية : المجلد الأول : ١٢٧ .
- (٤) النسخة رقم ٩٣ مجاميع ، ٣٥٨ نحوه .
- (٥) دائرة المعارف الإسلامية : المجلد الأول : ١٢٧ .

ثانياً : مؤلفاته في الفقه والأصول :

١- جامع الأمهات :

مصرف بالمختصر الفروع ، وهو موجز في الفقه المالكي مع التوضيح (١) وقد انتظم في هذا المختصر فوائد ابن شاكس (٢) ، وكان ابن الحاجب متقناً لمذهب الإمام مالك بن أنس (٣) ، قال ابن فرحون : " وقد بالغ الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد ، وهو أحد أئمة الشافعية في مدح هذا الكتاب في أول شرحه له ، وكان قد شرع في شرحه على طريقة حسنة من البسط والإيضاح والتفصيل ، وخلاف المذاهب ، واللغة ، والصورية ، والأصول فلو تم هذا الشرح لبلغ به المالكية غاية المأمول ، وما ذكره في مدح الكتاب أن قال : هذا كتاب أتى بمعجب المجاب ، ودعا قص الإجابة فكان المجاب وواضع المراد فأزال شامته وانجاب هو أيدى ما حقه أن يباليغ في استحسانه وتشكر نفعات خاطره ، ونفحات لسانه ، فإنه - رحمه الله - تيسرت له ينابيع الحكمة فكان خاطره يبطن المسيل ، وقرب المرص ، ونخف الحمل الثقيل وقام بوظيفة الإيجاز ، فناده لسان الإنصاف بأعلى المحسنين من سبيل (٤) " . . . وكان يقال : ليس للشافعية مثل مختصر ابن الحاجب للمالكية وقد اعتنى العلماء شرقاً وغرباً بشرح هذا الكتاب (٥) . . .

ومن شرحه : أبو عبد الله محمد بن عبد السلام بن يوسف بن كير قاض الجماعة بتونس المتوفى سنة ٧٤٩ هـ في مجلدات ، وشرحه شرف الدين أبو الروح عيسى بن مسعود بن منصور الحيمري الزواوي المالكي المتوفى سنة ٧٤٣ هـ في ثمانية أجزاء (٦) ، وشرحه محمد بن حسن الملقى المتوفى سنة ٧٧١ هـ . . . وما سبق تبين لنا مقدرة ابن الحاجب في فقه المالكية ، وسيره فيه على طريقته في الاختصار ، وتأليف المتن المركزة ، التي تجمع المعاني الكبيرة في الألفاظ القليلة ، كنهه في النحو والصرف حين ألف الكافية والشافعية ، وسرى أن له مختصراً في الأصول ، ولا ريب أن الاختصار والتركيز مهمة أشق من الإيضاح والإسهاب . . .

(١) دائرة المعارف الإسلامية : المجلد الأول ص ١٢٦ . . .

(٢) البداية والنهاية : ج ١٣ ص ١٧٦ . . .

(٣) الذيل على الروضتين : ص ١٨٢ . . .

(٤) الديباج المذهب : ص ١٨٩ . . .

(٥) نفس المصدر . . .

(٦) إيضاح المكنون : ج ١ ص ٣٥ . . .

٢ - منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل :

صنف ابن الحاجب هذا الكتاب في أصول الفقه (١) ، وكان بارعا في هذا العلم (٢) ، وقد جاء في أول هذا الكتاب " لما كان علم أصول الفقه من الأمور الجبل ، وكانت التصانيف فيه بين خطي الإملا والخلل . . . ندبني ذلك إلى تصنيف مختصر . . . لأنشأته مترجما بمعناه : منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل (٣) " وتلاحظ كلمة (الوصول) مكان (السؤل) وقد طبع هذا الكتاب بمطبعة السعادة سنة ١٣٢٦ هـ على نسخة كتبت سنة ٧٣٨ هـ . . . (٤)

وذكر صاحب كشف الظنون له شراحا كثيرا (٥) . . . وهذا الكتاب اختصره ابن الحاجب كتاب الإحكام في أصول الفقه للآمدي (٦) قال أبو الفدا : صنف في الصورية مقدمته الكافية ، واختصر كتاب الإحكام للآمدي في أصول الفقه ، فطبق ذكر هذين الكتابين أغنى " الكافية " ومختصرة في أصول الفقه جميع البلاد ، خصوصا بلاد المجر ، وأكب الناس على الاشتغال بهما إلى زماننا هذا (٧) قال أبو الفدا : وقد من الله على يحظه ، وجمعت منه كرايس ما فيه من الأحاديث (٨) . . . ومن ذلك نعلم أن ابن الحاجب أخذ الأصول عن سيف الدين الآمدي ، وأن كتابه شاع في بلاد المجر مثل الكافية . . .

ومع أن الكتاب السابق (المنتهى) كان مختصرا لكتاب الإحكام للآمدي ، فقد اختصره ابن الحاجب ، فسأل ابن فرحون : " وألف مختصرا في أصول الفقه ، ثم اختصره ، والمختصر الثاني هو كتاب الناس شرقا وغربا (٩) . . .

(١٠) وقد اطلعت على كتاب شرح القاضي عضد الملة والدين المتوفى سنة ٧٥٦

- (١) وفيات الاعيان : ج٢ ص ٤١٣ . . .
- (٢) الذيل على الروضتين : ص ١٨٢ . . .
- (٣) معجم سركيس : ج١ ص ٧١ . . .
- (٤) نفس المصدر . . .
- (٥) كشف الظنون : (المجلد الثاني نهر ١٨٥٣ - ١٨٥٧) . . .
- (٦) أصول الفقه : للشيخ محمد الخضري : ص ٨ . . .
- (٧) تاريخ أبي الفدا (البداية والنهاية) ج١٣ ص ١٧٨ . . .
- (٨) البداية والنهاية : ج١٣ ص ١٧٦ . . .
- (٩) الديهاج المذهب : ص ١٨٩ . . .
- (١٠) هو عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الأيجي الشافعي وتوجد بدار الكتب نسخة مخطوطة من شرحه رقم ٢٥٩١٧ ب . . .

لمختصر المنتهى الأصول لابن الحاجب ، وقد طبع مع هذا الشرح ثلاثة
حواشي :

الحاشية الأولى لسعد الدين التفتازاني المتوفى سنة ٧٩١ هـ والثانية
للسيد الشريف الجرجاني المتوفى سنة ٨١٦ هـ ، والثالثة للشيخ حسن الهروري
على حاشية السيد الجرجاني وقد طبع كل ذلك في كتاب واحد بالمطبعة الأميرية
ببولاق سنة ١٣١٦ هـ ، وقع الكتاب في جزئين ..

وقد قال ابن الحاجب مقدا هذا المختصر : " أما بعد فإنني
لما رأيت قصور المهم عن الإكثار فوسيلها إلى الإيجاز والاختصار ، صفت مختصرا
في أصول الفقه تم اختصاره على وجه بديع ، وسبيل منح لا يصد اللبيب عن
تعلّمه صاد ، فلا يرد الأريب عن تفهمه راد ، والله أسأل أن ينفع به ، وهو
حسبي ونعم الوكيل .. "

ثم بين موضوعات بحثه فقال : وينحصر في الهادي ، والأدلسنة
السمعية والترجيح والاجتهاد (١) .. "

ثالثا : في المروض والقائمية :

ألف ابن الحاجب في المروض منظومة من بحر البسيط سماها
(المقصد الجليل في علم الخلي (٢)) جاء في أولها :

الحمد لله ذي العرش المجيد على	إلباسه من لباس فضله حللا
ثم على المصطفى الهادي صلاة فتسى	يرجوبها سكن الفردوس مبتهلا
ثم على صحبه الذين فضلهم	ضرب الزرع في صلاتهم مثلا
وعد أن عروض الشعر قد صعبت	نثرنا فخذ نظمها تجده قد سهلا

وعدد أبيات هذه القصيدة ١٧١ بيتا ، ووجد منها بدار الكتب
خمس نسخ مخطوطة (٤) ..

ونقد السيوطي نظم هذه القصيدة قائلا :

" وصف في المروض قصيدة ، وفي نظمه قلائد (٥) .. "

-
- (١) شرح المضد على مختصر المنتهى مع الحواشي : ج١ ص ٥ ..
 - (٢) دائرة المعارف الاسلامية : المجلد الاول ص ١٢ ، وفيها الأماكن التي
توجد بها نسخها ..
 - (٣) نهاية الرغب شرح عروض ابن الحاجب تأليف جمال الدين عبد الرحيم
الأستوي مخطوط رقم ٥٧٣٠ بدار الكتب ..
 - (٤) أرقامها : (١٩ ، ٢٠ ، ٦٨ ، ٤ ، ٣) ..
 - (٥) بغية الوعاة : ج٢ ص ١٣٥ ..

وصدق السيوطي في تقديمه ، فقد قرأت القصيدة ، فوجدت فيها
هذه القلاقة ، حتى في الوزن مع أنها في العروض ، لأن الزجاف يكتوبها ..
وذكر أبو الفداء أن هذه القصيدة على وزن الشاطبية فقال : " وله
عروض على وزن الشاطبية ^(١) " ، وقد رجعت إلى الشاطبية المسماة (حوز
الأمانى) في علم القراءات ، وأولها :

بدأت ببسم اللغوي النظم أولا تبارك رحمانا رحيمنا ووو ^(٢) لا
فوجدت أنها من بحر (الطويل) ، أما قصيدة ابن الحاجب في العروض
فهى من بحر (البسيط) ، وذلك يكون وزنها مختلفا ، لا كما ذكر أبو الفداء
أما حرف الراء فيهما فهو متفق في القصيدتين ، إذ أنهما لا يمتان ، ولعل
ذلك هو سبب شبهة أبي الفداء ..

وقد اهتم العلماء بهذه القصيدة فشرحها منهم : أبو العباس
أحمد بن ابي عثمان سعيد بن أبي طاهر اسماعيل النقاسي ، وسعى شرحه
(ايضاح السبيل إلى المقصد الجليل في علم الخليل ^(٣)) ، وندر الدين
حسن بن قاسم بن عبد الله المرادي المصري المعروف بابن أم قاسم
واسم كتابه (شرح المقصد الجليل في علم الخليل ^(٤)) ، وجمال الدين
أبو محمد عبد الرحيم بن الحسين بن علي القرشي الأسيوطي الشافعي
وسعى كتابه (نهاية الراغب شرح عروض ابن الحاجب ^(٥)) ..
وهناك شروح أخرى غير هذه ذكرها صاحب كشف الظنون ^(٦) ..

رابعا : مباحث أخرى :

أ - في القراءات :

وابن الحاجب الذي درس القراءات دراسة وافية على أتمتها مثل
الشاطبي وأبي الجود والفرزوقي حتى بن فيها ، كما سنرى في أماليه ، وكان
لا بد لأن يولف في القراءات ، قال ابن فرحون : وصف ابن الحاجب في
القراءات ^(٧) " وجاء في الفتح المبين في طبقات الأصوليين أن له مقرا
في فن القراءات ^(٨) ، ولم أشر على هذا الكتاب ..

- (١) البداية والنهاية : ١٣ : ١٧٦ ..
- (٢) إبراز الممانى من حوز الأمانى شرح الشاطبية لأبي شامة : ٨ ..
- (٣) مخطوط بدار الكتب ضمن مجموعة رقم ٣ مجاميع ..
- (٤) مخطوط رقم ٧٣ مجاميع بدار الكتب ..
- (٥) مخطوط بدار الكتب رقم ٢٠ ، ورقم ٥٧٣٠ هـ ..
- (٦) كشف الظنون : المجلد الثاني نهر ١١٣٤ ..
- (٧) الديباج المذهب : ١٩٠ ..
- (٨) الجزء الثاني : ٦٥ ..

ب - في التاريخ :

ألف أبو القاسم ابن عساكر كتاب (تاريخ دمشق) على نسق تاريخ بغداد ، وذي له ابنه القاسم ، كما ذي له أيضا ابن الحاجب (١) وذلك
اشترك مع أستاذي أن كلا منهما له تذييل على تاريخ دمشق . .

ولابن الحاجب كتاب (معجم الشيوخ) (٢) ، ووجد غيره من
المعلماء ألقوا بها تحمل هذا الاسم مثل : القوصي ، وعبد العظيم المنذري
تلميذ ابن الحاجب ، والسيوطي ، وأبو حامد الانصاري (٣) . .

ج - في الأدب :

جاء في كشف الظنون أن من مصنفاته كتاب (جمال العرب) في
علم الأدب (٤) وجاء ذكر هذا الكتاب في هدية العارفين (٥) . .
ولم أخرج على هذا الكتاب كما لم أخرج على معجم الشيوخ . .

-
- (١) كشف الظنون : المجلد الاول شهر ٢٦٤ . . .
 - (٢) هدية العارفين : ١ : ٦٥٤ وكشف الظنون : المجلد الثاني شهر ١٧٣٥
 - (٣) نفس المصدر . . .
 - (٤) كشف الظنون : المجلد الاول : ٥٩٣ . . .
 - (٥) هدية العارفين : ١ : ٦٥٤ . . .

الفصل الثاني

كتاب الأمالي النحوية

تمهيد

جاء في المصباح النحوي (١) : " أمّلت الكتاب على الكاتب إملا لا أقيته عليه وأمليته عليه إملاء " ، والأولى لغة الحجاز وهو أسد ، والثانية لغة بني تميم وهم ، وجاء الكتاب المنزه بهما " وليمل الذي عليه الحقيق (٢) " فمن تملى عليه بكثرة وأصل (٣) " لا " أوه

والأصل (أمّلت) أبدل من اللام ياء لأنه أخ (٤) ، هذا ما قاله القرطبي ومضى قوله هذا أن (أمّلت) ظهرت قبل (أمليت) ، وما قاله المصباح من أنها لهجتان مختلفتان لا يمنع من ظهورهما معا وهو الأوضح . .
والأمالي جمع إملاء على غير قياس (٥) ، وقد تسمى الأمالي عند بعض العلماء المجالس ، مثل (مجالس ثعلب) ، وسميها علماء الشافعية (التمليق) (٦) . .

وقد شرح صاحب كشف الظنون طريقة الأمالي فقال : الأمالي جمع الإملاء وهو أن يقعد عالم ، وحوله تلامذته بالمحابر والقراطيس ، فيتكلم العالم بما فتح الله سبحانه وتعالى عليه من العلم ، ويكتبه التلامذة ، فيصير كتابا ويسمونه (الإملاء) و (الأمالي) ، وكذلك كان السلف من الفقهاء والمحدثين وأهل العموية وغيرها في علومهم ، فاندurst لذهاب العلم والعلماء وإلى الله المصير (٧) . .

وذكر صاحب كشف الظنون أسماء الكتب التي سميت (الأمالي) وقد بلغت عنده ٦٧ كتابا (٨) ، وأكر الأمالي التي ذكرها في علم الحديث عليه الفقه ، ثم اللغة ، ولا ريب أن هناك كتباً أخرى غير ما ذكره كشف الظنون . .

(١) المصباح المنير : ج ٢ ص ٢٨٠ . .

(٢) البقرة : ٢٨٢ . .

(٣) الفرقان : ٥ . .

(٤) تفسير القرطبي : ج ٣ ص ٣٨٥ . .

(٥) مقدمة أمالي الزجاجي للاستاذ عبد السلام هارون : ص ١٤ . .

(٦) كشف الظنون : ج ١ نهر ١٦١ . .

(٧) نفس المصدر . .

(٨) كشف الظنون : ج ١ نهر من ١٦١ حتى ١٦٦ . .

هو المحقق الأستاذ عبد السلام هارون أن أشهر كتب
الأمالي هي: (١)

- ١- أمالي ثعلب (٢٠٠-٢٩١) وقد حققها الأستاذ عبد السلام هارون
وطبعت بدار المعارف مرتين عام ١٩٤٨م وعام ١٩٦٠م . . .
- ٢- أمالي اليزيدي محمد بن العباس (٣١٠-) وقد نشرت في
حيدرآباد سنة ١٣٦٧ . . .
- ٣- أمالي الزجاجي (٣٤٠-) وقد حققها الأستاذ عبد السلام هارون
وطبعت بالمؤسسة المصرية الحديثة سنة ١٣٨٢ هـ . . .
- ٤- أمالي القالي اسماعيل بن القاسم (٢٨٨-٣٥٦) وقد نشرت
لأول مرة في بولاق سنة ١٣٢٤ هـ ، وصنع لها "كونكو" و"يفان" فهرسا
طبع ليدن سنة ١٩١٣م ثم نشرت في دار الكتب سنة ١٣٤٤ هـ وكسر
طبعها بعد ذلك . . .
- ٥- أمالي المرزوقي أحمد بن محمد بن الحسن (٤٣١-) ومنها
قطعة بدار الكتب المصرية رقم (٣٣٠٠ ادب) . . .
- ٦- أمالي المرتضى علي بن الحسين (٣٥٥-٤٣٦) وقد نشرت قديما
بمطبعة السعادة بمناية الشنقيطي سنة ١٣٢٥ هـ ثم أعيد نشرها
بتحقيق الأستاذ محمد أبي الفضل ابراهيم سنة ١٣٧٣ هـ . . .
- ٧- أمالي ابن الشجري هبة الله بن علي (٥٤٢-٠٠) وقد طبعت
في حيدرآباد سنة ١٣٤٩ هـ . . .
- ٨- أمالي ابن الحاجب عثمان بن عمر (٥٧٠-٦٤٦) وهي إملاء على
آيات من القرآن الكريم ، وآبيات من الفصل ، ومواقع من كافيته
 وغيرها ، ومنه نسخ بدار الكتب برقم ٢٦٠٧ ، ١٠٠٧ ، ١٠٣٤ نحو . . .
وكل واحدة من هذه الأمالي تنحو نحو غير الذي تنحوه الأخرى
وملاحظ أن أشهر الأمالي هذه قد طبعت معا اثنتين هما "أمالي المرزوقي"
و"أمالي ابن الحاجب" - موضوع هذه الدراسة . . .

(١) مقدمة أمالي الزجاجي بتحقيق عبد السلام هارون (طبع المؤسسة
المصرية الحديثة) ص ١٥ . . .

وهناك أمال - غير هذه التي اعتبرها الأستاذ هارون أشهرها -

منها:

- ١- أمالي ابن دريد : محمد بن أبي بكر اللغوي (المتوفى سنة ٣٢١)
وهي في المصنوعة لخصها جلال الدين عبد الرحمن السيوطي وسماه
(قطف الورق (١)) ..
- ٢- أمالي الإمام الشافعي: في الفقه (٢) ..
- ٣- أمالي يديح الزمان الهذلي: أحمد بن الحسين المتوفى سنة ٣٩٨ (٣) ..
- ٤- أمالي أبي العلاء: أحمد بن عبد الله المعمر المتوفى سنة ٤٩٤ هـ
وهي مائة كراسة ٥ ولم يكملها (٤) ..
- ٥- أمالي جار الله: هو أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري المتوفى
(٥) سنة ٥٣٨ ..
- ٦- أمالي ابن عساكر: وهو أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله
الدمشقي المتوفى سنة ٥٧١ هـ صاحب التاريخ الكبير الذي ذيل به
ابن الحاجب، وهذه الأمالي في الحديث (٦) ..
- ٧- أمالي السيوطي: وهي ثلاثة أمال:
(أ) الأمالي المطلقة ..
(ب) الأمالي على القرآن ..
(ج) الأمالي على الدرّة الفاخرة (٧) ..
- ٨- أمالي ابن الأنباري: ذكرها السيوطي من مراجعه في (شرح شواهد
المعنى) ولعله أبو محمد القاسم بن محمد الأنباري (٨) ..

-
- (١) كشف الظنون: ج١ ص ١٦٢ ..
 - (٢) المرجع السابق نهر ١٦٤ ..
 - (٣) المرجع السابق ..
 - (٤) كشف الظنون: ج١ نهر ١٦٢ ..
 - (٥) نفس المرجع ج١ ص ١٦٤ ..
 - (٦) نفس المرجع: ج١ نهر ١٦٢ ..
 - (٧) نفس المرجع نهر ١٦٥ ١٦٦ ..
 - (٨) شرح شواهد المعنى للسيوطي (المطبعة البهية) ص ٣ ..
 - (٩) انظر مقدمة أمالي الزجاجي للأستاذ هارون ص ١٤ ..

ومن أقدم الأمالي اللغوية التي عرفت لنا أمالي ثعلب أو مجالس
وقد توفي سنة ٢٩١ هـ ومن أحدث الأمالي أمالي السيوطي الذي قال :
" ولما شرعت في إملاء الحديث سنة ٨٧٢ هـ وجدته بعد انقطاعه
عشرين سنة هـ من سنة مات الحافظ أبو الفضل بن حجر أردت أن أجسد
إملاء اللغة وأحبيته بعد دثور هـ فأملت مجلسا واحدا فلم أجد له حملة
ولا من يرغب فيه فتسكت (١) هـ ..

ولعل ابن الحاجب أول من أمل في النحو خاصة هو وإن كان ابن
الشجري قد سبقه إلا أنه كان يخلط الأمالي النحوية بالشعر والأدب واللغة .
أما ابن الحاجب فأما إليه تدور في تلك النحو حتى أما إليه على الآيات
القرآنية المهدف الأول منها الإعراب هـ بخلاف أمالي المرتضى مثلا فإن أما إليه
على القرآن كان المهدف منها التفسير الذي يخدم مذهب الممثلة ..
أما أمالي الزجاجي فهي أمشاج من نصوص القرآن والحديث النبوي
ومختار كلام العرب وحكمائهم وشعرائهم وخطبائهم وأبينائهم هـ مقرونة
بأثارة من فنون النقد والموازنة هو أطراف من غريب اللغة ونادرها هـ وطوائف
من قصص العرب والمجم هـ إلى بعض مسائل العربية والتاريخ (٢) هـ ..

١- نسخ كتاب الأمالي:

ذكر (بروكلمان) (٣) أنه توجد نسخ من كتاب الأمالي النحوية
لابن الحاجب في المكتبات الآتية :

٢٢٥٤	طوب قبو سراي باستنبول	١-
٢٤٣٢	عاطف افندي	٢-
١٨٠٢	راغب افندي	٣-
٩٣٠ و ٩٣١	بيني أحمد خان	٤-
١٠٣٢	عاشر افندي	٥-
٢٣٣٧ وتوجد في معهد المخطوطات بالجامعة المصرية ميكروفيلم وفي المجمع اللغوي مصورة ..	شهيد علي باشا	٦-

(١) انظر مقدمة أمالي الزجاجي للأستاذ هارون ص ١٤ ..

(٢) نفس المرجع : ص ١٦ ..

(٣) الجزء الأول هـ ص ٥٣٧ ..

١٥٧٢	فيض الله افندي	٧-
٢٥٥٢	شيخ الإسلام بالمدينة	٨-

مطبوع باستنبول سنة ١٢٨٧	شرح الأمالي	٩-
٣٦١٣	برلين	١٠-
٣٨٦	فيينا	١١-
٦٢١٤ ٥٤٣٩٢	باريس	١٢-

في دار الكتب:

أما في دار الكتب المصرية فتوجد منه ثلاث نسخ مخطوطة تحصيل الأرقام الآتية : ٢٦-١٠٠٧-١٠٣٤-٠٠
وسأحدث عن كل واحدة منها :

النسخة رقم ٢٦ بدار الكتب:

هذه النسخة أفضل النسخ الموجودة بدار الكتب ، لأنها كاملة وخطها واضح مقروء ، وأقدم من أختيها ، ولم يطلع على هذه النسخة مَنْ كَتَبَ عن ابن الحاجب أو عصره كالدكتور أحمد بدوي في كتابه (الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية^(١)) وغيره ، واقتصر من بحث في الأمالي على روية النسخين رقم ١٠٠٧ و ١٠٣٤ على ما فيها من نقص واضطراب ويجب سأنكرها عند الحديث عنهما وسبب عدم اطلاع الباحثين على النسخة الكاملة رقم (٢٦) أنها غير موجودة تقريبا في المخطوطات بدار الكتب ليطلع عليها من يتروى على المخطوطات ، ولكنها محفوظة بمعرض دار الكتب ، والمعرض ليس معدا للاطلاع ، وقد ساعدني بعض المسئولين بالدار على نقلها إلي قسم المخطوطات مدة كافية لنسخها كلها ، ثم مراجعة ما نسخ على الأصل وقد استغرق ذلك وقتا ليس بالقليل ، ترددت فيه على الدار ، ولم تكن هذه النسخة موقمة الصفحات ، وقد قيمت بترقيمها بالقلم الرصاص واختسرت ترقيم كل صفحة لا ترقيم الورقة المكونة من صفحتين متقابلتين برقم واحد كما يفعل أكثر من يترقيم المخطوطات ، إذ رأيت أن ترقيم الصفحات أدق عند الرجوع إليها وأكثر اختصارا ، حتى لا يضطر من يرشد إلى صفحة أن يقول : انظر الورقة رقم (كذا) الصفحة اليمنى أو اليسرى .

(١) انظر ص ٢٠٨ .

وقد بلغ عدد صفحات هذه النسخة (٢٦٦) ست وستين وثمانمائة
صفحة ولا يوجد بالصفحة الأولى عنوان الكتاب كما هو معهود في الكتب
وإنما جاء في أعلى هذه الصفحة هذا العنوان (فهرست الإملاء على آيات
القرآن) ٠٠ وتحت هذا العنوان الفهرست الخاص بالتقسيم الأول من
الأمالس وهو "الإملاء على الآيات القرآنية" ، وتذكر فيه الآية موضوع الإملاء
وقد لاحظت أن الفهرست ليس كاملاً في هذه النسخة ، وقد ذكر كاملاً في
المخطوط رقم ١٠٣٤ ٠٠

وعلى حواشي الصفحة الثانية والثالثة (عجزة وبقية) نصها :
(وقف المرحوم محمد بيك بجامعة) وأعلى هاتين الصفحتين خاتمه
ويحمل اسم (محمد) بالخط الثلث الكبير ٠٠

وقد أخبرني المرحوم فؤاد سيد أمين المخطوطات بدار
بأن محمد بك هذا هو "محمد بك أبو الذهب" هو جامع أبي الذهب
المواجه للجامع الأزهر الشريف ، وجاء في نهاية هذه النسخة ما يأتي :

" وقع الفراغ من نسخ يوم السبت لثنتي عشرة ليلة بقيت من رجب
الفرد سنة ست وتسعين وستمائة على يد الفقير إلى الله تعالى علي بن داود
ابن يحيى القرشي الحنفي " ٠٠

وكتب في الصفحة الأخيرة أيضاً بخط السيوطي (١) ما نصه " الخط لله
طالع وانتقى من فوائده عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي " ،
وهذا توثيق للنسخة ٠٠

وفي هذه الصفحة أيضاً كتب بخط الناسخ " بلغ مقابلة بالأصل
بقدر الإمكان والله أعلم بالصواب ولعله أصل المؤلف ، وأول كل إملاء
وهو قوله (وقال أيضاً مملياً ٠٠٠) يكتب بالخط الأحمر للتمييز ٠٠

وقد لاحظت أثناء نسخي هذه النسخة أن بها قدرا بخط مخالف
لبقية النسخة ، وذلك من الصفحة رقم ٢١ حتى نهاية رقم ٤٠ والذي دلني
على ذلك ، كتابة بعض الكلمات برسم يفاير نظيره في بقية النسخة كما
أن هذه الصفحات لا يذكر فيها في نهاية كل إملاء عبارة (والله أعلم بالصواب)

(١) أَطَلَمْتُ المَرْحُومَ فَوْادَ سَيِّدِ أَمِينِ المَخْطُوطَاتِ عَلَي هَذَا الخَطِّ
فَأخْبَرَنِي بِأَنَّهُ خَطُّ السِّيُوطِيِّ وَشَلَهُ ذُو خَيْرَةٍ بِهَذِهِ الخَطُوطِ رَحِمَهُ
اللَّهُ ٠٠

التي تكاد تكون لازمة في بقية النسخة ، وفي هذه الصفحات أيضا يكتب اسم السورة على الهامش بجوار الآية المراد الإملاء عليها ، وفيها أيضا يكتب في نهاية الصفحة من أسفل الكلمة المراد كتابتها أول الصفحة التالية ، وتستعمل أيضا في هذا الجزء المفاتيح لبقية النسخة وموزلسم تستعمل في باقى الكتاب مثل (م) يريد بها (ممنوع) فهو يقول مثلا (وهو عند كبير من النحويين) أى وهو ممنوع ، وكلمة (الثانى) تكب هكذا (الثا) و (تعالى) تكب (تما) وكلمة المطلب تكب (المط) والقصود (القصص) و (رضى الله عنه) (رضى) . .

ولم تستعمل هذه الرموز إلا في هذا الجزء من الكتاب الذى كتب بخط مفاتيح لبقائه ، وقد استطعت فك هذه الرموز بالسياق ، والقابلية على نسخ أخرى من الأمالى ، ولاحظت أن ورق هذه الصفحات المفاتيح أشد بيضا من غيره من ورق النسخة . .

وقد جعلت هذه النسخة رقم (٢٦) أصلا أعتمد عليه لمزاياها عن غيرها من النسخ ، فهي تامة ، واضحة الخط ، تاريخ نسخها قريب من وفاة المؤلف ، إذ أنها نسخت بعد وفاته بخمسين سنة ، ومزكيا أيضا اطلاع السيوطى عليها ، وكتابته بخطه أنه انتقى من فوائدها ، وعدد صفحاتها هذه النسخة كما ذكرت ٣٦٦ ، ومتوسط عدد أسطر الصفحة ثلاثة وعشرون سطرا ، ومتوسط عدد كلمات كل سطر سبع عشرة كلمة ، وقد نسختها على ورق حجم (الفولسكاب) مع الكتابة على سطر وترك سطر فبلغت صفحاتها ٨٦٩ صفحة . .

وهذه النسخة أكبر النسخ حجما بدار الكب ، وقد ذكر (جورجى زيدان) في كتابه (تاريخ آداب اللغة العربية)^(١) أن بدار الكب نسخة من الأمالى تبلغ صفحاتها ٦٦٦ صفحة ، فهو بذلك تزيد ثلاثمائة صفحة عن هذه النسخة ، ولم أجد هذه النسخة ، ولعله يريد النسخة التى نسختها رقم ٢٦ بدار الكب ، وحدث خطأ في الرقم فهو يريد ٣٦٦ لا ٦٦٦ أو لعله اطلع على نسخة غير موجودة الآن بدار الكب فيها هذا العدد من الصفحات . .

(١) الجزء الثالث : ص ٥٦ . .

وما ذكره (جورج زيدان) أيضا أن ابن الحاجب أملاها في دمشق (١) وابن الحاجب لم يمل في دمشق فقط ، ولكنه أملى فيها في القاهرة وغزة وبيت المقدس ، وذكر أنها على مواضع من الفصل ، ومواضع من الكافية (٢) . وهذان نوعان فقط من أنواعها الستة التي سأذكرها بالتفصيل . . .

النسخة رقم (١٠٠٧) :

نسخة على شكل سفينة ، مكتوبة بخط تمليق ، وهو نوع من الخط الفارسي (٣) وفي الصفحة الأولى كتب العنوان بالخط الأحمر وهو (كتاب الأمل لابن الحاجب) وتحت عنوان آخر (كتاب الأمل المتفرقة لابن الحاجب) ورسالة أخرى متعلقة باطراف التاريخ اليميني ، وكتاب منظوم في النحو وفوائد أخرى . . .

وفهم من هذا العنوان الكبير أن هذا المجلد يحتوي مع الأمل على هذه الأشياء الأخرى ، ولكن هذا المجلد لا يوجد به الكتاب المنظوم في النحو ، وتوجد رسالتان في النحو ، وثمان صغيران في النحو أيضا في آخر المجلد . . .

وفي الصفحة الثانية من هذه النسخة عبارة تملك تفيد أن الكتاب انتقل إلى الفقير محمد أسعد الحسيني غا الله عنه ، وفي الصفحة الثالثة ما يفيد أن صاحبها الأول هو أبو المظفر أحمد بن محمد بن حمد الخالدي وانتقل منه إلى أفسر عبده "عبد العزيز بن محمود السعدي" على سبيل الهبة والانتهاج في أوائل شوال سنة ٧٥٧ هـ وخمسين وسبعمائة . . .

وقد جاء بعد ذلك في هذه الصفحة : " هذه الأجزاء مشتملة على أمال مفرقة في النحو جلية ، من كلام الشيخ الإمام حجة العرب وفخرهم منشي الملوم ومصيرها ، والمرجوع اليه في تقريرها وتحويرها جمال الدين أبي عمرو ابن الحاجب ، يرد الله مضجعه ، وطيب مهجعه " . . .

(١) تاريخ آداب اللغة العربية : ج٣ ص ٥٥٥ . . .

(٢) المرجع السابق . . .

(٣) كما ذكر لي ذلك المرحوم فؤاد حيد أمين المخطوطات بدار الكتب وهو الذي قال لي اصطلاح (شكل سفينة) يريد بذلك أنك حين تفتحها تكون صفحة فوق وصفحة أسفل حتى تمكن القراءة ، لا صفحة على اليمين وأخرى على الشمال كالمعتاد في الكتب . . .

عدد أوراق هذا المجلد كله ٩٤ ورقة ، واستغرقت أمالسى
ابن الحاجب منها ٨٩ ورقة ، ومتوسط أسطر كل صفحة ٣٦ سطرا ، ومتوسط
عدد كلمات السطر ١٧ كلمة ، وملاحظ أن الخط دقيق ، والأسطر متلاصقة .

ولى كتاب الأمالى فى هذا المجلد ، رسالتان فى النحو : الأولى
فى إعراب قولهم " إن الضارب الشاتم والده كان زيدا " تصنيف " أبى القاسم
الحسين ابن الوليد بن النضر المعروف بابن الفراء (١) رسالتان الاندلسى
المتوفى بطلطلسنة سنة ٣٩٠ هـ ذكر فيها أوجهها كثيرة فى إعراب هذه
الجملة ، وجاء فى عنوانها (مسألة غريبة فيها ثمانمائة ونيف وخمسون
وجهها) ولكن هذه الأوجه لم تذكر كلها . . .

والرسالة الثانية فى إعراب جملة وردت فى كتاب (تاريخ اليمينسى
فى أخبار يمين الدولة أبى القاسم محمود بن ناصر الدين أبى منصور سيككين)
تأليف أبى النصر محمد بن عبد الجبار المتبى ، والمباراة التى ألفت فى
إعرابها هذه الرسالة هى : " فظيروا البريد إليه فى البدار إلى ما أورثه
الله من عقلية الملك ، وذخيرة الملك ، غفوا لأمته لأحد عليه به
ولا حق ، فختم لسه بشكره " . . .

ولم يعرف مؤلف هذه الرسالة . . .

ومعد هاتين الرسالتين النحويتين حديثان آخران فى النحو
استغرق أحدهما صفحة تقريبا والآخرون نصف صفحة . . .

والحديث الأول عن الجملة إما ألا تحتمل الصدق والكذب
أو تحتمل الصدق والكذب . والحديث الثانى عن أن (الخائض فى علم
النحو يحتاج إلى معرفة حده وركبه وسببه وعلته وشرطه) قال فيها كاتبها
" أما حده فهو اسم علم للمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، وأما
ركبه فهو الوقوف على أنواع الحروف ومخارجها ، والإحاطة بكيفية جرسها
ومذاقها ، وأما سببه فما روى أن عنيا سمع أعرابيا يقرأ قول الله تعالى
(أن الله بصرى من المشركين ورسوله) فحينئذ لك وأهتم وأمر أبا الأسود
بجمع النحو . . . " . . .

وهذه النسخة مخطوطة عام ٧٠٦ هـ وهى بخط كأميار بن أحمد
ابن كأميار المشهدى الأبهوى ، فهى بذلك أحدث من النسخة السابقة رقم ٢٦
التي اتخذتها أصلا للبحث ، فهى مكتوبة عام ٦٩٦ هـ . . .

(١) فى فهارس الدار المصرى بابن الصريف : (فهارس الدار لغايبه
سنة ١٩٢٥) : ص ٧٩ . . .

ومن عيوب هذه النسخة رقم (١٠٠٧) أنه قد حدث أثناء تجليدها اضطراب في أوراقها بالتقديم والتأخير ، مما يصعب معه على الباحث قرائتها ومتابعتها ، ولأضرب مثالا بكيفية ترتيب الصفحات الأولى من الأماشي فقد جاءت هكذا : (١-٢-٣-٦-٧-٥-٤-٦) فبعد الصفحة رقم (٣) ألصقت الصفحة رقم (٧) وكان المفروض أن تجاور (٣) الصفحة رقم (٤) وليست الصفحات مرقمة حتى يعرف السابق واللاحق منها ، وإنما عرفت هذا الخلل بالمقابلة على النسخة رقم (٢٦) الكاملة ، ولأن سياق الكلام يدل على هذا الخلل ، ومع ذلك فقد جمعت هذه النسخة أنواع الأماشي الستة التي أملاها ابن الحاجب ، وليست ناقصة نقضا كبيرا مثل النسخة رقم ١٠٣٤ التي سأحدث عنها بعد هذه . . .

وجاء في نهاية الأماشي في هذه النسخة (١٠٠٧) ما يأتي : نسم كتاب الأماشي ، فرغ من تليفه على سبيل الاستمجال كإيثار ابن أحمد بسن كإيثار المشهدي الأبهري في المدرسة الصدرية ، عقر الله لبانيها ، وهوها مع سائر مدارس أهل الإيمان ، ليلة الجمعة في صا دس رجب المبارك سنة ست وسبع مائة) . . .

وقد كتبت هذه العبارة قبل الرسالتين النحويتين السابق التنبؤ بهما . . .

النسخة رقم (١٠٣٤) :

كتبت هذه النسخة بالخط النسخ الواضح ، الذي يشبه تماما خطنا النسخ المستعمل الآن ، وهي مضبوطة بالشكل ، ولم يذكر تاريخ نسخها وقد رجح المرحوم نواد سيد أمين المخطوطات أنها مكتوبة في القرن الثامن الهجري وفي الصفحة الأولى كتب بالجور الأحمر (كتاب الأماشي لابن الحاجب) من كتب العبد الفقير إبراهيم بن محمد الحسيني عقر له . . . وفي الجانب الأيسر من هذه الصفحة عبارة تليفك هي : (ملكه الفقير إليه تعالى محمد المصطاف سنة ١٣١٠ هـ) (أحمد الطيبي غيا بالله عنه) . . .

وفي الصفحة الثانية (فهرس الإملاء على آيات القرآن) وهو عبارة عن ذكر الآية أو بعضها ، ويكتب بد كل إملاء بالخط الأحمر في قوله (وقال أيضا مسلما بالقاهرة) أو (وقال أيضا مسلما بدمشق) وهكذا . . .

وفي هذه النسخة نقص كبير ، فقد نقصت من آخرها ما يزيد عن النصف من الأملئ ، فتركت أقساما كاملة من الكتاب ، فلم يذكر فيهم (الإملاء على الكافية) ولا (الإملاء على أبيات من الشعر) ولا (الأملئ المتفرقة) وهذه الأملئ المتروكة تبلغ صفحاتها في النسخة الكاملة (٢٦) (١٩٣) صفحة والنسخة الكاملة كلها (٣٦٦) ، فالأملئ الموجودة في النسخة رقم ١٠٣٤ يقابلها في نسخة (٢٦) (١٧٣) صفحة ماى أن ماضاع أكرما وجد . .

وليس ذلك فحسب ، بل ظهر لي بمقابلة النسختين أن نسخة ١٠٣٤ نقص منها في الأملئ القرآنية نحو أربعة عشر إملاء على أربع عشرة آية من القرآن وهذا الجزء الذي سقط في وسط الأملئ القرآنية يساوى سبع وثلاث مسن النسخة رقم (٢٦) . .

والآيات التي سقط الإملاء عليها في النسخة رقم ١٠٣٤ هي :

- ١- تمة الآية (وإذا سمعوا اللغو أعرضوا عنه) . .
- ٢- أنضرب عنكم الذكرفصحا أن كنتم قوما مسرفين . .
- ٣- وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء . .
- ٤- أئحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فكرهتموه . .
- ٥- ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله . .
- ٦- فماذا بعد الحق إلا الضلال . .
- ٧- فاستقيما ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون . .
- ٨- فما كان جواب قومه إلا أن قالوا . .
- ٩- والنجوم مسخرات . .
- ١٠- وإن جاهدك على أن تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما . .
- ١١- فاستجبنا له ونجينا من الغم ، وكذلك نتجى المؤمنون . .
- ١٢- ونوعنا ما في صدورهم من غل إخوانا . .
- ١٣- أم من لا يهتدى إلا أن يهتدى فما لكم كيف تحكمون . .
- ١٤- ما يتذكر فيه من تذكر . .
- ١٥- وما نريهم من آية إلا هي أكبر من أختها . .

ومن العجيب أن هذه الآيات المتروكة ذكرت في فهرس هذه النسخة الناقصة ، مما يدل على أن هذه الصفحات فقدت منها قبل التجليده ، وأن بقية النسخة ضاعت . .

وهذه النسخة غير دقيقة في الكتابة ، فقد وجدت كثيرا من عباراتها
وسطورها محذوفاً بسبب انتقال النظر إلى كلمة مشابهة لأخرى قبلها ونقصت
أيضاً بعض الأمالى من القسم الخاص بالمفصل للزمخشري ، فلم يذكر معها
الإملاء على قول الشاعر في المفصل :

إذا قال غاو من تنوخ قصيدة بها جرب عدت على بسوزرا
والتعليق على قول الزمخشري في المفصل : (الكلام هو المركب من كلمتين)
وعلى قول الشاعر في المفصل :

نهت أخوالي بنو يند ظلما علينا لهم نديد
فهذه النسخة لا يصح الاعتماد عليها ، لهذا الخلل الكبير ، فهي لا تمثل
الجزء من (أمالي ابن الحاجب) .

عدد أوراق النسخة (١٠٣٤) : ١٣٩ ورقة
عدد أسطر كل صفحة : ١٧ سطرا
ومتوسط كلمات كل سطر : ١٠ كلمات

نسخ الجامعة العربية :

يوجد بمعهد المخطوطات بالجامعة العربية ثلاث نسخ من أمالي
ابن الحاجب مصورة بالميكروفلم وهي :

- ١- نسخة مصورة عن نسخة (٢٦) الكلمة بدار الكب - التي اتخذتها
أصلاً لهذا البحث ، وقد سبق وصفها - وتحمل رقم ٠٠١٨ .
 - ٢- نسخة أخرى كتبت عام ٧٣٣ هـ بقلم نسخ نفيس بخط عبد الله بن محمد
ابن ابراهيم بن المهندس الحنفي الدمشقي بالقاهرة وهي مصورة عن
مكتبة (أحمد الثالث رقم ٢٢٦٣) (وتحمل رقم ١٩) .
- وقد راجعت هذه النسخة فوجدت أن صفحة العنوان كتبت بها
(الأمالي الكبرى لابن الحاجب) .

وتحت هذا العنوان ترجمة مختصرة لابن الحاجب لا تزيد عما ذكره
عنه ابن خلكان^(١) ، بل تنقص ، وجاء في آخر الصفحة (وكتب عبد الله
ابن أحمد البشبيشي) ووجدت بها نقص بسبب انتقال النظر كثيرا . . .
وتوجد في هذه النسخة عناوين جانبية في الهامش أول كل إملاء
من الأمالي على المفصل ، وتوجد بها صفحات محاة ولا يمكن قراءتها بسبب

(١) وفيات الاعيان : ج ٢ ص ٤١٣ . . .

الرطوبة وقد رأيت بها خمس صفحات من هذا النوع ، ولاحظت أن
خط القسم الخاص بالإملاء على أبيات من الشعر أوضح من غيره وهو من نوع
خط النسخة ، ولكن يظهر أن الرطوبة لم تصل إليه . . .

وهذه النسخة جميع أنواع الأمالى يدون نقص ، وفي آخرها كتب
مايلو: تمت الأمالى المفرقة بحمد الله ومنه وكرمه ، وكان الفراغ من تمامها
عشية الجمعة سادس رمضان المعظم من سنة ثلاث وثلاثين وسبعمائة بالقاهرة
المعزية على يد عبد اللب بن محمد بن ابراهيم هرف والدعيا بن المهندس
الحنفى دمشقى ، ويوجد بأخر النسخة ختم وقف كسبه (وقف السلطان
محمد أحمد خان بن غازى) . . .

والنسخة على وجه العموم أقل دقة من النسخة رقم ٢٦ بدار الكتب
وأحدث منها . . .

٣- نسخة أخرى كتبت عام ٦٨٢ هـ وهى نسخة جيدة ماخطها واضح مقروء
وهى مصورة عن مكتبة (شهيد على ٢٣٣٧) وتحمل رقم ٢٠ نحو بالجامعة
العربية وقد أشار "بروكلمان" إلى هذه النسخة . . .

وعلمت أن بمجمع اللغة العربية نسخة من الأمالى ، فذهبت إليه
وترددت عليه لمطالمتها ، فوجدت أنها مصورة عن النسخة السابقة
رقم ٢٠ بمعهد المخطوطات المصورة عن مكتبة (شهيد على رقم ٢٣٣٧) . . .

وخط هذه النسخة كالخط الفارسى المعروف لنا الآن ، وجاء
في الصفحة الأولى منها العنوان وهو (الأمالى لابن الحاجب) وكتب بمعد
ذلك أقسام هذه الأمالى وجاء فيها أيضا: (وهذه المجلدة عزيزة الوجود
جدا فليعرف قدرها) . . . ثم يوجد ختم مدوّره ما يأتى: (مما وقفه الوزير
الشهيد على باشا رحمه الله تعالى بشرط ألا يخرج من خزائنه) . . .

وهي نهاية النسخة جاء ماينى: فرخ المرتضى رحمة ربه ومغفرته عبد
الرحمن بن يحيى عمر بن يوسف بن أبى الحسن التبريزى المذهب عفا الله عنه
وستر عيوبه من الأمالى المفرقة نسخا صبيحة يوم . . . الرابع والعشرين من
المحرم المبارك لسنة اثنتين وثمانين وستمائة هجرية في جامع مدينة دمشق
المحروسة ، محاذيا لقبر هود النبي عليه السلام ، وذلك من نسخة مقروءة
على المولى رحمه الله مصححة ، عليها خط يده رحمه الله والله الحمد على
توفيق الإتمام . . .

وجاء بعد ذلك بالخط النسخ المخالف لخط النسخة كلها ما يأتي:
 "قابل هذه النسخة المباركة كاتبها الإمام العالم العامل و الصدر
 الكامل جامع أسباب الفضائل و فسح الله في مقته و وأعاد من بركته بالأصل
 المنقول منه و وهو أصل الشيخ شهاب الدين رحمه الله و يبدى أعارضه
 بقوله (موافق) والحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد وآله
 أجمعين و كتبه أحمد بن إبراهيم بن سباع بن ضياء الفزاري غيا الله عنه " .
 و بعد ذلك زادت هذه النسخة عن غيرها إملاءً عن (لو) يبلغ
 حوالي ثلاث و رقات أي ست صفحات و موجئها بعد الكلام السابق السدي
 يدل على تمام أمالي ابن الحاجب مما يشك معه أنها من أماليه . .

وفي نهاية الكتاب ختم (شهيد على) . .

و عدد أوراق هذه النسخة : ٢٦٥ ورقة

و متوسط أسطر الصفحة اليسرى من كل ورقة : ١٩ سطرا

و متوسط أسطر الصفحة اليمنى من كل ورقة : ٢٠ سطرا

و متوسط كلمات السطر ١٢ كلمة

و هذه النسخة دقيقة و كاملة هي العاقلة بينها وبين نسخة دار
 الكتب رقم (٢٦) و جد خلاف يسير جدا و يمكن أن تعتبر هذه النسخة
 عند التحقيق أصلا ثانيا إلى جانب نسخة دار الكتب و فهي أقدم من نسخة
 دار الكتب و مراجعة على نسخة أخرى مقروءة على المولى نفسه وهو ابن الحاجب
 و مصححة عليه و فهي بذلك نسخة لها قيمتها هي و النسخة ٢٦ بدار الكتب . .

٢ أقسام الكتاب وأهميته :

ينقسم كتاب الأمالي إلى ستة أقسام هي :

- ١- الأمالي على آيات من القرآن و عدد ها : ١٣٩ إملاء
- ٢- الأمالي على مواضع من كتاب الفصل للزمخشري و عدد ها : ١٣٧ إملاء
- ٣- الأمالي على بعض الخلاف بين النحويين و عدد ها : ٦ أمال
- ٤- الأمالي على مقدمته (الكافية) و عدد ها : ٩٨ إملاء
- ٥- الأمالي على أبيات من الشعر و عدد ها : ٤٥ إملاء
- ٦- الأمالي على موضوعات متفرقة و عدد ها : ٢١٣ إملاء

فيكون المدد الكلي للمسائل المنشورة في الكتاب : ٦٣٨ إملاء

و بعد كل قسم من هذه الأقسام مستقلا في موضوعه عن الآخر وإن كان

الكتاب كله في البياحث النحوية . .

وقد عنيت في بحثي بالقسمين الأولين فلنغزاة مادتهما ، ولأنسى رأيتهما مرتبطين بعلاقة ابن الحاجب بالزمخشري ، فانزوخشري تمريض في الكشف إلى إعراب بعض الآيات التي وردت في القسم الأول ، وابن الحاجب له اهتمام بفصل الزمخشري ، إذ خصص جزءاً من أماليه للفصل ، وألف كتاباً مستقلاً شرح فيه الفصل ، وقال بعض العلماء : إن ابن الحاجب أخذ نحوه عن الزمخشري ، فأجبت أن أعرف الصلة بينهما بهذا البحث وذلك لم يمتنعني من دراسة الأقسام الأخرى ، إذ رأيت أن أخصص لها باباً مستقلاً ، واستفدت من هذه الأقسام في ثنايا البحث كله ، حتى تكون الصورة كاملة عن هذا الكتاب . .

وقد لقي كتاب الأمالي اهتماماً كبيراً من العلماء ، وعرفوا لسه قدره فكان مرجعاً لهم فيما يكتبون ، وعرضوا لما أتى فيه من آراء ، وأثنى بعضهم عليه ثناءً عاطواً ، واعتبروه من أجل مؤلفات ابن الحاجب . .

قال الجزري : " ومؤلفاته تنبئ عن فضله كمختصر الأصول والفقهاء ومقدمي النحو والصرف ، ولا سيما أماليه التي يظهر منها ما آتاه الله من عظم الذهن وحسن التصور " (١) . .

وقال ابن فرحون : " وله الأمالي ثلاث مجلدات في غاية الإفادة " (٢)
وقال السيوطي : " وله الأمالي في النحو مجلد ضخيم في غاية التحقيق " (٣)
وقد ذكرت أن السيوطي قرأ النسخة ٢٦ بدار الكتب التي اعتمدت عليها في هذا البحث وكتب بخط يده في آخرها : " طالعه وانتقى من فوائده عند الرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي " (٤) ، وذكر السيوطي في مقدمة كتابه (الاتقان في علوم القرآن) أن من المراجع التي اعتمد عليها ، ولخص منها كتابه ، كتاب أمالي ابن الحاجب . (٥)

وذكر البغدادي أن من مراجعه التي اعتمد عليها في النحو عند تأليف كتابه المعروف (خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب) كتاب الأمالي لابن الحاجب (٦) وكذلك نقل عنه في كتابه (شرح شواهد الشافعية) (٧) .

- (١) غاية النهاية في طبقات القراء : ج ١ ص ٥٠٩ . . .
- (٢) الديباج المذهب : ص ١٩١ . . .
- (٣) بغية الوعاة : ج ٢ ص ١٣٥ . . .
- (٤) الامالي النحوية رقم ٢٦ بدار الكتب ص ٣٦ . . .
- (٥) الاتقان في علوم القرآن للسيوطي : ج ١ ص ٧٠ . . .
- (٦) خزانة الادب : ج ١ ص ٩ . . .
- (٧) شرح شواهد الشافعية للبغدادي : ص ٤٧٥ . . .

ولا ريب أن كثيرين غير هؤلاء عرفوا لكتاب الأملى قدره وامتداد و
منه مما يدل على أهميته ووجوب العناية به لذلك اخترته موضوعاً
لهذا البحث ..

٣- أماكن الأملى وتاريخها وعددها :

أملى ابن الحاجب في القاهرة ، دمشق ، وغزة ، وميقات
القدس وذكر في بعض الأماكن الإملاء وتاريخه ، وأهمه في بعضها
الآخر وقد عملت إحصاءاً لأماكن الأملى وتاريخها وعددها ، لأعرف منسبه
المكان الذي أملى فيه أكثره وتاريخ الأملى ، وعدد الأملى المجهولة
التاريخ والمكان ..

واليك جد ولا يبين هذا الإحصاء :

جدول يبين مكان الأماي وتاريخها وعددها

نوع الأماي	مكانها	تاريخها	عدددها
١- الأماي القرآنية	القاهرة	من سنة ٦٠٩ حتى ٦١٦	٣٢
	غزة	سنة ٦١٦	١
	دمشق	من سنة ٦١٧ حتى ٦٢٥	٨٦
	مجهولة المكان	مجهولة التاريخ	٢٠
			المجموع ١٣٩
٢- الأماي على الفصل للزمخشري	القاهرة	من سنة ٦١٠ حتى ٦١٥	٥
	القدس	سنة ٦١٦	١
	دمشق	من سنة ٦١٧ حتى ٦٢٥	٧٤
	مجهولة المكان	مجهولة التاريخ	٥٧
			المجموع ١٣٧
٣- الأماي على الخلاف بين النحويين	مجهولة المكان	مجهولة التاريخ	٦
٤- الأماي على الكافية	القاهرة	من سنة ٦١٥ حتى ٦١٦	٧
	بيت المقدس	سنة ٦١٦	٢
	دمشق	من سنة ٦١٧ حتى ٦٢٦	٦١
	مجهولة المكان	مجهولة التاريخ	٢٢
	مجهولة المكان	من سنة ٦١٨ حتى ٦٢٥	٦
			المجموع ٩٨
ملاحظة: الأماي الستة الأخيرة مجهولة المكان ومعروفة التاريخ ، ومن هذا التاريخ نستدل على أنها كانت في دمشق ..			
٥- الأماي على أبيات الشعر	القاهرة	سنة ٦١٢	٢
	دمشق	من سنة ٦١٧ حتى ٦٢٦	٩
	مجهولة المكان	مجهولة التاريخ	٣٤
			المجموع ٤٥
٦- الأماي المشرقة	القاهرة	من سنة ٦٠٩ حتى ٦١٣	٢٧
	دمشق	من سنة ٦١٧ حتى ٦٢٥	٣٢
	القدس	سنة ٦١٦	١
	مجهولة المكان	مجهولة التاريخ	١٥٣
			فيها ١٨ ذكر
			المجموع ٢١٣

ملاحظة: في القسم الأخير ١٨ إملاء ذكر فيها المكان ولم يذكر التاريخ منها ٧ في القاهرة وواحدة في دمشق ، وإملاء ذكر تاريخه فقط وهو سنة ٦٢٥ وعرف منه أنه بدمشق ..

ومن الجدول السابق يتبين لنا أنه أُملى في القاهرة ٧٢ إملاءً منها ٣٢ على آيات من القرآن ، وخص أمان على الفصل وسبح على الكافية وإملاء ٤٢ على الشعر و ٢٧ من الأُمالي المتفرقة . .

وأنه أُملى بدمشق ٢٦٦ إملاءً ، منها ٨٦ على القرآن و ٧٤ على الفصل و ٦١ على الكافية و ٩ على الشعر و ٣٢ من الأُمالي المتفرقة . .

أما في بيت المقدس فقد أُملى أربعة أمان ، وفي غزة إملاءً واحدًا وبدل هذا على أنه أُملى أكثر أمانه بجامع دمشق ، ولم يذكر لنا مكان ٢٨٦ من الأُمالي ، ولكننا نفترض أن أكثرها أُملى بدمشق قياساً على ما ذكر مكانه ، وقد لاحظت أن أكثر الأُمالي المجهولة المكان كانت من القسم الأخير في الكتاب وهو الأُمالي المتفرقة فمجموع عددها ٢١٣ ومجهول المكان منها ١٥٣ تقريباً ، ولو أن من كتبوا الأُمالي اهتموا بتحديد المكان والتاريخ لكان الإحصاء لكل الأُمالي دقيقاً . .

وإذا نظرنا إلى تاريخ الإملاء نجد أن ابن الحاجب بدأ يملئ في القاهرة من سنة ٦٠٩ هـ ، واستمر يملئ فيها حتى سنة ٦١٦ هـ ، وأنه أزعج السفر في هذه السنة إلى دمشق ، وفي طريقه مر بغزة فأملئ في السنة نفسها ٦١٦ هـ ، ثم غادر غزة وورببيت المقدس فأملئ في السنة نفسها سنة ٦١٦ هـ ، وهذا يدلنا على أنه لم يتم بغزة أو بالقدس طويلاً في عام ٦١٦ أُملى في القاهرة وغزة والقدس . .

وبعد ذلك وصل إلى دمشق وبدأ يملئ بها عام ٦١٧ هـ واستمر في الإملاء حتى عام ٦٢٦ هـ . .

ومن ذلك نعلم أن الأُمالي كانت في أوقات مختلفة - من سنة ٦٠٩ حتى سنة ٦٢٦ وأماكن متباينة (القاهرة - غزة - القدس - دمشق) . . مما كان له أثر في عدم ترتيبها ، وعدم وحدتها إلى حد ما ولقد روي في ترتيبها الإطار الواسع لكل قسم من الأقسام الستة أما داخل القسم فلم يسراع أي ترتيب من حيث التاريخ أو المكان أو الموضوع ، كما سيتضح ذلك عند الحديث عن كل قسم . .

وأكثر الأُمالي لم تحدد المكان الذي كان ابن الحاجب يملئ فيه داخل المدينة فهي تقول " وقال مملئاً بدمشق " أو " وقال مملئاً بالقاهرة " ، ولكن بعض الأُمالي حددت المكان داخل المدينة كالإملاءين

رقم ١٧ هـ ١٨ من الأملى على الكافي (١) هـ فقد جاء فيهما أنه
أمامها سنة خمس عشرة وستمئة بمدرسة الفاضل بدر بن ملوخية (٢)
بالقاهرة فمرفنا من ذلك المكان الذى كان يملونه فى القاهرة وهو مدرسة
القاضى الفاضل هـ وجاء فى الإملاء رقم ٥٠ من الأملى على الكافي (٣) أنه
أمامه فى جامع دمشق سنة ٦١٧ هـ وذلك عرفنا أن أماليه بدمشق كانت
فى الجامع الأموى ..

وجاء فى الإملاء رقم ١٦ من القسم الخامس - وهو الأملى على
أبيات من الشعر - أنه أمامه بحضرة السلطان الكامل هـ ومنه نعرف
مدى شهرة ابن الحاجب حتى إن السلطان يحضر مجلسه هـ وتتلمذ على
يديه هـ وستمع إلى أماليه كما يدلنا ذلك على مدى حب الحكام للمعلم والسعى
إليه وتقريب العلماء ..

وكان ابن الحاجب يلقى وتلاميذه يكتبون هـ وهذا يتضح من
قولهم أول كل إملاء " وقال ملبسا " هـ ويذكرون أحيانا وسط الإملاء أو أوله
عبارة " قال الشيخ " ويريدون به أستاذهم ابن الحاجب ..

وهناك بعض الأملى كان ابن الحاجب يكتبها بخط يده هـ فقد
جاء فى الإملاء رقم ١٥ من قسم الإملاء على الأبيات الشعرية:
" وسئل فى ورقة عن إعراب قول الشاعر:

أحب بلاد الله ما بين منجج إلى سعدى أن يصب أصحابها
فكتب بيده الكريمة ما هذه صورته (٥) ..

ويبدو أن بعض الأملى كان إجابة عن استفسارات من تلاميذه
ابن الحاجب هـ فيما أشكل عليهم من مسائل النحو هـ وكان يوضح لهم
ما طلبوه مشافهة أو فى ورقة ..

-
- (١) الأملى النحوية نسخة رقم ٢٦ بدار الكتب: ص ١٨٥ ..
 - (٢) درب ملوخية ينسب لموخية صاحب ركب الحاكم هـ وهى مدرسة
القاضى الفاضل وزير السلطان صلاح الدين يوسف بن أيوب وهى
كانت داره (صبح الأعشى ج ٣ ص ٣٥٥) ..
 - (٣) الأملى النحوية النسخة رقم ٢٦ بدار الكتب: ص ١٩٦ ..
 - (٤) الأملى النحوية النسخة رقم ٢٦ بدار الكتب: ص ٢٤٨
 - (٥) الأملى النحوية النسخة رقم ٢٦ بدار الكتب: ص ٢٤٨ ..

الباب الثاني
في الأمل القرآني

الفصل الأول منهجه في أماليه القرآنية

١- آيات الإملاء :

يبدأ الإملاء بذكر الآية التي يريد الإملاء عليها هكذا " وقال أيضا مليا بدمشق سنة إحدى وعشرين على قوله تعالى " . . . " ، وقد يذكر الآية كاملة أو يكفي بذكر الجزء الذي يريد الحديث عنه ، وقد يتحدث على أكثر من هذا الجزء الذي ذكره من الآية .

ومن أمثلة اختصاره في ذكر الآيات قوله :

"فأتلوهم أو يسلمون" (١) " فعدة من أيام أخر" (٢) " حتى إذا امتدوا
الرسائل" (٣) ، ولهم ما يدعون سلام (٤) ولا " ، وإن لم يهتدوا به
فسيقولون (٥) " ، زهرة الحياة الدنيا (٦) " ، أحصى لما لبثوا
أموالاً (٧) " ، أتقولون للحق لما جاءكم (٨) " .

وأحيانا يقول " يوصيكم الله " إلى قوله " ولأبويهم" (٩) " فيختصر من
ومط الآية .

ولا يعاب عليه عدم ذكر الآية كاملة ، وذلك لأنه كان يملئ على
تلاميذ مستظهِرين للقرآن كله ، ويعرفون موضع جزء الآية من الآية ، وإن
كنت أرى أنه يجب عند تحقيق الكتاب أن تذكر الآية كاملة في الهامش ،
حتى يساعد ذلك على فهم ما يملئ عليها ، لأنه يذكر أحيانا أشياء متصلة
بمالم يذكره من الآية ، وحتى لا يضطر القارئ إلى الرجوع إلى المصحف
عند كل إملاء .

-
- (١) الفتح : ١٦ (ص ٢ من المخطوطة ٢٦) .
 - (٢) البقرة : ١٨٥ (ص ٥ من المخطوطة) .
 - (٣) يوسف : ١٢٠ (ص ١٢ من المخطوطة) .
 - (٤) يس : ٥٨ (ص ١٢ من المخطوطة) .
 - (٥) الأحقاف : ١١ (ص ٥١ من المخطوطة) .
 - (٦) طه : ١٣١ (ص ٥٩ من المخطوطة) .
 - (٧) الكهف : ١٢ (ص ٧٨ من المخطوطة) .
 - (٨) يونس : ٧٧ (ص ٧٩ مخطوط) .
 - (٩) النساء : ١١ (ص ٦ من المخطوطة) .

وفي أكرر الأمالى القرآنية تطالعك الآية أول الإملاء وقد يترك ذلك أحيانا ، مستخدما الطريقة التي نسميها الآن "طريقة تروية" ، فيمهد لما يريد أن يذكره ، ويوضح الفكرة قبل أن يذكر الآية المراد الإملاء عليها ، مثال ذلك ما جاء في الإملاء رقم ٩٢ " وقال أيضا ملجبا بدمشق سنة إحدى وعشرين ، إذا قلت : (ماضيته للتأديب) فإن قصدت نفي ضرب معلل بالتأديب ، فاللام متعلقة بضرية ، ولم تنف إلا ضرونا مخصوصا ، والتأديب تعليل للضرب المنفي ، وإن أردت نفي الضرب مطلقا على كل حال ، فاللام متعلقة بالنفي والتعليل للنفي ، ويكون المعنى إن انتفاء الضرب كان من أجل التأديب لأنه قد يؤدب بعض الناس بترك الضرب لا بالضرب ، ولا يستبعد تعلق الجار بالحرف الذي فيه معنى النفي ، لجواز قولهم : " ما أكرمته لتأديبه " وما أهنته للإحسان إليه " ، فإنك لو عنقت هاهنا بالفعل فسد المعنى إذ لم ترد أنك أكرمته تأديبا ، ولا أهنته إحسانا ، وإنما يتعلق بما في الحرف من معنى (انتفى) ، لأن المعنى أن انتفاء الإكرام لأجل التأديب ، وانتفاء الإهانة لأجل الإحسان ، وقوله تعالى : " ما أنت بنعمة ربك بمجنون (١) الباء في (بنعمة ربك) متعلقة بالنفي ليقوله (بمجنون (٢)) الخ .
فالمراد هاهنا الإملاء على قوله تعالى " ما أنت بنعمة ربك بمجنون " ولكنه قدم بهذه المقدمة قبل ذكر الآية تمهيدا لها وتوضيحا .

ومثل ذلك أيضا ما ورد في الإملاء رقم ١٣١ فقد جاء في أوله :
وقال ملجبا : إذا دخل الاستفهام الإنكاري على الشرط كان المعنى إنكار أن يكون الجواب معلقا عليه ، فإذا قلت (أن أكرمتك أهنتني) كان المعنى إنكار أن تكون الإهانة مسببة عن الإكرام ، والأكثر ادخال الهمزة الإنكارية على ما هو معنى الجواب مقدما على الشرط ، ثم ذكر الشرط بعده مثل " أتسببني إن أكرمتك " ، وإن كان الإنكار باعتبار شرط مستقبل كان الفعل المقدم مضارعا ، وإن كان باعتبار شرط ماض في المعنى كان الفعل المقدم ماضيا ، إن قصد التوبيخ ، ومضارعا إن قصد النهي ، فتقول " أضربت زيدا لما أكرمتك " تميخا له على الضرب المسبب عن الإكرام ، وتقول " أتضرب زيدا لما أكرمتك " تهيبا له عن أن يفعل ذلك بعد

(١) سورة القلم : آية ٣ .

(٢) الأمالى نسخة ٢٦ : ص ٦٣ .

إكرامه ، ومنه قوله تعالى : " أتقولون للحق لما جاءكم " . . . إلخ فبعض
فى توضيح هذه الآية التى هى مقصودة أصلا ، ولكنه مهد لما يريد به هذا
الحديث .

وهذه الطريقة التى يمهدها لآية لاتعد ظاهرة من الظواهر
عنده ، فهى قليلة لاتزيد عن أربعة مواضع (١) فى الأمالى القرآنية .

وقد يملأ على الآية الواحدة مرتين فى موضعين مختلفين ، فما السر
فى ذلك ؟ إذا نظرنا إلى قوله تعالى " إن كان قميصه قد من قبيل
فصدقت وهو من الكاذبين (٢) " نجد أنه أملأ عليها فى الإملاء رقم ٤
(ص ٤ من الأمالى) ومرة أخرى فى رقم ٧٣ (ص ٥٢ من الأمالى) ، وكان
إملاؤه فى الموضع الأول لبيان سبب دخول الفاء فى جواب الشرط ، وسبب
ذلك عنده أن الشرط هنا لم يفد استقبالا فى الجزاء فصح دخول الفاء
وإنما لم يفد استقبالا ، لأنه إخبار عن ماض محقق ، فلا بد فيه من دخول
الفاء (٣) ، وفى الموضع الثانى أملأ على الآية نفسها قائلا : الصحيح
أن " إن " الشرطية إذا دخلت على الماضى قلبته مستقبلا ، فأما قوله
" إن كان قميصه " فلأن (كان) بمعنى ثبت فكأنه قيل : إن ثبت أن
قميصه ، وثبت الشئ لا يلزم منه ألا يكون قبل ذلك ثابتا فهى على بابها فى
الاستقبال ، لأن المعنى إن ثبت هذا فى المستقبل فهى صادقة . (٤)
والإملاء الثانى فى هذه الآية كان بعد الأول بأربع سنوات ، ولم يتعرض
فيه لدخول الفاء فى قوله (فصدقت) . (٥)

(١) هذان الموضعان ، والإملاء رقم ٤ ص ٤ ، و ٨٨ ص ٦١ من

المخطوط ٢٦ .

(٢) سورة يوسف : ٢٦

(٣) الأمالى : ص ٤ وانظر المواضع التى يجب فيها دخول الفاء فى

حاشية يمر على التصريح : ج ٢ ص ٢٥٠ .

(٤) الأمالى : ص ٥٣

(٥) ولاتناقض بين الإملاءين لأنه يريد أن " إن " أفادت الاستقبال

فى الشرط ، أما الجواب فهو ماض ، لأن المعنى إن ثبت فى

المستقبل أن قميصه قد من قبل فقد صدقت فيما قالته .

وأملى ابن الحاجب مرتين على قوله تعالى " ونزعنا ما في صدورهم
من غل اخوانا على صرد متقابلين " في الاملاء رقم (١٥ ص ١١) والاملاء
رقم ٦٠ ص ٤٥ وفي كلا الاملايين بين أن (اخوانا) ليست حالا ، واختار
أنها مفعول به لفعل محذوف تقديره (أمدح اخوانا " ، وكان أسلوب
الحديث في كل املاء مختلفا عن الآخر ، مما يدل على أنه أملى على الآية
مرتين بتاريخين مختلفين فالأول سنة ٦٠٩ بالقاهرة ، والثاني سنة ٦٢١
بدمشق . وظهر أن السرف في هذا التكرار هو السؤال عن الآية مرة
ثانية من تلاميذه الذين لم يكونوا قد عرفوا املاءه الأول عليها " ويجب
أن يشار عند تحقيق الكتاب الى أنه أملى على الآية مرة ثانية ، وسدل
على المكان الذي أملى فيه من الكتاب .

ويخص ابن الحاجب كل املاء بآية من القرآن ، وأحيانا يملأ على
أكثر من آية ، اذا كان هناك غرض يجمع الآيات .

مثال ذلك الاملاء رقم (٦٨ ص ٤٥) فقد أملى فيه على الآيتين :
" وأن ليس للانسان الا ما سمى (١) " ، " وأن عسى أن يكون قد
اقترب أجلهم (٢) " ، وقال بعد ذلك " أن في الموضعين مخففة
من الثقيلة (٣) " ، وهذا هو سبب الجمع بين الآيتين في املاء واحد
وفي الاملاء (رقم ٧٣ ص ٥٢) أملى على آيتين بيت من الشعر أما الآيتان
فيهما : ان كان قميصه قد من قبل فصدق (٤) " وقوله تعالى :
" ان كت قلته فقد علمته (٥) " ، أما بيت الشعر فهو :

أتغضب إن أذنا قتيبة حزنا جهارا ولم تغضب لقتل ابن خازم (٦)
وسبب جمعه بين هذه الثلاثة أنها قد اجتمع فيها أن " إن " الشرطية

(١) النجم : ٣٩ (٢) الأعراف : ١٨٥

(٣) الأملئ : ٤٩ (٤) يوسف : ٢٦

(٥) العائدة : ١١٦

(٦) انظر سبويه ٤٧٩/١ ، خزائن الأدب ٦٥٥/٣ ، وفيهما كلمة

(أذينة) بدل (قتيبة) ، والدرر اللوامع ١٣/٢ ، والبيت

من قصيدة طهولة للفرزدق يمدح فيها سليمان بن عبد الملك

وهجو جريرا وذكر قتل قتيبة بن مسلم بن عمرو بن الحصين

وقد قتله وكيع بن حسان "خازم" بمجمتين .

(شواهد المغنى ص ٣٢ و ٣٣) .

الداخلة على الفعل الماضى ثقله مستقبلا ، وهنا " كان " بمعنى ثبت
ولى البيت تقدر " كان " بعد " إن " ونراه أيضا فى الإملاء رقم (٨٧ ص ٦٠)
يملى على ثلاث آيات لاتفاقها فى موضع الشاهد منها ، والآيات هى :

- ١- " قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة " (١)
- ٢- " قل للمؤمنين يفضوا من أبصارهم " (٢)
- ٣- " قل لعبادى يقولوا التى هى أحسن " (٣)

وموضع الشاهد هو حذف القول استغناءً بتفسير جواب الأمر لـ " قل " لهم
أقيموا الصلاة يقيموا الصلاة " فلذلك جمع الآيات الثلاث .

ولم يتبع ابن الحاجب نظاما معروفا فى ترتيب أماليه القرآنية ،
فلم يرتب الآيات حسب ورودها فى المصحف ، كما فعل العكبرى فى كتابه
(إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات فى القرآن) ، يسدل
على ذلك أن ترتيب الآيات الخمس الأولى - مثلا - التى أملى عليها ابن الحاجب
كانت سورها هكذا :

- ١- آية من سورة الفتح ، ورقم السورة فى المصحف ٤٨
- ٢- آية من سورة الشعراء ، ورقم السورة فى المصحف ٢٦
- ٣- آية من سورة الفجر ، ورقم السورة فى المصحف ٨٩
- ٤- آية من سورة يوسف ، ورقم السورة فى المصحف ١٢
- ٥- آية من سورة البقرة ، ورقم السورة فى المصحف ٢ .

كما أنه اذا أملى على آيات من سورة واحدة لا يأتى بها متجاورة بل يفترق
بينها ، وهكذا تسيير الأمالى فلا تراعى أى ترتيب للورود فى المصحف . وكان
يمكن أن يراعى الترتيب حسب الموضوع النحوى للآيات ، فتجمع الآيات التى
يبحث فيها موضوع واحد فى مكان واحد متجاورة ، كما فعل ذلك صاحب
كتاب (إعراب القرآن) المنسوب للزجاج ، وهو لمكى بن أبى طالب القيسى (٤) ،

(١) سورة إبراهيم : ٣١ (٢) النور : ٣٠

(٣) الاسراء : ٥٣

(٤) انظر الكتاب بتحقيق الأستاذ إبراهيم الأبيارى فى ثلاثة أجزاء ،

وفى نهاية الجزء الأخير دراسة تهين النسبة الصحيحة
للكتاب .

الذى سار معها الموضوع النحوى مثل قوله (الباب الأول ماورد فى التنزيل من إضمار الجمل) (الباب الثانى ماجاء فى التنزيل من حذف المضاف) (الباب الثالث ماجاء فى التنزيل مطوفا بالواو والفاء وثم من ترتيب الثانى على الأول) وهكذا .

وابن الحاجب لم يسر على هذا النهج أيضا ، فقد جعل كل إملاء علاقة له بما قبله ولا بما بعده ، من حيث الآية ومن حيث الموضوع الذى أوردها من أجله ، وإذا ورد ذلك فى موضعين متجاورين كان غير مقصود له كما جاء فى الإملائين ٢٥١ فكل منهما عن العطف (١) ، وفى الإملائين ٣٢ ، ٣٣ فكل منهما عن تعلق الجار والمجرور (٢) ، كما أنه قد تتجاوز الآيتان من سورة واحدة ، ولكن ذلك أيضا غير مقصود لندرته ، كالإملائين رقم ٩٢ ، ٩٣ فكلاهما عن آيتين من سورة النساء ، والإملائين ٤١ ، ٤٢ كلاهما عن آيتين من سورة البقرة (٣) ، ودل على أنه لا يقصد الترتيب أن الإملاء رقم ٩٢ من سورة النساء رقم الآية فيه ٤٦ ، والإملاء رقم ٩٣ من نفس السورة رقم الآية فيه ٢٠ ، فالترتيب غير مقصود له .

وإذا قيل إن طبيعة الأمالى لاتراعى الترتيب ، لأنها تكون حسب الحاجة إليها كما يتراعى لمعليها ، أو كما يثيرها سؤال تلاميذه عنها ، وأنها تكون فى موضوعات شتى ، ومسائل متباينة لاترابط بينها قلنا لا بأس من ذلك ، على أن يكون ترتيبها موافقا لتاريخ إملائها ، وإن كانت موضوعاتها مختلفة ، ولكن هذا الترتيب الزمنى لم يراع أيضا فى أمالى ابن الحاجب كما وصلت إلينا ، وهذا يدعو إلى العجب فإذا نظرنا إلى الأمالى الأربعة الأولى نجد أنها أمليت فى دمشق سنة ٦١٧ هـ ، وبعدها مباشرة أربعة أخرى أمليت فى القاهرة سنة ٦١٣ هـ ، والأمالى من رقم ٣١ حتى ٣٥ أمليت بدمشق سنة ٦٢١ هـ ، ومن رقم ٣٦ حتى رقم ٣٩ أمليت بدمشق سنة ٦١٨ هـ ، ونجد الإملاء رقم ٩٣ أملى سنة ٦٢٠ بدمشق ورقم ٩٤ بعده بالقاهرة سنة ٦١٣ هـ ، ورقم ٩٥ بعدها أملى بدمشق سنة ٦٢٠ ورقم ١٢٥ ، ١٢٦ بدمشق سنة ٦٢٥ ورقم ٢٨ بالقاهرة سنة ٦١٥ .

وهذه الأمثلة توضح لنا بصورة بارزة أن الترتيب حسب التاريخ غير مراعى أيضا ، وتبين أن الترتيب وفق المكان بالقاهرة أو دمشق لم يراع كذلك

(١) الأمالى نسخة رقم ٢٦ بدار الكتب ص ٢

(٢) نفس المصدر ص ٢٦ (٣) نفس المصدر ص ٣١ .

ويظهر أن هذه الأمالى لم تكب مرتبة على أى صورة من صور الترتيب بل كانت أوراقا متناثرة ، ثم جمعت واكفى بالتقسيم الواسع لها ، فهذا القسم مثلا "أمال قرآنية" ، ويكفى أن ترتبط بهذا الرباط الفضفاض ، دون مراعاة لأى ترتيب آخر . وهذا يدعو إلى وجوب عمل فهرس لهذا القسم من الكتاب عند تحقيقه يراعى فيه ترتيب الآيات حسب ورودها فى المصحف ، أو يراعى فيه ترتيب الأمالى حسب أغراضها ومرايها النحوية حتى يسهل الرجوع إليها .

وعدد الأمالى القرآنية ١٣٩ إملا ، وأملى منها فى القاهرة ٣٢ إملا ، وذلك من سنة ٦٠٩ هـ حتى سنة ٦١٦ هـ ، وأملى منها فى دمشق ٨٦ إملا ، من سنة ٦١٧ حتى سنة ٦٢٥ ، وأملى منها فى غزة إملا ، واحدا فى سنة ٦١٦ هـ ، وهناك عشرون إملا لم يذكر لها تاريخ .

وقد أملى ابن الحاجب على آيات من سور مختلفة يبلغ عددها ٥٨ سورة . وإليك جدولا مرتبا قمت بعمله يبين هذه السور حسب ورودها فى المصحف ، وأرقام الآيات التى أملى عليها من كل سورة ، ورقم الإملا ، ومكانه فى الأمالى ، واكتفيت بذكر أول الآية ، مع ملاحظة أن كتاب الأمالى لم يذكر اسم السورة عند ذكر الآية ، ولا أرقام الآيات ، ومقارنة رقم الآية برقم الإملا يتضح عدم مراعاة الترتيب فى الأمالى .

جدول بأسماء السور وأرقام الآيات
التي أُملى عليها ابن الحاجب مرتبة

رقم اسم مسلسل السورة	رقمها	رقم الآية	رقم الاملاء	رقم صفحة المخطوط	أول الآية
١- البقرة ٢	١١	٨٨	٦١	٦١	وإذا قيل لهم لا تفسدوا مثلهم كمثل الذي استوقد نارا . . .
	٦٥	١١٧	٧٤	٧٤	ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم وقالوا قلوبنا غلف . . .
	٨٨	٦٩	٥٠	٥٠	ولتجدنهم أحصر الناس على حياة . . .
	٩٦	٨٩	٦٢	٦٢	وقال الذين لا يعلمون . . . ورويها ابراهيم بنيه وصعقوب . . .
	١١٨	٤١	٣١	٣١	أم تقولون إن ابراهيم شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن . . .
	١٣٢	٤٢	٣١	٣١	ليس عليكم جناح أن تتفوا . . . لا جناح عليكم إن طلقتم النساء . . .
	١٤٠	٣٣	٢٤	٢٤	إن تبدوا الصدقات فنصا هي . . .
	١٨٥	٥	٥	٥	يأيها الذين آمنوا إذا تداينتم . . .
	١٩٨	٢٣	٦٧٦	٤٨٦	فلما وضعتها قالت رب إنني وضعتها أنثى . . .
	٢٣٦	١١٣	٧٢	٧٢	وإذا أخذ الله ميثاق النبيين . . .
٢- آل عمران ٣	٣٦	٧١	٥١	٥١	فلما وضعتها قالت رب إنني وضعتها أنثى . . .
	٨١	٣٤	٢٤	٢٤	وإذا أخذ الله ميثاق النبيين . . .

٣- النساء ٤	١١	٤٣٥٦	٣٢٥٦	يوصيكم الله في أولادكم ...
	١٢	٤٣٥٢٦	٣٢٥٢٠	ولكم نصف ما ترك أزواجكم ...
	٢٠	٩٤	٦٤	وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج ...
	٤٦	٩٣	٦٤	من الذين هادوا يحرفون الكلم عن مواضعه ...
	٧٧	١٩	١٣	ألم تر إلى الذين قيل لهم كفوا أيديكم ...
	٩٥	٩٧	٦٤	لا يستوى القاعدون من المؤمنين ...
	١٠٤	٤٨	٣٣	ولا تنهوا في ابتغاء القوم ...
	١٠٤	١٣٨	٨٢	وقد نزل عليكم في الكتاب ...
	١٧٦	٢٠	١٥	يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاله ...
٤- المائدة ٥	٦	١٣٢	٧٩	يأيها الذين آمنوا إذا قدمتم ...
	٤٦	١٣٩	٨٢	وقفينا على آثارهم بعيسى ابن مريم ...
	٤٧	١٠٨	٧٠	وليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله فيه ...
	٦٧	٤٤	٣٢	يأيها الرسول بلغ ما أنزل إليك ...
٥- الأنعام ٦	٧٥	٩	٧	وكذلك نرى إبراهيم ملكوت السموات ...
	١٥٨	١٠٧	٦٩	هل ينظرون إلا أن تأتيهم الملائكة ...
٦- الأعراف ٧	٢١	١٣٦	٨١	وقاسمهما إني لكما لمن الناصحين ...
	٨١	١١٠	٧٠	إنكم لتأتون الرجال شهوة ...

وواعدنا موسى ثلاثين ليلة ..	٥٨	٨٢	١٤٢
فلما عتوا عما نهوا عنه	٧٤	١١٧	١٦٦
قلنا لهم ...			
قل لا أملك لنفسي نفعا	٤٨	٦٥	١٨٨
ولا ضرا ...			

٧- الأنفال ٨	٢٥	١٢	٨
وانقوا فتنة لا تصيبن الذين			
ظلموا منكم خاصة ...			
ولا تكونوا كالذين خرجوا	٧٤	١١٩	٤٧
من ديارهم ...			

٨- التوبة ٩	١٢٣	٧٩	٥٦
يأبىها الذين آمنوا قاتلوا			
الذين يلونكم من الكفار ...			

٩- يونس ١٠	٣٢	٥٤	٤٢
فذلكم الله ربكم الحق ..			
قل هل من شركائكم من	٤٦	٦١	٣٥
يهدى إلى الحق ...			
قل لا أملك لنفسي ضرا	٦٢	٩٠	٤٩
ولا نفعا ...			
قل رأيتم إن أناكم	٣٠	٤٠	٥٠
عذابه بيانا ...			
وما تكون في شأن ...	٤٠	٥١	٦١
قال موسى أتقولون للحق	٧٩	١٣١	٧٧
لما جاءكم ...			
قال قد أجيبت دعوتكما ..	٤٣	٥٥	٨٩

١٠- هود ١١	١٢	٦٤	٤٨
فلملك تارك بعض			
ما يوحي اليك ...			
وجاءه قومه يهرعون إليه ..	٦٠	٨٦	٧٨
خالدين فيها مادامت	٥٧	٨٠	١٠٧
السموات والأرض ...			

وأما الذين سعدوا ففى الجنة ...	٥٧	٨٠	١٠٨
وإن كلالما ليوفينهم ربك أعمالهم ...	٢٥	٣٥	١١١

١١- يوسف	١٢	١٩	١٣٥	٨١
وجاءت سيارة فأرسلوا واردهم ...				
قال هي راودتني عن نفسي ...	٢٦	٣٦	٧٣٥٤	٥٢٥٤
فبدأ بأوعيتهم قبل وهاء أخيه ...	٢٦	٢٦	٦٦	٤٨
حتى إذا استياأس الرسل ...	١١٠	١٦	١٦	١٢

١٢- ابراهيم	١٤	٣١	٨٧	٦٠
قل لمبادى الذين آمنوا يقيموا ...				
وقد مكروا مكروهم وعند الله مكروهم ...	٤٦	١١١	١١١	٧١

١٣- الحجر	١٥	٣٨	٣٦	٢٦
إلى يوم الوقت المعلوم ...				
ونزعنا ما فى صدورهم من غل إخوانا ...	٤٧	٦٠٥١٥	٦٠٥١١	٤٥٥١١

١٤- النحل	١٦	١٢	٥٧	٤٤
وسخر لكم الليل والنهار ...				
وجعلون لله ما يكرهون ...	٦٢	٦٢	٨٥	٦٠

١٥- الاسراء	١٧	٣٧	١٢٦	٧٧
ولا تمش فى الأرض مرحا ...				
وقل لمبادى يقولوا التي هي أحسن ...	٥٣	٥٣	٨٧	٦٠
وما منع الناس أن يؤمنوا ...	٩٤	٩٤	١٣٤	٨٠

١٦- الكهف	١٨	١٢	١٢٩	٧٨
ثم بعثناهم لنعلم أى الحزبين ...				

وإذ اعتزلتموهم وما يعبدون ..	٦٨	١٠٣	١٦
سيقولون ثلاثة رابهم كلبهم ...	٦٦	٩٩	٢٢
ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا ...	٤١	٥٣	٢٣
لكن هو الله ربى ...	٦٧	١٠٠	٣٨
فأطلقا حتى إذا أتيا أهل قرية ...	٥٢	٧٢	٧٧

١٧- مريم	٦٦	١٣٠	٧٨
ويقول الإنسان أئذا مات لسوف ...			
ثم ننزغن من كل شيعنة أيهم أشد ..	٦٩	٦٥	١٨

١٨- طه	٥٩	٩٨	٦٥
قال موعدكم يوم الزينة ...			
قالوا إن هذان لساحران ..	٦٣	٣٠	٢٢
ولا تمدن عينيك ...	١٣١	٨٣	٥٩

١٩- الأنبياء	٨٨	٥٩	٤٥
فاستجبنا له ونجيناه من الغم ...			
وحرام على قرية أهلكاها ..	٩٥	٢٤	١٨
واقترب الوعد الحق ..	٩٧	١٠٤	٦٨
يوم تطوى السماء ..	١٠٤	٧	٦

٢٠- الحج	٢٢	١٣	٦
يدعو لمن ضره أقرب من نفسه ...			
كلما أرادوا أن يخرجوا منها من غم ...	٢٢	٣٢	٢٤
ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء ...	٦٣	١١	٨

٢١- المؤمنون	٢٣	٢٢	١٠٦	٦٨	وعليها وعلى الفلك تحملون
٢٢- النور	٢٤	٤	١٢٢	٧٦	والذين يرمون المحصنات
		٣٠	٨٧	٦٠	قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم
		٦٣	١١٨	٧٤	لا تجعلوا دعاة الرسول بينكم
٢٣- الشعراء	٢٦	١١٢	١٣٧	٨١	قال وما علمى بما كانوا يعلمون
		٢٠٠	٢	٢	كذلك سلكناه في قلوب المجرمين
٢٤- النمل	٢٧	٤٥	١٢٨	٧٧	ولقد أرسلنا النمل أخاهم صالحا
٢٥- القصص	٢٨	٢٥	١٢٧	٧٧	فجاءته إحداهما تمشى على استحياء
		٥٥	٤٩	٣٤	وإذا سمعوا اللغو أعرضوا عنه
٢٦- لقمان	٣١	١٥	٥٨	٤٤	وإن جاهدك على أن تشرى بي
		٢٧	٣١	٢٣	ولو أن ما فى الأرض من شجرة أقلام
٢٧- السجدة	٣٢	٢٠	٢٨	٢١	وأما الذين فسقوا فمأواهم النار
٢٨- الأحزاب	٣٣	٢٤	٤٥	٣٢	ليجزى الله الصادقين بمكرمهم

٢٩- سبأ	٣٤	١٢	١٢٣	٧٦	ولسليمان الريح غدوها شهر يحملون له ما يشاء من محابر رب فلما قضينا عليه الموت ماد لهم على موتة
٣٠- فاطر	٣٥	٣٧	٦٢	٤٧	وهم يصطرون فيها
٣١- يس	٣٦	٣١	٩٥	٦٤	ألم يروا كم أهلكنا قبلهم سلام قولا من رب رحيم وما علمناه الشعر وما ينبغي له
٣٢- الصافات	٣٧	٦	١٢١	٧٥	إنا زينا السماء الدنيا بزينة الكواكب
٣٣- ص	٣٨	٣٢	١٠١	٦٧	قال إني أحببت حب الخير جنت عدن مفتحة لهم الأبواب
٣٤- غافر	٤٠	٣	٢٧	٢٠	غافر الذنب وقابل التوب إن الذين تكفروا ينادون الذين يجادلون فسى آيات الله
٣٥- فصلت	٤١	٤٤	٢٩	٢١	ولو جملناه قرآنا أجميا
٣٦- الشورى	٤٢	٥١	٨١	٥٧	وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا

أفضرب عنكم الذكر صفحة ..	٣٩	٥٠	٥	٤٣	٣٧- الزخرف
ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم ..	١٦	٢٢	٣٩		
وما نبيهم من آية إلا هنى أكبر من أختها ..	٤٧	٦٣	٤٨		
واختلاف الليل والنهار ..	١٢	١٨	٥	٤٥	٣٨- الجاثية
أم حسب الذين اجترحوا السيئات ..	٢٩	٣٩	٢١		
وقال الذين كفروا للذين آمنوا ...	٥١	٧٠	١١	٤٦	٣٩- الأحقاف
ووصينا الإنسان بوالديه ..	٦٧	١٠٢	١٥		
ولنبلوكم حتى نعلم المجاهدين منكم ..	٣٣	٤٧	٣١	٤٧	٤٠- محمد
قل للمخلفين من الأعراب ..	٢	١	١٦	٤٨	٤١- الفتح
يأيها الذين آمنوا اجتنبوا ..	٤١	٥٢	١٢	٤٩	٤٢- الحجرات
وأزلفت الجنة للمتقين ..	٦٤	٩٦	٣١	٥٠	٤٣- ق
وأن ليس للإنسان إلا ما سعى	٤٩	٦٨	٣٩	٥٣	٤٤- النجم
كل من عليها فان	٥٣	٧٤	٢٦	٥٥	٤٥- الرحمن
إنما النجوى من الشيطان ..	٦٢	٩١	١٠	٥٨	٤٦- المجادلة

٤٧- المنافقون ٦٣ ٤ ١١٢ ٧١
واذا رأيتهم تمجبتك
أجسامهم ..

٤٨- التغابن ٦٤ ١٤ ١٠٩ ٧٠
يأيها الذين آمنوا إن من
أزواجكم ..

٤٩- التحريم ٦٦ ٤ ٧٨ ٥٥
إن تتوا إلى الله فقد
صفت قلوبكم ..

٥٠- القلم ٦٨ ٢ ٩٢ ٦٣
ما أنت بنعمة ربك بمجنون ..

٥١- الجن ٧٢ ١ ١٠٥ ٦٨
قل أوحى إلى أنه استمع
نفر من الجن ..

٥٢- المزمل ٧٣ ٣ ٣٨ ٢٨
نصفه أو انقص منه قليلا ..
يوم ترجف الأرض والجبال ..

٥٣- الانسان ٧٦ ١٣ ١١٦ ٧٤
مشكين فيها على الأراك ..
عينا فيها تسمى سلميلا ..

٥٤- النبأ ٧٨ ٢٣ ٣٧ ٢٧
لابئين فيها أحقابا ..

٥٥- المطفون ٨٣ ١٧ ٨٨ ٦١
ثم يقال هذا الذي كنتم
به تكذبون ..

٥٦- الفجر ٨٩ ٢٥ ٣ ٣
فيومئذ لا يعذب عذابه أحد ..

٥٧- الملق ٩٦ ١٥ ١٣٣ ٧٩
كلا لئن لم ينته لنسفنا ..
ناصرية كاذبة خاطئة ..

٥٨- القارعة ١٠١ ١ ٧٥ ٥٤
القارعة ..
ما القارعة ..

٢- طريقة الاملاء :

لم يكن ابن الحاجب مطيلا في أماليه القرآنية ، فالصفحة الواحدة من المخطوطة رقم ٢٦ تستوعب املائين في الغالب ، ولكنه أطلال في املاء واحد هو رقم ٤٩ ، اذا استغرق من صفحة ٣٤ حتى صفحة ٣٩ وقد أملاه بدمشق سنة ٦١٩ هـ على قوله تعالى : " واذا سمعوا اللغو أعرضوا عنه وقالوا لنا أعمالنا ولكم أعمالكم سلام عليكم لا نبتغي الجاهلين " . (١)

وتعرض فيه للمسائل الآتية :

- ١- " إذا " ظرف فيه معنى الشرط ، وهل العامل فيها جوابها وهو رأى الكثرة أو شرطها وهو رأى ابن الحاجب ، وهي لا تجزم إلا في لفظة قليلة وتدخل على ما لا بد من حصوله .
 - ٢- الفرق بين (متى) و " إذا " والعامل فيهما الشرط لا الجواب .
 - ٣- " سمع " فعل منتمد الى واحد ، والإجابة على من توهم أنه منتمد لاثنين ، والفرق بين " سمع " و " سرق " في التحديد .
 - ٤- معنى اللغو " وشرح الآية .
 - ٥- لماذا قدم الخبر في " لنا أعمالنا " .
 - ٦- اعراب " سلام عليكم " .
 - ٧- معنى " لا نبتغي الجاهلين " .
 - ٨- اعراب الجمل بعد القول ، وفي رأيه أنها مصدر لا مفعول به .
- ولم يكن هذا الاستيعاب للآية - شرحا واعرابا لكل كلمة فيها مع الاسهاب من منهج ابن الحاجب في أماليه القرآنية ، فمنهجه في هذه الآية مخالف لمنهجه في بقية الأمالي القرآنية ، ذلك لأن منهجه أن يقتصر على اعراب كلمة في الآية أو أكثر ، ولكنه لا يستوعب كل الآية .

وهناك على النقيض من إسهابه في هذه الآية أمال جاءت مختصرة اختصارا

واضحا ، فاكفى فيها بأسطر قليلة ، وهذه بعض الأمثلة : جاء في الإملاء رقم ٦ :

" وقال مليا بالقاهرة سنة ثلاث عشرة : لا يشترط أن يكون الضمير عائدا على

مذكور ليس الا ، بل على المذكور وغير مذكور ومدل عليه قوله تعالى : " يوصيكم

الله في أولادكم " (٢) الى قوله " ولأبويه " فان الضمير عائدا على الميت ، وان

لم يتقدم له ذكر إلا أنه لما قال " يوصيكم " علم أن ثم ميتا ، فيعود الضمير

على مذکور وغير مذکور ، إذا كان في الكلام ما يرشد إليه ، وإن لم يكن مصرحا
بسه ، والله أعلم بالصواب " (١)

ومن ذلك الإملاء رقم ٣٢ جاء فيه " وقال أيضا ممليا بدمشق سنة احدى
وعشرين على قوله تعالى " كلما أرادوا أن يخرجوا منها من غـم " (٢) : يجوز
أن يتعلق قوله " من غم " بيخرجوا ، أي يخرجوا من أجل الغم ، وجوز
أن يتعلق بأرادوا ، لأن المفعول أولى بالتقديم ، وجوز أن يكون بدلا
من قوله " منها " بدل الاشتمال ، والضمير محذوف للمعلم به أي " من
غم فيها " وشبهه ، والله أعلم بالصواب . (٣)

ومثل ذلك في الاختصار الأماي رقم ٤٧ ص ٣٣ ، ورقم ٦٣ ص ١٠٨ ، ورقم
٨٦ ص ٦٠ ، ولاحظ في كثير من الأماي أن ابن الحاجب بعد ذكر الآي
أول الإملاء يتحدث عن إعراب كلمة فيها دون أن يصرح بهذه الكلمة ، ولا يفهم
أنها المقصودة إلا بعد سطور من تعليقه عليها ، ولأضرب لذلك أمثلة توضح
ما أريد :

يقول في قوله تعالى : " كما بدأنا أول خلق نعيده " (٤) : يجوز أن يكون
في موضع نصب على المصدر بنعيده " (٥) يريد أن الذي يجوز فيه ذلك
قوله تعالى " كما بدأنا " ولكنه لم يصرح بذلك ، ويقول أيضا في قوله تعالى :
" ولهم ما يدعون سلام قولا " (٦) : في رفعه أوجه (٧) ، يريد في رفع
" سلام " يقول في قوله تعالى " فان كانتا اثنتين " (٨) : " انما جاز ذلك " (٩)
يريد انما جاز مجيء (اثنتين) بعد التثنية الاستفادة من قوله كانتا ، كما
يفيده سياق الكلام بعد ذلك ، ويقول في قوله تعالى : " وليس الذكر كالأنثى " (١٠)
" يجوز أن يكون وليس الذكر مثل هذه الأنثى ، فتكون الألف واللام في الذكر
للمصهود الذم (١١) ، فبدأ بعد ذكر الآية يجب عن اعتراض لم يذكره
بثلاثة ردود ، والاعتراض الذي كان يجب أن يذكره أولا هو : لماذا لم يقل :

-
- | | |
|--------------------------|--------------------|
| (١) الأماي : ٦ | (٢) الحج : ٢٢ |
| (٣) الأماي : ٢٤ | (٤) الأنبياء : ١٠٤ |
| (٥) الأماي نسخة ٢٦ : ص ٦ | (٦) يس : ٥٨ |
| (٧) الأماي : ص ١٢ | (٨) النساء : ١٧٦ |
| (٩) الأماي : ص ١٥ | (١٠) آل عمران : ٣٠ |
| (١١) الأماي : ص ٥١ | |

وليست الأنتى كالذكر ، وفهم ذلك من حديثه في الرد على هذا الاعتراض الذي لم يذكره . ومن اختصاره قوله في آية " وليحكم أهل الانجيل (١) " :
" على قراءة حمزة اما معطوف (٢) . . . " ولم يبين لنا هذه القراءة والمراد على قراءة حمزة بنصب (يحكم) بلام التحليل .

وقد تتبعت مثل هذه المواضع التي أبهم فيها ما يريد الحديث عنه فوجدتها ٢٢ موضعا ، ولعل عذره في ذلك أنه ربما كان يجب بهذه الأمالي عن استفسار ممين في الآية ، فيكون موضع الحديث معروفا لدى السامع ، لذلك يعتمد على هذه المعرفة ، ويتحدث واثقا من معرفة سامعه بموضوع الحديث .

ويستخدم ابن الحاجب في أماليه الأمثلة التي تؤيد فكرته وتوضحها وتثبت القاعدة التي يتحدث عنها ، والأمثلة ثلاث الأمالي ، فالأمالي أكرم ما تكون اجابة عن استفسار ، وهي أشبه بمحاضرات يلقبها الأستاذ ، فالمفروض فيها التوسع في المبرارة ، وكشف الرأي بالأمثلة التي تبرز حقيقته ، إذا احتج الي هذه الأمثلة .

ومن أمثله ما جاء في حديثه عن الآية " ونزلنا ما في صدورهم من غل إخرنا (٣) " فقد ذكر أن " إخوانا " لا يصح أن تكون حالا من الضمير في " صدورهم " لأنه مضاف إليه اسم جامد ، والمضاف إليه لا يستقيم أن يكون منه حال ، إلا أن يكون في معنى الفاعل أو المفعول ، وإنما لم يكن منه حال لأنه لا يقبل التقييد ، والحال إنما جرى بها مقيدة للفاعل أو المفعول باعتبار فعله ، وغير ذلك لا يقبل التقييد ، ثم أراد أن يوضح هذا الرأي وهو أن المضاف إليه لا يقبل التقييد ، لأن ذلك ربما خفى على بعض الناس ، فقال :
" ألا ترى أنك لو قلت " حصير زيد رابعا سمار " لم يستقم ، لأنها مسمار سواء أكان رابعا أو غير ذلك ، فوقع التقييد مفسدا ، وكذلك لو قلت " زيد قائما أبوك " لكان فاسدا ، لأنه أبوك قائما أوقاعدا أو غير ذلك ، فتقييده يقع مفسدا " ، ثم يطبق ذلك على الآية فيقول " وكذلك لو جعلت " إخوانا " ضمير في " صدورهم " لم يستقم ، لأنها صدورهم إخوانا كانوا أو غير إخوانا (٤) .

ومن ذلك أيضا رده على الخليل الذي يرى أن " أيهم " في قوله تعالى :
" ثم لننزلن من كل شعبة أيهم أشد على الرحمن عتبا (٥) " استسهامية ،

(٢) : الأمالي : ص ٧٠

(٤) : الأمالي : ص ١١

(١) : المائدة : ٤٧

(٣) : الحجر : ٤٧

(٥) : مريم : ٦٩ .

وقد جاء في رد ابن الحاجب أن " الاستفهام لا يقع إلا بعد أفعال الملمس أو القول على الحكاية، ولا يقع بعد غيره من الأفعال " ، ويرى أن هذا القول يحتاج إلى مثال يوضحه فيض في حديثه " تقول : " علمت أزيد عندك أم عمرو " ولو قلت " ضربت أزيد عندك أم عمرو " لم يجز ، و " نزلت " ليس من أفعال العلم فإذا قلت " ضربت أيهم قام " فالوجه أن تقول : هي الموصولة (١) .

وقول في موضع آخر عند ذكر الآية " أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سوا " محياهم ومماتهم (٢) " في نصب سوا " أقوال : أحدها أن يكون مفعولا بعد مفعول لجملة فيكون " كالذين " و " سوا " في درجة واحدة باعتبار المفعول الثاني ، كما تقول : " جعلت زيدا عالما كريما " فعالما كريما وشبهه ولو تعددت ألقابا مفعول ثان لأن الجميع في معنى واحد ، باعتبار تعلق الجملة به ، وهي كأخبار المبتدأ إذا تعددت (٣) .

ومن أمثلة التوضيح قوله في الآية " يا ويلنا قد كنا في غفلة ممن هـ (٤) " : " من " هاهنا يجوز أن تكون بمعنى (عن) كما تقول " أطمعه عن الجوع ومن الجوع " ، و " كماه عن العرى ومن العرى " ، و " رمى عن القوس ومن القوس " ، وأخذت عنه الحديث وأخذت منه الحديث (٥) .

ومن هذا المرض السريع يتبين لنا أنه كان موافقا فيما يورد من أمثلة لاندع مجالا للشك فيما يريد توضيحه وتجليته ، وهو في ذلك يسير على نهج قوسهم ، إذ الأماي - كما قلت - تعتبر شرحا وتوضيحا لما يشك على تلاميذه من مسائل النحو ، وذلك في حاجة - إلى ذكر الأمثلة .

والتزم ابن الحاجب في هذا القسم من الأماي أن يقول في نهاية كل املاء " والله أعلم بالصواب " ، وذلك لأن هذا القسم خاص بالأماي القرآنية ، وكان العلماء - لورعهم - يخشون أن يكون إعرابهم أو شرحهم للقرآن مجانبًا للصواب ، ورأيهم فيه هو مبلغ علمهم ، لذلك حرص على أن يقول " والله أعلم بالصواب " في نهاية الإملاء ، وأحيانا كان يذكرها

(٢) الجاثية : ٢١

(١) الأماي : ص ١٩

(٤) الأنبياء : ٩٧

(٣) الأماي : ص ٢٩

(٥) الأماي : ص ٦٨

في وسط الإملاء كما في (رقم ١٢٥ ص ٧٧) ، وقد يخير في العبارة فيقول :
" والله موفق للصواب " أو " والله تعالى أعلم " .

أما أماليه على المفصل فلم يحتفظ فيها بهذه العبارة ، فقد أحصيت ما يقرب من ستين إملاء خاليا منها ، وفي بقية الكتاب يكثر منها ولكن لا يلتزمها ، وعلى كل حال فهذه العبارة تدل على تواضع العلماء ، وعلى أن من يبدي رأيا لا يصر على أنه هو الصواب ، فالله أعلم بالصواب .

٣- تفسير القرآن والفقهاء بأسلوبه :

ليست كل الأمالي القرآنية مقصورة على البحث في النحو مع أن اسم الكتاب " الأمالي النحوية " ، إذ وجدت فيها ثلاثة عشر إملاء تبحث في تفسير الآيات تفسيراً متصلاً باللغة ، أو الأسلوب ، أو المقيدة بمبدأ عن الإعراب .

فما يتصل باللغة ما جاء في الإملاء رقم : ٤٧ على قوله تعالى :
" ولنبلونكم حتى تعلم المجاهدين منكم والصابرين ^(١) " فقد قال :
" العلم يطلق باعتبار الرؤية ، والشئ لا يرى حتى يقح ، والثاني أن العلم بمعنى المجازاة ، فكأنه قال : حتى تجازي المجاهدين منكم والصابرين ، ومعنى الابتلاء أن الله يفعل بنا فعلا يسمى بلا من بعضنا لبعض ^(٢) " وتفسيره العلم بمعنى الرؤية هو تفسير علي رضي الله عنه ، أما ابن عباس فقد قال : " حتى تعلم " : حتى ^(٣) تميز ، وتفسيره العلم بالمجازاة هو ما ذكره القرطبي في قوله " وهذا العلم هو العلم الذي يقح به الجزاء " لأنه إنما يجازيهم بأعمالهم لا بعلمه القديم ^(٤) .

أما تفسيره الابتلاء فسببهم غير واضح ، وقد فسره القرطبي بقوله :
" ولنبلونكم " أي نتجهدكم بالشرائع فإن علينا عواقب الأمور ، وقيل :
لنماملكم معاملة المختبرين ^(٥) .

(١) سورة محمد : ٣١ (٢) الأمالي : ص ٣٣

(٢) تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) : ج ١٦ ص ٢٥٣

(٤) تفسير القرطبي : ج ١٦ ص ٢٥٤

(٥) نفس المصدر .

ومن تفسيره المتصل باللفظة أيضا قوله عند آية " وما علمناه الشعر
وما ينهى ^(١) لـه " : " ما ينهى بمعنى ما يستقيم عقلا كقوله " وما ينهى
للرحمن أن يتخذ ولدا ^(٢) " هـ وقال : ما ينهى بمعنى أنه ما يفعله
الله لمصلحة علمها كقوله تعالى : " وما علمناه الشعر وما ينهى لـه "
وقوله تعالى " وما تنزلت به الشياطين هـ وما ينهى لهم وما يستطيحون ^(٣) " هـ
وقال (ما ينهى) في الحرام والمكروه هـ والمصلحة التي علمها الله أنه
لو كان ممن يقول الشعر لتطرفت التهمة عند كثير من الناس في أن ما جاء
به من قبل نفسه لتقومه عليه بقوة الشعر هـ كما جملة أميا لذلك هـ
ألا ترى إلى قوله تعالى : " وما كت تتلون من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك
إذا لارتاب البطل ^(٤) " وابن الحاجب هنا أتى بمعنيين لكلمة (ينهى)
مستشهدا على ما يذكر من معنى آيات من القرآن هـ وهو يفسر معانها هنا
في لفة القرآن لآتي اللفظة هـ وهذا منهج سليم هـ ومعانها اللغوية يتيسر
وتسهل هـ أو يحسن ^(٥) وتستحب ^(٦) .

أما ما يتصل بالأسلوب فهو ما ذكره عند التعليق على قوله تعالى :
" وإن لم تفعل فما بلغت رسالتك ^(٧) " فقد قال : العرب لا تقول :
" إن لم تفعل فما فعلت " وأجاب عن أسلوب الآية مدائما بجوابين :
أحدهما أن معانها يأيها الرسول بلغ جميع ما أنزل إليك هـ وإن لم تبلغ
الجميع فما بلغت الرسالة هـ والثاني - وهو الذي رجحه - أن قوله
" فما بلغت رسالته " وضع موضع أمر عظيم هـ فكأنه قيل : بلغ جميع
ما أنزل إليك هـ وإن لم تفعل فقد ارتكبت أمرا عظيما عبر عنه بقوله
" فما بلغت رسالته " هـ ويدل عليه قوله تعالى : " ومن تاب وعمل صالحا
فإنه يتوب إلى الله ^(٨) " معناه فإنه يرجع إلى رب عظيم كريم عبر
بقوله " فإنه يتوب إلى الله متابا " عن ذلك ^(٩) .

(١) يس : ٦٩ (٢) مريم : ٩٢

(٣) الشعراء : ٢١٠ هـ ٢١١

(٤) الأمالي : ص ٧٣ املا رقم ١١٤ هـ وآية (وما كت تتلون الخ) من سورة

المنكيات : ٤٨ .

(٥) التمام المحيط : ج ٤ ص ٣٠٤ .

(٦) المعجم الوسيط : ج ١ ص ٦٤

(٧) البقرة : ٦٢ (٨) الفرقان : ٧١

(٩) الأمالي : ص ٣٢ .

ومما يتصل بالأسلوب أيضا قوله تعليقا على الآية " فلا تموتن
إلا وأنتم مسلمون^(١) " : إن قيل كيف نهى عن الموت ، وليس الانكشاف
عنه من مقدوره ، وإنما ينهى عما للمكلف تركه ؟

وأجاب عن هذا التساؤل بما يفيد أن الله لم ينه عن الموت مطلقا
وإنما نهى عن الموت في حال غير حال الإسلام ، وذلك يفصل إليه بالثبوت
والدوام على الإسلام ، أو أن المراد اثبتوا على الإسلام حتى يأتيكم الموت ،
والمقصود دوام الإسلام حتى الموت ، فهو من باب النهى عن السبب والمراد
السبب ، لأن مفارقتة للإسلام سبب لموته على غـ^(٢)يره " .

أما التفسير المرتبط بالمعقيدة فما ذكره على قوله تعالى : " فلملك
تارك بعض ما يوحى إليك وضائق به صدرك^(٣) " من الإجابة عن اعتراض
من يعترض بأن الله كيف يعبر بلعل التي تفيد عدم تمام العلم بوقوع الشيء ؟
فقال : أَلْفَاظُ التَّوَقُّعِ إِذَا وَرَدَتْ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى فَهِيَ مَحْمُولَةٌ عَلَى التَّوَقُّعِ
مِنَ الْمُخَاطَبِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى " لَعَلَّهِ يَتَذَكَّرُ^(٤) " بِمَعْنَى إِذْهَبَا عَلَيَّ
تَوَقُّعًا ذَلِكَ ، وَخَطَابُ الرَّسُولِ (فَلَمَّا تَرَكَ) يَفِيدُ التَّوَقُّعَ مِنْهُ^(٥) .
ومما يتصل بالمعقيدة أيضا قوله ممليا على قوله تعالى : " ولو كنت أعلم الغيب
لاستكرت من الخـ^(٦)ير " ، " ان قيل : قد علم أنه لا يقع إلا ما أراد الله
تعالى ، وما يريد الله تعالى متحقق ، فكيف يستقيم أن يفصل من علم الغيب
مالم يكن فاعلاله لو لم يعلم ؟ فالجواب : أن ما علمه الله تعالى وأراده أن
الأفعال لا يقع من العالم بها في الغالب إلا ما هو نفع له غير مضر ، فاستقام
أن يقال " لو كنت أعلم الغيب^(٧) " .

هذا نموذج من الآيات التي تعرض فيها للتفسير ولم يتعرض لمسائل
نحوية ، وهناك غيرها كبخثه في سبب تقديم الأزواج على الأولاد فـ
قوله تعالى : " إن من أزواجكم وأولادكم عدوا لكم^(٨) " فذكر أن السبب

-
- (١) البقرة : ١٣٢
(٢) الأمل : ٣١ وانظر في تفسير الآية الكشاف للزمخشري ج ١ ص ٩٥
(٣) هود : ١٢
(٤) طه : ٤٤ والآية يخاطب بها الله موسى وهارون ليذهبا السى
الى فرعون ليقولا له قولا لينا لعله يتذكر أو يخشى .
(٥) الأمل : ص ٤٨ (٦) الأعراف : ١٨٨
(٧) الأمل : ص ٤٨ (٨) التغابن : ١٤

هو أن العداوة في الأزواج أكرم منها في الأولاد ^(١) ، وكبحته في تشبيه الكفار بالخشب المسندة ^(٢) ، وحثه في تكرار كلمة (ناصية) في قوله تعالى: " لنسفن بالناصية ، ناصية كاذبة خاطئة ^(٣) " وحثه في هذه الآيات أقرب إلى البلاغة .

وإذا أردنا أن نهت علاقة الآيات التي لم يتعرض فيها لمشكلات الإعراب بالأمالى النحوية ، نستطيع أن نقول : إن النحو عند ابن الحاجب كان يشمل ما هو أكثر من الإعراب ، من تركيب الجملة ومدى إفاضة هذا التركيب للمعنى المراد منها ، أو نقول : إن هذه الأمالي ليست من النحو وإنما وضعت مع أمالي النحو لأن ابن الحاجب أملاها إجابة عن استفسار بعض تلاميذه ، فالجامع بينها وبين غيرها أنها أمال قرآنية أملاها ابن الحاجب . أما بقية الأمالي فارتباطها وثيق بالنحو ، على أنه كان يتعرض أحيانا للمعنى لارتباطه بالإعراب .

وابن الحاجب لم يلم بالقرآن ، مطلع على دقائقه ، محيط بأسرار التفسير فيه فهو إذا تحدث عن آية يستشهد بما يماثلها في الموضع الذي يبحث فيه ويتخذ ذلك أداة لتوضيح القرآن ، وهذا منهج على سليم ، فالقرآن من منبع واحد ، وقياس الآية على الآية يوصل إلى نتيجة صحيحة ، وحكم ^(٤) صواب .

من ذلك بحثه في قوله تعالى : " لا يؤمنون حتى يروا المذابح الألسيم فيأتيهم بغتة وهم لا يشعرون ^(٥) " ، قال : عقب الإتيان بغتة بمد الرؤية ، ولا يستقيم ظاهرا إتيانه بغتة بعد أن شوهد رؤى ، ثم أجاب عن هذا بأن المراد بالرؤية مشارفتها ومقارنتها لوصولها ، ثم قال وإطلاق الفعل بمعنى مشارفته وقربه كبير ، قال الله تعالى : " كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيرا الوصية ^(٦) " ، والمعنى إذا قارب حضور الموت ، وكذلك " إذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسكنهن ^(٧) " ، ومعلوم

(١) الأمالي : ص ٧٠ (٢) الأمالي : ص ٧١

(٣) المعلق : ١٥ ، ١٦

(٤) تدعو إلى هذا المنهج الدكتور عائشة عبدالرحمن في كتابها " التفسير البياني للقرآن "

(٥) الشعراء : ٢٠١ ، ٢٠٢ (٦) البقرة : ١٨٠

(٧) البقرة : ٢٣١ .

أن الإمساك لا يكون بعد بلوغ الأجل ، وإنما المراد تقاربن بلوغ الأجل (١) .
ومن ذلك ما يذكره عند قوله تعالى : " واتقوا فتنة لا تصيبن الذين
ظلموا منكم خاصة " فقد قال : إن " لا " ناهية ، والمعنى واتقوا فتنة
مقولا فيها لا تصيبن الذين ظلموا منكم ، والنهي في الظاهر للفتنة ، والمعنى
نهي المتعرضين لها . . . وقد يعدل الناهي عن الشيء لمسيبه لأنه هو
المقصود بالنهي ، وإذا انتقل إلى المسبب أسنده إلى ما هو فاعل له كقوله
" لا يفتننكم الشيطان (٢) " ، و " لا يحطمنكم سليم (٣) " ، و " لا يفتنك
لصاحبك عند تعرضه للمصيبة " لا تحرقك نار جهنم (٤) .

ومن ذلك أيضا أن الخليل يرى في قوله تعالى : " ثم لننزعن من كل
شعبة أيهم أشد على الرحمن عتية (٥) " ، أن " أيهم " مرفوع على
الحكاية وتقديره : لننزعن الذين يقال فيهم أيهم أشد ، فهي على هذا
استفهامية ، وقد رد ابن الحاجب عليه بأن القول الذي يصح حذفه قول
مفرد غير واقع صلة مثل قوله تعالى : " والملائكة باسطوا أيديهم أخرجوا
أنفسكم (٦) " وكذلك قوله تعالى : " والذين اتخذوا من دونه أولياء
ما نعبدهم (٧) " ومثله في القرآن كـ (٨) .

(١٠) ومن ذلك أيضا قوله : " وليحكم أهل الانجيل (٩) " على قراءة
حمزة إما معطوفا باعتبار المعنى فيما تقدم من قوله " وآتيناها الإنجيل " لأن
المعنى وآتيناها الإنجيل للمهدى والنور والتصديق وليحكم ، لأن المعنى ليهدى
ونور وصدق ، فحسن قوله " وليحكم " لذلك ، كما جاء قوله " إنا زينا السماء
الدنيا بزينة الكواكب وحفظ (١١) " ، لأن المعنى خلقناها زينة ، فحسن
مجيء " حفظا " لذلك .

(٢) الأعراف : ٢٧

(١) الأمل : ص ٣٥٢

(٤) الأمل : ص ٩٥٨

(٣) النمل : ١٨

(٦) الأنعام : ٩٣

(٥) مريم : ٦٩

(٨) الأمل : ص ١٩

(٧) الزمر : ٣

(٩) المائدة : ٤٧

(١٠) قراءة حمزة " ليحكم " بنصب يحكم وكسر اللام (البدور الزاهرة في

القراءات العشر المتواترة) : ص ٩١ .

(١٢) الأمل : ص ٧٠

(١١) الصافات : ٧٥٦ .

وهناك أمثلة كثيرة تدل على فهم ابن الحاجب لأسرار التفسير
القرآني، وقياسه النظير على النظير ، حتى إنه قال في أحد المواضع وثقا من
كلامه " إذا تقدم القسم على الشرط روى القسم المقدم بجمل اللفظ لسه
على ما يستحقه جواب القسم . . . ثم قال : وجميع ما في القرآن والكلام
الفصح على هذا " (١) .

فهو بذلك يحكم بأنه أحاط بكل أساليب القرآن ، والكلام
الفصح أيضا .

الفصل الثاني آراء النحوية في الأماي القرآنية

١- موقفه من القراءات :

عرفنا أن ابن الحاجب أخذ القراءات عن الشاطبي ، وأبي الجوز (١)
للخبي شيخ القراء بديار مصر (٢) ، وأبي الفضل الفزاري (٣) ، وهو لا
من أئمة القراء ، في عصره ، فأتقن بذلك هذا الفن ، وصرح فيه حتى إنه ألف
فيه مقرا (٤) .

وظهر أثر ذلك في أماليه القرآنية ، إذ تعرض لكثير من القراءات
ونسبها إلى أصحابها ، وبين توجيهها النحوي .

من ذلك قوله عند الإملاء على قوله تعالى : " أمن لا يهدى إلا أن يهدى " (٥)
" قرأ ابن كثير وورش وابن عامر " يَهْدَى " بفتح اليا ، والها ، وتشديد
الدا ، ومع أن وجه هذه القراءة قال : " قرأ حفص " يَهْدَى " بفتح اليا
وكسر الها ، وتشديد الدا " ومع أن وجه هذه القراءة قال : " قرأ أبو بكر
مثل حفص إلا أنه يكسر اليا ، ووجهه كوجهه ، وكسر اليا ، لإتباع الها ، لما في الها
من الخفاء ، فلما كسرت أشبهت اليا ، فكسر ما قبلها لذلك " ثم قال : " قرأ
أبو عمرو وقالون (يَهْدَى) بفتح اليا ، وإخفاً فتحة الها ، وتشديد الدا " (٦)
ومع أن وجه هذه القراءة قال : " قرأ حمزة والكسائي " يَهْدَى " بفتح اليا
وإسكان الها ، وتخفيف الدا ، وهو مضارع " هدى " فلا إشكال فيه " (٧) .

وذكر أسماء القراء على هذه الصورة يدل على تمكن ابن الحاجب من القراءات
واهتمامه بها ، وقد تابع في هذه الآية الشاطبي في أن قالون " قرأ كُلبى عمرو
" يَهْدَى " بفتح اليا ، وإخفاً فتحة الها - ويطلق عليه القراء أيضاً اختلاس
الفتحة - وتشديد الدا ، مع أن لقالون قراءة أخرى مثل قراءة أبي جعفر ،
وهي بفتح اليا ، وإسكان الها ، وتشديد الدا " (٨) .

(١) الطالع السعيد : ص ٣٥٢ .

(٢) غاية النهاية لابن الجزري : ج ١ ص ٥٠٨ .

(٣) نفس المصدر (٤) الديباج المذهب : ص ١٩ .

(٥) يونس : ٣٥ (٦) الأماي : ص ٤٦ .

(٧) الأماي : ص ٤٧ .

(٨) البدور الزاهرة في القراءات المشعر : ص ١٤٣ .

صلا حظ على هذه القراءة الأخيرة التقاء الساكنين فيها ، وهما
الهاء الساكنة وأول الحرف المشدد بعدها وهو الدال ، وذلك غير
مألوف في اللغة العربية .

وقد اهتم بالقراء السبعة ، وذكر لهم قراءات في أماليه ، وهم :
نافع المدني ، وابن كثير المكي ، وأبو عمرو البصري ، وابن عامر الشامي ،
وعاصم وحمزة والكسائي الكوفيون ، وقد جمعهم في أحد أماليه عند قوله
تعالى : " أن كنتم قومًا " (١) كما ذكر قراءات لبعض رواة السبعة مثل
" ابن ذكوان " راوي عامر ، و" حفص " راوي عاصم ، و" وورش " وقالون " راوي نافع (٢) .
ولم يذكر في أماليه قراءات عن غير السبعة ورواتهم إلا قراءة واحدة
من القراءات الشاذة .

والقراءة الشاذة هي ما خرجت عن القراءات السبع التي اجتمع عليها
أكثر قراء الأماص ، وقد أودع أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد هذه
القراءات كتابه الموسوم بقراءات السبعة ، قال ابن جنى : وامتدنى ذلك
سواء أهل زماننا شاذًا ، أي خارجًا عن قراءة القراء السبعة إلا أنه مع
خروجه نازع بالثقة إلى قرائه ، محفوف بالروايات من أماله ومن ورائه ، ولعله
أو كثيرًا منه مساو في الفصاحة للمجتمع عليه (٣) ، وراى ابن جنى هذا
فيه تقوية للقراءات الشاذة ، وأنه يمكن توجيهها على فصح كلام العرب
ولذلك ألف كتابه (المحتسب) مدافعًا عن هذه القراءات التي سميت
شاذة ، وموجهًا لها التوجيه الإعرابي واللغوي المناسب .

وابن الحاجب يسير على مذهب ابن جنى ، فقد وجه قراءة شاذة في
قوله تعالى " هؤلا بناتى هن أطهر لكم " (٤) فقال : قرى بالنصب
في الشواذ ، وأشبه ما يقال أن " هؤلا " مفعول وبناتى هن " مبتدأ وخبره
جنى به كالتفسير للمشار إليه ، و" أطهر " حال المشار إليه محمول للفعل المقدر
المامل في " هؤلا " ، وجوز أن يكون " هؤلا " مبتدأ و" بناتى " خبره
و" هن " بدل من " بناتى " أو " هن بناتى " مبتدأ وخبر عن البتداء

-
- (١) الأماص : ص ٣٩ ، ٤٠
(٢) انظر أسماء القراء السبعة ورواتهم والطرق في (شرح طيبة النشر ص ٦
وما بعدها) .
(٣) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جنى
ج ١ ص ٣٢ .
(٤) سورة هود : ٧٨ .

الأول ، و "أطهر" حال من اسم الإشارة ، والعامل فيه مافى اسم الإشارة من معنى الفصل ، أى أشير إليهن فى حال كونهن أطهر لكم^(١) . هذا رأى ابن الحاجب فى هذه القراءة الشاذة ، وهو بذلك موافق لسراى الزمخشرى الذى يرى أن "أطهر" حال والعامل فيها فعل مستتر أو مافى "هؤلاء" من معنى الإشارة ، ولم يجز عنده أن تكون (هن) فصلا ، لأن ضمير الفصل ممنوع بين الحال وصاحبها ، ومكانه بين جزأى الجملة^(٢) . قال القرطبى : قرأ العامة برفع الراء ، وقرأ الحسن وعيسى بن عمر "هن أطهر" بالنصب على الحال و "هن" عماد ، أى ضمير فصل ، ولا يجيز الخليل وسيبويه والأخفش أن يكون "هن" هاهنا عمادا ، وإنما يكون عمادا فيما لا يتم الكلام إلا بما بعده^(٣) .

ورى المكبرى أن يكون "بناتى" خبرا و "هن" فصلا "وأطهر" حالا ، أو أن يكون "هن" مبتدأ و "لكم" خبره و "أطهر" حالا ، والعامل فيها مافى "هن" من معنى التوكيد بتكرير المعنى ، وقيل العامل "لكم"^(٤) ورأى المكبرى فيه بعد عن آراء النحويين الذين يمنعون أن تكون "هن" ضمير فصل ، كما أن رأيه فى العامل فى الحال بعيد ، ورأى ابن الحاجب والزمخشرى فى العامل أفضل من رأيه ، ويؤيد ذلك ما ذكره ابن جنى فى المحتسب فقد قال : قراءة سعيد بن جبير والحسن بخلاف ومحمد ابن مروان وعيسى الثقفى وابن أبى اسحق "هن أطهر لكم" بالنصب ، ذكر "سيبويه" هذه القراءة وضعفها ، وقال فيها احتجى ابن مروان فى لحنه ، وإنما قبح ذلك عنده لأنه ذهب إلى أنه جعل "هن" فصلا ، وليست بين أحد الجزئين اللذين هما مبتدأ وخبر ، ونحو ذلك قولك "ظننت زيدا هو خيرا منك" و "كان زيد هو القائم" ←

← وأنا من بعد أرى أن لهذه القراءة وجهها صحيحا وهو أن تجعل (هن) أحد جزأى الجملة وتجعلها خبرا لبناتى قولك "زيد أخوك هو" وتجعل "أطهر" حالا من "هن" أو من "بناتى" ، والعامل فيه معنى الإشارة قولك "هذا زيد هو قائما أو جالسا" أو نحو ذلك

(١) الأملى : ٦٠ (٢) الكشاف : ج ٢ ص ٢٢٦

(٣) تفسير القرطبى : ٧٧٠ ٧٦/٩

(٤) إملاء ما من به الرحمن للمكبرى ٤٣/٢

فعلوا هذا مجازة ، فأما على ما ذهب إليه سيده ففاسد (١) .

فابن الحاجب يوافق ابن جنى في رأيه إذ أعرب (أظهر) حالا
و " هن " ليس ضمير فصل ، والعامل في الحال الإشارة أو الفعل المحذوف
وابن جنى يعتبر حجة في هذا الميدان ، وذلك يرجع ابن الحاجب
العكبري في رأيه .

ومع توجيه هذه القراءة الشاذة ، فإن ثقته كانت كبيرة إلى
حد ما في القراء السبعة ، فهو يعتبر أن القراءة الضعيفة في اللفظة لم تنأت
في السبعة ، إذ يقول عند الإملاء على قوله تعالى : " لا يستوي القاعدون
من المؤمنين غير أولي الضلوع (٢) " : خفض " غير " لم يأت في السبعة
لضعفه ، لأنه إن جعل صفة كان ضعيفا ، وإن جعل استثناء لم يستقم
لأنه يكون من قوله " من المؤمنين " ومن المؤمنين ليس في سياق النفس
فيستثنى منه على البدلية ، لأنه إنما جرى به بيانا للقاعدين لا غير ، فلم
يستقم أن يستثنى منه كما يستثنى من المنى ، فظهر من ذلك أن الرفع
هو الوجه على الحمل على الاستثناء ، كما حمل النصب على الاستثناء مع
أنه أضعف ، وظهر أن الخفض ضعيف ، ولذلك لم يقرأ (٣) .

وفهم من ذلك أن ابن الحاجب يرى أن القراء السبعة لم ترد
في قراءتهم لفة ضعيفة ليس لها توجيه صحيح عند اللغويين والنحويين .
ولكن مع ذلك نراه في موضع آخر يحكم على قراءة قارئين من السبعة بأنها
ضعيفة فيقول عند إملائه على قوله تعالى " وكذلك ننجي المؤمنين (٤) " :
" قراءة ابن عامر وعاصم (نَجَّى) لا يظهر فيها وجه مستقيم ، فمن
وجهها على أنه ماض بني لما لم يسم فاعله فضعيف ، من حيث أسكت
الياء ، ومن حيث نصب المفعول به الصريح ، وأقيم المصدر لما لم يسم
فاعله مقام فاعله ، ومن وجهها على أنه مضارع " أنجى " أدغمت النون
في الجيم فضعيف ، من حيث إن النون لم يثبت إدغامها في الجيم ، وإنما
تخفى فيها لاتدغم ، فإدغامها فيها بعيد ، ومن وجهها على أنه مضارع
" نَجَّى " لزمه حذف النون الثانية ، ومثلها لا يحذف ، فلا يقال فسى

(١) المحتسب لابن جنى : ج ١ ص ٣٢٥ و ٣٢٦ .

(٢) سورة النساء : ٩٥ (٣) الأملاني : ص ٦٥ .

(٤) سورة الأنبياء : ٨٨ .

مضارع " نَسَى " نَسِيَ " ، ولا في مضارع (نَزَّل) (نَزَل) وشبههم
إياها بالتأين في " تتفعل " و " تتفاعل " غير مستقيم لاختلاف الحركات
هنا ، وناقها ثم ، ثم ولو اتفقت فلا يثبت حذف النون بمجرد القياس
على حذف التاء (١) .

وقد وافق الصكبري ابن الحاجب في تضعيف هذه القراءة ، ورد
عليها بما يشبه رده (٢) .

وابن الجزري شارح طيبة النشر (٣) يوجه هذه القراءة فيقول :
" قرأ قوله " ننجى " بنون واحدة وتشديد الجيم ابن عامر وأبو بكر على
أن أصلها (ننجى) بنونين مشددة الجيم ، فاستثقل توالي مثلين بعدهما
مثلان ، فأدغم أحدهما في الآخر ، فحذف ثاني المثلين الأولين نحو
" تتذكرون " ، ولا التفت إلى من ردها (٤) ، وكأنه بهذا يرد على
ابن الحاجب والصكبري .

وابن الحاجب - في مناقشته للقراءات السبع - يسير على منهج سليم
وهو أن القراءة لا بد أن تكون موافقة للعربية التي نزل بلسانها القرآن ، وهذه
القراءة ضعيفة في رأيه لضعف توجيهها في اللغة سواء أكانت من السبعة
أم من غيرها .

قال السيوطي مؤيدا هذا الرأي : وأحسن من تكلم في هذا النوع
إمام القراءة في زمانه شيخ شيوخنا أبو الخير ابن الجوزي (٥) قال في
أول كتابه النشر : كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ، ووافقت أحد
المصاحف العثمانية ولو احتمالا ، وصح سندها فهي القراءة الصحيحة
التي لا يجوز ردها ، ولا يحل إنكارها ، بل هي من الأحرف السبعة التي

(١) الأملی : ص ٤٥ وری ابن جنی أن هذه القراءة على حذف النون

من (ننجى) فابن الحاجب يرد عليه ، انظر : (الخصائص ص ١ / ٣٩٨) .

(٢) املاء ما من به الرحمن ١٣٦ / ٢ .

(٣) هو أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف بن الجزري

شارح طيبة النشر نظم والده .

(٤) شرح طيبة النشر : ص ٣٥١

(٥) هو والد شارح طيبة النشر السابق ذكره .

نزل بها للقرآن ، ووجب على الناس قبولها ، سواء أكانت عن الأئمة السبعة أم عن المشورة ، أم عن غيرهم من الأئمة القبولين ، ومتى اختلف ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة ، سواء أكانت عن السبعة أم عن أكبرهم ، وهذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف . (١)

ولقد سار ابن الحاجب على هذا النهج نهج أئمة التحقيق ، وهو مناقشة القراء السبعة ، وعدم التسليم بقراءتهم إلا إذا وافقت اللغاة وأساليبها .

ومن ذلك ما رآه في قراءة ابن عامر وحمزة وحفص لقوله تعالى :
" وَإِنَّ كَلِمًا لَّيُؤْفِكُنَّهُمْ رِيكَ أَعْمَالِهِمْ " (٢) بتشديد " إِنَّ " وتشديد
" لَمَّا " من أنها مشكلة ، فقد قيل في توجيه هذه القراءة " لما " مصدر
مثل قوله تعالى : " أَكَلَّا لَمَّا " أي وَإِنَّ كَلَامًا جَمِيعًا ، ثم حذفوا التنوين
إجراءً للوصول مجرى الوقف (٣) . ورد ابن الحاجب على هذا التوجيه
فقال : وهو ضعيف ، لأن استعمال (لما) في هذا المعنى بعيد ، وحذف
التنوين من المنصرف في الوصل أبعد ، وقيل في توجيهها : أصله (لمن ما)
فأدغمت النون في الميم ، فاجتمع ثلاث ميمات ، فاستثقل اجتماع الأمثال ،
فحذفت الميم الأولى فيقى (لما) ، ورد أيضا على ذلك بأنه بعيد لا ينبغي
أن يحمل عليه كتاب الله ، فإن حذف مثل هذه الميم استثقلا لم يثبت
في كلام ولا شعر ، فكيف يحمل عليه كتاب الله تعالى ، وقيل في توجيهها
(لَمَّا) فمَلَى من اللسم ، ومنع الصرف لأجل ألف التانيث ، والمعنى
فيه مثل معنى (لما) المنصرف ، ورد هذا الرأي أيضا قائلًا : وهذا
أبعد إذ لا يعرف (لما) فملى بهذا المعنى ولا يخيره ثم كان يلزم هؤلاء
أن يعملوا ، وهو خلاف الإجماع ، وأن يكتبوها بالياء ، وليس ذلك بمستقيم .
ثم يختار هورأيا قريبا من الصواب ، فيقول : ولو قيل : إن (لَمَّا) هذه

(١) الاتقان في علوم القرآن للسيوطي ١/ ٧٥

(٢) سورة هود : ١١١

(٣) قراءة الزهري ، سليمان بن أرقم " لما " بالتشديد
والتنوين .

معاني القرآن للقراء : ج ٢ ص : ٣٠ ، والمحتسب :

ج ١ ص : ٣٢٨ .

هي (لما) الجائزة حذف فعلها للدلالة عليه لما ثبت من جواز فعلها ^{حذف}
في قولهم (خرجت ولما) و (سافرت ولما) ونحوه ، وهو ساكن فصيح (١) ،
فيكون المعنى (وان كلا لما يهملوا أو لما يتركوا) ، لما تقدم من الدلالة
عليه من تفصيل المجموعين لقوله " فمنهم شقى وسعيد " ثم ذكر الأشقياء
والسعداء ومجازاتهم ، ثم بين ذلك بقوله " ليوفينهم ربك أعمالهم " ،
وعلق على هذا الرأي بقوله : " وما رأيت وجهاً أشبه من هذا " وان كانت
النفوس تستعده من جهة أن مثله لم يقع في القرآن ، والتحقيق بأبسى
استبعاده لذلك " (٢) .

بهذا الاطلاع الواسع على أساليب اللغة ودقائقها يناقض ابن الحاجب
القراءات ، ورد على من وجهها ، غير ناظر الى شهرة القارى ، وأنه
من السبعة ، لأن البحث العلمى عنده للوصول الى الحقيقة أولى من أى
اعتبار آخر .

ومن آراء ابن الحاجب أنه لا يصح تناقض القارئى فى المعنى ،
فإذا كان فى ظاهر القارئى تناقض ، فلا بد من التوفيق بينهما بطريق
التأويل ، وذلك حين ألقى على آية " وإن كان مكروهم لتزول منه الجبال " (٣)
فقد قال : " قرأ الكسائى بفتح اللام الأولى من (لتزول) ورفع الفعل بعدها
وهذه اللام على هذه القراءة هى اللام الفارقة بين المخففة والنافية ، تلزم
المخففة لتفصلها عن النافية ، فيكون معنى قرائته أن مكروهم تزول منه
الجبال " . ثم قال : وقرأ الباقون بكسر اللام الأولى من (لتزول) ونصب
النضار بعدها ، لأنها اللام المؤكدة التى ينصب الفعل بعدها ، إما بتقدير
" أن " على قول البصريين ، وإما بخيرها على قول غيرهم وتسمى " لام الجوزد "
لأنها لاتأتى إلا بعد جحد ، فتكون " إن " نافية والمعنى : ما كان
مكروهم تزول منه الجبال ، والجمع بين القارئى مع أن النفى والإثبات فيهما
تواردا على صورة واحدة ، ولا يستقيم تناقض القارئى عندنا ، لأنهما ثابتان
بالتواتر ، فكلاهما مقطوع به هو أنه لا بد من التأويل ، فمعنى قراءة الكسائى
إثبات أن مكروهم عظيم ، تزول منه الأمور العظيمة ، التى لاتبلغ مبلغ المعجزات
كالقرآن ونحوه ، ومعنى قراءة الجماعة نفى أن مكروهم تزول منه المعجزات

(١) يخالف العكبرى هذا رأى فقد قال : ولا يجوز أن تكون (لما)

بالتشديد حرف جزم ولا حيناً لفساد المعنى " (إملاء ما من به الرحمن ٢/٤٦)

(٢) الأمالى : ٢٦ (٣) سورة ابراهيم : ٤٦

العظام كالقرآن ونحوه ، لثبوتها واستقرارها لاستقرار الجبال ، فالجبال
على قراءة الكسائي الأمور العظام التي لم تبلغ مبلغ المعجزات ، والجبال
على قراءة الجماعة المعجزات كالقرآن ونحوه ، وعلى هذا التأويل يأتي النفس
والإثبات باعتبار واحد ، وإذا لم يكونا باعتبار واحد فلا تعارض بين
القراءتين * (١)

فهو يرى أن قراءة الكسائي للآية تفيد الإثبات ، وقراءة غيره لها
تفيد النفي ، ولا يعقل أن يريد القرآن الإثبات والنفي لمعنى واحد في آية
واحدة ، فماذا يفعل ؟ هل يرفض إحدى القراءتين حتى يسلم القرآن
من التناقض ؟ لا يصح رفض قراءة متواترة ، لذلك سمى إلى الجمع بين
القراءتين ، بحيث لا تؤدي قراءة إلى معنى يناقض القراءة الأخرى ، ففسر
المواد بكلمة (الجبال) في كل قراءة ، فزال التناقض بين القراءتين ،
لأن التناقض في المعنى بين قراءتين في موضع واحد لا يصح عنده .

وابن الحاجب يرى أنه لا يلزم من وجود وجه قوى في اللغة وجود
قراءة به فالقراء يمكن أن يجمعوا على قراءة بوجه قوى مع صحة وجود وجه
آخر في اللغة لم ترد به قراءة ، فقد جاءت كلمة (سلمبيل) في قوله تعالى :
" عينا فيها تسمى سلمبيل^(٢) لا " مصروفة بإجماع القراء ، مع جواز
أن تكون ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث ، ووجه ابن الحاجب قراءة
الصرف بقوله : " وصرف لأنه اسم لما مراعاة للتذكير ، ثم يقول : ويجوز
أن يكون صرف لتناسب رؤس الآي ، كما في قوله " قواربوا " ، ثم يذكر
قاعدة عامة فيقول : " وإجماع القراء على صرفه لا يمنع من ذلك ، فقد يجمعون
على أحد الجائزين إذا كان قويا ، وإن لم يجمعوا على أحد الجائزين إذا
كان ضعيفا^(٣) " .

ويذكر الزمخشري في الكشاف أنه قرئ (سلمبيل) على منع الصرف
لاجتماع العلمية والتأنيث^(٤) ، وهو بذلك يثبت قراءة نفاها ابن الحاجب
وقال إن القراء أجمعوا على صرفها ، وقد رجعت إلى شرح طيبة النشر في
القراءات العشر^(٥) ، وشرح الشاطبية^(٦) فلم أجد قراءة منع الصرف

(١) الأملی : ص ٧١ (٢) سورة الانسان : ١٨

(٣) الأملی : ص ٧٣ (٤) الكشاف ٤ / ١٧٠

(٥) لابن الجزري ص ٤١٢

(٦) إبراز المعاني من حرز الأمانی لأبي شامة : ص ٨٨ .

التي ذكرها الزمخشري ، وقد تكون قراءة شاذة لم يطلع عليها ابن الحاجب .
وإهتمام ابن الحاجب في أماليه بالقراءات متوطب بما يتصل بالإعراب ،
فهو يوجه كل قراءة التوجيه النحوي الملائم لها ، ولا يتعرض للمعنى
المراد من الآية إذا كان هذا المعنى لا يختلف باختلاف القراءة ، وذلك
كوجبه للقراءات في قوله تعالى " إن هذان لساحران " (١) فقد قرأ
أبو عمرو " إن هذين لساحران " وهي واضحة ، ولذلك روى عنه أنه قال :
" إنى لأستحيى أن أقرأ " إن هذان لساحران " ، وقرأ ابن كثير وحفص
" إن هذان لساحران " بسكون النون إلا أن ابن كثير شذدها ، وقرأ
الباقون " إن هذان لساحران " ثم شرع يوجه كل قراءة (٢) ، ولا يختلف
المعنى في القراءات كلها ، لذلك لم يتعرض إليه .

أما إذا كانت القراءة تدل على معنى غير المعنى الذي تفيد القراءة
الأخرى فإنه يوضح ذلك ، ويتعرض لتفسير الآية حسب كل قراءة . من ذلك
ما ذكره في قوله تعالى : " كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار " (٣)
فقد قال : قرأ أبو عمرو وابن ذكوان بتنوين " قلب " فيكون المصوم فسى
القلوب مستفاداً من غير تأويل ، لأن " كل " داخلة عليه وهو نكرة غير
مضافة (٤) ثم تعرض لقراءة باقى القراء ، وهي بإضافة (قلب) إلى (متكبر)
فلا يستفاد المصوم في القلوب من الظاهر ، فلا بد من التأويل ، لأنك لما
أضفت " قلب " إلى " متكبر " و " متكبر " مفرد غير مضاف إليه " كل " وجب
أن يبقى على حكم الأفراد ، وبعد أن وضح أن المصوم على ذلك في كل
القلوب غير مستفاد من هذه القراءة ، قال : " فوجب تأويل الآية لأن المعنى
الذي سبقت له الإخبار بالطبع على جميع قلوب كل متكبر ، وذلك حاصل بتقدير
" كل " محذوفة مضافة إلى متكبر ، لأنه قيل : " كذلك يطبع الله على كل
قلب كل متكبر " (٥) .

ويتعرض كذلك للمعنى الذي يختلف باختلاف القراءة في قوله
تعالى : " إن ربك يعلم أنك تقوم أدنى من ثلثي الليل ونصفه وثلثه " (٦)

-
- | | |
|--------------------|----------------------|
| (١) سورة طه : ٦٣ | (٢) الأمالي : ص ٢٢ |
| (٢) سورة غافر : ٣٥ | (٤) الأمالي : ص ٧ |
| (٥) الأمالي : ص ٨ | (٦) سورة المزمل : ٢٠ |

قري " ونصفه وثلثه " بالخفض عطفًا على ثلثي الليل (١) ، فيكون المعنى أقل من نصفه أو أقل من ثلثه ، والنصب عطفًا على " أدنى " فيكون المعنى نصفًا مكملًا وثلثًا مكملًا .

وما يتصل بالمعنى أيضًا قراءة حمزة " وليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله في (٢) " ، فقد قرأ باللام المكسورة والييم المفتوحة في " وليحكم " فتكون اللام حينئذ للتعليل ، وقد وجه ابن الحاجب هذه القراءة بأن المعنى وآتيناه الإنجيل للهدى والنور والتصديق وليحكم (٣) . أما باقى القراءة فقد قرأوا بلام الأمر " وليحكم " ، ويظهر أن ابن الحاجب رأى أن هذه القراءة واضحة لا تحتاج إلى توجيه من حيث المعنى لاسم يتعرض لها .

وما تعرض له ابن الحاجب الوقف فى القرآن ، والوقف له ارتباط بالقراءات ، فهو يتصل بالأداء القرآنى السليم ، ولأهميته أفرد بموضع المؤلفين بالتصنيف ، منهم أبو جعفر النحاس وابن الأنبارى والزجاجى والدانى وغيرهم (٤) ، وقد روى عن على بن رضى الله عنه أنه قال فى تفسير قوله تعالى : " ورتل القرآن ترتيلاً " (٥) ، الترتيل تجويد الحروف ، ومعرفة الوقف (٦) ، وللوقف صلة بالنحو ، لأن معرفة ما يوقف عليه تتوقف على معرفة النحو ، وتركيب الجملة ، فيوقف على ما يتم به الكلام ، ويبدأ بالكلام المستأنف ، وذلك يفيد من يسمح التلاوة فى توضيح المعنى المراد .

لذلك رفض ابن الحاجب الوقف على قوله تعالى : " ويبقى " فى الآية " كل من عليها فان ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام " (٧) . وكان قد سئل عن ذلك فى دمشق ، فقال : " لا ينبغى الوقف على قوله " ويبقى " تمعداً ، لأنه يلزم أن يكون فيه ضمير فاعل ، وهو غير سائغ

(١) لم ينسب ابن الحاجب هذه القراءة ، وقد قرأ بها نافع وأبو جعفر

وأبو عمرو وعقوب وابن عامر ، وقرأ الباقون بالنصب .

(٢) (البدور الزاهرة : ص ٣٢٨) .

(٣) سورة المائدة : ٤٧ (٣) الأملى : ص ٧٠

(٤) الإتيان للسيوطى : ج ١ ص ٨٣ .

(٥) سورة المزمل : ٤ (٦) الاثقان ١/٨٣

(٧) سورة الرحمن : ٥٦

(١) أو مستبعد " ، ومن أنه لا حاجة إلى إضمار فاعل مع وجود الفاعل بمسده
ظاهراً ، وهو " وجه ربك " ووصف من قال بالوقف على " يبقى " بأنه جاهل ،
ثم تعرض للرأى يقول ، إنه لا يصح الوقف على " فان " ، وهذا الرأى روى
عن الشمبى فقد قال : إذا قرأت " كل من عليها فان " فلا تسكت حتى
تقرأ " ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام (٢) " ، وابن الحاجب يورد
على هذا الرأى فيقول : وأما الوقف على قوله تعالى " فان " فتام ، لأن
مابعدہ لا يعترف بإيراده على ما قبله ، ولا أثر لثبوت العطف في الجمل في
ذلك ، ثم وضع أن صحة الوقف على " فان " بسبب تمام المعنى ، لا بسبب
أنها رأس آية ، ولا بسبب أنها تستقل بها الجملة ، فإن قوله تعالى :
" رب العالمين (٣) " رأس آية باتفاق ، وليس بتام باتفاق ، وقوله
" الحمد لله (٤) " تستقل الجملة بقوله " لله " وليس بتام ولا كاف
باتفاق (٥) .

أما الوقف على " فان " فهو تام وكاف عند ابن الحاجب ، وإن
خالف فيه غيره من يرى عدم الوقف على " فان " ، ويظهر أن وجهة
نظر من يرى عدم الوقف أن معنى الآية : كل من عليها فان إلا وجه ربك
فالآيتان مرتبطتان ، أما ابن الحاجب فيرى أن كل من على الأرض ممن
أبشر فان ، وهذا يتم الكلام ، ولا يوهم نسبة شيء إلى الله ، ثم يأتي بمسده
ذلك أن الله يبقى ، وهذا الاتصال بينه وبين فنا البشر .

ويختلف الوقف حسب اختلاف الإعراب ، واختلاف المعنى تبعاً
لذلك ، ففي الآية " قل رأيتم إن أتاكم عذابه بيانا أو نهارا ماذا يستمجل
منه المجرمون (٦) " ، بحث ابن الحاجب في صحة الوقف على " نهارا " ،
والابتداء بقوله " ماذا يستمجل منه المجرمون " ، وخلاصة قوله
أن " رأيتم " إذا كانت بمعنى التعجب فيصح الوقف على " نهارا " ،
وذلك لأن جواب الشرط سيكون مستفادا من " رأيتم " فيكون " ماذا
يستمجل منه المجرمون " غير مرتبط بالشرط ، أما إذا كانت رأيتم بمعنى

(١) الأملى : ص ٥٣

(٢) الاتقان في علوم القرآن للسيوطي : ٨٣/١

(٣) سورة الفاتحة : ٢

(٤) سورة الفاتحة : ٢

(٥) سورة يونس : ٥

(٦) الأملى : ص ٥٤

" أخبروني " وكان الشرط مستقادا من " ماذا يستعمل منه المجرمون " فلا يصح الوقف وارتباط ذلك بالشرط " (١) .

وصح الوقف عنده على قوله تعالى " ويقولون سبعة " ثم يبيِّن (٢) بقوله " وثامنهم كلبهم " وذلك إذا كان قوله " وثامنهم كلبهم " قول الله استثناء لا حكاية عنهم (٣) ، فالوقف هنا يختلف باختلاف تفسير الآية ، وبيان البراد منها .

وصح الوقف عنده أيضا على " ساعة " في قوله تعالى : " إذا جاء أجلهم فلا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون " (٤) ، لأن الأولى عنده أن تكون جملة " لا يستقدمون " معطوفة على الجملة الكبرى المركبة من الشرط والجزء ، جميعا ، لأنه لا يتوهم متوهم تقديما على الأجل عند مجيء الأجل فينفي ، وإنما ينفي ما يتوهم أو يمتقد أو يظن ، وأما مثل هذا المعلوم ضرورة ، فيبعد أن يذكر نفيا في سياق الشرط " (٥) .

ورد ابن الحاجب على من يرى الوقف على " لا " وبدأ بقوله " جرم " في قوله تعالى " لا جرم أن لهم النار " (٦) بأن توهم الوقف على " لا " وقع فيه من يراه ، بسبب قول البصريين : إن " لا " رد لما قبلها ، و " جرم " جملة فعلية ، ولم يتبين أن الشيء يكون له أصل في الإعراب ، ثم يدخله معنى آخر لا يجوز الإخلال به (٧) ، وذلك يرد ابن الحاجب بحاسته اللقوية ودقته التي عرف بها ، بأن الأسلوب المرسي يلتزم " لا جرم " متصلة ولا تأتي " جرم " وحدها بدون " لا " فكيف يصح الوقف على " لا " دونها ، والأسلوب الفصح يأبى ذلك مهما قيل إن " لا " رد لما سبق فالتصاقها ب " جرم " أهم .

ولا اهتمامه بالوقف أفرد إملا صغيرا في القسم السادس من أماليه وهو " الأمالي المتفرقة " ، بين فيه ضابطا للوقف الحسن والوقف الكافي فقال : " الوقف الحسن هو الوقف على كلام مستقل ، بمدد جملة مستقلة ، بينها

(١) انظر الأمالي (مخطوطة ٢٦) ص ٢٩ ، ٣٠ ، والكشاف

للزمخشري ١٩٣/٢ .

(٢) سورة الكهف : ٢٢ (٣) الأمالي : ص ٦٦ ، ٦٧

(٤) سورة يونس : ٤٩ (٥) الأمالي : ص ٦٢

(٦) سورة النحل : ٦٢ (٧) الأمالي : ص ٦٠

بين ما قبلها ربط لا يمنع الاستقلال ، وقد فرق بعضهم بين الحسن والكافي فجعل ما تقدم هو الكافي ، وجعل الحسن الوقف على مستقل ، وما بعده غير مستقل مثل قوله " الحمد لله " وشبهه ، وعلى ذلك فلا يستقيم على قول هؤلاء الوقف على الحسن تمعدا ، والله أعلم بالصواب ^(١) .

٢- بينه وبين الزمخشري :

هناك رابطة قوية تربط ابن الحاجب بالزمخشري ، فابن الحاجب قد اهتم بكتاب المفصل للزمخشري ، فشرحه في كتاب سماه " الإيضاح شرح المفصل ^(٢) " ، وجعل قسما كبيرا من كتاب الأمل - موضوع هذا الدراسة - عن المفصل نقدا وتحليلا ، وسأقوم بدراسة هذا القسم عقب دراسة الأمل القرآنية ، ولاهتمامه بكتاب المفصل اختصره في متن مركز فكان " الكافية " كما سبق .

ورى بعض العلماء أن ابن الحاجب أخذ نحوه عن الزمخشري فقد قال ابن مالك: إن ابن الحاجب أخذ نحوه عن صاحب المفصل ، وصاحب المتصل نحوي صفيير ^(٣) . وليس لنا مجال مناقشة هذه المبرارة فهي تحتاج الى مناقشة ، فليس ابن الحاجب ولا الزمخشري صغيرين في النحو ، وإن كانت تدل على شيء فهي تدل على تأثير ابن الحاجب بالزمخشري .

لذلك أجببت أن أبحث عن مدى هذا التأثير ، فقرأت الكشاف للزمخشري في الآيات التي تعرض لها ابن الحاجب في أماليه ، وقمت بدراسة مقارنة بينهما ، ولأعرف هل سار ابن الحاجب مقتفيا أثر الزمخشري في إعراب القرآن ، أو أنه كان صاحب رأي مستقل ؟ ولا بد أن يكون ابن الحاجب قد احتفى بالكشاف احتفاءً بالمفصل ، وقد صرح في أماليه القرآنية بأنه اطلع على كشاف الزمخشري ، وذكر بعض الآراء منه .

وقد تبين لي بالمقارنة الدقيقة بينهما أنه قد تأثر بالزمخشري في إعراب بعض الآيات القرآنية وتفسيرها إلى حد ما ، وأنه استقل في بعضها

(١) الأمل : ص ٣٦٣

(٢) مخطوطة رقم ١٨٥٥ نحو ورقم ٢٨٦ تيمورية بدار الكتب .

(٣) البغية للسيوطي ١/١٣٤ .

الآخر عنه استقلالا تاما ، بل عارضه في بعضها ورد عليه وخطاه وهذا إحصاء
يوضح ما أقول :

عدد

موضعا	٣٥	وافق فيها ابن الحاجب الزمخشري في آرائه
موضعا	٣٠	خالف فيها ابن الحاجب الزمخشري ورد عليه في بعضها
موضعا	٤١	اتفق ابن الحاجب بالحديث فيها ، ولم يتحدث عنها الزمخشري .
موضعا	١٣	زاد فيها آراء على آراء الزمخشري .
مواضع	٣	زاد فيها الزمخشري على ابن الحاجب في آرائه .

ومن هذا الإحصاء يتضح لنا أن ابن الحاجب لم يكن تابعا
للزمخشري في آرائه ، ولكنه كان صاحب رأي مستقل ، فهو يوافق الزمخشري
إن رأى أن آرائه قوية مقنعة ، مستندة إلى دليل يرضى عنه ، وإن لم يجد
ذلك عارضه وأظهر عيوب رأيه ، ولو كان تابعا له لما أتى بأمر جديدة لم
يتحدث عنها الزمخشري إطلاقا ، أو زاد آراء جديدة على آراء الزمخشري
التي أتى بها .

وسأعرض نماذج توضح مدى التوافق والمخالفة بينهما .

أ - موافقته له :

لفت نظري توافقهما الكامل في إعراب قوله تعالى : " اعلموا آل داود
شكرا (١) " ، فقد رأى الزمخشري أنه يجوز في إعراب كلمة " شكرا " أربعة
أوجه ، وكذلك رأى ابن الحاجب .

ولابس من إيراد عبارة كل منهما لتعرف الفرق بينهما في التعبير
فهذا الفرق في العبارة - وإن اتفقا في الآراء - يدل على أن ابن الحاجب
لم يكن ينقل من الكشاف نقلا ، حتى عند التوافق في الرأي ، بل إنه متأثر
بالرأي فقط .

قال الزمخشري : وانتصب " شكرا " على أنه مفعول له ، أي اعلموا
لله واعبدوه على وجه الشكر لنعماته ، وفيه دليل على أن العبادة يجب
أن تؤدي على طريق الشكر ، أو على الحال أي شاكرين ، أو على تقدير

(١) سورة سبأ : ١٣ .

" اشكروا شكرا " ، لأن " اعملوا " فيه معنى اشكروا من حيث إن العمل للضعف شكر له ، ويجوز أن ينتصب باعملوا مفعولا به ، ومعناه إنا سخرونا لكم الجن يعملون لكم ما شئتم فاعملوا أنتم شكرا على طريق المشاكلة " . (١)

وقال ابن الحاجب في هذا الموضع : " يجوز أن ينتصب " شكرا " على أنه مفعول من أجله ، أي اعملوا من أجل الشكر على إحسانه ، ويجوز أن يكون منصوبا على المصدر ، لأن المراد أمر بالعمل الذي هو شكر لأنه نوعه ، فيكون من باب " تعد القرفصا " ، وإما لأنه إذا عملوا فقد تضمن ذلك شكرا لا يحتمل العمل غيره ، فيكون من باب كتاب الله (٢) ، ويجوز أن ينتصب على الحال لأنه قال : " شاكرين " فأوقع لفظ المصدر موقع الحال ، ويجوز أن يكون منصوبا على أنه مفعول به ، لأن العمل له تعلق بالشكر كما تقول " عملت كذا " فأجراه لذلك مجرى المفعول به (٣) .

والنظر إلى مقاله كل منهما يتبين لنا أنهما اتفقا على أنه يجوز في " شكرا " أن تكون مفعولا له ، أو مفعولا مطلقا ، أو حالا ، أو مفعولا به وهذا اتفاق غريب بينهما ، فالعكبري - مثلا - اقتصر في إعراب " شكرا " على وجهين فقط : أن تكون مفعولا له أو مفعولا مطلقا (٤) ، والقرطبي اقتصر في إعرابها على وجه واحد وهو أنها مفعول به ، أي اعملوا عملا هو الشكر ، ولأن العبادات كلها هي نفسها الشكر إذ سدت مسده (٥) .

(١) الكشاف : ٣ / ٣٥٤

(٢) سورة النساء : ٢٤ وأول الآية " والمحصنات من النساء " إلا ما ملكت أيما نكح كتاب الله عليكم " قال العكبري : " كتاب الله " منصوب على المصدر بكتب محذوفة دل عليه قوله " حرمت " في الآية السابقة ، لأن التحريم كتب (إملا) ما من به الرحمن : (١ / ١٧٤) .

(٣) الأملی : ص ٧٦ ، ٧٧

(٤) إملا ما من به الرحمن : ١٩٦ / ٢

(٥) تفسير القرطبي : ١٤ / ٢٧٧

وفى قوله تعالى " حم ، تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم ، غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ذي الطول لا إله إلا هو إليه المصير " (١)
اتفقا على تساؤل هو : كيف اختلفت هذه الصفات تعريفا وتنكيراً
لأن اضافة " غافر " و " قابل " إضافة غير محضة لاتفيد تعريفاً ، فالمراد
بهما " يغفر " و " يقبل " الآن أو غداً لاني الماضي ؟

واتفقا على الاجابة عن هذا التساؤل بأن المراد بغافر الذنب
وقابل التوب ثبوت ذلك ، وإذا أريد بهما الثبوت والدوام فتكون الإضافة محضة
فتفيد التعريف ، واتفق كل منهما أيضاً على أن الثبوت إذا صح في " غافر
الذنب وقابل التوب " فلا يصح في (شديد العقاب) . قال الزمخشري :
وأما شديد العقاب فأمره مشكل ، لأنه في تقدير (شديد عقابه) لا ينفك
عن هذا التقدير (٢) ، وقال ابن الحاجب : (شديد العقاب) لا تكون
إضافته إلا غير محضة على كل حال ، لأنه صفة مشبهة ، فلا يفرق بين ماضيه
وغيره بخلاف اسم الفاعل ، فلا تكون إلا نكرة فيبقى الاعتراض قائماً (٣) .

وروي كل منهما أن بعض النحويين - وهو الزجاج كما ذكر الزمخشري -
أعربه بدلاً ، وروي ابن الحاجب أن بعض النحويين أعرب الجميع بدلاً ،
كراهة أن يخالف بين الصفات ، وروي الزمخشري أن حذف الألف والسلام
من (شديد العقاب) للمزاوجة لما قبله في اللفظ ، وروي أمثلة عن الصرب
تدل على مخالفة اللغة طلباً للمزاوجة والموافقة بين الكلام (٤) .
وحديثهما في هذه الآية يدل على أن طريقة التفكير عندهما واحدة
في الاعتراض والإجابة عنه .

وفى قوله تعالى : " وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة " اتفقا على
تفسير " الكلالة " بأنها إما أن يراد منها الوارث أو الموروث الذي ليس
يولد ولا والد أو يراد نفس القرابة التي ليست باعتبار ولد ولا وال (٦) .

(١) سورة غافر : ١ ، ٢ ، ٣ .

(٢) الكشاف : ج ٣ ص ٣٥٩

(٣) الأمالي : ٢٠ (٤) الكشاف ج ٣ ص ٣٥٩

(٥) سورة النساء : ١٢ .

(٦) الكشاف : ج ١ ص ٢٥٤ ، والأمالي : ص ٢٠ .

واتفقا على أن إعراب " كلالسة " إن كان المراد بها القراية فهي مفصول لأجله ، والتقدير وإن كان رجل موروث لأجل هذه القراية ، وعلى أنها حال إذا كان المراد الميت أو الوارث " (١) واختلفا في " كان " فرأى الزمخشري أنها ناقصة (٢) ، وابن الحاجب يرى أنها تاممة (٣) .

وفي قوله تعالى : " وأزلفت الجنة للمتقين غير بعميل (٤) " اتفقا على أن " غير " إما ظرف وإما حال ، غير أن الزمخشري يرى في حاله الظرف أنها ظرف مك (٥) ، وابن الحاجب يراه ظرف زمان (٦) .

وكما يتفقان أحيانا في الإعراب يتفقان أيضا في فهم أسلوب القرآن ومصرفة ما تهدف إليه عباراته ، ففي قوله تعالى : " كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار (٧) " على قراءة " قلب " بالتنوين (٨) وقف كل منهما عند وصف القلب بالتكبر فقال الزمخشري : " ووصف القلب بالتكبر والتجبر لأنه مركزهما ومنبعضهما كما تقول (رأيت العين وسمعت الأذان) ونحوه قوله عز وجل " فإنه آثم قلبه (٩) " ، وإن كان الآثم هو الجملة (١٠) ، وقال ابن الحاجب : العرب تصف الجزء الذي يصح نسبة ذلك المعنى له على الحقيقة بما تصفه الجملة ، كما تنسب إليه قولك " أبصرته عيني ، وسمعت أذني ، وفهمته قلبي " ، ومنه قوله تعالى : " فإنه آثم قلبه " ، " وقلوبهم وجلس (١١) " وأشبه ذلك كثير . (١٢)

ولاحظ تشابههما في توجيه وصف القلب بالتكبر ، وفي التمثيل بالأسلوب العربي ، والآيات القرآنية هوكلمة (الجملة) التي عبر بها كل منهما يريد الإنسان كله لاجزائه ، فالزمخشري يقول : " وإن كان الآثم هو الجملة " وقول ابن الحاجب " العرب تصف الجزء " . . بما تصفه الجملة " كل ذلك يدل على ارتباطهما إلى حد ما في التفكير ، وفهم أساليب القرآن .

(١) الكشاف ٢٥٤/١ ، والأماي : ٢٠ (٢) الكشاف : ٢٥٤/١

(٣) الأماي : ص ٢٠ (٤) سورة ق : ٣١

(٥) الكشاف : ٢٤/٤ (٦) الأماي : ص ٦٤

(٧) سورة غافر : ٣٥

(٨) وهي قراءة أبي عمرو وابن ذكوان (البدور الزاهرة : ص ٢٧٧) .

(٩) سورة البقرة : ٢٨٣ (١٠) الكشاف ٣٧١/٣

(١١) سورة المؤمنون : ٦٠ (١٢) الأماي : ص ٧ .

ومن ذلك اتفاقهما في تفسير قوله تعالى : " وأصلح لي فذريتي " (١)
وفي الاستشهاد ببيت واحد من الشعر متصل بهذه الآية فقد قال الزمخشري :
معناه أن يجعل ذريته موقعا للصلاح ومطابقة له ، لأنه قال : هب لي الصلاح
في ذريتي وأوقعه فيهم نحو " يجرح في عراقيبها نصلي " (٢) ، وقال
ابن الحاجب : هذا من باب قولهم " فلان يعطى ومنع وصل وقطع " ،
ما استعمل فيه الفعل المتعدي محذوفاً ومفعوله حذفاً غير مقصود ، به
مفعول مراد ، وهو أبلغ في المدح من القصد إلى مفعول على طريقة خصوص
أو عموم ثم قال : وكذلك قول الشاعر :

(٣)
وإن تمتذر بالمحل من ذي ضرورها . . إلى الضيف يجرح في عراقيبها نصلي
وموضوع الاستشهاد من البيت " يجرح في عراقيبها " (٤) .

وظهر تأثر ابن الحاجب بالزمخشري في هذا الموضع إذا وازنا بين
كلام ابن الحاجب هذا وماجا في فصل الزمخشري من أن " حذف المفعول
على نوعين : أن يحذف لفظاً ويراد معنى وتقديراً ، والثاني أن يجعل بمعنى
الحذف نسياً منسياً لأن فعله من جنس الأفعال غير المتعدية " ومد أن مثل
للنوع الأول قال : " ومن الثاني قولهم " فلان يعطى ومنع وصل وقطع " ،
ومنه قوله عز وجل : " وأصلح لي فذريتي " وقول ذي الرمة :

(٥)
وإن تمتذر بالمحل من ذي ضرورها . . إلى الضيف يجرح في عراقيبها نصلي
فابن الحاجب يسير هنا مقتفياً رأى الزمخشري مستشهداً بما استشهد به ، قائلاً
مثله : إن هذا من باب حذف المفعول وعدم إرادة تقديره ، بل يراد تناسي
وجود مفعول ، حتى يكون الحديث أبلغ .

(١) سورة الأحقاف : ١٥

(٢) الكشاف ٤٤٦/٣ ، وسيأتي الحديث عن البيت .

(٣) قائله ذو الرمة (الفصل للزمخشري : ص ٥٤) وانظر خزانة الأدب :

٢٨٤/١ ، والرضي على الكافية ١٣١/١ ، ٣٤٥/٢ ، والحديث عن الإبل

والمحل : الجذب ، وعن ذي ضرورها : يريد اللبن ، والمراقيب : جمع

عرقوب وهو في الرجل مقابل للركبة في اليد ، والنصل : حديدة السيف

والسكين .

(٤) الأمالي : ٦٢

(٥) الفصل للزمخشري : ص ٥٣ ، ٥٤ .

وعند قوله تعالى: " واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا
رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تفضل إحداهما فتذكر
إحداهما الأخرى (١) " يتفقان في تساؤل هو أن قوله " أن تفضل "
ذكر تعليلا لاستشهاد المرأتين موضع رجل ، ولا يستقيم في الظاهر أن يكون
الضلال تعليلا للاستشهاد ، وإنما العلة التذكير . (٢)

وهن ذلك يجب الزمخشري بأنه لما كان الضلال سببا للإذكار ، والإذكار
سببا عنه ، وهم ينزلون كل واحد من السبب والمسبب منزلة الآخر لالتباسهما
واتصالهما ، كانت إرادة الضلال المسبب عنه الإذكار إرادة للإذكار ، فلأنه
قيل : إرادة أن تذكر إحداهما الأخرى إن ضلت ، ونظيره قولهم " أعددت
الخشبة أن يميل الحائط فأدعمه " وأعددت السلاح أن يجئ عدو فأدفعه " (٣)
ومثل هذه الإجابة ولكن بتمبير آخر يجب ابن الحاجب عن هذا التساؤل
فيقول : إن التعليل في التحقيق للتذكير ، ومن شأن لفة الصرب إذا ذكروا
علة ، وكان للعلة علة ، قدموا ذكر علة العلة ، وجعلوا العلة ممطوفة عليها
بالفاء ، لتحصل الدالتان مما بمباراة واحدة ههنا " أعددت الخشبة "
أن يميل الحائط فأدعمه " فالإدعام هو العلة في إعداد الخشبة واليصل
هو سبب الإدعام ، فذكر على نحو ما ذكرناه ، فقيل أن يميل الحائط فأدعمه " (٤) ،
وبمباراة ابن الحاجب تميل إلى الأسلوب المنطقي ، فذكر " العلة " و " علة العلة "
يدل على ذلك ، واتفقهما في ذكر المثال " أعددت الخشبة . . . " يدلنا
على تأثر ابن الحاجب بالزمخشري ، وقد سبقهما الفراء إلى هذا الرأي فقال :
معناه - والله أعلم - استشهدوا امرأتين مكان الرجل كما تذكر الذاكرة
الناسية إن نسيت ، فلما تقدم الجزاء اتصل بما قبله ، وصار جوابه مردودا عليه
ومثله في الكلام " إني ليمجني أن يسأل السائل فيعطى " فالذي يعجبك
الإعطاء إن يسأل ، ولا يعجبك المسألة ولا الافتقار " (٥)

(١) سورة البقرة : ٢٨٢ (٢) الأما لي لابن الحاجب : ص ١٠

(٣) الكشاف ١/١٦٨

(٤) جاء في الأما لي ص ١٠ " فأدعمها " بالتأنيث ، ولم يشر المصباح والقاموس

إلى نوع هذه الكلمة ، وفي المعجم الوسيط ما يفيد تذكيرها فقد قال :

(الحائط هو الجدار) فالتمبير (بهو) يفيد تذكيرها ، وابن الحاجب

نفسه في قصيدة المؤنثات السماعية لم يذكر (الحائط) .

(٥) معاني القرآن للفراء ١/١٨٤ .

ولابن الحاجب رأى آخر في هذا الموضع لم يره الزمخشري ولا القراء وهو أنه لا يبعد أن يكون " الميل " في المثال " والضللال " في الآية هو السبب لأن الضلال المعلوم من إحداهما يكثر وقوعه ، فصلاح أن يكون علة في استشهادهما مقام رجل ، وإنما يجىء اللبس هاهنا إذا توهم أن وقوع الضلال هو السبب ، فيؤدى إلى أن يكون مقصودا وقوعه باستشهادهما ، وليس التعليل واجبا فيه أن يكون مقصودا وقوعه ، بل العلة هي المقتضية لذلك المعلوم ، ألا ترى إلى قولك " بعدت عن الحرب من أجل الخوف " فالخوف هاهنا ليس مرادا وقوعه في قصد المتكلم حتى يكون سببا للقعود ، فكذلك هاهنا المقصود أن الضلال المعلوم هو السبب المقتضى في المعنى استشهادهما في موضع رجـل (١) .

وهذا الأسلوب المنطقي يرى ابن الحاجب أن خوف الضلال من إحداهما هو السبب في شهادة اثنتين منهما ، وإن لم يقع هذا الضلال ، لأن التعليل عنده ليس واجبا أن يكون مقصود الوقوع .

وملاحظ أن كلا من ابن الحاجب والزمخشري قد تأثر في رأيه وفي المثال الذى أورده وهو " أعددت الخشبة . . . " بسببويه ، فقد سبقهما إلى هذا المثال في الحديث عن هذه الآية ، إذ جاء في كتاب إعراب القرآن المنسوب للزجاج " فإن قيل فإن الشهادة لم توقع للضلال الذى هو النسيان إنما وقعت للذكر والحفظ ، فالقول في ذلك أن سببويه قد قال : أمر بالإشهاد لأن تذكر إحداهما الأخرى ، ومن أجل أن تذكر إحداهما الأخرى هو ذكر الضلال لأنه سبب للإدكار كما تقول : " أعددت أن يميل الحائط فأدعمه " . وهو لا يطلب بذلك ميسلان الحائط ، ولكنه أخبره بحملة الدم وسببه " (٢)

ومما يدل على تلاقى أفكارهما رفضهما لأحد الآراء واتفاقهما في الحكم عليه ، وذلك في قوله تعالى " عينا فيها تسمى سلسبيلا " (٣) . فالزمخشري يرى أن " السلسبيلا " في اللغة ما كان في غاية السلاسة ، ولكن نسب إلى علي بن أبي طالب أنه قال : إن معناه (سل سبيلا إليها) ، ويرى أن هذا غير مستقيم على ظاهره إلا أن يراد أن هذه الجملة جعلت علما للعين كما قيل " تأبط شرا " ثم قال الزمخشري : وهذا مع استقامته في العربية تكلف وابتداع ، وعزوه إلى مثل عيسى

(١) الأملس : ص ١٠

(٢) إعراب القرآن المنسوب للزجاج : ج ١ ص ٥٣ ، وانظر الكتاب لسببويه : ٤٣٠/١

(٣) الإنسان : ١٨

(رضي الله عنه) أهدع ، وفي شعر بعض المحدثين :

سل سبيلا فيها الى راحة النفس . . . بواج لأنها سلسبيلا (١)

وهي ابن الحاجب أن هذا الرأي له تأويلان : الأول أن يكون قوله " تسمى " يتم به الكلام ، وحذف المفعول به ، ويكون " سل سبيلا " استثناء .

ثم قال : وفي هذا الرأي تعسف ، الثاني أن يكون كأبسط شرا " . (٢)
ناتفتها على هذا الرأي في (سل سبيلا) بأنه تكلف وابتداع عند الزمخشري
وفيه تعسف عند ابن الحاجب يدل على التقاء فكريهما في بعض الأمور .

وليس كل ما ذكرت من تلاقيهما في بعض الآراء اللغوية والتفسيرية
في القرآن ينهض دليلا على أنه أخذ منه عندما أطلت هذه الأمالي ، ولكنه
يدل على أن بعض آراء الزمخشري قد تكون قد علفت بذهند من أثر قراءة سابقة
لا أنه يحذو حذوه ، فالكثير من آرائه الأخرى بعيد عن الزمخشري ، بل
انه تعرض لمسائل لم يتعرض لها ، وخالفه ورد عليه في مسائل أخرى .

ب- مخالفته لآرائه :

يخالف ابن الحاجب في كثير من توجيهاته لآيات القرآن آراء الزمخشري
وهو لا يصرح باسمه إلا نادرا جدا ، ولكن بالرجوع إلى كشف الزمخشري تبين
لأن بعض الآراء التي لا يرتضيها ابن الحاجب ارتضاها الزمخشري من قبله
فكان ابن الحاجب بذلك يخالفه في الرأي ، وهذا مما يدل على استقلال
شخصيته النحوية ، وأنه لم يكن تابعا للزمخشري كما يقول ابن مالك .

من ذلك اختلافهما في قوله تعالى : " فيوشذ لا يعذب عذابه أحد
ولا يوثق وثاقه أحد " (٣) فالزمخشري يرى أن الضمير في قراءة فتح الذال
(يوشذ) من يوثق (٤) يعود للإنسان ، وفي قراءة الكسر

(١) الكشاف ١٧٠/٤ ولم ينسب البيت صاحب (مشاهد الانصاف على

شرح شواهد الكشاف) وقال في شرح " السلسبيل " : السلسبيل

والسلسال والسلسل عين في الجنة سهلة الانحدار في الحلق سلسة

المساغ : ص ١٠٦ .

(٢) الأمالي : ص ٧٣ .

(٣) الفجر : ٢٥ ، ٢٦ .

(٤) قراءة الكسائي ومعقوب (البندور الزاهرة ص ٣٤٠) .

يعود إلى الله أى لا يتولى عذاب الله أحد ، لأن الأمر له وحده ، أو الإنسان
أى لا يعذب أحد من الزانية مثل ما يعذبونه . (١)

وابن الحاجب يرى عكس ذلك فالضمير فى قراءة الكسر للإنسان المتقدم
ذكرة ولا يحسن أن يكون الضمير فى "عذابه" لله لأن المعنى لا يقوى لما سبق
له ، فقد سبق لتعظيم عذاب الله هذا الإنسان أكثر من عذاب غيره ، فإذا
جعل المعنى أن الله لا يعذب أحد مثل عذابه فقد فقد المعنى المقصود ، وفى
قراءة الفتح الضمير عنده يعود للإنسان أوله فيكون المعنى على الأول لا يعذب
ذلك اليوم أحد مثل عذاب ذلك الإنسان ، وعلى الثانى لا يعذب أحد مثل
عذاب الله هذا الإنسان (٢) .

ورأى ابن الحاجب هنا موافق للمعنى المقصود من الآيات ، لأن المراد
تعظيم عذاب هذا الإنسان ، لا تعظيم عذاب الله فقط .

وفى قوله تعالى " من بعد وصية يوصى بها أو دين " (٣) تسأل كل منهما
لماذا قدمت الوصية على الدين ، والدين أحق بالأداء ؟ وأجاب الزمخشري
بأن إخراج الوصية يشق على الورثة أكثر من إخراج الدين لأن الوصية من
غير عوض ، فلذلك قدمت عليه بمثل على المسارعة فى إخراجها مع الدين ، ولذلك
جئ "أو" للتسوية بينهما فى الوجوب (٤) . وأجاب ابن الحاجب بأن " أو "
حكما فى كلام العرب والقرآن حكم الاستثناء فى أن ما بعدها يرفع ما قبلها
والدليل على ذلك قوله تعالى : " تقاتلونهم أو يسلمون " (٥) فان الإسلام
رافع للمقاتلة ، فكأنه قال : تقاتلونهم إلا أن يسلموا ، وكذلك هذه الآية
معناها من بعد وصية يوصى بها إلا أن يكون ديناً ، فلا تقدم حينئذ
للوصية على الدين (٦) .

وجيب المكبرى عن هذا التساؤل بقوله " أو " لأحد الشئيين ،
ولا تدل على الترتيب ، وهذا يفسر قول من قال : التقدير من بعد دين
أو وصية (٧) .

(١) الكشاف ٢١١/٤ ، ٢١٢

(٢) الأمالى : ص ٣ ، ٤

(٣) سورة النساء : ١١

(٤) الكشاف : ٢٥٤/١

(٥) سورة الفتح : ١٦

(٦) الأمالى : ص ٣٢

(٧) إملاء ما من به الرحمن ١/١٦٩ .

وأرى أن قول ابن الحاجب إن "أو" لها في كلام العرب اثنا عشر معنى ذكرها ابن هشام (١) ، ومن معانيها أن تكون للاستثناء ، وهي التي ينتصب المضارع بعدها (٢) ، لذلك قال الزمخشري في قوله تعالى : " لاجنح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضا لهن فريضة (٣) " إن المعنى إلا أن تفرضا أو حتى تفرضا (٤) ، وكذلك رأى ابن هشام فالشرط لأن تكون "أو" بمعنى "إلا" أن يكون المضارع بعدها منصوبا .

فقول ابن الحاجب إن "أو" بمعنى "إلا" في قوله تعالى : " من بعد وصية يوصي بها أو دين " - وليس بعد "أو" هاهنا مضارع ، بل اسم - غير واضح ، فإن الظاهر هنا أن "أو" للتسمية ، ولا يقصد بها الترتيب كما قال المبكرى ، فتقديم الوصية لا يدل على الترتيب ، أو أنها قدمت كما رأى الزمخشري للاهتمام بها ، لتكونها مظنة عدم الرضا من الورثة .

وفي قوله تعالى : " وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره (٥) " ، على قراءة النصيب (٦) يرى الزمخشري أن "سخر" بمعنى "نفع" ، فكأنه قيل : ونفعمكم بها في حال كونها مسخرات لما خلقن له بأمره (٧) أي يعمرها على أن مسخرات " حال ، والمامل فيها " سخر " ويفسرهما أيضا على أنها مفعول مطلق ، فيقول : " ويجوز أن يكون المعنى أنه سخرها أنواعا من التسخير فمسخرات " جمع مسخر بمعنى تسخير ، لأنه قيل : وسخرها الله تسخيرات بأمره (٨) .

وابن الحاجب يرفض الرأيين فيقول : لا يجوز أن ينتصب " مسخرات " على الحال ، والعامل " سخر " لأنه لا يجوز أن يقال : " ضربته مضروبا (٩) "

(١) المعنى : ٥٩/١ (٢) المعنى : ٦٤/١

(٣) سورة البقرة : ٢٣٦ (٤) الكشاف : ١٤٤/١

(٥) سورة النحل : ١٢

(٦) قرأ ابن عامر بنصيب الأسماء الأربعة الأخيرة ، وحفص بنصب الشمس

والقمر ورفع " والنجوم مسخرات " والباقيون بنصب الأربعة (البسيط)

الزاهرة ص ١٧٦) .

(٧) الكشاف : ٣٢٤/٢ (٨) الكشاف : ٣٢٤/٢

(٩) الأمالي : ٤٤ .

وهذا ما جعل الزمخشري يقول : إن " سخر " بمعنى " نفع " ، حتى لا يكون العامل في الحال من جنس لفظه ، والمكبري يوافق الزمخشري في أنها حالة (١) .

ورد ابن الحاجب الرأي الثاني للزمخشري بقوله : ولا يحسن أن يكون مصدرا لمجيئه مجوعا ، والمصادر التي يراد بها المعنى الكلي لا تجمع ، فإن حمل على قصد الأعداد جاز على ما فيه من بعد ، والأحسن أن يكون حالا لتعمل محذوف تقديره " وخلق الشمس والقمر مسخرات " أو مفعولا ثانيا بمعنى : وجعلها مسخرة (٢) وقد أشار الزمخشري إلى هذا الرأي الأخير فأجاز أن يكون التقدير " وجعل النجوم مسخرات " (٣) .

ورأى ابن الحاجب أقرب إلى الصواب ، لأن العامل في الحال لا بد أن يكون مغايرا لها في اللفظ ، وكذلك المصدر الذي يقع مفعولا مطلقا لا يكون جمعا ، إذا أريد المعنى لا المدد ، وجمعه لا يفيد شيئا .

وقد يختلفان في المعنى اللفظي لبعض ألفاظ القرآن ، فالزمخشري يرى أن معنى " نضرب " في قوله تعالى " أفنضرب عنكم الذكر صفحا " (٤) " أفنضرب عنكم الذكر ونزودكم عنكم على سبيل الميثاق " ، ومنه قول الحجاج " ولأضربنكم ضرب غرائب الأبطال " (٥) .

ويرى ابن الحاجب أن معنى " نضرب " حقيقى وليس مجازيا فيقول : معنى " أضربت عن كذا " حدث عنه ، ومعنى " ضربت كذا عن فلان " أى منعته عنه (٦) ، وقال الكسائي في معنى الآية : أفنطوى عنكم الذكر طيا فلا يعظون ولا تؤمرون (٧) ويرى القرطبي أن معنى " صفحا " إعراضا ، وانتصب على المصدر لأن معنى أفنضرب " أفنصفح " (٨) ، ويظهر عندى أن " أفنضرب " هنا معناها حقيقى كما قال ابن الحاجب لامجازى كما رأى الزمخشري لأن معنى " ضربت عنه صفحا " أعرضت عنه وتركته على وجه الحقيقة .

وكما يختلفان في إعراب القرآن ويان بعض كلماته اللفظية ، يختلفان في تفسيره من حيث الأحكام الشرعية ، ففي قوله تعالى : " يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفسا إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيرا " (٩) ، ويرى

- | | |
|-------------------------------|---------------------|
| (١) إملأ ما من به الرحمن ٢/٧٩ | (٢) الأملأ : ٤٤ |
| (٣) الكشاف ٢/٣٢٤ | (٤) سورة الزخرف : ٥ |
| (٥) الكشاف ٣/٤١١ | (٦) الأملأ : ص ٣٩ |
| (٧) تفسير القرطبي ١٦/٦٢ | (٨) نفس المصدر ص ٦٣ |
| (٩) سورة الأنعام : ١٥٨ | |

الزمخشري أن الإيمان عند وجود أشراط الساعة لا ينفع ، وإذا تقدم الإيمان عليها ولم يتقدم العمل الصالح فلا يفيد الإيمان أيضا (١) ، ويرى ابن الخطيب أن الإيمان وحده قبل مجئ الآيات - وهي علامات الساعة - نافع وإن لم يكن عمل صالح غيره ، ومعنى الآية عنده لا ينفع نفسا إيمانها ولا كسبها وهو العمل الصالح إذا لم تكن آمنت من قبل الآيات .

ج - رده على آراء الزمخشري :

لم يكف ابن الحاجب بأن يذكر بعض الآراء المخالفة لآراء الزمخشري بل يذكر أحيانا بعض آراء الزمخشري - وإن لم ينسبها إليه ^{أحيانا} ثم يحلها ويردها بالدليل مؤيدا عدم صحتها ، وذكر بعد ذلك الرأي الذي يرى صوابه .

ففي قوله تعالى : " فإذا قضيتُم مناسككم فاذكروا الله كذاكم آباءكم أو أشد ذكرا " (٢) يقول ابن الحاجب مصرحا باسم الزمخشري في هذا الموضع : ذكر الزمخشري في هذه الآية وجهين : أحدهما أنه قال : إن " أشد " معطوف على ما أضيف إليه الذكر ، والوجه الثاني أنه معطوف على " آباءكم " فيكون التقدير " فاذكروا الله مثل ذكركم آباءكم أو مثل قوم أشد ذكرا " على معنى المذكورين ^(٣) كـ "أبيرا" .

وقد رد ابن الحاجب الرأي الأول بأن هذا عطف على المضمـر المخفوض وذلك لا يجوز عنده ^{بإى} عند الزمخشري - ، ورد الوجه الثاني بأنه يلزم منه أن يكون (أفعل) للمفصول وهو شان ، لا يرجع إليه إلا بثبت ، و " أفعل " لا يكون إلا للفاعل قولك " هو أضرب الناس " على معنى أنه فاعل الضرب . (٤)

وتصرح ابن الحاجب هنا باسم الزمخشري ورده الرأيين اللذين أتى بهما له أهميته في أنه يناقش الزمخشري ، ولا يقدر آراءه ، أو يأخذها قضية مسلمة ، كما ظن بعض العلماء ، أما رأى ابن الحاجب في هذا الموضع فهو

(٢) سورة البقرة : ٢٠٠

(١) الكشاف ٢/٥٠

(٣) الكشاف : ١٢٥/١ .

(٤) الأملسى : ص ١٤ ، ص ١٥ .

أن " أشدَّ " تصرف حالا ، والتقدير فاذكروا الله ذكرا مثل ذكركم آباءكم
أو اذكروا الله في حال كونكم أشد ذكرا من ذكركم آباءكم (١) .

وفي قوله تعالى " واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة " (٢)
يصرح أيضا باسم الزمخشري فيقول : وقد ذكر الزمخشري أن " لا " يصح
أن تكون نافية وجعل الإصابة خاصة ، وليس بجيد ، إذ المني وصفها
بأنها لا تصيب الظالمين ، وإذا لم تصبهم خاصة فتكون عامة ، فكيف يصح
وصفها بأنها خاصة ، وذكره رأيا آخر في هذه الآية فقال : إن الزمخشري
ذكر أنه يصح أن تكون " لا تصيبن " جواب الأمر فيكون التقدير على ذلك
" إن تتقوا لا تصب الظالمين " فيفسد المعنى ولا يستقيم ، لأن الانتفاء يكون
سببا للانتفاء الإصابة عن الظالمين خاصة ، فيعكس المعنى ، لأن المقصود
إن لا تتقوا لا تصيبن الذين ظلموا خاصة ، لا " إن تتقوا " . (٣)

وفي قوله تعالى : " ونزعنا ما في صدورهم من غل إخوانا على سرر متقابلين " (٤)
يرى الزمخشري أن " إخوانا " نصب على الحال (٥) . ويرى ابن الحاجب
أن " إخوانا " منصوب بفعل مقدر هو " أمدح " أو " أعنى " ، ثم قال : ويضعف
أن يكون " حالا " ، لأنه إذا كان حالا ، فإما أن يكون حالا من الضمير في
" ادخلوها " أو من الضمير في " آمين " أو من الضمير في " صدورهم " ويضعف
أن يكون من الأولين و للفصل بينه وبينه بالجملة الأجنبية وهي " ونزعنا ما في
صدورهم من غل " ، ولا يجوز أن يكون من الضمير في " صدورهم " ، لأنه
مضاف إليه اسم جامد ، والمضاف إليه لا يستقيم أن يكون منه حال إلا أن يكون
في معنى الفاعل أو المفعول ، وإنما لم يكن منه حال ، لأنه لا يقبل التقييد ، والحال
إنما جنُّ بها مقيدة للفاعل أو المفعول باعتبار فعله ، وغير ذلك لا يقبل التقييد
ثم مضى في توضيح هذا الرأي فقال : ألا ترى أنك لو قلت " حصيد زيد راجبا
سار " لم يستقم ، لأنها سمارسوا ، أكان راجبا أم غير ذلك فوقع التقييد مفسدا
وكذلك لو جعلت " إخوانا " حالا من الضمير في صدورهم لم يستقم ، لأنها
صدورهم إخوانا كانوا أو غير إخوان (٦) .

(٢) سورة الأنفال : ٢٥

(٤) سورة الحجر : ٤٧

(١) الأماي : ص ١٤

(٣) الأماي : ٩

(٥) الكشاف : ج ٢ ص ٣١٤

(٦) الأماي : ١٢٥١١ .

ومذ لك يرد على الزمخشري في كون " إخوانا " حالا على احتمالاته الثلاثة ولا يترك احتمالا يصح منه أن يكون حالا هو دة على الزمخشري ي صلح للرد على المبكرى الذى يرى أن " إخوانا " حال من الضمير فى قوله تعالى " فى جنات " أو من الفاعل فى " ادخلوها " أو من الضمير فى " آمنين " (١) وفى قوله تعالى " لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضمير والمجاهدون فى سبيل الله بأموالهم وأنفسهم " (٢) يرى الزمخشري أن " غير " فى قراءة الرفع صفة للقاعدون " (٣) ، ويرى هذا الرأى المبكرى . (٤)

وابن الحاجب يرى أن ذلك لا يستقيم ، لأن " غير " نكرة ، وإن أضيفت إلى المعارف لشدة إبهامها ، فإن قيل : إن هذا مثل قوله تعالى : " أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم " ، قلت إن هذا الأسلوب فيد انحصار فصيح لذا أن تكون " غير " صفة ، مثل " مرتت بالمسلم غير الكافر " وليس فى الآية موضوع الحديث انحصار ، وإذا لم تستقم فيها أن تكون " غير " صفة فهى استثناء والمختار الرفع والنصب جائز (٥) .

وفى قوله تعالى " فاجعل بيننا وبينك موعدا لا نخلفه نحن ولا أنت مكانا " (٦) يرى الزمخشري أن " مكانا " منصوب بالمصدر أو يفعمل يدل عليه (٧) . وابن الحاجب يرى أنه لا يستقيم نصبه بموعدكم وإن كان مصدرا ، لأنه قد فصل بينه وبينه بالوصف ، فصار مثل قولك " أعجبنى ضرب حسن زيدا " وهو غير سائغ ، لأن منصوب المصدر من تتمته ، ولا يوصف الشئ إلا بعد تمامه ، ثم يقيس ذلك على الموصول فيقول : فكان كوصف الموصول قبل تمام صلته ، ثم يبدى رأيه فى إعراب " مكانا " فيقول : إن " موعد " على حذف مضاف أى " مكان موعد " ويكون " مكانا " بدلا من المكان المضاف المحذوف . (٨)

ويرى الزمخشري فى قوله تعالى " إنا زينا السماء الدنيا بزينة الكواكب " (٩) أنه يجوز أن تكون " الكواكب " على قراءة النصب بدلا من محل بزينة (١٠) .

- | | |
|-------------------------------|--------------------------------|
| (١) إملاء مامن به الرحمن ٢/٧٥ | (٢) سورة النساء : ٩٥ |
| (٣) الكشاف ١/٢٩١ | (٤) إملاء مامن به الرحمن ٢/١٩١ |
| (٥) الأمالى : ٦٤ ، ٦٥ | (٦) سورة طه : ٥٨ |
| (٧) الكشاف ٢/٤٣٧ ، ٤٣٨ | (٨) الأمالى : ٦٥ |
| (٩) سورة الصافات : ٦ | (١٠) الكشاف ٣/٢٩٦ |

يورد ابن الحاجب بقوله : وأما قول من قال : إن الكواكب بدل
من "زينة" على المحل فضعيف ضعف قولهم "مرت بزيد أخاك" فلا ينبغي
أن تحمل عليه قراءة ثابت صحتها ، ووجه ضعفه أنه إن جعل بدلا كان
في المعنى معمولا للعامل الأول ، والعامل الأول لا يصح تسلطه عليه فهو
مثل "مرت بزيد أخاك" فلا يصح "مرت أخاك" (١)

من هذا المرض يتبين لنا مدى معارضة ابن الحاجب لآراء الزمخشري
مستندا في معارضته إلى الأدلة القوية من الأسلوب العربي الفصيح أو القواعد
التي يخضع لها الزمخشري وابن الحاجب مما ، فتظهر صحة تطبيقه الآيات
القرآنية على المعروف من القواعد التي تخفى أحيانا على الزمخشري .

د - آراء لم يتحدث عنها الزمخشري :

ما يدل على استقلاله بالرأي ، وعدم متابعه لآراء الزمخشري أنه
يأتى بآراء لم يتحدث عنها الزمخشري ، وذلك يشمل ناحيتين :

- الناحية الأولى : تعرضه لمواضع نحوية في الآيات لم يذكرها الزمخشري .
- الناحية الثانية : توسعه في ذكر آراء زائدة على ما أتى به الزمخشري ،
فالزمخشري يذكر مثلا في إعرابه الآية رأيا ، وابن الحاجب يذكر في الموضع
نفسه هذا الرأي وزيد عليه آراء أخرى .

ويمكن تحليل هذه الظاهرة بأن ابن الحاجب يملأ أمانه في النحو ،
والزمخشري يكتب كتابا في تفسير القرآن ، وليس بلازم أن يتعرض لإعراب كل
كلمة إلا ما يقتضيه المعنى ، ويتوقف عليه التفسير ، فتوسع ابن الحاجب في
النحو لإغرابه فيه ، لأن أمانه خاصة بذلك ، فللزمخشري عذره إن قصر عن
ابن الحاجب في هذا المجال .

وقد أحصيت الموضوعات التي أهمل الحديث فيها الزمخشري ، واهتمت
بها ابن الحاجب وأعد لكل موضوع منها إملا " مستقلا ، فكان عددها سبعة
وأربعين موضوعا ، من ذلك قوله تعالى : " حتى إذا أتيا أهل قرية استطعما
أهلها " (٢) لم يتعرض الزمخشري لإعادة " الأهل " بلفظ الظاهر ، ولكن
ابن الحاجب يقف عند ذلك ويدافع عن أسلوب القرآن بأمرين : أحدهما :

(٢) سورة الكهف : ٧٧

(١) الأمان : ٧٦

أن جملة " استطمعا " صفة لقربة ، ولا بد من ضمير يعود على للقربة ، فلو قال " استطمعاهم " لكان الضمير لخير القربة ، ولو قال " استطمعاهما " لكان على التجوز ، لأن القربة لا تستطمع حقيقة ، فلما لم يكن بد من ذكر الضمير المائد على القربة ، ولا يمكن ذكره وهو مضاف إليه إلا بذكر المضاف ، ولا يمكن ذكر المضاف ضمرا لتعذر إضافة المضمرة تعين ذكره ظاهرا ، ويؤيد أن " استطمع " صفة للقربة ، وأن " قال " هي الجواب سياق القرآن في القصة " حتى إذا لقيا غلاما فقتله قال (١) " فإن " قال " هي جواب إذا .

والجواب الثاني عن هدة الظاهر موضع الضمير هنا أن الأهل لو أضر لكان مدلوله مدلول الأهل الأول ، والأهل الأول لجميع من في القريسة لأنك إذا قلت " أتيت أهل قربة كذا " فإنما تعنى وصلت إليهم ، فلا خصوصية لأحدهم على الآخر ، والأهل الثاني لبعضهم ، لأنه لا يمكن استطماع الجميع بل استطماع من يلي النازل منهم ، فأتى بالظاهر ليفيد معنى غير معنى " الأهل الأول الدال على الجميع (٢) .

وفي هذا ما فيه من الدقة اللغوية التي عرف بها ابن الحاجب ، من حكمة على (استطمعا) بأن الجملة صفة ، وليست جواب الشرط ، ومن أن الأهل الأول غير الثاني .

وفي قوله تعالى " غدوها شهر ورواحها شهر " لم يتعرض الزمخشري لإعادة لفظ " شهر " ، ويقول ابن الحاجب : الألفاظ التي تأتي للمقادير لا يحسن فيها الإضمار ، ثم بين أننا لو أضمرنا لكان الضمير للشهر السابق والمقصود أن الرواح له شهر آخر ، ويوضح فيقول ألا ترى أنك لو أكرمت رجلا وكسوته لكنت العبارة " أكرمت رجلا وكسوته " ولو أكرمت رجلا وكسوته لقلت " أكرمت رجلا وكسوت رجلا " فليس هذا من وضع الظاهر موضع الضمير إذ المضمرة لا يستقيم هنا أصلا (٥) .

ومما اهتم به ابن الحاجب ولم يذكره الزمخشري في بعض المواضع تعلق الجار والمجرور مع ارتباط ذلك بالمعنى في مثل قوله تعالى " كلما أرادوا

-
- (١) سورة الكهف : ٧٤ (٢) الأمل : ٥٢
(٣) سورة سبأ : ١٢ (٤) انظر الكشاف ٢٥٣/٣
(٥) الأمل : ٧٦

أن يخرجوا منها من غم أهدوا فيها^(١) " وقوله تعالى " حتى توارت بالحجاب^(٢) " كما لم يتحدث عن معنى بعض حروف الجر في مثل قوله تعالى " وعليها وعلى الفلك تحملون^(٣) " وقوله " قد كا في غلالة من هـ^(٤) " وسيأتي رأى ابن الحاجب في هذه الآيات .

وفي مواضع أخرى لها أهميتها تحدث ابن الحاجب ولم يتحدث الزمخشري من ذلك دخول الفاء في جواب الشرط إذا كان فعلا ماضيا في قوله تعالى : " إن كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين^(٥) " .

فهو يرى أنك إذا قلت " إن أكرمتني أكرمتك " لا يجوز دخول الفاء في الجواب ، لأن حرف الشرط إذا أفاد في الجزاء استقبالا لم يجز دخول الفاء وكل موضع لم يقد فيه الشرط استقبالا فانه يجب دخول الفاء ، وكل موضع يحتمل الأمرين يجوز فيه الوجهان ، و يرى أن هناك اعتراضا وهو كيف اقترن الجواب في الآية بالفاء في قوله تعالى " فصدقت " ، وجيب عن ذلك بأن السبب هو أن الشرط لم يقد هنا في الجواب استقبالا البتة ، لأنه إخبار عن ماض محقق ، فعلى هذا لا بد من دخول الفاء ، لتؤذن بجواب الشرط واستطرد بعد ذلك في توضيح هذا الرأي ، وما يرد عليه من آيات أخرى^(٦) .

ويدفع عن أسلوب القرآن في موضع لم يتعرض له الزمخشري وهو قوله تعالى " يأبىها الذين آمنوا قاتلوا الذين يلونكم من الكفار ، وليجدا فيكم غلظة^(٧) " .

يخاطب الله المؤمنين ، فكيف يأمر الكفار بأن يجدا في المؤمنين غلظة ؟ ورد على ذلك قائلا : الأمر في الحقيقة المخاطبون ، والمأمور به الغلظة ، وإن كان في اللفظ للكفار ، والمأمور به وجدانهم ذلك^(٨) ووجهه أن العرب تعدل عن المطلوب تارة إلى مسببه ، لأنه المقصود وتارة إلى سببسه تنبيها للمأمور على تحصيل المطلوب منه ، ومن الأول هذه الآية ، ومن الثاني

(١) سورة الحج : ٢٢

(٢) سورة المؤمنون : ٢٢

(٣) سورة يوسف : ٢٦

(٤) سورة التوبة : ١٢٣

(٥) سورة ص : ٣٢

(٦) سورة الأنبياء : ٩٧

(٧) الأمل : ٤ ، ٥

قوله تعالى: " لا يفتنكم الشيطان (١) " ، فالملطوب في الحقيقة اجتناب الآثام ، ولما كان سبب اجتناب الآثام اجتناب فتنة الشيطان ، عدل إليها على لفظ المظهر (٢) .

وتمعرض للتقديم والتأخير في قوله تعالى " إن من أزواجكم وأولادكم عدوا لكم فاحذروهم (٣) " فيقول : إنما قدمت الأزواج على الأولاد ، لأن المقصود الإخبار أن منهم أعداء ، ويقوع ذلك في الأزواج أكثر منه في الأولاد ، ولذلك قدمت الأموال في قوله " إنما أموالكم وأولادكم فتنة (٤) " ، لأن الأموال لا تكاد تفارقها الفتنة (٥) .

وتمعرض ابن الحاجب في أماليه النحوية لمسائل لغوية وأسلوبية لم يتمرض لها الزمخشري لاغرابة فيه ، ولكن الغريب أن يتمرض لتفسير بعض الآيات بتوسع لم يذكره الزمخشري في كشافه .

من ذلك ما ذكره في قوله تعالى : " ولا تنهوا في ابتغاء القوم إن تكونوا تأمنون فإنهم يأمنون كما تأمنون وترجون من الله ما لا يرجون وكان الله عليماً حكيماً (٦) " فقد تعرض لتفسير قوله تعالى " وترجون من الله ما لا يرجون " فقال : لا يخلو إما أن نقول الآية عامة أو خاصة والمراد بالعموم في منكرى البعث وعبدة الأوثان ونصارى المرب واليهود والنصارى فإن كانت على ما ذكرناه كان معنى الكلام ظاهراً ، وهو أنهم لا يرجون جزاء القتال ، لأنهم لا يؤمنون بالدار الآخرة ، والمؤمنون بها يرجون شيئاً : أحدهما النصر العاجل والآخر الثواب الآجل ، وإن قلنا إنها خاصة في اليهود والنصارى ، لأنهم يرجون المجازاة ، فالمعنى أن هذا الرجاء الذي لهم رجاء ، وهي لاحقيقة له ، ثم يوضح بأنه لما كان كذلك نفاه الله عنهم كما نفى السمع والبصر لما لم ينتفعوا به (٧) ، أما الزمخشري فلم يذكر في هذا الموضع إلا قوله : " ترجون من الله ما لا يرجون " من إظهار دينكم على سائر الأديان ، ومن الثواب العظيم في الآخرة (٨) .

هذا عن الناحية الأولى وهي إتيان ابن الحاجب بآراء لم يتمرض لها الزمخشري أما الناحية الثانية وهي توسع ابن الحاجب في الآراء النحوية أكثر من

(١) سورة الأعراف : ٢٧ (٢) الأمالي : ٥٦ ، ٥٧

(٣) سورة التغابن : ١٤ (٤) سورة التغابن : ١٥

(٥) الأمالي : ٧٠ (٦) سورة النساء : ١٠٤

(٧) الأمالي : ٣٣ ، ٣٤ (٨) الكشاف : ١ / ٢٩٦

الزمخشري . فمن أمثله قوله تعالى " فتم ميقات ربه أربعين ليلة (١) " .
أعرب الزمخشري " أربعين " حالا ، أي تم بالفا هذا المصدر (٢) ،
وأجاز ابن الحاجب في " أربعين " أربعة أوجه ، أن تكون ظرفا ، لأن
تمام الميقات فيها ، وجوز أن تنتصب على المصدر ، لأن الأربعين اسم
تمام العدد ، فصح أن ينتصب نصب لفظ " التمام " ، وإما على حذف مضاف
أي تمام الأربعين ، وجوز أن تكون حالا أي تم في حال كونه بالفا هذا
العدد - وهذا رأى الزمخشري - وجوز أن يكون مفعولا بتم ، لأن الميقات
وهو التوقيت هو الذي أكمل الأربعين لما كان متعلقا بـ (٣) .

فابن الحاجب زاد ثلاثة آراء على الزمخشري الذي أتى برأى واحد .
وفي قوله تعالى : " وتركهم في ظلمات لا يبصرون " يرى الزمخشري
أن " ترك " هنا بمعنى " صير " فتنتصب مفعولين " في ظلمات " و " لا يبصرون " .
وابن الحاجب يرى هذا الرأى وزيد عليه أنه يجوز أن يكون الأول
هو المفعول والثاني حالا من الضمير المفعول في " تركهم " أي تركهم مستقرين
في ظلمات في حال كونهم لا يبصرون ، وجوز عنده أن يكون الأول حالا
والثاني مفعولا ، وجوز أن يكون تركهم " بمعنى خلاصم فيتعدي إلى مفعول
واحد فيكون " في ظلمات " و " لا يبصرون " حالين من الضمير في تركهم (٦) .
ويرى المكبري ما يراه الزمخشري من أن " ترك " تتمدى لمفعولين (٧) .
وهذا يتوسع ابن الحاجب في الإعراب بآراء متعددة ولكنها لا تخرج
من المعنى المراد من الآية ، فلا تخضع لصنعة الإعراب ، بعيدا عما ترمى إليه .
ومن الحق في هذا المجال أن نذكر أن الزمخشري زاد على آراء
ابن الحاجب في ثلاثة مواضع من ذلك قوله تعالى : " أتقولون للحق لما جاءكم
أسحرا هذا ولا يلح الساحر (٨) " فقد ذكر ابن الحاجب أن مقول القول
محدوف والتقدير أتقولون للحق لما جاءكم إنه سحر ، فليس قوله " أسحر هذا " .
من مقول القول لأنهم لم يكونوا يستفهمون عن (٩) .

- | | |
|----------------------|-------------------------------|
| (٢) الكشاف ٨٨/٢ | (٤) سورة الأعراف : ١٤٢ |
| (٤) سورة البقرة : ١٧ | (٣١) الأمل : ٥٩ ، ٥٨ |
| (٦) الأمل : ٧٥ | (٥) الكشاف ٣٩/١ |
| (٨) سورة يونس : ٧٧ | (٧) أملا ما من به الرحمن ٢١/١ |
| | (٩) الأمل : ٧٩ |

ورى الزمخشري أن معنى " أتقولون للحق " أتعيبونه من قولهم
" فلان يخاف القالة " أى العيب ، ثم قال : أسحر هذا ؟ فأنكر
ماقالوه فوعيبه والطمع عليه ، وعلى ذلك فلا يكون هناك حذف ، وأجاز
أيضا رأى ابن الحاجب فإنه قد حذف مفعول القول ، وأجاز أن يكون
" أسحر هذا ولايفلح الساحرون " حكاية لكلامهم كأنهم قالوا : أجتهد
بالسحر تطلبان به الفلاح ولايفلح الساحرون . (١)

ولم يذكر العكبرى إلا رأى ابن الحاجب . (٢)
وأجاز القراء أن يكونوا قد قالوا " أسحر هذا " بالهمزة ، وشبهه
ذلك بمن تأتبه جائزة فيقول " أحق هذا " وهو يعلم أنه حق لاشك فيه . (٣)
ما سبق نستطيع أن نقول : إن ابن الحاجب لم يكن يسير على هدى
الزمخشري في جميع آرائه ، بل كان له رأيه الذى ينفرد به ، ورأيه الذى
يورد به على الزمخشري مستمينا بمعرفته الواسعة لقواعد النحو ومستخدمها
سلاح المنطق والجدل الذى اكتسبه من تعمقه فى علم الأصول .

وإذا كان أحد الباحثين قد أثبت أن منهج الزمخشري فى إعراب
القرآن أن يجعل همه المعنى ، وأنه يربط ارتباط القرآن كله فيفضل الوجه
النحوى الذى يتفق والمعنى القرآنى^(٤) ، فإن ابن الحاجب قد سار على
هذا النهج وتوسع فيه ، فقد كان يرفض أى رأى نحوى يتعارض مع المعنى
المراد من الآية ، وستأتى أمثلة لذلك عند الحديث عن (ربط الإعراب
بالمعنى) عند ابن الحاجب .

وأستطيع أن أخص الموازنة بين ابن الحاجب والزمخشري فيما يأتى :

١- يوافق ابن الحاجب الزمخشري أحيانا فى بعض الآراء النحوية
كالأوجه التى تجوز فى إعراب كلمة واحدة ، وذلك مثل كلمة " شكرا "
فى قوله تعالى : " اعملوا آل داود شكرا " فقد جوز كل منهما نفسى

(١) الكشاف ١٩٨/٢ .

(٢) إملاء ما من به الرحمن : ٣١/٢ .

(٣) معانى القرآن للقراء : ٤٧٤/١ .

(٤) منهج الزمخشري فى تفسير القرآن وبيان إعجازه ، للدكتور مصطفى

الصاوى الجوينى . طبعة دار المعارف (سلسلة الدراسات

الأدبية) : ص : ٢٧٦ .

إعرابها أربعة أوجه ، وثفتان أحيانا فهم أسلوب القرآن كقراءة
(قلب) بالتهنن في قوله تعالى : " كذلك يطبع الله على كل قلب
متكبرا " (٢) . وستمين كل منهما بالآيات المناظرة ، والشواهد
الشعرية في تأييد رأيه كما يتفقان أحيانا في تفسير بعض الآيات ،
وفي الحكم على بعض الآراء التي لاتعجبهما مثل رأى من يقول :
" سلسبيل " أصلها (سل سبيلا) (٣)

٢- يخالفه في بعض الآراء النحوية كمودة الضمير في (عذابه) في قوله
تعالى : " فيومئذ لا يعذب عذابه أحد " (٤) ، وتفسير بعض
الآيات كقوله تعالى " يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفعا إيمانها " (٥)
وفي الشرح اللغوي لبعض الكلمات كقوله تعالى : " أفنضرب عنكم الذكر
صفحا " (٦)

٣- يرد على آرائه مستندا إلى القواعد النحوية التي يرتضيها كل منهما ،
ولكن الزمخشري أحيانا لا يحالفه التوفيق في تطبيق الآيات عليها ، فيأخذ
عليه ذلك ابن الحاجب ويذكره بالقاعدة ، ويذكر الرأي الصواب
في قوله تعالى : " فاذكروا الله كذكرم آبائكم أو أشد ذكرا " يرى
الزمخشري أن " أشد " معطوفة على المضاف إليه في قوله (كذكرم)
ويرد ابن الحاجب مستندا إلى القاعدة النحوية التي تقول : إن المطف
على المضمير المخفوض لا يجوز وذكر الزمخشري بأن هذا لا يجوز
عنده أيضا فكيف يوافق عليه (٧)

وفي قوله تعالى " فاجعل بيننا وبينك موعدا لانخلفه نحن ولا أنت
مكنا سوى " يرى الزمخشري أن " موعدا " تعمل في (مكنا) فيرد
عليه ابن الحاجب بأن القاعدة اللغوية أن المصدر لا يفصل بينه
وبين معموله المنصوب (٨)

-
- (١) انظر: ص ٩٩ ، ص من هذه الرسالة
(٢) انظر ص ١٠١ من هذه الرسالة .
(٣) انظر ص ١٠٤ من هذه الرسالة .
(٤) انظر ص ١٠٥ من هذه الرسالة .
(٥) انظر ص ١٠٨ من هذه الرسالة .
(٦) انظر ص ١٠٨ من هذه الرسالة .
(٧) الأمالي : ص ١٤ ، ١٥
(٨) الأمالي : ص ٦٥ .

فابن الحاجب يحترم القاعدة أكثر من الزمخشري ، أويراعى الدقة
في تطبيقها .

٤- يستخدم ابن الحاجب الأسلوب العقلي المنطقي ، والزمخشري يستخدم
الأسلوب الأدبي ويكثر من الاستشهاد بالشعر وأقوال السابقين (١)

٣- بينه وبين العكبري :

أشرت فيما سبق إلى بعض آراء العكبري ، وفي أغلبها كان ابن الحاجب
يخالف رأيه ، وقد يردده ويبين ضعفه ، فالتعارض بين آرائهما هو السمة الغالبة
والعكبري سبق ابن الحاجب فقد توفي عام ٦١٦ هـ وابن الحاجب عام ٦٤٦ هـ ،
وقد يكون ابن الحاجب قرأ كتابه ، وتتبّع ما لا يتفق ورأيه ، فأظهر مخالفته .

وقد رأيت أن أعرض لأوجه التشابه والتعارض بينهما ، كيؤكد أن
ابن الحاجب مستقل الرأي ، مجتهد فيه ، يناقش بثقة ما سبقه من آراء .

وقد لاحظت أن العكبري يختصر في توضيح آرائه ، وقد تكون حجتا
في ذلك الاختصار أنه يكتب كتابا في إعراب القرآن كله فيكفي بذكر أوجه
الإعراب من غير شرح أو تحليل للآراء ، أما ابن الحاجب فإنه يطن أمانا على
آيات محددة ، تكون غالبا موضع تساؤل في إعرابها ، فيشرح في إطناب موضحا
رأيه رافضا ما لا يحجبه من الآراء ، مستندا إلى أدلة هذا الرفض .

وظهر ذلك في إعراب كلمة " طولا " في قوله تعالى " ولاتمش في الأرض
مرحا إنك لن تخرق الأرض ولن تبلغ الجبال طولا " (٢) قال العكبري
" طولا " مصدر في موضع الحال من الفاعل أو المفعول ، ويجوز أن يكون تمييزا
ومفعولا له ومصدرا من معنى تبلغ " (٣)

هذا عرض العكبري للأوجه التي تجوز في إعراب كلمة " طولا " من غير
تفضيل لرأي على رأي آخر ، أو توضيح للآراء .

أما ابن الحاجب فيرى أن الأحسن أن يكون " طولا " تمييزا ، إماما عن
الفاعل أي لن يبلغ طولك الجبال ، أو عن المفعول أي لن تبلغ طول الجبال ،

(١) الكشاف : ٣ / ٤٤٤ ، وغير هذا الموضع (٢) سورة الاسراء : ٣٧

(٣) إملاء ما من به الرحمن ١٢/٢ .

ثم يرد على من يراه حالا فيقول : وأما نصبه على الحال من الفاعل
أو المفعول على معنى " طويلا " فضعيف ياباه اللفظ والمعنى أما اللفظ
فواضح ، وأما المعنى فلما يجف من تقدير " ولن تبلغ في حال كونك
طويلا أو في حال كونها طويلة ، وليس المعنى عليه ، وأما نصبه على
معنى " مطاولا " فبمعيد ، من حيث إن " طويلا " لم يثبت استعماله بمعنى
" مطاولا " ، وأما نصبه على وجه نصب قوله " ذهبت طويلا وذهبت
عرضا " على معنى ذهبت في طول أو أخذ في طول فليس ببيمه (١)

وفي قوله تعالى " أوجب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فكرهتموه " (٢)
ذكر المكبري أن الفاء في قوله " فكرهتموه " عاطفة والمعطوف عليه
محذوف والتقدير عرض عليكم ذلك فكرهتموه ، ثم أشار إلى أنها يصح
أن تكون في جواب شرط ، والتقدير إن صح ذلك عندكم فأنتم تكرهون^(٣)
وكونها في معنى الشرط هو ما رآه الزمخشري (٤)

أما ابن الحاجب فيرى أنها للسببية ، لأن معنى " أوجب أحدكم "
نفي الحب ، لأن الهزمة للإنكار فهي تجعل ما بعدها نفيا ، ولما كان المعنى
ما يوجب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا ، ذكر ما هو سبب عن هذا المنفى
وهو تحقق الكراهة وثبوت^(٥) ، وكره ابن الحاجب أن تكون عاطفة
والمعطوف عليه محذوف .

وأرى أن كون الفاء للسببية أوضح في المعنى من أن تكون عاطفة
أو واقعة في جواب الشرط ، ثم إنها إذا كانت للسببية لا تحتاج إلى
تقدير محذوف ، وعدم التقدير أولى من التقدير .

وفي قوله تعالى " أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم
كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سوا " محياهم ومماتهم (٦) قال المكبري
وقرأ " سوا " بالنصب ، وفيه وجهان : أحدهما هو حال من الضمير
في الكاف أي نجعلهم مثل المؤمنين في هذه الحال ، والثاني أن يكون
مفعولا ثانيا لحسب ، والكاف حال وقد دخل " سوا " في الحسان . (٧)

(١) الأمل : ٧٧ (٢) الحجرات : ١٢

(٣) إملاء ما من به الرحمن : ٢٤٠/٢

(٤) الكشاف : ١٥/٤ (٥) الأمل : ٤١

(٦) سورة الجاثية : ٢١ (٧) إملاء ما من به الرحمن ٢٣٤٢٣٢/٢

هرى ابن الحاجب أن في نصب (سواً) أقولاً أحدها :
أن يكون مفعولاً بعد مفعول لجعل كما تقول " جعلت زيدا عالماً
كريباً " . . . فيكون التقدير " أحسب المجترحون أن نجعلهم مثاليين
مستويين في الحياة والموت ، أى هذا ليس بكائن . والثانى : أن يكون
" سواً " حالاً من الذين آمنوا ، ويكون المفعول الثانى (كالذين)
أى أحسبوا أن نجعلهم مثاليين للمؤمنين حال كون المؤمنين مستويين
محياتهم ومماتهم ، هذا إذا كان المعنى استواء المؤمنين في الدنيا
والآخرة فإنهم لا يعذبون فيها ، أما إذا أريد استواء الكفار في أنهم
لا ينعمون بالجنة في الدنيا ولا في الآخرة فيكون الإعراب على غير ذلك ، لأنه
يتعين حينئذ أن يكون " سواً " حالاً من الضمير فى " نجعلهم " . والثالث
أنه يجوز أن يكون " سواً " منصوباً على المصدر بما تضمنه التشبيه فى
(كالذين) أى نجعلهم مثاليين للذين آمنوا مثاليين (١) .

والمقارنة بينهما فى إعراب (سواً) بالنصب نجد أن كلا منهما
أجاز أن تكون حالاً ، ولكن العكبرى رأى أنها حال من الضمير فى الكاف
وهذا رأى غريب ، فالكاف حرف وقد تكون اسماً بمعنى " مثل " ، ولعل هذا
مؤبرده هنا فهل كلمة " مثل " فيها ضمير ؟ ، ولا داعى إلى ذلك
مادام من الممكن أن تكون حالاً من الضمير فى " نجعلهم " إذا أراد الكفار
أو من (الذين آمنوا) إذا أراد المؤمنين كما رأى ذلك ابن الحاجب
هرى كل منهما أن " سواً " يصح أن تكون مفعولاً به ، ولكن العكبرى
يراهها مفعولاً ثانياً للحسب ، وابن الحاجب يجعلها مفعولاً بعد مفعول لجعل
وفى رأى أن جعلها مفعولاً لجعل وهو الفعل القريب أولى ، ولعل شبهة
العكبرى أن " جعل " أخذت مفعولها وهما " هم " فى " نجعلهم " .
و " كالذين " ، ولكن المعنى يقتضى أن تكون مفعولاً لجعل ، لأن المقصود
أن نجعلهم سواً لأنهم (حسبوا سواً) ، فكونها مفعولاً به مكرراً
أصوب وهو رأى ابن الحاجب .

وفى قوله تعالى : " سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم ، ويقولون خمسة
سادسهم كلبهم رجماً بالغيب ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم " (٢) اتفق
العكبرى وابن الحاجب والزمخشري على أن " جملة " رابعهم كلبهم " صفة

لقوله " ثلاثة " ، ولكن الخلاف وقع بينهم في جملة " واثمهم كلبهم " بالسوا .

قال الزمخشري : هذه الواو هي التي تدخل على الجملة الواقعة صفة للنكرة ، كما تدخل على الواقعة حالا عن المعرفة ، ومنه قوله تعالى " وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم " (١) ، ثم قال : " وفائدتها تأكيد لصدق الصفة بالموصوف ، وقد آذنت هذه الواو بشأن من قالوا : " سبعة واثمهم كلبهم " قالوه عند ثبات العلم ، ولذلك تتبع بقوله " رجما بالفيب " (٢)

وقال المبكرى : " واثمهم كلبهم " الجملة إذا وقعت صفة لنكرة جاز أن تدخلها الواو (٣) ، ويرى مثل ذلك في قوله تعالى : " وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم " السابق ذكرها ، وفي قوله تعالى " وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم " (٤) فهو موافق للزمخشري .

أما ابن الحاجب فقد أجاز وجها آخر في قوله تعالى " واثمهم كلبهم " وهو أن تكون الجملة خبرا للبتداء المحذوف " هم " بمعد خبر ، فيكون أخبر بخبرين مفرد وجملة ، واعتبر هذا الوجه أقوى من كون الجملة صفة ، واستدل بأن الواو تدخل على الأخبار المتعددة ولا تدخل على الصفات فلا يصح أن تقول " مررت برجل واقف (٥) " .

وإذا احتكنا إلى ابن هشام في هذه القضية نجد في كلامه ما يفيد أن الواو في الصفات من اختراع الزمخشري ومن قلده - ولعل ممن قلده المبكرى - وحملوا على ذلك آيات منها " سبعة واثمهم كلبهم " " أو كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها " (٦) " وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم " (٧) " وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم " (٨) ، ويرى ابن هشام أن الواو في هذه الآيات واو الحال ، والذي سوغ مجيئها من النكرة امتناع الوصفية ، إذا لحال متى امتنع كونها صفة جازية .

(١) سورة الحجر : ٤ (٢) الكشاف ٢ / ٣٨٥

(٣) إملاء ما من به الرحمن ٢ / ١٠٠

(٤) سورة البقرة : ٢١٦ (٥) الأمل : ٦٦ ، ٦٧

(٦) سورة البقرة : ٢٥٩ (٧) سورة الحجر : ٤

(٨) سورة البقرة : ٢١٦ .

مجبتها من النكارة (١) ، وهذا يطالعنا ابن هشام برأى جديد فسي الآية وهو أن الواو للحال فهو يعارض من يراها للصفة ، ورأى ابن الحاجب في أنها لتعدد الأخبار لاجتاج عليه فهي مثل قولك " محمد كريم وعاقل ويكرم الضيف " فهي عاطفة .

ولا يخالف ابن الحاجب المكبرى في جميع الآراء ، بل يوافقها في بعضها كما في قوله تعالى " قل لمبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة (٢) " فقد اتفق كلاهما على أن " يقيموا " مجزوم في جواب " قل " ، والتقدير " إن تقل لهم أقيموا يقيموا " وهذا هو رأي الأخفش (٣) وذكر كل منهما اعتراضا على هذا الرأي ، واتفقا في الإجابة عليه ، والاعتراض هو أن الإقامة ليست بلازمة للقول ، لأن قول الرسول لهم لا يوجب أن يقيموا ، وكانت إجابة كل منهما على هذا أن الأمر للمؤمن يقتضى في الغالب الإجابة .

وذكر كل منهما رأيا آخر في هذه الآية وأبطالاه وهو أن " يقيموا " جواب " أقيموا " ، ونسب ابن الحاجب هذا الرأي لأبي علي الفارسي ، وكان ردما عليه أنه فاسد من وجهين : أن جواب الشرط غير فعل الشرط ، فلا يصح أن تقول : " اخرج تخرج " لاتحاد السبب والسبب ، والوجه الثاني أنه كان يجب أن يقول " أقيموا يقيموا " لأنه مقول للمخاطبين (٤) ومع اتحادهما في الرأي هنا يلاحظ أن ابن الحاجب يميل إلى التفصيل وتحليل الآراء ، والرد عليها أكثر من المكبرى ، إذ قال : فان قيل يجمل " يقيموا " من قول الأمر فيندفع المحذور ، فالجواب أنه يلزم من ذلك محذور أعظم منه وهو أن يكون الأمر من كلام المأمور ، والجواب من كلام الأمر فيصير الأمر والجواب من كلاهما ، وذلك فاسد (٥) ، وزاد المكبرى رأيا آخر وهو أنها مجزومة بلام الأمر المحذوفة والتقدير " ليقموا " فهو أمر مستأنف (٦) ، ونسب القوطبي هذا الرأي للزجاج (٧) .

(١) المفنى : ٣٧/٢ (٢) سورة ابراهيم : ٣١

(٣) إملاء ما من به الرحمن : ٦٩/١ .

(٤) إملاء ما من به الرحمن : ٦٨/٢ ، ٦٩ ، والأطال : ٦٠ ، ٦١ .

(٥) الأطال : ٦١

(٦) إملاء ما من به الرحمن : ٦٩/٢

(٧) تفسير القوطبي ٣٦٦/٩ .

- ومما سبق أستطيع أن أخص الموازنة بينهما فيما يلي :
- ١- يميل العكبري إلى الإيجاز في إعراب القرآن ، ولعل السرف في ذلك أنه أعرب القرآن كله فلم يرد أن يطيل ، أما ابن الحاجب فكان يميل إلى الشرح والتفصيل والرد على الآراء ، وذلك لأنه ألقى على بعض القرآن موضحا لتلاميذه ما أشكل عليهم ، وهذا مجال يدعو إلى الإطناب والإسهاب ، والتوضيح .
 - ٢- يعارض ابن الحاجب آراء العكبري ويرد عليها في كثير من الآيات .
 - ٣- يراعى ابن الحاجب جانب المعنى عند الإعراب ، ويجعل المعنى والمنطق مقياسه ، ولا يهمه أن يعارض ما سبقه من آراء مادامت بعيدة عن المنطق ، والعكبري يعرب على ظاهر النحو ، ويتابع من سبقه في أوجه الإعراب من غير تحليل إلا فيما ندر كآية الأخيرة .

٤- آراء مختلفة :

أ- ربط الإعراب بالمعنى :

قال ابن هشام : " أول واجب على معرب القرآن أن يفهم معنى ما يريد أن يعربه مفردا أو مركبا قبل الإعراب ، فإنه فرع المعنى ، ولهذا لا يجوز إعراب فواتح السور إذا قلنا بأنها من التشابه الذي استأثر الله بعلمه " وهناك بعض المصريين يراعون ما تقتضيه صناعة النحو فسي الظاهر ، فيقومون في أخطاء تخل بالمعنى . فقال ابن هشام عنهم " وكثيرا ما تنزل الأقدام بسبب ذلك (١) " وقال السيوطي : " قد يتجاذب المعنى والإعراب الشيء الواحد بأن يوجد في الكلام أن المعنى يدعو إلى الأمر ، والإعراب يمنع منه ، والتمسك به صحة المعنى ، وهو أول لصحة المعنى الإعراب " . (٢)

وكان السيوطي يعني ابن الحاجب الذي يتمسك بالمعنى في إعراب ما يتعرض له من الآيات القرآنية ، فهو يرفض ما يقتضيه ظاهر صناعة النحو ، إذا لم يتفق مع المعنى ، ويختار الرأي المناسب للمعنى ، وقد صرح فسي

(١) المعنى لابن هشام ١١٩/٢

(٢) الإتيان في علوم القرآن ١٨٢/١

أحد أماليه بأن مراعاة الأمر المصنوع أولى من مراعاة الأمر اللفظي (١) ،
لذلك نراه يهتم بالمعنى أولا في دقة بالغة ، وفهم عميق لأسرار
التعبير القرآني .

ففي قوله تعالى : " إن جهنم كانت مرصدا ، للطاغين مآبا ، لا يبثين
فيها أحقابا " (٢) قال بعض المصريين ومنهم المكبري (٣) : إن
" لا يبثين " حال من الضمير في " الطاغين " ورد ابن الحاجب هذا الرأي
ناظرا إلى المعنى فقال : لو جملته حالا من الضمير في " لطاغين " ،
لوجب أن يكون العامل " طاغين " فيلزم أن يكونوا طاغين في حال كونهم
لا يبثين ، فيلزم أن يكون معناه طفوا في حال لبثهم ، وهو غير مستقيم ،
لأنهم لم يطفوا في حال اللبث ، ولأن الطفيان المراد ما كان في الدنيا
واللبث في الآخرة ، فكيف يستقيم تقييد ماض بحال (٤) ، وللمدعي
هذا الإخلال بالمعنى يختار ابن الحاجب أن يكون صاحب الحال هو
" أل " الموصولة بمعنى الذين في قوله " للطاغين " أي الذين طفوا ،
لا من الضمير وإن كان مدلولها واحدا ، لأن المعنى - إذا جعل حالا
من الموصول - استقرت جهنم للذين كانوا طاغين في حال كونهم لا يبثين ،
أو في حال كون الذين كانوا طاغين لا يبثين ، لا أنهم طفوا لا يبثين ،
ومضى موضحا رأيه فيقول : " وما يحق ذلك أن رجلا لو ضرب غلامه
وهو كافر ، ثم جاء بحد ذلك إليك وهو مسلم ، فإن قلت : " جاءني
الضارب غلامه كافرا " كان حالا من الضمير ، وإن قلت " جاءني الضارب
غلامه مسلما " علمت أنه حال من الموصول ، إذ لم يضرب في حال كونه
مسلما ، وإنما جاء في حال كونه مسلما ، فكذلك هذا سواء " (٥) ، وبذلك
نعرف مدى اهتمامه بارتباط الإعراب بالمعنى ، ومدى توفيقه في
ضرب الأمثلة الموضحة لما أبهم من القواعد ، ودقته في الفهم ، والنصوص
وراء المعاني التي تخفى على غيره .

(١) الأمالي : ص ٦٩ عند الإسلام على قوله تعالى : " وعليها وعلى
الفلك تحملون "

(٢) سورة النبأ : ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ .

(٣) إسلام ما من به الرحمن : ٢٧٩/٢ .

(٤) الأمالي : ٢٧ (٥) الأمالي : ٢٧

ومن ذلك طهراء في قوله تعالى " وجزاهم بما صبروا جنة وحريرا
متكئين فيها على الأرائك لا يروون فيها شمساً ولا زمهريراً " (١) من
أن " متكئين " لا يجوز أن ينتصب على الحال ، لأنه إذا جعل حالا
من " جزاهم " وجب أن يكون تقييداً له ، فإن جعل في المعنى ماضياً ،
صار المعنى وجزاهم في حال كونهم متكئين في الجنة قبل ذلك ، ولا يستقيم ،
وإن جعل مستقبلاً فأبعد ، فالأولى أن يكون منصوباً بفعل مقدر على
المدح ، كأنه قال : أمدح أبراراً متكئين فيها على الأرائك (٢) .
وهو بذلك يفارض المكبري الذي قال : ويجوز أن يكون (متكئين)
حالا من المفعول في " جزاهم " ، وأن يكون صفة لجنّة (٣) . ومعارض
أيضاً القرطبي الذي قال : " ونصب متكئين على الحال من الهاء والميم في
جزاهم ، والمامل فيها جزي ، ولا يعمل فيها " صبروا " لأن الصبر
إنما كان في الدنيا ، والاتكاء في الآخرة " (٤) ثم نسب القرطبي إلى
الفراء أنه قال : إن شئت جعلت متكئين تابعا ، كأنه قال جزاهم جنة
متكئين فيها (٥) ، ولم يشر ابن الحاجب إلى جعل (متكئين) صفة
كما أشار إلى ذلك المكبري والقرطبي ، ولعل ذلك لأنها لو كانت صفة
لكان الأولى أن يقال " جنة متكأ فيها " ولوجود فاصل بين الصفة والموصوف
وهو " وحريرا " فكونها صفة لم يتضح عنده .

ومما راعى فيه المعنى أيضا إعراب " ما " في قوله تعالى : " ليجزيك
أجر ما سقيت لنا " (٦) ، فقد رأى أنها مصدرية أي أجر سقيك لنا ،
ولا يحسن عنده أن تكون موصولة ، لأنه يلزم أن تكون للفنم ، أي الذي
سقيته والأجر يكون على فعله ، لا على ما تعلق به فعله ، فيلزم أن يكون
التقدير أجر سقى الفنم التي سقيتها لنا ، فيحتاج إلى تقدير سقى آخر
مع الضمير العائد على الموصول من غير حاجة (٧) .

(١) سورة الإنسان : ١٢ ، ١٣ (٢) الأملی : ص ٧٢

(٣) أملاء ما من به الرحمن : ٢ / ٢٧٦

(٤) تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) ١٩ / ١٣٧

(٥) نفس المصدر .

(٦) سورة القصص : الآية ٢٥

(٧) الأملی : ص ٧٧ .

وفى قوله تعالى: " حتى إذا أتيا أهل قرية استطعما أهلها (١) " يُظن لأول وهلة أن " استطعما " جواب الشرط ، كما ذكر ذلك المكبري (٢) ولكن ابن الحاجب يرى بلفظته أن " استطعما " صفة لقرية ، وأن قال " فى قوله تعالى " قال لو شئت لاتخذت عليه أجرا " هو الجواب ، مستدلا بسياق الآيات فى قوله تعالى " حتى إذا لقيا غلاما فقتله (٣) قال " ، " قال " هنا جواب إذا متعين ، ولا يصح أن يكون " فقتله " جوابا لإذا ، لأن الماضى الواقع فى جواب " إذا " لا يكون بالفاء ، وإذا تعين ذلك هنا ، فالظاهر عنده أن الآية الأخرى على هذا النمط ، لأن الآيات سبقت سياقا واحدا (٤) " .

وفى قوله تعالى " إنما النجوى من الشيطان ليحزن الذين آمنوا وليس بضارهم شيئا (٥) " يعرب " وليس بضارهم شيئا " على أن فسى " ليس " ضمير " مضارهم " الخبر ، وشيئا " منصوب على المصدر ، لأن المبنى وليس بضارهم شيئا من الضرر ، ثم يقول : ولا يستقيم أن يكون " شيئا " خبرا هو " مضارهم " فى موضع نصب على الحال ، لأنه يثبت عكس المسمى المقصود ، إذ المقصود نفي كونه ضارا والحال مثبتة فيصير الضرر مثبتا (٦) . . .
وبدل كل ذلك على تعقّب ابن الحاجب ، وفوضه على الممانى ، وحسن تذوقه لأسلوب القرآن ، وورط الآيات بعضها ببعض ، وعلى دقة ملاحظته ، وسعة أفقه ، فهو يمتدّد أن النحو فى خدمة المعنى ، ولا يصح أن يطفى عليه .

ب - عود الضمير :

ما يلفت النظر فى كتاب الأملى اهتمام ابن الحاجب ببيان ما يعود عليه الضمير إذا كان فيه غموض .
وقد أفرد فى القسم الأخير من أماليه إملا " خاصا بمعنى عود الضمير ، وضع فيه أن الذى يعود عليه الضمير لا بد أن يكون اسما لأن الضمير اسم ،

-
- (١) سورة الكهف : ٧٧
(٢) أملا " ما من به الرحمن : ١٠٧ / ٢ .
(٣) سورة الكهف : ٧٤ (٤) الأملى : ص ٥٢ .
(٥) سورة المجادلة : ١٠ (٦) الأملى : ص ٦٣ .

فلا بد أن يعود على ما هو بمعنى (١) ، لذلك نراه إذا لم يذكر اسم صريح يعود عليه الضمير ، ووجد في الآية فعل ، يصوغ من حروف هذا الفعل اسما يعود عليه الضمير ، حتى يكون الضمير عائدا على اسم لا فعل .

من ذلك ما ذكره في قوله تعالى : " واذكروه كما هداكم وإن كنتم من قبله لمن الضالين " (٢) من أن الأحسن أن يكون الضمير في قوله " من قبله " عائدا على الهدى الذي دل عليه قوله " هداكم " (٣) ، وهو بذلك يوافق الزمخشري (٤) .

وفي قوله تعالى " ولتجدنهم أحوص الناس على حياة ومن الذين أشركوا يود أحدهم لو يصر ألف سنة وما هو بمزحزحه من العذاب أن يصر والله بصير بما يعملون " (٥) كان رأيه أن الضمير " هو " يجوز أن يعود على " الواو " المفهوم من " يود " وجوز أن يكون الضمير ضمير " الوداد " دل عليه " يود " ، كقوله تعالى " اعدلوا هو أقرب للتقوى " (٦) أي العدل - وجوز عنده أيضا أن يكون الضمير ضمير " التعمير " المفهوم من " يصر " وجوز أن يكون ضمير الشأن ، ويختلف إعراب ما بعده باختلاف هذه الحالات الأربع . (٧)

ولم يذكر العكبري إلا أن الضمير لأحد ، أو للتعمير ، ثم قال : " ولا يجوز أن يكون " هو " ضمير الشأن ، لأن المفسر لضمير الشأن مبتدأ وخبر ، ودخول الباء في " بمزحزحه " يمنع من ذلك " (٨) ، أما ابن الحاجب فقد أجاز كونه ضمير الشأن ، وأن ما بعده مبتدأ وخبر تفسير له في موضع الخبر لما أواخر المبتدأ على اللفظين (٩) ، ويريد باللفظين أن " ما " إما أن تكون حجازية أو غير حجازية ، وهو بهذا يوافق رأي القراء الذي قال : " هو ضمير المجهول أي ما الأمر والشأن يزحزح أحدها "

(١) الأملی : إملاء رقم ١٥٣ من الأملی المتفرقة : ص ٣٤٠ .

(٢) سورة البقرة : ١٩٨ (٣) الأملی ص ٤٨ .

(٤) الكشاف ١/ ١٢٤ (٥) سورة البقرة : ٩٦

(٦) سورة المائدة : ٨ (٧) انظر الأملی ص ٦٢

(٨) إملاء ما من به الرحمن : ١ / ٥٣ .

(٩) الأملی : ص ٦٢ .

تسميه من الصواب (١)

وفي آية " إن تبادوا الصدقات فمما هي (٢) يرى ابن الحاجب أن الضمير " هي " يحتمل أن يكون عائدا إلى الصدقات ، ويحتمل أن يكون عائدا على الإبداء ، ثم رجح عوده على الإبداء ، فقال : وهذا هو الظاهر بدليل قوله " وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم " فالضمير عائدا على الإخفاء ، ولو قصد الصدقات لقال " فهي " ، ثم يجيب بمسألة ذلك عن اعتراض هو : لماذا أنت " هي " والإبداء مذكور ؟ فيقول : فالجواب أن هذا على حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، والتقدير " إبداءها " كقولك " القرية أسألها " فلما حذف المضاف بقى المضاف إليه على حاله (٣) ، وقد أشار الزمخشري إلى هذا الرأي فقال : " فنعما هي " معناه فنعم شيئا إبداءها (٤) .

وكما يعود الضمير على ما يدل عليه الفعل السابق ، يعود على غير مذكور أصلا ، وإنما يفهم ما يعود عليه من سياق الكلام ، وذلك كما فسره قوله تعالى : " ولأبويه لكل واحد منهما السدس " (٥) ، وفيها يروى ابن الحاجب أن الضمير يعود على الميت ، وإن لم يتقدم له ذكر إلا أنه لما قال " يوصيكم الله في أولادكم " علم أن ثم ميتا ، ثم ذكر القاعدة التي تشمل عود الضمير عامة فقال : " فيعود الضمير على مذكور وغير مذكور ، إذا كان في الكلام ما يرشد إليه ، وإن لم يكن مصرحا به " (٦) .

ومن ذلك عند قوله تعالى : " حتى توارت بالحجاب " أي الشمس ولم يسبق ذكرها ، وروى الزمخشري أن الضمير للشمس المفهوم من " المشى " أو للضائفات (٨) ، قال الزجاج : إن في الآية دليلا على الشمس وهو قوله " إذ عرض عليه بالمشى " لأن معناه إذ عرض عليه

-
- (١) إعراب القرآن المنسوب للزجاج : ٥٥٥/٢ ، ولم أجد هذا الرأي للقرآني في كتابه (معاني القرآن) عند تعرضه لهذه الآية ١/٦٣ .
ولعله في كتاب آخر له نقله عنه صاحب إعراب القرآن .
(٢) سورة البقرة : ٢٧١ (٣) الأملی : ١٠
(٤) الكشاف ١/١٦٣ (٥) سورة النساء : ١١
(٦) الأملی ص ٦٠ (٧) سورة ص : ٣٢ والأملی ص ٦٧
(٨) الكشاف : ٣/٣٢٨

بعد زوال الشمس ، وليس يجوز الإضرار إلا أن يجرى له ذكر ، أو دليل بمنزلة الذكر (١) .

ومن ذلك أيضا قوله تعالى " كل من عليها فان " (٢) أي على الدنيا ، وإنما حسن ذلك لوضوح المراد عود الضمير عليه ، لذلك يقول الشريف الرضي " والكناية عن غير مذكور لا تحسن إلا بحيث لا يقع لبس ، ولا يسبق وهم إلى تعلق الكناية بغير مكنى عنه ، حتى يكون ذكره كترك ذكره في البيان عن المعنى المقصود مثل قوله تعالى " حتى توارت بالحجاب " و " كل من عليها فان " وقول الشاعر :

(٣)
أماوي ما يفنى الثراء عن الفتى . . إذا حشرجت يوما وضاق بها الصدر
يريد إذا حشرجت الروح ، وضاق بها الصدر ، وذلك عند الوفاة .

وضح عند ابن الحاجب أن يعود الضمير المفرد على الجمع ، وذلك بتأويل الجمع بالمفرد كقوله تعالى " ومن ثمرات النخيل والأعناب تتخذون منه سكرا ورزقا حسنا " (٤) فقد عاد الضمير " منه " وهو مفرد مذكر على ثمرات النخيل والأعناب وهي جمع ، وقوله تعالى : " وإن لكم في الأنعام لعبرة نسقيكم مما في بطونهم " (٥) فقد عاد الضمير في " بطونهم " وهو مفرد على " الأنعام " وهي جمع وذلك بتقدير أن الضمير يعود على (المقدم ذكره) أو (المذكور) . قال سيويه : " وأما أفعال " فقد يقع للواحد ، من الصرب من يقول " هو الأنعام " وقال الله عز وجل : " نسقيكم مما في بطونهم " (٦) ثم ذكر أن أبا عبيدة سأل رؤبة عن قوله :

(١) أمالي ابن الشجري : ٥٨/١

(٢) سورة الرحمن : ٢٧

(٣) أمالي المرتضى : ١٥٥/٢ ، وجمع الهوامع ٦٥/١ ، وأبيات لحاتم

ابن عبد الله الطائي يخاطب زوجته مأهية وكانت تعذله على كثرة

المطاء (الدرر اللوامع للشنقيطي) ٤٤/١ .

(٤) سورة النحل : ٦٧

(٥) سورة النحل : ٦٦

(٦) الكتاب لسيويه : ١٢/٢

ففيها خطوط من سواد وخلق .: كأنه في الجلد توليع البهـ (١) ق
فقال : كيف تقول " كأنه " ، ولا يخلو أن تريد " الخطوط " فقل " كأنها "
أو السواد والخلق فقل " كأنهما " ، فقال : أردت " ذلك " ولبـ (٢) ك .
وجاء في موضع آخر عند قوله تعالى : " يوصيكم الله في أولادكم
للذكر مثل حظ الأنثيين فإن كن نساءً فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك . (٣) "
قوله : إن الضمير قد يعود على الشيء باعتبار المعنى الذي سبق له
ونسب إلى صاحبه ، فإذا قلت " إذا جاءك رجال " ، فإن كان واحدا
فافعل به كذا ، وإن كانا اثنين فصح إعادة الضمير باعتبار
المعنى ، لأن المقصود " الجائي " فكأنك قلت : فإن كان الجائي من
الرجال ، لأنه علم من قولك " إذا جاءك " والآية سبقت لبيان السوارث
من الأولاد ، فكأنه قيل : فإن كان الوارث من الأولاد ، لأنه المعنى الذي
سبق له الكلام ، وكذلك في آية الكلاله ، المعنى فإن كان الوارث من الكلاله
لأنه الغرض المقصود . (٤)

وذلك يبدو اهتمام ابن الحاجب يعود الضمير في المواضع التي
لا يتضح فيها ما يعود عليه ، واهتمامه بذلك ناشئ من اهتمامه بالمعنى
الذي سبقت له الآية ، لأن معرفة ما يعود عليه الضمير ترتب عليه معرفة
المعنى المراد ، وأورد كتاب (إعراب القرآن) المنسوب للزجاج بابا
لعود الضمير قال في عنوانه : (هذا باب ماجاء في التنزيل من الضميرين
إلى أي شيء يعود ما قبلهم) (٥) .

-
- (١) قائله رؤبة بن المجاج يصف بقرة وحشية وقيل فرسا وقيل
خيلا فيها لون السواد ولون البلق أي البياض ، وروى
من بياض وخلق " والبهق : دا " يتغير منه لون الجلد :
(مشاهد الإنصاف على شواهد الكشاف) للمرزوقي ص : ٨٢ .
(٢) الأملی : ص ١٥١ ، ١٥٢ .
(٣) سورة النساء : ١١ .
(٤) الأملی : ص ١٥ .
(٥) إعراب القرآن : الباب الثالث والعشرون : ٥٥٢/٢ - ٥٧٦ .

ج - وضع الظاهر موضع الضمير :

ومما يناسب عود الضمير أن نذكر ظاهرة في القرآن الكريم لفتت نظرا بن الحاجب ، وهي ذكر الاسم الظاهر في موضع الضمير ، فالسدى يتبادر إلى الذهن أن يكون في موضع معين ضمير ، ولكن يؤتى مكانه باسم ظاهر ، وقد وضع لنا سر هذا التعبير في كل آية جاءت على هذا النمط .

من ذلك قوله تعالى : " أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى (١) " وقد جاءت هذه الآية في بيان السبب في أن شهادة المرأتين تعادل شهادة الرجل ، قال ابن الحاجب : قياس الكلام أن يقال : فتذكرها الأخرى ولا حاجة إلى إعادة الظاهر إحداهما ، ثم أجاب عن سر هذا التعبير القرآني بكلام مفصل يتلخص في أن المعنى يقتضى ذلك ، لأنه إذا قال : أن تضل إحداهما فتذكرها الأخرى ، وجب أن يكون الضمير عائدا على الضالة فيتمتعين لها ، وذلك مخل بالمعنى ، لأن الضالة الآن قد تكون ذاكرة في وقت آخر ، والذاكرة الآن قد تكون ضالة في وقت آخر والشهادة بعينها ، وذلك يحصل بالتعبير القرآني لا بالتعبير الآخر . (٢)

ويبحث في قوله تعالى : " فبدأ بأعينهم قبلها " أخيه ثم استخرجها من وراء أخيه (٣) " لماذا لم يقل ثم استخرجها منه ؟

وجيب بأن ذلك يوهم أن الضمير للأخ نفسه ، فيكون الأخ مباشرا يطلب خروج الولا ، وهي الجاشرة أذى تأباه النفوس الأبية (٤) .
وتسأل مرة أخرى ، لماذا لم يقل ثم استخرجها من وراءه ؟ وجيب بأن ضمير الفاعل في " استخرجها " ليوسف ، فلو قال من وراءه لتوهم أنه ليوسف ، لأنه أقرب مذكور ، ثم إن الأخ مذكور مضافا إليه ، ولم يذكر فيما تقدم مقصودا بالنسبة الإخبارية ، فلما احتج إلى إعادة ما أضيف إليه أظهر أيضا (٥) .

وهي المكبرى في هذا الموضع أنه لم يصرح بتفتيشها " أخيه " ، حتى يعيد ذكره ضمرا ، فأظهره ، ليكون ذلك تشبيها على المحذوف ، فتقديره " ثم فتشها " أخيه فاستخرجها منه (٦) " ، وكلام المكبرى

(١) سورة البقرة : ٢٨٢ (٢) الأملالي : ص ١٠ ، ١١ .

(٣) سورة يوسف : ٧٦ (٤) الأملالي : ص ٤٨

(٥) الأملالي : ص ٤٨ (٦) إملاء ما من به الرحمن : ٥٦/٢

غير واضح ، لأن قوله تعالى " فبدأ بأوحيتهم قبل رعا أخيه " يفيد أنه
فتى رعا أخيه بعد تفتيش أوحيتهم .

وفي قوله تعالى : " يوم ترجف الأرض والجبال وكانت الجبال
كتيها مهيبا (١) لا " أعيد لفظ " الجبال " وكان يمكن أن يضرر ، والسبب
عند ابن الحاجب أن الآية سبقت للتخوف والتنبيه على عظم الأمر ، وذلك
بإعادة الظاهر يكون أبلغ ، وأيضا لولم يذكر " الجبال " لكان الضمير
محتملا أن يعود إلى الأرض ، فذكر الظاهر دفعا لهذا الاحتمال (٢) .

وأعيد لفظ الظاهر وهو " ربي " في قوله تعالى : " لئن هو الله
ربي ولا أشرك بربي أحسن (٣) دا " كما أعيد لفظ الله في قوله تعالى :
" واتقوا الله ان الله (٤) " وأشباهه ، لما في ذكر الاسم الظاهر
هنا من التعميم ، فكان أحسن لهذا المعنى (٥) ، وإعادة " الإنجيل
والتوراة " للتعميم أيضا في قوله تعالى : " وقفنا على آثارهم يمسي بسن
مريم مصدقا لما بين يديه من التوراة وآتيناه الإنجيل فيه هدى ونور
ومصدقا لما بين يديه من التوراة وهدى وموعظة للمتقين ، وليحكم أهمل
الإنجيل بما أنزل الله في (٦) " .

ومن إعادة الظاهر للتعميم والتخوف إعادة " الموت " في قول
الشاعر :

(٧)
لا أرى الموت يسبق الموت شي . . . نخص الموت ذا الثنى والفقيرا
وهو مثل قوله تعالى : " وأما الذين فسقوا فمأواهم النار كلما أرادوا أن
يخرجوا منها أعيدوا فيها وقيل لهم ذوقوا عذاب النار الذي كنتم به تكذبون " (٨)

(١) سورة المزمل : ٧٤ (٢) الأملی ص ٥٥٥ .

(٣) سورة الكهف : ٣٨ (٤) سورة المائدة : ٧٥٤ ٨٥

(٥) الأملی : ص ٦٧

(٦) سورة المائدة : ٤٦ ، ٤٧ وانظر الأملی : ص ٧٠ ، ٨٢ .

(٧) الأملی : ص ٨١ ، ٨٢ ، والبيت لعدي بن زيد وقيل لابنه سواده ،

وقيل لأمية بن أبي الصلت (خزنة الأدب ١/١٨٣) وانظر سيبويه

٣٠/١ وابن السجری ١/٣٤٣ ، والخصائص : ٣/٤٣ ، وشواهده

المغنى : ص ٢٩٦ . والرضى على الكافية : ١/٩٢ .

(٨) سورة السجدة : ٢٠ ، والأملی : ص ٢١ .

وهذا يمزج ابن الحاجب البلاغة بالنحو في أماليه .
وقد يعمود الاسم الظاهر بغير لفظه ، وفي هذا يقول : " ومثل
ذلك في جعل الظاهر موضع الضمير لغرض في مساق الكلام - وإن اختلفت
المساقان - قوله تعالى " إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لانضيق
أجر من أحسن ^(١) عملاً " وقوله " والذين يمسون بالكتاب وأقاموا
الصلاة إنا لانضيق أجر الصالحين " ^(٢) قال ابن الحاجب : ومثل ذلك
في القرآن كتـيـبـر ^(٣) .

وقد اختلف الملطاء في وضع الظاهر موضع الضمير ، فإن كان في
معرض التغميم جاز قياساً ، كقوله تعالى : " الحاقة ، ما الحاقة ^(٤) " .
أي ما هي وإن لم يكن في معرض التغميم فعند " سيبويه " يجوز في
الشعر بشرط أن يكون بلفظ الأول كالبيت السابق " لا أرى الموت يسبق
الموت شيئاً " وكقول الشاعر :

لمسرك ما معن بتارك حقه . . ولا منسئ ممن ولا تميم ^(٥)
وقال الأخفش : يجوز وإن لم يكن بلفظ الأول في الشعر أو في غيره مثل :
إذا المرء لم يفش الكويهة أو شكت . . حال الهوى بالفتى أن تقطعا ^(٦)
وقوله تعالى " ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات انا لانضيق أجر من أحسن
عملاً " ، وضع بعضهم في غير التغميم مطلقاً قال الرضي : " ولا وجه له
مع وروده " ^(٧)

وستفاد من هذا أن ابن الحاجب يؤيد الأخفش في وضع الظاهر
بغير لفظه موضع الضمير ، ومخالف بذلك سيبويه ، والحق في جانب ابن الحاجب
لورود ذلك في القرآن والشعر الفصيح في الشواهد التي مرت .

-
- (١) سورة الكهف : ٣٠ (٢) سورة الأعراف : ١٧٠
(٣) الأمالي : ص ٢١ (٤) سورة الحاقة : ٢٥١
(٥) سيبويه : ٣١/١ ، وجمع الهوامع ١/١٢٨ و وديوان الفرزدق : ٣٨٤
والخزانة ١/١٨١ والرضي على الكافية ١/٩٢ والبيت للفرزدق هو منسئ :
مؤخره والمفعول محذوف أي : حقه
(٦) الخزانة ١/١٨٦ ، والميني : ٣/١٣٢ ، والخصائص ٣/٥٣ ، والهمع :
١/١٨٠ وهو لكلحية الصريني .
(٧) الرضي على الكافية ١/٩٢ في الأقوال الثلاثة .

أما ابن جنى فقد قال بعد أن ذكر البيت : " إذا المرء لم يفسد الكريمة أو شكت " . . " وهذا عندهم قبيح وهو إعادة الثاني مظهرا بغير لفظه الأول " ثم قال : " ولو قال : " زيد مورت بأبي محمد " وكنيته " أبو محمد " لم يجوز عند "سيبويه" وإن كان "أبو الحسن" أجازته ، وذلك أنه لم يعد على الأول ضميره كما يجب ، ولا عاد عليه لفظه ، فهذا وجه القبح " ثم عاد وقال : ويمكن أن يجعله جاعل سبب الحسن ، وذلك أنه لما لم يعد لفظ الأول البتة وعاد مخالفاً للأول شابه - بخلافه له - الضمر ، الذي هو أبداً مخالف للمظهر (٢) .

وقد ذكر ابن جنى بذلك رأى سيبويه ورأى أبو الحسن الأخفش ثم ذكر رأيا له ، وهو أنه جعل ما هو قبيح عند سيبويه حسنا ، لأن القائل لم يعد الظاهر بلفظه ، بل أعاده بلفظ يخالف للأول ، فكانه بهذا أعاد الضمير ، إذ الضمير يخالف لفظه لفظ الظاهر ، وعود الضمير مقبول عند الجميع :

وابن الحاجب سار على هذا النهج فأجاز عود الظاهر بغير لفظه ، ولم يجعله قبيحا لوروده في القرآن والشعر الفصيح ، ولكنه لم يشر إلى موطن الحسن الذي أشار إليه ابن جنى .

د - تعلق الجار والمجرور :

ما عني به في أماليه القرآنية تعلق الجار والمجرور ، إذا كان فسي تعلقها بضمير الخفاء ، أو يمكن أن يتعلقا بفعلين مختلفين ، وتعلق الجار والمجرور له أهمية في ربط الآية وفهم معناها ، فكانت عنايته به من أجل ذلك .

وقد عقد إملاءً خاصا في كتابه لتوضيح معنى التعلق جاء فيه : وقال أيضا ملما بالقاهرة ، معنى تعلق هذا بهذا في مثل قولنا " مورت بزيد " وشبهه إيصال الحرف معنى الفعل إلى الاسم ، فالذي وصل معناه هو الذي يتعلق به الحرف ، كقولك " سرت من البصرة ، (فمن) أوصلت معنى السير إلى البصرة على معنى الابتداء ، وهو متعلق به " . (٣)

(١) في الخصائص (يخفى) مكان (يفسد) ٥٣/٣ .

(٢) الخصائص لابن جنى : ٥٣/٣ ، ٥٤ .

(٣) الأمالي : ص ٢٦٩ .

وفهم من حديثه هذا أن الجار يتعلق بالفعل ، وهو ما يراه ابن هشام إذ يقول : " لا بد من تعلق الظرف أو الجار والمجرور بالفعل أو ما يشبهه أو ما أول بما يشبهه أو ما يشير إلى معناه ، فإن لم يكن شيئاً من هذه الأربعة موجوداً قدر ، وزعم الكوفيون وأبنا طاهر وخورف أنه لا تقدير في نحو " زيد عندك " و " عمرو في الدار " فقال الكوفيون الناصب أمر معنوي وهو مخالفة الخبر للمبتدأ ، وقال أبنا طاهر وخورف الناصب المبتدأ ، وعلق ابن هشام عليهما بقوله : " ولا ممول على هذين المذهبين " .
ومن الآيات التي بحث ابن الحاجب تعلق الجار فيها قوله تعالى :
" كلما أرادوا أن يخرجوا منها من غم أعيدوا فيها وذوقوا عذاب الحريق " (١)
قال : يجوز أن يتعلق " من غم " " بيخرجوا " أي يخرجوا من أجل الغم وجوز أن يتعلق " بأرادوا " أي كلما أرادوا من أجل الغم أن يخرجوا فأخر عن مفعول " أرادوا " لأن المفعول أولى بالتقديم ، وجوز أن يكون بدلا من قوله " منها " بدل الاشتغال ، والضمير محذوف للمعلم به أي " من غم فيها " (٢) ومثل هذا قاله ابن هشام في المعنى فقد جاء فيه بعد أن ذكر الآية : " من " الأولى للإبتداء ، " ومن " الثانية للتعليل ، وتعلقها بأرادوا أو بيخرجوا ، أو للإبتداء ، فالغم بدل اشتغال وأعيد الخافض وحذف الضمير أي من غم فيها " (٤) وهو بهذا يتابع ابن الحاجب وفي قوله تعالى " ومن أظلم ممن كتم شهادة عنده من الله " (٥)
قال ابن الحاجب : يجوز أن يتعلق (من الله) بكم ، ويكون كتمانها عن الأداة الذي أوجه الله تعالى كتمانها عن الله ، وجوز أن يتعلق بما تعلق به " عنده " أي شهادة حاصلة عنده من الله ، ثم أخذ يشرح المعنى المراد على هذا التعلق ، وقال بعد ذلك : وجوز أن يقدر " من الله " متعلقا بمحذوف غير متعلق (عنده) والمعنى " توا " (٦) وتحدث ابن هشام عن هذه الآية بما يشبه حديث ابن الحاجب (٧) .

(١) المعنى لابن هشام ٧٤/٢ ، وانظر في هذا الموضوع المجمع ٩٨/١ ٩٩٥

(٢) الحج : ٢٢ (٣) الأملئ : ٢٤

(٤) المعنى : ١٨/٢ (٥) سورة البقرة : ١٤٠

(٦) الأملئ : ص ٢٤

(٧) المعنى لابن هشام : ١٨/٢ .

وفي قوله تعالى " حتى توارت بالحجاب " ^(١) يرى ابن الحاجب أن الجار والمجرور متعلق بتوارت ، إما على نحو " كتبت بالقلم " أى حصل لها التوارى بالحجاب وإما على نحو تعلق قولك " سكتت بالبلد " على معنى " فيه " ، كأنها توارت فيه ، وجوز أن يكون حالا متعلقا بمحذوف والأول أوجه لأنه لا حاجة إلى التقدير مع وجود ظاهر يفنى عنه ^(٢) .

وفي قوله تعالى " إنكم لتأتون الرجال شهوة من دون النساء " ^(٣) يرى أن " من دون " يمكن أن يتعلق بتأتون ، وهو الظاهر عنده ، لأن المعنى تجعلون الإتيان لهؤلاء عوضا عن أولئك إذا كانت " من " للتأنيب أو تأخذون في الإتيان من هؤلاء إذا كانت لا ابتداءً الفاية ، ويمكن أن يتعلق بشهوة " على المعنيين " ^(٤) .

وفي قوله تعالى : " وقاسمها إني لكما لمن الناصحين " ^(٥) لم يجز أكثر النحاة تعلق " لكما " بالناصحين ، لأن " أل " موصول ، وما بمصد الموصول لا يعمل فيما قبله ، ولكن ابن الحاجب يخالف هؤلاء النحاة ، ويرى أن " لكما " متعلق بالناصحين ، لأن الألف واللام لما كانت صورتها صورة الحرف المنزل جزءا من الكلمة صارت كغيرها من الأجزاء التي لا تمنع التقدم ، وخالفت بذلك الموصولات الأخرى ، ولم يعجبه تصف النحاة في تلمس ما يتعلق به الجار من قولهم : إنه متعلق بما دل عليه " لمن الناصحين " وتقديرهم الكلام على أنه " إني لمن الناصحين لكما لمن الناصحين " ، أو متعلق بمحذوف مستقل كأنه قال " إرادتى لكما " ، أو متعلق بما تعلق به قوله " من الناصحين " كأنه قال : إني حاصل من الناصحين لكما ، وعلق ابن الحاجب على هذه الآراء بقوله : " وكله تصف لا حاجة إليه " ^(٦) .

وجوز المكبرى أن تكون " أل " للتعريف لا موصولة حتى يصلح تعلق " لكما " بالناصحين ^(٧) ، ولكن ابن الحاجب يجعلها موصولة ، ويجيز التعلق بما بعدها من صلة لأن صورتها صورة الحرف المنزل جزءا من الكلمة .

-
- | | |
|------------------------------------|-------------------|
| (١) سورة ص : ٣٢ | (٢) الأملى : ص ٢٧ |
| (٣) سورة الأعراف : ٨١ | (٤) الأملى : ص ٧١ |
| (٥) سورة الأعراف : ٢١ | (٦) الأملى : ص ٨١ |
| (٧) إملاء ما من به الرحمن : ٦٤ / ١ | |

وفى رده على النحاة تظهر شخصيته ، وعدم تسليمه بقواعد النحاة ،
إذا كانت غير موافقة للذوق اللغوي ، بأن كانت فيها تقديرات تدل على
التمسك وكثرة التأويل ، وعدم الوضع ، فهو لا يخضع للقاعدة خضوعاً كاملاً
ويفرق بين الموصول إذا كان كلمة مستقلة أو فى صورة الحرف مثل " أل " .
ومن آرائه أنه يجيز تعلق الظروف والجار والمجور بحرف النفس ،
فقد ذكر فى قوله تعالى " ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم أنكم فى المذاب
مشركون ^(١) " أنه يجوز أن يكون " إذ " بدلا من " اليوم " والمامل
فيه ما عمل فى اليوم وهو إما النفع المنفى ، وإما ما فى " لن " من معنى النفى ،
أى انتفى فى هذا اليوم النفع ، فالمنفى نفع ^(٢) مطلق ، وقد نقل
ابن هشام هذا الرأى عن ابن الحاجب . ^(٣)

ورى فى قوله تعالى " ما أنت بنعمة ربك بمجنون " أن الباء فى
" بنعمة " متعلقة بالنفى لبقوله " بمجنون " ، إذ لو علق به لكان المراد
نفى جنون من نعمة الله ، وذلك غير مستقيم لوجهين : أحدهما : أنه لا يوصف
جنون بأنه من نعمة الله ، والآخر أنه لم يرد نفى جنون مخصوص ، وإنما أريد
نفيه عموماً ، فتحقق أن المعنى انتفى عنك الجنون مطلقاً بنعمة الله ، ثم قال
بقرار قاعدة عامة : وعلى هذا يحكم فى التعلق ، فإن صح تعلقه بالفصل والإعلاق
بالحرف على ما ^(٥) تورر " وكأنه بذلك يرد على الزمخشري الذى يرى أن
" بنعمة " متعلق بقوله تعالى " بمجنون " منفياً ، ومحلّه عنده التصب
على الحال ، كأنه تعالى قال : ما أنت بمجنون مفعلاً عليك بذلك ^(٦) .

ورأى ابن الحاجب هنا يخالف جمهور النحويين ، فقد قال ابن هشام
بعد أن نقل رأى ابن الحاجب - وهذا كلام بديع إلا أن جمهور
النحويين لا يوافقون على صحة التعلق بالحرف ، فينبغى على قولهم أن يقدر
أن التعلق بفعل دل عليه النافى أى : انتفى ذلك بنعمة ربك ^(٧) .
فالتعلق بطريق النيابة لا الأصالة وهو رأى أبى على وأبى الفتح ^(٨) .

-
- (١) سورة الزخرف : ٣٩ (٢) الأملى : ص ١٦
(٣) المفنى : ٢٧/٢ (٤) سورة القلم : ٣
(٥) الأملى : ص ٢٣ (٦) الكشاف : ١٢٦/٤ .
(٧) المفنى لابن هشام : ٢٧/٢ .
(٨) نفس المصدر السابق .

ويلاحظ أن ابن الحاجب حين يعلق الظرف أو الجار والمجرور بحرف
النفي يقدر أيضا فعلا كما يقدر ابن هشام فهو يقول في قوله تعالى "ولسن
ينفعكم اليوم إذ ظلمتم" : إنه متعلق بما في "لن" من معنى النفي أي انتفى
في هذا اليوم النفع ، وفي قوله تعالى " ما أنت بنعمة ربك بمجنون " يقول :
تحقق أن المعنى انتفى عنك الجنون مطلقا ، فهو يقدر الفعل " انتفى " ،
ولولا أنه صح بأن التعلق بالحرف ، لفهنا من تقديره أنه يعلق بفعل
دل عليه حرف النفي كجمهور النحويين .

هـ - معاني حروف الجر :

(١)
يسمى ابن الحاجب المجرور بحرف الجر مضافا إليه ، قال الرضى :
وقد سماه سيبويه أيضا مضافا إليه لكنه خلاف ما هو المشهور الآن من اصطلاح
القوم ، ثم قال : وأما من حيث اللفظة فلا شك أن " زيدا " في " مررت بزيد " ،
مضاف إليه ، إذ أضيف إليه المجرور بواسطة حرف الجر (٢) ، والزمخشري
أيضا يسمي حروف الجر حروف الإضافة (٣) . وقال : سميت بذلك لأن
وضعها على أن تفضى بمعاني الأفعال إلى الأسماء (٤) . وهذه التسمية
أيضا تسمية الكوفيين فهم يسمونها (حروف الإضافة) لأنها تضيف الفعل
إلى الاسم ، أو (حروف الصفات) لأنها تحدث صفة في الاسم من ظرفية
وغيرها (٥) .

ويلاحظ أن من يسميها "حروف الجر" ينظر إلى عملها فيما بعدها ،
ومن يسميها "حروف الإضافة" ينظر إلى معناها وهو أنها تضيف ما قبلها إلى
ما بعدها ، ومن العجيب أن ابن الحاجب سماها في الكافية أيضا (حروف
الجر) وعمله بهذا ينظر إلى عملها ، وقد عرفها في الكافية بأنها "ما وضعت
للإضافة" بفعل أو شبه أو معناه إلى ما يليه" ، فهو قد عرفها بمعناها لا بعملها
وعلق على ذلك الرضى بأن تسمية بعضهم لها "حروف الإضافة" لهذا المعنى ،
أي تضيف الأفعال إلى الأسماء (٦) فالذى يهم ابن الحاجب هو معني

(١) شرح الرضى على الكافية : ٢٧٢/١

(٢) نفس المصدر .

(٣) شرح ابن يعقوب على المفصل : ٧/٨

(٤) نفس المصدر .

(٥) شرح التصريح على التوضيح : ٢/٢

(٦) شرح الرضى على الكافية : ٣١٩/٢ .

هذه الحروف ه لذلك تعرض لتوضيح معنى بعض هذه الحروف في القرآن
إذا كان هذا المعنى خفياً وحتاج إلى بيان .

وقد ذكر لنا معنى (مِنْ) في قوله تعالى " يوم يأتي بعض آيات
ربك لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيراً " (١)
فقال : (من) لابتداء الغاية ه تقول : " ما آمن زيد من يوم كذا " لابتداء
الغاية ه ثم قال : " وإن أسقطت (من) في نحو " ما آمن من قبل وما آمن
قبل " لم يختلف المعنى " . (٢)

وفي قوله تعالى : " إنكم لتأتون الرجال شهوة من دون النساء " (٣)
يقول : (من) لابتداء الغاية ه أي تأتون في ابتداء هذا الفصل من
غير النساء ه أو على معنى المقابلة ه أي تجعلون هذا عوضاً عن هذا (٤)
وملاحظ أن تفسيره (من) بأنها للابتداء في هذه الآية غير واضح
ولكني لاحظت أنه يميل إلى أن تكون (من) للابتداء في مواضع مختلفة من
الأمالي وإن كان المعنى يستبعد ذلك كما ورد في أماليه على الفصل عند
قول الشاعر :

باعد أمَّ العمر من أسيرها . . حراس أبواب على قصورها (٥)

من أن (من أسيرها) متعلق بباعد على معنى ابتداء الغاية (٦) .

وقد وضع معنى كون " من " لابتداء الغاية في إحدى أماليه بأنها
التي تصلح قبالتها " إلى " كقولك " سرت من البصرة إلى الكوفة " ثم قال :
وتجئ ملتبسة في بعض المواضع مثل قولك " زيدا أفضل من عمرو " و " أعبوز
بالله من الشيطان الرجيم " وأشبهها ه لبعده تقدير (إلى) " . (٧)

وما المانع من أن تكون (من) بمعنى (عن) في قول الشاعر :
" باعد أمَّ العمر من أسيرها " وأنها لا تكون للابتداء ه لأن " عن " تناسب
البعده ه إذ يقال (بعدت عن الشروقيت من الخير " وقال تعالى :

(١) سورة الأنعام : ١٥٨ (٢) الأمالي : ٧٠

(٣) سورة الأعراف : ٨١ (٤) الأمالي ص ٧١

(٥) ذكره السيوطي في شواهد المفني وقال أنشدته الأصمعي ولم ينسبه

إلى أحد : ص ٦٠ وذكر ابن يحيى في شرح المفصل أن قائله أبو النجم

ج ١ / ٤٤ .

(٦) الأمالي : ٩٦ (٧) الأمالي : ١١١

" ان الذين سبقت لهم منا الحسنى أولئك عنها مبعدون " وجاءت كلمة (بعيد) متعدية بمن في قوله تعالى " وما قوم لوط منكم ببعيد " (٢) ويمكن أن تكون (من) هنا أيضا بمعنى (عن) ، ويؤيد ذلك ما يراه ابن الحاجب في قوله تعالى " يا ويلنا قد كنا في غفلة من هذا " (٣) من أن (من) هاهنا يجوز أن تكون بمعنى (عن) كما تقول " أطعمه عن الجوع ومن الجوع " وكساه عن العرى ومن العرى " ورمى عن القوس ومن القوس " وأخذت عنه الحديث ومنه الحديث " ثم عاد بعد ذلك إلى ما يميل إليه من أن (من) لابتداء الغاية فقال في هذه الآية : والأحسن أن تكون على بابها لابتداء الغاية ، تنبيها على أنه ابتداء ما غفل عنه ، لأن الذي بعد ذلك من العذاب أشد عليهم ولوقيل (عن هذا) لم يكن فيه ذلك المسمى (٤) ، فهو يميل إلى أن تكون (من) دائما على أصل وضعها وهو ابتداء الغاية ، وإذا لم يكن المعنى واضحا أخذ يلتصق له ما يبرره .

وفي قوله تعالى " فليحذر الذين يخالفون عن أمره " يرى أن الفعل " يخالف " عدى بمن ، لما في المخالفة من معنى التباعد والحيث كـأن المعنى الذين يحددون عن أمره بالمخالفة ، فكان الإتيان بمن أبلغ للتثنية على هذا الفرض ، لما في ذكر (عن) مع المخالفة من التنبيه على البعد والحيث (٦) وفي ذلك إشارة من ابن الحاجب إلى " التضمين " فهو قد ضمن (يخالف) معنى (يباعد) وقد صرح الرضى بأن يخالفون عن أمره ضمن معنى (يتجاوزون) (٧) وإلى التضمين يشير ابن جنى بقوله : " اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بآخر ، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إذا ناسا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر " (٨) .

ويرى (يسن) أن التضمين مجاز مرسل ، لأنه استعمال اللفظ في غير معناه لعلاقة بينهما قرينه ، وقيل إن فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز

(١) سورة الأنبياء : ١٠١

(٢) سورة هود : ٨٩

(٣) الأمل : ص ٦٨

(٤) سورة الأنبياء : ٩٢

(٥) الأمل : ٢٤

(٥) سورة النور : ٦٣

(٧) شرح الرضى على الكافية : ٣٤٢ / ٢

(٨) الخصائص لابن جنى ٣٠٨ / ٢

وهو ظاهر قول المغنى أن فائدته أن تؤدى كلمة مؤدى كلمتين (١)

وفى قوله تعالى " حتى توارت بالحجاب " يرى ابن الحاجب أن الباء هنا مثل قولك " كتبت بالقلم أى حصل لها التوارى بالحجاب " أو مثل " سكنت بالبلد " أى فيه كأنها توارت في (٢) ، فتكون الباء بمعنى (فى) .

وحيث بحثنا مستفيضا فى قوله تعالى " وعليها وعلى الفلك تحملون (٤) " فالقياس والاستعمال يقتضيان (فى) أما القياس فلأنه بمعنى الظرفية وأما الاستعمال فلقوله تعالى " قلنا احمل فيها " واسلك فيها " ، وأجاب بما يلخص فى أن الآدميين يكونون بأعلى السفينة فناسب ذلك ذكر (على) ثم قال : وهذا أحسن ممن يقول : إنما أتى بحلى لمناسبة (على) فى قوله و (عليها) ، لأن هذا مراعاة أمر لفظي ، وما تقدم مراعاة لأمر معنوي (٥) . وابن الحاجب دائما يفضل تقديم الأمر المعنوي على الأمر اللفظي .

وكما يجوز تضمين الفعل معنى فعل آخر ، يجوز عنده تضمين الاسم معنى الفعل كتضمين (إذ الفجائية) معنى الفعل فى قوله تعالى " فإذا هم فريقان يختصمون (٦) " قد أجاز أن تكون (يختصمون) صفة لفريقان أو خبرا بعد خبر أو حالا مما فى (فريقان) من معنى الفعل أى افترقوا مختصمين ، وأجاز أن تكون حالا مما فى (إذا) من معنى الفعل ، وذلك بشرط أن تجعله معمولا لمحذوف (٧) وذو " وكأنه يسير على نهج الزمخشري الذى يرى أن العامل فى " إذا " فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجأة ، وعلق على هذا رأى ابن هشام بقوله : " ولا يعرف هذا لغيره " (٨) مع أن ابن الحاجب قد صح به قال : يجوز أن تكون " إذا " متعلقة بمحذوف دل عليه معناها الذى هو المفاجأة كأنه قيل " فوجدوا أو كانوا أو حصلوا " (٩) .

(١) حاشية يس على شرح التصريح : ٤ / ٢ ، وفيها بحث مسهب

عن التضمين .

(٣) الأمالى : ٦٧

(٢) سورة ص : ٣٢

(٥) الأمالى : ٦٩

(٤) سورة المؤمنون : ٢٢

(٧) الأمالى : ٧٨

(٦) سورة النمل : ٤٥

(٩) الأمالى : ٧٨ .

(٨) المغنى ١ / ٨٠

يرى أن حرف الجر قد يكون اسماً مثل (الكاف) في قوله تعالى :
" واذكروه كما هداكم ^(١) " فهو يرى أن الكاف نعت لمصدر محذوف ، أى
اذكروا الله ذكراً مثل ما هداكم فالكاف حلت محل (مثل) فتكون اسماً
مثل ^(٢) .

ويرى ابن هشام أن الكاف الاسم الجارة المرادفة لمثل لا تقع
كذلك عند "سيبويه" والمحققين إلا في الضرورة كقوله " يضحكن عن كالبهرد
المنه ^(٣) " وقال كثير منهم "الأخفش" و"الفارسي" يجوز في الاختيار فجوزوا
في (زيد كالأمم) أن تكون الكاف في موضع رفع ، وجوز ذلك
الزمخشري ^(٤) .

فابن الحاجب هنا يوافق الأخفش والفارسي والزمخشري ، ويخالف
سيبويه وبعض المحققين . وفي هذه الآية " واذكروه كما هداكم " يرى
ابن هشام أن الكاف حرف معناه التعليل و" ما " مصدرية ، والتقدير
" واذكروه لهدايتهم اياكم ^(٥) " وكذلك يرى ابن عقيل في شرح
الألفية ^(٦) .

و - المطف على معمولي عاملين :

شاع بين النحويين ومنهم ابن الحاجب تسمية هذا الموضوع "المطف
على عاملين" ولكن الصواب أن يسمى "المطف على معمولي عاملين" ^(٧)
لأن المعمولين لا يمتطغان على عاملين بل على معموليهما ، وتسمية النحويين
على حذف مضاف ^(٨) .

(١) سورة البقرة : ١٦٨ (٢) الأماي : ٤٨

(٣) قوله العجاج وهدره : " بيض ثلاث كعجاج جم " ، والنعاج : البقر

الوحش ، والجم : الكثير ، والمتهم بتشديد الميم : الذائب ، يصف

نسوة يضحكن عن أسنان كالبرد الذائب لطافة ونظافة . (شرح

شواهد المفنى للسيوطي : ص ١٧١ ، ١٧٢) .

(٤) المفنى : ١٥٤ / ١ (٥) التصريح على التوضيح ٦ / ٢

(٦) حاشية الخضري على ابن عقيل ٢٣٢ / ١

(٧) المفنى لابن هشام : ١٧٨ / ٢ .

(٨) شرح الرضي على الكافية : ٣٢٤ / ١ .

والعطف على معمولي عاملين موضع خلاف بين النحويين ، فسيبويه يمنع العطف على معمولي عاملين مطلقاً (١) ، وجاء في كتابه عند ذكر " ماكل سوداً ، ثمرة ولا بيضاء ، شحمة " قوله : إن شئت نصبت شحمة ، وبيضاء في موضع جر كأنك أظهرت " كل " نقلت " ولاكل بيضاء " ، وكذلك في قول الشاعر أبي دؤاد :

أكلَّ امرئٍ تحسبين امرأً ونايرٌ تَوَقَّدُ بالليلِ نارا (٢)
قدر سيبويه " كل " قبل " نارا " (٣) وإنما منع سيبويه العطف على عاملين لضعف حرف العطف عن كونه بمنزلة عاملين مختلفين (٤) ، وتبعه كثير من النحويين البصريين . (٥)

والفراء يجيز العطف على معمولي عاملين مطلقاً ، حكى ذلك عنه الفارسي وابن الحاجب (٦) ، ونسب ابن مالك إلى الفراء أن مذهبه كذهب سيبويه فهو يضمير الجار في كل صورة توهم العطف على عاملين (٧) . وإذا رجعنا إلى " معاني القرآن " للفراء نجد أنه يقول فيه عند قوله تعالى : " والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها " (٨) : " وقعت الجزاء باضمار " لهم " كأنك قلت : فلهم جزاء السيئة بمثلها " (٩) ، ولم يجعله من العطف على معمولين على الآية السابقة " للذين أحسنوا الحسنى وزيادة " (١٠) وهذا يؤيد موافقة سيبويه .

أما أبو الحسن الأخفش تلميذ سيبويه فيخالف أستاذه ، ويجيز العطف على عاملين مختلفين مطلقاً إلا إذا وقع فصل بين الماطف والممطوف المجرور ، فلا يجوز عنده " دخل زيدٌ إلى عمروٍ ومكرٌ خالدٌ " . وهذا المشال

-
- (١) الكتاب لسيبويه : ٣٣/١ والرضي على الكافية ٣٢٤/١
 - (٢) الكتاب ٣٣/١ ، وأما إلى ابن السجزي ٢٩٦/١ ولم ينسب فيها لقائله ، وفي الكامل للبرود نسب لعمدي بن زيد المبادي ص ١٦٣ .
 - (٣) الكتاب لسيبويه ٣٣/١
 - (٤) الرضي على الكافية : ٣٢٤/١
 - (٥) أمالي ابن الحاجب : ص ١٣ .
 - (٦) شرح التصريح على التوضيح ١٥٤/٢ والرضي على الكافية ٣٢٣/١ .
 - (٧) الرضي : ٣٢٥/١ (٨) سورة يونس : ٢٧ .
 - (٩) معاني القرآن للفراء : ٤٦١/١ .
 - (١٠) سورة يونس : ٢٦ .

(١) لا يجوز عند جميع النحويين ، للفصل بين الواو الماطفة و" خالد " المجزوء أما ما عدا ذلك فيجوز عند الأخفش فهو يرى في البيت السابق أن " ناراً " الأولى مجزوة لمطفها على امرى ، و" ناراً " الثانية منصوبة لمطفها على الخبر و قال ابن يعينى : وهذا البيت من أوكده ما استشهد به أبو الحسن .^(٢)
وتبع الأخفش في جواز المطف على عاملين أكثر الكوفيين ، وهذا يؤيده ما رواه الدكتور شوقي ضيف من أن الأخفش يعتبر الإمام الأول للمدرسة الكوفية .^(٤)

وروى ابن هشام أن الزمخشري يمنع المطف على معمولي عاملين بدليل ما جاء في الآيات " والشمس وضحاها ، والقمر إذا تالاها ، والنهار إذا جلاها " من قوله : " فإن قلت : نصب " إذا " معضل ، لأنك إن جعلت الواو عاطفة وقعت في المطف على عاملين ^(٦) " قال ابن هشام : يعنى أن " إذا " عطف على " إذا " المنصوبة بأقسام ، والمخفوضات عطف على الشمس " المخفوضة بواو القسم ^(٧) ، وأجاب الزمخشري عن ذلك بأن واو القسم نائية عن فعله والواو العاطفة نوابغ عن هذه الواو ، فيكون من باب عطف العامل على معمولي عامل واحد ، مثل " ضرب زيد عمراً وكر خالداً " ، وهذا جائز بلا خلاف .

واستدل ابن هشام بذلك على أن الزمخشري لا يرى العطف على عاملين غير صحيح ، إذ أن الزمخشري يجب هنا عن تساؤل من يسأل هذا النسخ ، وهذا لا يدل على أنه يرى منع المطف على معمولي عاملين ، بدليل أنه يرى هذا العطف في آية أخرى هي قوله تعالى " إن في السموات والأرض آياتٍ للمؤمنين ، وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون ، واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف المياه آيات لقوم يعقلون " ^(٩) إذ قال فيها : وأما قوله " آيات لقوم يعقلون " فمن العطف على عاملين نصبت أو رفعت ، فالعاملان إذا نصبت هما " إن " و " في " ،

(١) شرح الرضى على الكافية ١/٣٢٤

(٢) شرح المفصل لابن يعينى ٣/٢٧٧ و ٢٨

(٣) الأمالي : ١٣ (٤) المدارس النحوية : ٩٩

(٥) ضوء الشمس : ٣٥٢٥١ (٦) الكشاف ٤/٢١٤

(٧) المغنى ٢/١٠٢٢ (٨) الكشاف ٤/٢١٥

(٩) سورة الجاثية : ٣٠ ، ٤٠ ، ٥٠

وإذا رفعت فالعاملان الابتداء و " في " مفعلا الرفع في آيات " والجر في " واختلاف " ، ومعد أن ذكر هذا الرأي قال : والمطف على عاملين على مذهب الأخفش شديد لا مقال فيه ، فإن قلت : فما وجه تخرج الآية عند سيبويه ؟ وأجاب على ذلك باضمار " في " أو نصب " آيات " على الاختصاص أو رفعها على أنها خبر لابتداء محذوف (١) ، فهو يرى المطف على عاملين بدليل قوله : " والمطف على عاملين على مذهب الأخفش شديد " ولكنه يجب لمن يرى رأي سيبويه ، وقد علق الزمخشري في (الفصل) على إضمار المضاف في رأي سيبويه في مثل " مأكلاً سوداً ، ثمرةً ، ولا بيضاً شحميةً " بأنه شان . (٢)

وابن هشام يرى جواز المطف على معمولي عاملين فيقول : والحق جواز ذلك ، ويرى أن جوازه يمنع الإشكال فيما ورد فيه من الآيات القرآنية (٣) .

والآن ما موقف ابن الحاجب من هذا المطف .

لقد أبدى اهتمامه بهذا الموضوع ، فتحدث عنه في أماليه في أربعة مواضع ، منها موضحان في أماليه القرآنية (٤) ، ومرة في أماليه على الفصل (٥) ، وأخرى في أماليه على أبيات من الشعر (٦) .

أما الموضع الأول فهو عندما تحدث عن قوله تعالى : " وتصريف الرياح آيات (٧) " وعلها من باب المطف على عاملين ، سواء أكانت " آيات " مرفوعة أم منصوبة ، وقد سبق توضيح ذلك في قول الزمخشري عن هذه الآية ، وابن الحاجب يوافق في أنها عطف على عاملين ، ثم أخذ يوضح الآراء في هذا النوع من المطف ، فذكر أن أكثر البصريين يمنعه وأكثر الكوفيين يجيزه ، ومنهم من يفصل فيقول : أما مثل " في الدار زيدٌ والحجرة عمروٌ " فجائز ، وأما مثل قولك " زيد في الدار وعمرو الحجرة " فلا يجوز ، وبين أن من يمنع المطف على عاملين يرى في الآية أن " آيات " تأكيد لآيات الأولى ،

(١) الكشف : ٤٣٦/٣

(٢) شرح الفصل لابن يعين : ٢٦/٣

(٣) المفنى : ١٠٢/٢ (٤) الأمالي : ١٢ ، ١٣ ، ٢١

(٥) الأمالي : ٨٦ ، ٨٧ (٦) الأمالي : ٢٦٥

(٧) سورة الجاثية : ٥

وضح رأى سيبويه فى المثال " ماكل سودا " تمرة ٠٠٠ " ، والبيت :
" أكل امرئ تحسبين امرأ " (١)

وفى الموضع الثانى تحدث عن إعراب الآية " قل هو للذين آمنوا هدى وشفاء " والذين لا يؤمنون فى آذانهم وقر وهو عليهم عسى " (٢) فقال : يجوز أن يكون (الذين) مخفوضا عطفا على قوله " للذين آمنوا " ، وقوله " قر " مرفوع على المطف على قوله " هدى " ، وفى آذانهم " بيان لمحل القور لا خبر للمبتدأ الذى هو " قر " (٣) حتى يوافق المطف على المعمولين السابقين ثم قال : ويلزم من هذا أن يكون عطفا على عاملين ومثل هذا من المطف جائز عند المحققين المتأخرين كقولك : " فى الدار زيد والحجرة عمرو " و" ماكل سودا " تمرة ولا بيضا شحمة " ونظائره ، وهو كـ (٤) ثم أخذ يذكر أقوالا أخرى فى إعراب الآية .

وفى الموضع الثالث كان يعلق على بيت ورد فى الفصل للزمخشورى وهو :

أكل امرئ تحسبين امرأ وثار تغد بالليل نارا (٥)

وقد أسهب فى توضيح هذا المذهب ، وشرح مذهب سيبويه وأنه يقدر مضافا محذوفا ومؤول البيت والآيات التى وردت فى ذلك وهذا التأويل لا يرضى ابن الحاجب فىقول : وغير سيبويه لا يحتاج إلى شئ من هذه التأويلات كلها فيحمل الباب كله على ظاهره من غير تأويل (٦) .

وفى الموضع الرابع تحدث عن رأى سيبويه أيضا باختصار (٧) .

من ذلك يتضح لنا أن ابن الحاجب يجيز المطف على معمولي عاملين فى هذه المواضع ، وقد تحدث عن هذا الموضوع بإسهاب فى كتابه " الإيضاح شرح المفصل للزمخشورى " وبين فيه رأيه فاختر جواز المطف على عاملين ، إذا تقدم الجور وتأخر غيره ، ثم أتى بالمعطوفين على ذلك الترتيب كقولك " فى الدار زيد والحجرة عمرو " وعلى ذلك حمل قوله تعالى " واختلاف الليل

(١) الأمالى : ١٢ ، ١٣ (٢) سورة فصلت : ٤٤

(٣) الأمالى : ٢١ (٤) الأمالى : ٢١ ، ٢٢

(٥) البيت لأبى دواد (انظر الكتاب لسيبويه : ٣٣/١)

(٦) الأمالى : ص ٨٧ ، ٨٨ (٧) الأمالى : ٢٦٥ .

والنهار " إلى قوله " آيات " ^(١) وقوله " والذين كسبوا السيئات " ^(٢) بعد قوله " للذين أحسنوا الحسنى " ^(٣) فالذين كسبوا " في موضع خفض عندهم ، ثم قال : وهذا هو الوجه المستقيم لظواهر القرآن ، وأشعار العرب ، ولا حاجة إلى التمسك ^(٤) . فهو يصف رأى سيئوه بالتمسك ، وعلل لمن أجاز مطلقا بأنه نظر إلى هذه النماذج فأجاز جميع الباب ، وعلل لمن منع مطلقا كسيئوه بأنه لما رأى منع " زيد في الدار وعمرو الحجر " ظن أن الباب واحد فعمس ^(٥) ، وابن الحاجب يقف عند السماع عن العرب هذا الموقف الوسط فيجيز ماورد عنهم ومنع ما لم يرد ، وهو بذلك يخالف سيئوه ومؤيد الأخفش ، وصف من يرون هذا المذهب بأنهم ممن المحققين ، ومعيب على سيئوه بأن مذهبه فيه تأويل لا حاجة إليه ، وأن ماورد في القرآن والنصوص الأخرى من شمر ونثر يؤيد هذا المذهب وهو المطف على عالمين .

وبذلك يقف ابن الحاجب حرا في مذهبه لا يهجمه أن الرأي لإمام من نحاة البصريين (سيئوه) مع أنه يدين بمذهبهم غالبا ، ولكنه لا يوافقهم في كل آرائهم ، كما سنرى ذلك في كثير من المسائل .

ز - من أساليب الاستثناء في القرآن :

ما تعرض له ابن الحاجب كثيرا في أماليه أسلوب الاستثناء في بعض الآيات التي يخفى فيها المراد منه ، فيبين المستثنى منه ، ومن أي نوع هو هذا الاستثناء ، ومؤيدا رأيه بالدليل .

من ذلك قوله تعالى : " فأما الذين شقوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق ، خالدين فيها ما دامت السموات والأرض إلا ما شاء ربك إن ربك فعال لما يريد ، وأما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت السموات

(١) الجاثية : ٥ ، ٤ ، ٣

(٢) سورة يونس : ٢٧

(٣) سورة يونس : ٢٦

(٤) الإيضاح شرح الفصل للزمخشري تأليف ابن الحاجب (مخطوطة رقم

١٨٥٥ بدارالكتب) . (ورقة : ٧٧ الصفحة اليسرى) .

(٥) نفس المصدر .

والأرض إلا ماشاء ربك عطاء غير مجذوذ" (١) والاستثناء هنا "إلا ماشاء ربك" مرتين ، ووجه الإشكال ذكره الزمخشري بقوله : فإن قلت : فما معنى الاستثناء في قوله "إلا ماشاء ربك" وقد ثبت خلود أهل الجنة والنار في الأبد من غير استثناء؟ (٢) وللإجابة على هذا التساؤل اختلف العلماء اختلافا كبيرا ، فذكر القرطبي في تفسيره أحد عشر قولاً في المراد بهذا الاستثناء (٣) .

وخلاصة رأى ابن الحاجب أن الاستثناء الأول والثاني متصل والمستثنى منه "مادامت السموات والأرض" أى جميع الأزمان "إلا ماشاء ربك" وهو زمن إقامتهم في المحشر ، فهم ليسوا فيه في جنة ولا نار ، ويرى رأياً آخر يصلح للاستثناء الأول فقط وهو أن يكون المراد بالذين شقوا المؤمن العاصي والكافر ، فيكون "إلا ماشاء ربك" استثناءً للمدة التي تكون بعد إخراج العصاة ، ومضعف عنده أن يكون استثناءً منقطعاً ، للحاجة التي تقدير ، ولحاجة إلى تقدير الانفصال مع تسويغ الاتصال ، لأنه أظهر وأكثر (٤) .
ومن الذين قالوا بجواز الاستثناء المنقطع هنا المكسبى (٥) .
وللزمخشري رأى في ذلك يخالف رأى ابن الحاجب ، فهو يرى أن الاستثناء من الخلود ، والمراد به أن أهل النار لا يخلدون في عذابها ، لأنهم يعذبون بالزمهوير ، وبأنواع أخرى من العذاب ، وكذلك أهل الجنة لهم نعيم آخر كرضوان الله في قوله تعالى : " وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها ومساكن طيبة في جنات عدن ورضوان من الله أكبر " . (٦) .

ورأى الزمخشري مقبول وله وجهه ، لأن يوم الحشر الذي اختص به ابن الحاجب أنه المراد بالاستثناء يكون قبل دخول الجنة أو النار فالاستثناء غير واضح ، لأن المفهوم أنه بعد دخولها ، أما التعذيب بأنواع أخرى وكذلك اختلاف النعيم فهو أظهر في الاستثناء .

(١) سورة هود : ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨

(٢) الكشاف : ٢٣٥ / ٢

(٣) تفسير القرطبي : ٩٩ / ٩ وما بعدها .

(٤) الأملسى : ٥٧

(٥) إملاء ما من به الرحمن : ٤٥ / ٢ .

(٦) سورة التوبة : ٧٢ .

وفي قوله تعالى " ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله " (١)
يرى ابن الحاجب أن الاستثناء مفرغ وهناك باء محذوفة ، والتقدير " إلا بأن
يشاء الله " أي إلا بذكر المشيئة ويستبعد أن يكون الاستثناء متصلاً أو منقطعاً
لأدلة ذكرها ويرى أن الاستثناء لا يتعلق بالنهي ، لأن المعنى يكون " نهيتكم
إلا أن أشاء " والنهي لا يقيد بالمشيئة ، ولا يصح أن يكون متصلاً بقوله
" إني فاعل " إذ يصير المعنى إني فاعل بكل حال إلا في حال مشيئة الله ،
فيصير منهيًا عن ذلك ، ورد على بعض التأخرين - وهو عبد المنعم النحوي
من أصحاب ابن بوري الذي زعم أن " إلا " ليست باستثناء اتصال - فيقول :
تقدم الكلام عن ذلك ، وإن أراد أنها ليست باستثناء أصلاً ، فلا يصد ذلك
إلا عن جهل (٢) .

ويرى الزمخشري أن الاستثناء هنا متعلق بالنهي لا بقوله " إني
فاعل " والمعنى عنده : " ولا تقولن ذلك القول إلا أن يشاء الله أن قوله
بأن يأذن لك فيه ، أو يكون المعنى ولا تقولنه إلا بأن يشاء الله أي قاولاً
إن شاء الله (٣) ، فابن الحاجب يوافق الزمخشري في أنه لا يتعلق بإنسي
فاعل ، ومخالف الزمخشري في أنه لا يتعلق بالنهي . ويرى أن الاستثناء
مفرغ في الآيات الآتية :

قوله تعالى : " فإذا بعد الحق إلا الضلال " (٤) فالضلال يرتفع على
أنه بدل ، كأنه قيل ما شيء بعد الحق إلا الضلال ، أو مبتدأ على تقدير
استثناء مفرغ من حيث إن المعنى ما بعد الحق إلا الضلال (٥) .
وقوله : " أمن لا يهدي إلا أن يهدى " يرى أيضاً أن الاستثناء مفرغ ،
لأن المعنى أم من لا يهدى بسبب من الأسباب إلا بأن يهدى وحذفت الياء
لأن حذفها وإثباتها قبل " أن " قياس مطرد (٦) ، والزمخشري لـ
يتحدث في كشافه عن هذا الاستثناء .

(١) سورة الكهف : ٢٣

(٢) الأمل : ٤٢ وفيه تفصيل هذا الموضوع .

(٣) الكشاف : ٢ / ٣٨٦

(٤) سورة يونس : ٣٢

(٥) الأمل : ٤٢ ، ٤٣

(٦) سورة يونس : ٣٥

(٧) الأمل : ص ٤٧ .

وفي قوله تعالى " وما تسقط من ورقة إلا يعلمها ولا حبة في ظلمات الأرض ولا رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين " (١) يرى أن الاستثناء مفرغ من عموم الصفات المقدرة لورقة أى وما تسقط من ورقة إلا معلومة ، و" إلا في كتاب مبين " بدل من قوله " إلا يعلمها " ، لأن ما يعلمه الله حاصل في كتاب ثم يقول ، والبدل بتكرير لفظ الاستثناء ساكخ كقول الشاعر :

مالك من شيخك إلا عمله إلا رسميه والا رملـــــــه (٢)

قال الزمخشري : وقوله " إلا في كتاب " كالتكرير لقوله " إلا يعلمها " لأن معناها واحـــــــد (٣) ، وهو إشارة إلى أن " إلا في كتاب " بدل .

وفي قوله تعالى : " وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً " (٤) يرى أن " وحياً " استثناء مفرغ من عموم الأحوال المقدمة في سياق النفي من الضمير في الخبر (٥) ، أو من اسم الله تعالى ، ويجوز أن يكون (وحياً) هو الخبر على أنه استثناء مفرغ من عموم الأخبار المقدرة ، ويجوز أن يكون استثناء منقطعاً قال ابن الحاجب : وليس بواضح إذ المفهوم من سياق الكلام بيان حصول التكليم من الله لبشر ولأنه لا ينهض المدول إلى المنقطع إلا بعد تمـــــــذر التـــــــمــــل (٦) .

وهو بذلك يرد على المكبرى الذى يرى أن " وحياً " استثناء منقطع ، لأن الوحى ليس بتكليم .

وفي قوله تعالى " وإذ اعتزلتموهم وما يعبدون الا اللـــــــه " (٨) ، يجوز عنده أن يكون الاستثناء متصلاً ومنقطعاً ، فالاتصال على أن تكون " ما " للمعبود على تقدير أن يكونوا يعبدون مع الله غيره ، ويجوز أن يكون منقطعاً

(١) سورة الأنعام : ٥٩

(٢) الأملى : ٤٩ ، قال العينى رجز لم أدرا جزه : ١٥١/٢ والرأيسة

(شيخك) والأولى (شنجك) والمراد به الجمل والرسم والرمل :

البطى والسريح من السير ، ومعتبر الجرجارى رواية (شيخك) تحريفاً من الناسخ ولم ينسب البيت . (شرح شواهد ابن عقيل للجرجارى :

ص ١٧٢ ، ١٧٣ . وانظر مع الهوامع : ٢٢٧/١ ، ٢٢٨ .

(٣) الكشاف : ١٩/٢ (٤) سورة الشورى : ٥١

(٥) المراد بالضمير " هو " والتقدير وما كان تكليم الله كائناً (هو) لبشراً ووحياً .

(٦) الأملى : ٥٨ (٧) أملاً ما من به الرحمن ٢٢٦/٢

(٨) سورة الكهف : ١٦

على ألا يكونوا يعبدون الله أصلاً ، أو على أن تكون " ما " مصدرية تقديرية
وإن اعتزلتموهم وعبادتهم ، والاتصال أظهر ، لأنه الواقع كثيراً مع الاحتمال
الظاهر ، فكان حمله عليه أولى (١) .

صوى هذين الرأيين في الاستثناء هنا الزمخشري والمكبري (٢) .

من هذا المرض لبحث ابن الحاجب في الاستثناء نرى أنه يبحث في
الآيات التي خفي معنى الاستثناء فيها ، وأنه لا يميل إلى أن يكون الاستثناء
منقطعاً مع إمكان الاستثناء المتصل ، لأن المتصل عنده هو الأصل في
هذا الباب .

ح - توجيه المشكل في القرآن :

في قوله تعالى " إن هذان لساحران " (٤) حديث مستفيض عند النحويين
والمفسرين ، وخلاصة القول أن في هذه الآية ثلاث قراءات :

القراءة الأولى : " إن هذين لساحران " بتشديد " إن " ورويت عن عثمان
وعائشة وغيرهما وهذه القراءة موافقة للإعراب ومخالفة للمصحف .

والقراءة الثانية : " إن هذان لساحران " بتخفيف " إن " وهذه
القراءة سلمت من مخالفة المصحف ، ومن فساد الإعراب .

والقراءة الثالثة : وهي قراءة المدنيين والكوفيين " إن هذان لساحران " بتشديد النون ، وهذه القراءة توافق المصحف ، وتخالف الإعراب (٥) وقد
خطأها قوم حتى قال أبو عمرو : إني لأستحي من الله أن أقرأ " إن هذان (٦)
ولذلك قرأ " إن هذين (٧) .

(١) الأملی : ٦٨ (٢) الكشاف : ٣٨٢/٢

(٣) إملاء ما من به الرحمن ٩٩/٢ (٤) سورة طه : ٦٣

(٥) انظر القراءات الثلاث وتوجيهها : تفسير القرطبي ٢١٦/١ وحاشية

عبادة على شذوات الذهب : ٦٥/١ وإملاء ما من به الرحمن للمكبري ١٢٣/٢

والكشاف للزمخشري ٤٣٨/٢ ، ٤٣٩ ، وحاشية الخضري على ابن عقيل

٤١/١ ، وحاشية الصبان على الأشموني ٢٩/١ .

(٦) تفسير القرطبي ٢١٦/١

(٧) الأملی : ٢٢ ، حاشية عبادة على الشذور : ٦٥/١

وروى عروة عن عائشة أنها سألت عن قوله تعالى: " لكن الراسخون في العلم " ثم قال " والقيمين الصلاة " ، وفي المائدة " إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون " ، و" إن هذان لساحران " فقالت : يا ابن أخي: هذا خطأ من الكاتب (١) ، وروى عن عثمان أنه قال : في المصحف لحن وستقيمه العرب بالسنتهم ، وروى ابن تيمية أن هذا الخبر عن عثمان باطل لأن الصحابة لاتسكت على وجود لحن في القرآن . (٢)

وقد سمر العلماء عن سواعدهم للدفاع عن هذه القراءة ، ولم يسم في ذلك آراء كثيرة ، وقد روى أن للعلماء في هذه القراءة ستة أقوال ذكرها ابن الأنباري والنحاس والمهدوي ، و خلاصة هذه الآراء : (٣)

١- أن من القبائل من يجعل المثني بالألف في جميع حالات الإعراب وهم بنو الحارث بن كعب وزبيد وخنم وكثانة بن زيد ، قال شاعرهم :
إن أباه وأبا أباه . . . قد بلغنا في المجد غايتاهما (٤)
قال أبو جعفر النحاس : وهذا القول من أحسن ما حملت عليه الآية وهو رأى أبي الخطاب الأخفي والكسائي والفسرا . (٥)

٢- أن " إنَّ " بمعنى نعم ، قال النحاس : ورأيت أبا إسحق الزجاج وعلى بن سليمان يذهبان إليه ، قال الزمخشري : وقد أعجب به أبو إسحاق (٦) ، وحكى سيبويه أن " إنَّ " تأتي بمعنى أجل . ولكن هذا الرأي لا يعجب ابن الحاجب ، وصفه بأنه ضعيف ، لأن " إنَّ " بمعنى نعم لم يثبت إلا شاذاً ، ولا يصح حمل القرآن على الشاذ ، ثم إن لام الابتداء لاتدخل على الخبر (٧) ، وردَّ على هذا بأنها لام زائدة أو داخلة على مبتدأ محذوف . (٨)

(١) تفسير القرطبي : ٢١٦/١١ والإتقان للسيوطي : ١: ١٨٢

(٢) شذور الذهب لابن هشام بتحقيق محمد محيي الدين : ٤١

(٣) القرطبي : ٢١٦/١١ وما بعدها .

(٤) قائله أبو النجم ونسب لرؤبة .

(٥) القرطبي : ٢١٧/١١ .

(٦) الكشاف : ٤٣٩/٢

(٧) الأمل : ٢٣ .

(٨) حاشية الخضري على ابن عقيل : ٦٦/١ .

٣- يرى الفراء أن " هذا " مثل " الذى " تزداد عليهما النون بلا تغيير فكما يقال (الذين) فى جميع حالات الإعراب يقال (هذان) كذلك فى جميع الحالات .

٤- الألف فى (هذان) تشبه ألف (يفعلان) فلا تغير .

٥- قال أبو اسحق : ضمير الشأن مضمرة ، والمعنى إنه هذان لساحران ، وقال ابن الأنبارى فأضرت الهاء التى هى منصوب " إِنَّ " وهذان خبر " إِنَّ " ، وساحران يرفعهما (هما) الضمر .

وقد عد ابن الحاجب هذا الرأى أضعف من السابق فقال : وأما من قال إن " إِنَّ " فيها ضمير الشأن محذوفا والمراد " إنه هذان لساحران " فأضعف ، لدخول اللام فى الخبر ، ولأن حذف ضمير الشأن المذكور لم يثبت إلا شاذاً فى مثل قولهم :
إِنَّ من يدخل الكنائس يوماً . . . يلقى فيها جأزاً وظياً (١) .
وعلى ثبوته فهو ضعيف باتفاق (٢) .

٦- الفرد لم يتغير إعرابه وهو (هذا) فكذلك مثناه ، روى هذا الرأى أبو جعفر النحاس عن ابن كيسان .

وذكر ابن هشام فى شذره الذهب الرأى الأول والثانى والخامس والسادس من الآراء السابقة ، وزاد رأياً وهو أنه لما اجتمع ألفان ، ألف هذا وألف التثنية حذفت ألف التثنية لالتقاء الساكنين ، فبقيت ألف (هذا) وهى لا تتغير ، لأنها ليست ألف الإعراب . (٣)

وذكر السيوطى أنه قد ظهر له فى الآية رأى ، وهو أن (هذان) بالألف جاء لمناسبة (ساحران) و(يريدان) ، كما نون (سلاسل) لمناسبة " أغلالاً " (٤) . وهذا مراعاة لأمر لفظى ، وقد تمت الآراء بهذا ثمانية .

أما الرأى الذى يرجحه ابن الحاجب ويميل إليه فهو أن (هذان) مبنى فجاء فى حالات الإعراب على صورة واحدة ، وهى لفة واضحة ويرى أن

(١) الخزانة : ٢١٩/١ ، ٤٦٣/٢ ، وابن يعين على المفصل : ١١٥/٣ ، والهمع ١٣٦/١ ، وأمالى ابن الشجرى ٣٩٥/١ ، ونسب للأخطل وقيل ليس

فهرديوانه (الخزانة) .

(٢) الأمالى : ٢٣ .

(٣) شذره الذهب بتحقيق محبى الدين عبد الحميد ص ٤٠ .

(٤) الإتيان فى علوم القرآن للسيوطى : ١٨٤/١ .

اختلاف الصيغ في اللفظة الأخرى التي يقال فيها (هذان رفعا و(هذين (نصبا وجرا ، ليست إعرابا في التحقيق ، لأن علة البناء موجودة وهي أنه اسم إشارة ، وذكر أن هذا الرأي أظهر الآراء (١) ، وهذا الرأي يشبه الرأي الثالث وهو للفراء .

وفي قوله تعالى : " وأذان من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الأكبر أن الله يرى من المشركين ورسوله (٢) " يتمرر لإعراب (ورسوله) بالرفع في موضعين من الأمالي (٣) ، أما قراءة النصب فهي واضحة عطفًا على (الله) وهو اسم " أن " وفي قراءة الرفع يرى أن (رسوله) معطوف على اسم (أن) باعتبار المحل الأصلي وهو الابتداء ، والمطف على اسم (أن) المفتوحة يضمه النحويون ، ولكنه هنا يخالفهم ، ويرى أنهم لسم ينتبهوا إلى أن المفتوحة قسمان : قسم يجوز المطف على اسمها بالرفع وقسم لا يجوز ، أما الأول فهو أن تكون في حكم المكسورة كقولك " علمت أن زيدا قائم وعمرو " وذلك لأن " علم " لا تدخل إلا على الجبذ والخبر ، بدليل وجوب الكسر في قولك " علمت إن زيدا قائم " أما إذا كانت المفتوحة على غير هذه الصفة فلا يصح الرفع مثل " أعجبت أن زيدا قائم وعمرو " (٤) ، وإنما لم يصح ذلك ، لأن المفتوحة هي واسمها وخبرها في تأويل جـز واحد مشرك لأن ، فلو قدرت (أن) في حكم المدم لم يصح بخلاف المكسورة ، فإن تقدير عدمها لا يخل بالمعنى ، كما جاز تقدير عدم الباء المؤكدة في قول الشاعر : " فلنا بالجال ولا الحديد " (٥) فمطف (الحديد) على (الجال) بالنصب على تقدير حذف الباء أي (فلنا الجال ولا الحديد) . فخلاصة رأيه هنا أن العطف بالرفع جائز على اسم (أن) المفتوحة باعتبار المحل الأصلي وهو الابتداء ، إذا كانت في حكم المكسورة ، وهي في الآية في حكم المكسورة ، لأنه سبقها قوله تعالى " وأذان " أي وإعلام ، فأصبحت كالمثال الذي ذكره وهو " علمت أن زيدا قائم وعمرو " ، أما في قوله تعالى :

(١) الأمالي : ٢٣ (٢) سورة التوبة : ٣

(٣) الأمالي : ٢٣ ، ٣٣ (٤) الأمالي : ٣٣

(٥) الأمالي ص : ٢٣ ، ٢٤ ، و صدر البيت (معاوى إننا بشر فأسجج)

وقائله عقبة بن هبيرة الأسدي (الخزانة ١/٣٤٣ ، ٣٤٥) واستشهد به سيوطي في أربعة مواضع ١/٣٤ ، ٣٥٢ ، ٣٧٥ ، ٤٤٨ (الإنصاف

ص ٢٠٢) والمقتضب للمبرد ٢/٣٣٨ .

"ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر" (١)
فلا يصح عنده عطف (البحر) على اسم (أن) لأنها ليست في حكم المكسورة
بل (البحر) مصطوف على فاعل (ثبت) المقدر بمد " لو " .

ولم يتنبه المكبرى إلى هذا الفرق فقال : إن عطف (ورسوله)
على موضع الابتداء غير جائز عند المحققين ، لأن المفتوحة لها موضع غير
الابتداء بخلاف المكسورة . (٢)

أما ابن مالك فأجاز المطف على اسم إن المكسورة والمفتوحة
بالرفع حيث قال :

وجائز رفعك معطوفا على منصوب إن بمد أن تستكملا
وألحقت بإن لكن وأن من دون ليت ولمل وكان
واشترط الخضرى في حاشيته على ابن عقيل في (أن) المفتوحة أن تكون
في موضع الجملة بأن تسد سد مفعولى الملم اللذين أصلهما الجملة فتكون
في حكم المكسورة ، وكذا ما في معنى الملم كآية " وأذان من الله ورسوله " .
فهو بذلك يوافق ابن الحاجب ، ثم قال الخضرى بمد ذلك وقيل : يجوز
مطلقا ، وقيل يمنع مطلقا . (٣)

وقال ابن هشام : والمحققون من البصريين في الآية على أنه مبتدأ
حذف خبره والتقدير (ورسوله برى) أو على المطف على ضمير الخبر
المستتر أى (برى) هو رسول (٤) . ومن شواهد المطف على
اسم (إن) المكسورة بالرفع قول الشاعر :

فمن يك لم ينجب أبوه وأمه فان لنا الأم النجبية والأدب (٥)
وشترط ابن مالك لجواز الرفع أن تستكمل (إن) خبرها ، والكاشى
يجوز الرفع عطا على اسم إن مطلقا ولو لم تستكمل خبرها تسكا بظاهـر
قوله تعالى " إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون " وقراءة بعضهم
" إن الله وملائكته يصلون برفع ملائكته " وقول الشاعر :

-
- (١) لقمان : ٢٢ (٢) إملا ما من به الرحمن : ١١/٢
(٣) حاشية الخضرى على ابن عقيل : ١٣٧/١
(٤) شرح التصريح على التوضيح : ٢٢٧/١
(٥) التصريح على التوضيح : ٢٢٧/١ ، والصبان على الأسمونسى :

فمن يك أمسى بالمدينة رحله فإني وقصارٌ بها لغريب (١)
وتعبير النحاة هنا يفيد أن المطف على اسم (إِنَّ) باعتبار المحل
الأصلي وهو الابتداء وذلك قبل دخول "إِنَّ" ولكن ابن هشام حرر
المطف هنا على محل "إِنَّ" مع اسمها ، ومحلها رفع بالابتداء ، وذلك
عند إعرابه لقوله تعالى " رب إني لا أملك إلا نفسي وأخي (٢) " فقد ذكر
من وجوه الرفع في "أخي" أن يكون عطفًا على محل "إِنَّ" واسمها . وقال
"عبادة" معلقًا على هذا: في الحقيقة المطف على اسمها أما ما ذكره ابن هشام
فهو على مذهب الكوفيين . (٣)

سوجه قوله تعالى " كذلك ملكناه في قلوب المجرمين ، لا يؤمنون به
حتى يروا العذاب الأليم ، فيأتيهم بفتنة وهم لا يشعرون " (٤)

وجه الإشكال : كيف يكون إتيان العذاب بفتنة بعد أن شوهد ورؤي ؟
وهذا الاعتراض وإن كان متصلًا بالمعنى لا بالإعراب إلا أنه يجب عنه في
أماله بوجهين : أحدهما أن المراد بالرؤية مشارقتها وقارنتها ، وإطلاق
الفعل بمعنى مشارفته وقربه كثير قال تعالى : " كتب عليكم إذا حضر أحدكم
الموت إن تروا خيرًا الوصية (٥) " والمعنى إذا قارب حضور الأجل ،
وقوله تعالى " وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسوهن (٦) " ومعنى
أن الإمساك لا يكون بعد بلوغ الأجل ، وإنما المراد قارنين بلوغ الأجل ،
والوجه الثاني أنهم قد يرونه ولا يمتقدون أنه عذاب ، فتأتي الفتنة بمس
رؤيته حين يأخذهم ، كقوله تعالى : " وإن يروا كسفا من السماء ساقطًا يقولوا
سحاب مركوم " (٧)

وفي قوله تعالى " قال فإنك من المنظرين إلى يوم الوقت المعلوم " (٨)
عن قول من يقول : كيف أضيف " يوم " إلى " الوقت " والمراد باليوم الوقت
فكأنه قال : إلى وقت الوقت المعلوم ، وكان يفنى عن ذلك إلى الوقت المعلوم ؟

(١) قاله ضابئ بن الحارث البرجسي (شواهد المعنى على الأشمونسي :

٢٨٦/١)

(٢) المائدة : ٢٥

(٣) حاشية عادة على الشذو : ٦١/١

(٤) سورة الشعراء : ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ .

(٥) سورة البقرة : ١٨٠ (٦) سورة البقرة : ١٣١

(٧) سورة الطهر : ٤٤ وانظر الأمل : ٣٥٢ (٨) سورة الحجر : ٣٨ .

ورد على هذا الاشكال بأربعة آراء تتلخص في أن المراد بالوقت المعلوم النفخ في الصور فكأنه قال : إلى وقت النفخ ، أو أن يكون المراد بالوقت المعلوم " القيامة " ، أو أن يكون المراد بالوقت المعلوم النفخ ، و مراد باليوم يوم القيامة ، وأضيف لوجود الملازمة بينهما ، أو أن يكون المراد بالوقت المعلوم يوم القيامة والمراد بيومه يوم النفخ ، وهذا يندفع الأشكال (١) .

وروي عن ابن عباس أنه قال : المراد بيوم الوقت المعلوم النفخة الأولى يوم تموت الخلائق ، وهذا المعنى هو ما يدور حوله ابن الحاجب . ودافع عن أسلوب القرآن في قوله تعالى " يأتيها الرسول بلغ ما أنزل إليك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته " (٢) بأنه قد اعترض بأن العرب لا تقول " إن لم تفعل فما فعلت " لموافقة الشرط للجواب ، ولعدم الفائدة ، وكان جوابه عن هذا الاعتراض أن المراد تبليغ جميع ما أنزل إليه ، حتى إنه لو لم يبلغ الجميع فكأنه لم يبلغ شيئا أو يكون معنى " فما بلغت رسالته " وضع موضع أمر عظيم ، أي إن لم تفعل فقد ارتكبت أمرا عظيما . (٣) قال الزمخشري في هذا الموضع : " المراد فإن لم تفعل فلك ما يوجه كتمان الوحي كله من العقاب ، فوضع السبب موضع السبب ، ومعضده قوله صلى الله عليه وسلم : فأوحى الله إلي إن لم تبلغ رسالتي عذبتك " (٤) وهذا موافق للرأي الثاني عند ابن الحاجب . وروي عن ابن عباس أنه قال : المعنى بلغ جميع ما أنزل إليك من ربك فإن كتبت شيئا منه فما بلغت رسالته ، وهذا تأديب للنبي (ص) ، وتأديب لحملة العلم من أمته ألا يكتبوا شيئا من أمر شريعتنا (٥) والرأي الأول لابن الحاجب موافق لما روي عن ابن عباس .

وفي قوله تعالى " وما نريهم من آية إلا هي أكبر من أختها " يرى أن فيها إشكالا ، لأن أفضل التفضيل يفيد زيادة المفضل على المفضل عليه ، فقوله تعالى " إلا هي أكبر من أختها " يلزم منه أن تكون كل آية أكبر من الأخرى ، وذلك يؤدي إلى أن تكون أكبر وليست بأكبر ، وأجاب عن هذا بإجابات ثلاث : أن يكون المراد إلا هي أكبر من أختها ،

(١) الأما لي : ٢٦ ، ٢٧ (٢) المائدة : ٦٧
(٣) الأما لي : ٣٢ (٤) الكشاف : ١ / ٣٥٣
(٥) تفسير القرطبي : ٦ / ٢٤٢ (٦) سورة الزخرف : ٤٨

المتقدمة عليها ، أو يكون المراد أكبر من أختها من وجه ، والثانية أكبر من وجه آخر ، أو يراد أنها تكون أكبر من أختها وقت حصولها ، لأن المشاهدة لها أثر عظيم في النفس . (١)

وهند الزمخشري ليس هناك تفضيل في هذه الآية ، وإنما هذا أسلوب عربي يفيد أن الآيات كلها كبيرة ، ولا تفاوت بينها ، كقول القائل :

" رأيت رجلا بمحضهم أفضل من بحض ، " ، وقول الشاعر :

(٢)
من تلق منهم ثقل لا قيت سيدهم مثل النجوم التي يسرى بها السارى
قول الأمازيغية عن بنيتها " شكلتهم إن كنت أعلم أيهم أفضل ، هم كالحلقة
الفرقة لا يدري أين طرفاه (٣) " .

ولاحظ أن ابن الحاجب يرد على الاعتراض ، ردا عقليا منطقيًا ، حاملا التفضيل على حقيقته ، وأنه لا بد أن يكون هناك فضل ومفضل عليه . أما الزمخشري فيرد ردا أدبيا ، فيه تذوق للأسلوب العربي ، وأنه لا يلزم عنده أن يكون هناك تفضيل ، وإنما هذا أسلوب عربي يفيد تشابه جميع الآيات ، فأنها كبيرة ، ويستشهد بكلام العرب على ذلك وأنا أؤيد تفسير الزمخشري ، وأن التفضيل ليس مرادا .

ط - أحكام لفظة خاصة بالقرآن :

وللقرآن عنده أحكام لفظة خاصة به ، لأنه كلام الله سبحانه وتعالى ، ومخبر ما يصح في حق البشر لا يصح في حقه تعالى ، فالله منزّه عن الصفات التي يتصف بها الإنسان ، فإذا عبر - سبحانه - " بلمعل " فليس معنى ذلك أنه يرجو أو يتوقع أو ينتظر ، وأنه ليس عالمًا بما سيحدث ، فذلك مستحيل على الله العالم بكل شيء .

(١) الأملالي : ٤٧

(٢) قوله المرندس وهو من بنى بكر بن كلاب يمدح بنى عمرو والفتوسيين (الحماسة ٢ / ٢٥٥ ، ٢٥٦ ط صبيح) وقيل لعبيد بن الأبرص (مشاهد الإنصاف على شواهد الكشاف : للمرزقي : ص ٥٧) .

وقيل له :

لا ينطقون عن الفحشا " إن نطقوا " . ولا يمارون إن ماروا بإكتار (٣)
الكشاف : ٣ / ٤٢١ ، ٤٢٢ .

فيماذا تفسر قوله تعالى " فلملك تارك بعض ما يوحى إليك وضائق بسـ
صـ (١) درك " ، وقد أجاب عن توهم ذلك ، بأن ألفاظ التوقع إذا وردت
من الله تعالى ، فهي محمولة على التوقع من المخاطب كقوله تعالى " لعله
يتذكر " (٢) بمعنى اذها على توقمكما ذلك (٣) ، وقوله " فلملك
تارك " بمعنى أن التوقع منك للترك حاصل لأجل هذه الملة والتعننت
المذكور ، وهو قولهم " لولا أنزل عليه كنز أو جاء معه ملك (٤) " .

ومن أنواع البديل في النحو "بديل الغلط" ، وهذا النوع لا يمكن حمل
القرآن عليه ، لاستحالة الغلط على الله سبحانه ، فهذا النوع يمتنع ووروده
في القرآن الكريم (٥) .

والأسلوب اللغوي الضعيف عنده لا يرد في القرآن ، فالخفض على
الجوار شاذ ، لأنه لم يرد في القرآن ولا فصيح الكلام ، وإنما أتى في كلام
من لا يؤبه له من العرب . (٦)

وإذا ورد استفهام على لسان الله في القرآن فليس المراد أنه
يستفهم عن شيء لا يعرفه مثل بقية الناس حين يستفهمون ، فلا بد من
تأويل الاستفهام بأن يكون له معنى آخر ، ففي قوله تعالى : " فماذا بعد
الحق إلا الضلال " يروى أن الاستفهام هنا بمعنى النفي ، وليس على
حقيقته ، لاستحالة تحقيق الاستفهام في حق الله تعالى (٧) .

ولم بأسلوب القرآن فيقول : كل ما في القرآن من قوله " وما أدراك " فقد
أعلم بمفعوله مثل " القارعة ، ما القارعة ، وما أدراك ما القارعة " (٨) وأما
ما في القرآن من قوله " وما يدرك " (٩) فقد قيل إنه لم يدرك (١٠) .

-
- (١) سورة هود : ١٢ (٢) سورة طه : ٤٤
(٣) الخطاب لموسى وهارون حين طلب الله منهما الذهاب إلى قومهم
لعله يتذكر أو يخشى في قوله تعالى " اذها إلى قومون انه طفسي
فقولا له قولنا لنا لعله يتذكر أو يخشى " سورة طه : ٤٣ ، ٤٤ .
(٤) الأماي : ٤٨ (٥) الأماي : ٤٥ ، ٨٠ ، ٨١ .
(٦) الأماي : ٧٩ (٧) الأماي : ٤٣
(٨) سورة القارعة : ١ - ٢ - ٣
(٩) سورة الأحزاب : ٦٣ ، الشورى : ١٧ ، وحيس : ٣٠ .
(١٠) الأماي : ٥٤ .

خلاصة منهجه وآرائه في الأمالي القرآنية :

١- ما سبق أستطيع أن أوجز منهجه وآرائه في أماليه القرآنية فيما يلي:
لم يراع في الأمالي القرآنية ترتيب الآيات حسب ورودها في المصحف،
ولاحسب اتفاقاتها في الموضوع النحوي ، وقد يكون له العذر في أنه
لم يملها مرتبة ، بل أملاها عندما كانت الحاجة تدعو إلى الإملاء
ولكن العيب يقع على من جمع هذه الأمالي ، ولم يراع فيها الترتيب
حتى في تاريخ الإملاء (١) .

٢- كان يختصر في كتابة الآية فيذكر جزءا منها ، وقد يشمل حديثه
عنها أجزاء أخرى لم يذكرها ، وكان أحيانا لا يذكر عند الشرح الكلمة
التي يتحدث عنها ، وقد مرت أمثلة لذلك (٢) .

٣- كان يخص كل إملاء بآية واحدة ، ويندر أن يمل على أكثر من آية
في إملاء واحد ، وقد يكرر الآية الواحدة في إملائين ، والحديث
مختلف فيهما (٣) .

٤- تناول في بعض الآيات تفسير المعنى دون التفرغ للإعراب وكان
منهجه في تفسيرها إما بحث معاني بعض الكلمات لفها ، وإما شرح
الأسلوب القرآني ، وإما الإجابة على ما يتصل بالعقيدة لدفع شبهة
تثار حول الآية (٤) .

٥- تعرض لبلغة القرآن كالأستفهام الإنكاري وذكر الظاهر موضع الضمير
لفرض بلاغ (٥) ، والتقديم والتأخير .

٦- كان اهتمامه بالقراءات القرآنية واضحا ، وقد استشهد بالقراءات
المتواترة للقراء السبعة ورواتهم ، ووجهها توجيها نحو (٦)
ولم يوجه من القراءات الشاذة إلا قراءة واحدة وهي " هن أظهر
لكم " بنصب أظهر (٧) .

٧- وضع النحو في خدمة المعنى الذي يهدف إليه النص القرآني فأعرابه
يدور حول المعنى المراد من الآية ، فمراعاة المعنى عنده أهم من
مراعاة الصناعة النحوية (٨) .

(١) انظر ص ٦٣ من هذه الرسالة وما بعدها (٢) ص ٥٩ من هذه الرسالة .

(٣) ص ٦١ من هذه الرسالة (٤) ص ٧٩ من هذه الرسالة

(٥) ص ١٣٢ من هذه الرسالة (٦) ص ٨٥ من هذه الرسالة وما بعدها

(٧) ص ٨٦ من هذه الرسالة (٨) ص ١٢٤ من هذه الرسالة .

- ٨- استخدم المنطق والمقل في توجيه بعض الآيات ، فكان يميل إلى الحجة وتفنيده الآراء ، فما وافق المقل قبله ، وما لم يوافق رفضه ، وإن قال به أعلام النحويين قبله ، وذلك واضح في كل الأمالي .
- ٩- وترتب على ذلك مخالفته لكثير من آراء من سبقه ، واستقلاله بآراء لم تعرف من قبل ، وسأتمرض لذلك بتوسع أكثر عند الحديث عن شخصيته النحوية .
- ١٠- للقرآن عنده أحكام لفظة خاصة ، فليس كل ما يجوز في اللغة يجوز في القرآن ، فلا يصح مثلا وقوع بدل الغلط فيه ، ولا يصح حمل الاستفهام على حقيقته لأن الله منزّه عن ذلك ، ولا يصح حمل السرجاء على حقيقته حينما يعبّر الله " بلعل " ، ولا بد من تأويل ذلك (١)
- ١١- مراعاة الأحكام الشرعية عند الإعراب فمضى " أو " في قوله تعالى : " تقاتلونهم أو يسلمون " (٢) وفي قوله " ما لم تمسوهن أو تفرضوا" (٣) " لهن فريضة " متوقف على الحكم الشرعي كما يراه الفقهاء فمعناها هنا معنى الاستثناء بالا .
- ١٢- قياسه النظر على النظر في القرآن ، واستيمابه للأساليب القرآنية ، وتمكّنه من فهمها ، وكان يؤيد رأيه أحيانا بالأمثلة (٥) التي لا تدع مجالاً للشك .
- ١٣- كان يذكر في ثنايا الحديث قواعد لفظة عامة بكثرة ، وهذه القواعد توضح لنا رأيه ووجهه في النحو واللغة ، مثل قوله : " لا حاجة إلى التقدير مع وجود ظاهر يفنى عنه " (٦) وقوله : " مراعاة الأمر المعنوي أولى من مراعاة الأمر اللفظي " (٧) وقوله :

(١) ص ١٥٩ من هذه الرسالة .

(٢) الأمالي : ص ٢ (٣) الأمالي : ص ٧٢

(٤) انظر ص ٨٢ من هذه الرسالة .

(٥) انظر ص ٧٧ من هذه الرسالة .

(٦) الأمالي : ص ٦٢ .

(٧) الأمالي : ص ٦٩ .

" العرب تصف الجزء بما تصف به الجملة (١) " وقوله : " حذف
الموصوف وإقامة الصفة مقامه ليس بقياس في غير المصداق (٢) " وقوله :
" يكون النفي لما يتوهم أو يظن أو يمتد (٣) " وقوله : " النكرة
في صريح سياق النفي تنفي الجملة (٤) " وقوله : " التأكيد اللفظي
لا يفصل بينه وبين مؤكده بالجملة (٥) " .

(٢) الأملی : ١٤

(٤) الأملی : ٧٣

(١) الأملی : ٧

(٣) الأملی : ٦٢

(٥) الأملی : ٦ .

الكتاب الثالث

في الأمان على كذب المفصل

الفصل الأول

منهج ابن الحاجب في أماليه على المنهول

١- كتاب المنهول :

بدأ الزمخشري في تأليف كتابه " المنهول " يوم الأحد أول شهر
رمضان من عام ٥١٣ هـ وأتمه في غرة المحرم عام ٥١٤ هـ^(١) وقد طبع
هذا الكتاب مستقلاً من غير تعليق أو حواشي فكانت صفحاته ٢٣٩ صفحة
وقد بين الزمخشري منهجه في هذا الكتاب فقال في مقدمته :

" ولقد ندبني ما بالمسلمين من الأرب ه إلى معرفة كلام العرب ه
وما بي من الشفقة والحدب ه على أشياء من حفدة الأدب ه لإنشاء كتاب
في الإعراب ه محيط بكافة الأبواب ه مرتب ترتيباً يبلغ بهم الأمد البعيد
بأقرب السعى ه وملاً مجالهم بأهون السعى ه فأنشأت هذا الكتاب
المترجم بكتاب " المنهول في صنعة الإعراب " ه مقسوماً أربعة أقسام :
القسم الأول في الأسماء ه القسم الثاني في الأفعال ه القسم الثالث في
الحروف ه القسم الرابع في المشترك من أحوالها ه وصنفت كلا من هذه
الأقسام تصنيفاً ه وفصلت كل صنف منها تفصيلاً ه حتى رجع كل شيء
إلى نصابه ه واستقر في مركزه ه ولم أدخر فيما جمعت فيه من الفوائد
التكاثرية ونظمت من الفرائد المتناثرة ه مع الإيجاز غير المخل ه والتلخيص
غير المسهل (٣) "

ولم يكن هذا التقسيم من ابتكار الزمخشري ه فقد سبقه أبو علي
الفارسي إلى هذا التقسيم في كتابه " الإيضاح " إذ جاء بالأقسام الثلاثة
الأولى فيه أما القسم الرابع عند الزمخشري فقد خصصه " أبو علي " كتابه
" التكملة " (٤) ه وسار ابن الحاجب على نهجه ه فجا في الكافية بالأقسام
الثلاثة ه وخصص كتاب (الشافية) للقسم الرابع عند الزمخشري ه فكان
أقتفاؤه أثر أبي علي الفارسي أوضح " فالشافية مثل " التكملة " ه اختصت
كل منهما بالصرف ه " والكافية " مثل " الإيضاح " في أقسامه ه وكان الزمخشري يزعم

(١) كشف الظنون : المجلد الثاني نهر ١٧٧٤

(٢) مطبعة الكوكب الشرقي بالاسكندرية سنة ١٢٩١ وصححه حمزة فتح الله .

(٣) المنهول : ص ٥٤ هـ (مطبعة الكوكب الشرقي) .

(٤) أبو علي الفارسي للدكتور شلبي : ص ٥٢١ هـ ٥٢٢ .

أنه ليس في كتاب سيبويه مسألة إلا وقد تضمنها كتابه "الفصل" وضحى
أن بعض أهل الأدب أنكروا عليه ذلك وذكر له مسألة من "الكتاب" وقال
هذه لم ترد فيه ، فقال : إنها إن لم تكن فيه نصا فهي فيه ضمنا ه
وبين له ذلك (١) .

ويتضح من هذا أن الزمخشري كان يضع كتاب سيبويه نصب عينيه
حينما ألف كتابه "الفصل" فقد أوجز فيه مسائله (٢) .

وهناك من يتقد هذا الكتاب بأنه مستغلق الألفاظ ، قال أبو اليمان
زيد بن الحسن بن زيد الكندي - وهو يوفد نحوي دمشق بزعمه -
: هو تأليف موضوع على الاختصار ، بالتقاط المسائل من كتب أئمة
العربية فجاء مستغلق الألفاظ على ما تحتملها من المعاني الواضحة (٣)
فهذا العالم يرى أن سبب استغراق الألفاظ أنه مختصر من كتب أئمة
العربية اختصارا سبب القموض في العبارة ، وهذا الرأي فيه بالغة
فالكتاب سهل إلى حد ما ، ويمكن فهمه بدون شرح ، ذلك لأنه ليس
مختصرا اختصارا مخلا ، فهو يحتجرتنا مطولا أو شرها مختصرا ه
١ : يوضح المسائل بالأمثلة والشواهد الكثيرة ، وطريقته في العرض
أنه يقسم كل باب من أبوابه إلى فصول ، فباب "الحال" مثلا قسمه
إلى مقدمة وشأنية فصول ، فالمقدمة عن شبه الحال بالفعال به ، وعن
مجربها لبيان هيئة الفاعل أو المفعول أو هيئتهما معا ، والفصل
الأول عن العامل فيها ، والثاني عن وقوع المصدر حالا ، والثالث
عن وقوع الاسم غير الصفة والمصدر حالا ، والرابع عن أن من حقها
أن تكون نكرة ، وصاحبها معرفة ، والخامس عن الحال المؤكدة
والسادس عن الجملة تقع حالا ، والسابع عن إخلاء الجملة من العائد
والثامن عن انتصاب الحال بعامل مضمرة ، وهو في كل هذه الفصول
يوضح بالأمثلة والشواهد الشعرية (٤) ، فهو ليس متنا مختصرا
ولكنه متن يميل إلى التفصيل والتوضيح ، من أجل ذلك سماه صاحب

(١) نزعة الألباء : ص ٣٩٢

(٢) انظر (المدروس النحوية) للدكتور شوقي ضيف : ٢٨٤

(٣) إنباه الرواة : ٢٦٧/٣ .

(٤) انظر الفصل (ص ٦١ - ٦٥) .

"المفصل" ، ولما أراد أن يكتب متنا مختصرا ، اختصره وسعى لهذا المختصر "الأنموذج في النحو" فالأنموذج مختصر من المفصل^(١) ، وللمخشي كتاب آخر في بعض مشكلات المفصل^(٢) .

وكان كتاب (المفصل) أهم كتاب يدرس بمصر والشام ، وبلغ من حب "الملك المعظم" له أن جعل جائزة كبرى لمن يحفظه^(٣) ، وقد أشاد الشعراء بذكر هذا الكتاب ، فقال أحدهم :

إذا ما أردت النحوهاك محصلا . . عليك من الكتب الحسان "مفصلا"
وقال الآخر :

مفصل جار الله في الحسن غاية وألفاظه فيه كدر مفصل^(٤)
ولولا التقى قلت المفصل معجز كأي طوال من طوال المفصل
وقد أثار هذا الكتاب اهتمام العلماء في القرن السابع إلى جانب اهتمامهم بكتاب (الإيضاح) لأبي علي الفارسي^(٥) .

وقد عد صاحب كشف الظنون من تناول المفصل شرحا أو نظما أو اختصارا أو نقدا ٣٢ عالما ، منهم ٢٣ شرحوه ، وأربعة شرحوا أبياته ، واختصره اثنان ، ونظمه اثنان ، ونقده مخطئا واحد ، وتوجد على بعض شروحه تعليقات وحواشي .

ومن أشهر من شرحه :

١- ابن الحاجب ، وسعى شرحه "الإيضاح"^(٦) ، وعلى شرحه حاشية لفخر الدين الجاربردي أحد بن حسن المتوفى عام ٧٤٦ .

(١) كشف الظنون : المجلد الأول نهر ١٨٥

(٢) كشف الظنون ، المجلد الثاني نهر ١٧٧٤

(٣) الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية : ١٦٨

(٤) كشف الظنون : ١٧٧٤/٢

(٥) أبو علي الفارسي للدكتور عبدالفتاح شلبي ص ٥٣٨

(٦) توجد منه بدار الكتب تسختان مخطوطتان إحداهما رقم ١٨٥٥ نحو

والثانية رقم ٢٨٦ تيموية . وتوجد منه نسخة بمكتبة البلدية

بالاسكندرية رقم ٥٤٥ ب ، وأخرى بمكتبة ابراهيم باشا رقم ١٨ هـ

وأخرى بمكتبة سوهاج .

- عليه حاشية أخرى لجلال الدين رسولا بن أحمد بن يوسف
التباني ت سنة ٧٩٢ .
- ٢- أبو عبدالله محمد بن عبدالله المعروف بابن مالك النحوي
ت سنة ٦٧٢ .
- ٣- الإمام فخر الدين محمد بن عمر الرازي ت سنة ٦٠٦ هـ ، عليه
تعليقه لأبي علي الشلوين ت سنة ٦٤٥ .
- ٤- علم الدين قاسم بن أحمد اللوقى الأندلسي ت سنة ٦٦١ وسماه
" الموصّل "
- ٥- الوزير جمال الدين علي بن يوسف القفطي ت سنة ٦٤٦ .
- ٦- علم الدين السخاوي ، وقد شرحه مرتين أحدهما في أربع مجلدات
سماه " المفضل " ، والآخر سماه (سفر السعادة وسفير الإفادة)
ت سنة ٦٤٣ .
- ٧- أبو البقاء يميني بن علي المعروف بابن يميني النحوي ت سنة ٦٤٣ .
- ٨- أبو البقاء العكبري ، واسم شرحه " المحصل في شرح المفصل "
ت سنة ٦١٦ .
- ومن شرح أبياته أبو البركات جبارك بن أحمد المعروف بابن المستوفي
الاريلي ت سنة ٦٣٨ وسماه " إثبات المحصل في نسبة أبيات المفصل "
وروى الدين حسن بن محمد الصغانسي ت سنة ٦٠٥ ومحمد بدر الدين
أبي فراس النعساني الحلبي فرغ من تأليفه سنة ١٣٢٣ . (١)
- ومن نظمه أبو نصر فتح بن موسى الخضراوي القصري ت سنة ٦٦٣
وصنف أبو الحجاج يوسف بن معزور القيسي الأندلسي من أهل الجزيرة
في رد المفصل كتابا سماه (كتاب التنبيه على أغلاط الزمخشري في
المفصل وماخالف فيه سيوفه) ت سنة ٦٢٥ (٢)

(١) وهو مطبوع أسفل المفصل بمطبعة التقدم بمصر .
(٢) كل هذه الشروح والكتب التي تناولت المفصل من كتاب كشف الظنون
المجلد الثاني : ١٧٧٤ وما بعدها .

وأشهر شرح الفصل شرح ابن يمين^(١) الذي ألفه وهو فسى سن السبعين ، قال في مقدمته : " وكنت ابتدأت بهذا الكتاب ثم عرض دون إتمامه موانع منها اعتراض الشواغل ومنها ما أحدثته السبعون بين القلم والأنامل " .

وقد طبع هذا الشرح في عشرة أجزاء ، والأجزاء الستة الأولى تبحث في الأسماء ، والجزء السابع يبحث في الأفعال ، والجزء الثامن حتى ص ٥٣ من الجزء التاسع يبحث في الحروف ، ومن ص ٥٣ من التاسع حتى نهاية الجزء العاشر في المشترك .

ومعد هذا الشرح من أهم المراجع النحوية ، فمؤلفه ابن يمين من كبار أئمة العربية ، ماهر في النحو والتصريف ، وقد تصدر بحلب للإقراء زماناً ، وطال عمره ، وشاع ذكره ، وشرح أيضاً تصريف ابن جني ، وتوفي بحلب محرراً في الخامس والعشرين من جمادى الأولى سنة ١٤٣ (٣) فهو معاصر لابن الحاجب .

ولما كان " الفصل " قد أثار انتباه علماء القرن السابع وابن الحاجب منهم ، فقد أدلى بدلوهم معهم ، وكان لهذا الكتاب أثر في نحوهم إذ سار على نهجه في كتابه " الكافية " حتى قيل إنها مختصر للفصل^(٤) . وقد وضحت ذلك عند الحديث عن الكافية ، هينت أوجه الشبه بينهما في التقسيم والمعبارة^(٥) ، وألف كتاباً في شرحه سماه (الإيضاح) وخصص جزءاً هاماً من أماليه النحوية ، تناول فيه الفصل بالشرح والنقد والتحليل وتوضيح ما فيه من شواهد ، وهذا الجزء من أماليه هو موضوع دراستنا في هذا الباب .

(١) مطبوع بإدارة الطباعة المنيرية بمصر في عشرة أجزاء .

(٢) بغية الرعاة : ٣٥١/٢ ، ٣٥٢

(٣) نفس المصدر ص ٣٥٢

(٤) البداية والنهاية لابن كثير ١٢٦/١٣

(٥) انظر : ص ١٩ من هذه الرسالة .

٢- طريقة الإملاء

أ- عدم الترتيب :

يلاحظ على هذا القسم من الأمالي بالوحيظ على الأمالي القرآنية من أنه لم يراع فيه ترتيب الأمالي وفق ورودها في كتاب المفصل ، ولا وفق الفرض النحوي الذي سبقت له ، ولا وفق زمان الإملاء ، أو مكانه ، ولنضرب أمثلة توضح هذه الظاهرة .

إذا نظرنا إلى الإملاء رقم ٦ الخاص بأعراب جزء من البيت الآتي :

ومن فعلتي أنثى حسن القرى إذا الليلة الشهباء أضحت جليدها (١)

نجد هذا البيت في المفصل (شرح ابن يحيى) في الصفحة رقم ١٠٣ من الجزء السابع ، والإملاء رقم ٧ وهو على البيت :

أكل امرئ تحسب من أسراً وتارتوقد بالليل نـ (٢)

في الصفحة رقم ٢٦ من الجزء الثالث والإملاء رقم ٨ وهو على الشطر الآتي : " أو الفأ مكنة من ورق الحمص (٣) " في الصفحة ٧٤ من الجزء السادس والإملاء رقم ٩ وهو على قول الشاعر :

لمزة موحشا طلل قديم عفاء كل أمحم يمتديـ (٤)

(١) الأمالي : ٨٦ والمفصل : ٢٦٦ والبيت في الهمع ١١٦ - قال

السنقيطي في الدرر اللوامع : لم أعر على قائله ص ٨٤ .

(٢) الأمالي : ٨٦ والمفصل : ١٠٦ ، وسببوه ٣٣/١ والهمع : ٥٢/٢ ،

والدرر اللوامع : ٦٢/٢ ، وأمالي ابن الشجري : ٢٩٦/١ ، والكامل

للبرد : ١٦٣ ، وذكر سببوه أن قائله أبو دواد .

(٣) الأمالي : ٨٨ والمفصل : ٢٢٧ وقائله المجاج من أرجوزة يمدح بها

بنو خندف وقبله : ورب هذا الحرم المحرم والقاطنات البيت غير الريم

(شواهد المفصل) ص ٢٢٧ والحص : الحمام حذف اليم فصراً لخطا

ثم قلب الألف ياء لكان القافية وكسرماً قبلها للنسابة .

٤- الأمالي : ٨٨ والمفصل : ٦٣ والبيت رواه بمضهم لمزة موحشا " قال هو

لكثير عزة وآخرون " لية موحشا " فنبهه إلى ذى الرمة فيلان ، فإن

مية اسم محبوبته (شواهد المفصل ص ٦٣) .

في الصفحة ٦٢ من الجزء الثاني ، أما الإملاء رقم ١٠ فهو على "البنى
الذى حركته لابمام (١) ل" وهذه العبارة في الصفحة ٧٩ من الجزء
الثالث ، ويتضح من هذا أن ترتيب الأملى حسب ورودها في المفصل
لم يراع في أملى ابن الحاجب ، كما لم يراع الترتيب وفق الفرض النحوى ،
فهذه الأملى السابقة لا يربطها غرض نحوى واحد ، فكل بيت فيها كان
الحديث فيه عن غرض نحوى غير غرض البيت الآخر ، ولانقول إنها شواهد
شمرية وهذا يربط بينها ، فهو لم يراع ذلك في أمليه ، فقد فصل بين
هذه الشواهد والشواهد الأخرى التى جا بها بأمال على عبارات من
المفصل ليس بها شواهد .

ومما يدل دلالة قوية على أن الارتباط بين الأملى من حيث
الفرض غير مقصود له أن الإملاء رقم ١٠٢ وهو على قول الشاعر :

يا لمنة الله والأقوام كلهم والصالحين على سمان من جبار (٢)
رقم ١٠٤ على قولهم " يابؤس لزيد " مرتبطان بأنهما عن حذف النادى
وجاء البيت والمثال في المفصل متطابقين في هذا الموضع إذ قال :
قد يحذف النادى فيقال : " يابؤس لزيد " أى ياقوم بؤس لزيد
ومن أبيات الكتاب :

يا لمنة الله والأقوام كلهم والصالحين على سمان من جبار (٣)
ومع هذا الترابط بين الإملاء بين فصل بينهما بالإملاء رقم ١٠٣ وهو
عن الترخيم في عمروه فلو كان يريد الارتباط لما فصل بين إملاءين في موضوع
واحد بإملاء آخر .

(١) الأملى : ٨٨ والمفصل : ١٢٥ .

(٢) مبيوه ٣٢٠/١ والهمج : ١٧٤/١ وشواهد ١٥٠/١ ، وأملى

ابن السجوى ٢٣٥/١ ، والكامل للمبرد ١٦٨/٢ وشرح شواهد

المفنى للسيوطى ص ٢٦٩ قال الشنقيطى : ولم أعر على قائله (الدرر

للواضع ١٥٠/١) قال السيوطى : وروى "والصالحون" على أنه فاعل فى

المعنى أو يكون معطوفا على المتبدأ وهو (لمنة) أى لمنة الصالحين ،

ثم حذف المضاف وأعرب المضاف إليه بأعرابه (شواهد المفنى ٢٦٩)

(٣) الأملى : ص ١٥٥ .

وهناك بمض أقال قد تجاوزت ، وجمعها موضع واحد في الفصل
وذلك كالإملاء رقم ٣٠ وهو عن البيت :

علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم بأبيض ماضى الشفرتين يمانى (١)
والإملاء رقم ٣١ عن البيت :

باعد أم العمر من أسيرها حراش أبواب على قصورها (٢)
والإملاء رقم ٣٢ عن البيت :

رأيت الوليد بن يزيد بهاكا شديدا بأخناء الخلافة كاهل (٣)
والإملاء رقم ٣٣ عن البيت :

وقد كان فيهم حاجب وابن أمه أبو جندل والزيد زيد المعارك (٤)
وهذه الأبيات جاءت متتالية على هذا الترتيب في الفصل " في موضوع
واحد ، وهو أن العلم قد يتأول بواحد من الأمة السماء به فلذلك التأول
يجرى مجرى رجل وفرس ، فيجترأ على إضافته وإدخال اللام عليه (٥) " .
فاستشهد الزمخشري بالأبيات السابقة على مجيء العلم محل بال أو ضافا
إذا تعدد تشبيها له بالنكرة .

وابن الحاجب لم يرد أن يجمع بين هذه الأبيات لهذا الغرض (٦)
ولو كان هذا غرضه لأنى بها كلها في إملاء واحد ، وإنما كان بمسروب
في البيت كلمات أخرى غير محل العاهد ، فهو بذلك لم يراع الترتيب ، وإنما
جاء ذلك عرضا ، ولو كان يريد ذلك لالتزم الترتيب في كل أماليه أو أكثرها
على الأقل .

-
- (١) هو لرجل من طيئ الفضل شرح أبيات الفصل : ١٢
 - (٢) البيت لأبى النجم قال الشيباني : اسمه الفضل ، وقال بن الأعرابي
اسمه الفضل بن قدامة وهو من رجاز الاسلام الفحول القدميين
(الفضل شرح بنات الفضل للنماني) ١٣ .
 - (٣) البيت لابن ميادة واسمه الرماح بن يزيد من قصيدة طويلة يمدح
بها الوليد بن يزيد (الفضل : ١٣) .
 - (٤) البيت للأخطل واسمه فيات بن غوث وكفى أبا مالك وكان نصرانيا
حببت الهجاء (الفضل : ١٤) .
 - (٥) الفصل : ١٢ ، ١٣ ، ١٤ .
 - (٦) الأمالي : (من ص : ٩٦ - ٩٧) .

وما يدل على أنه لا يقصد الترتيب في الزمان أو المكان للأمالى
أن الإملاء رقم ٥٠ مثلا كان في دمشق سنة ٦١٨ ، ورقم ٥١ كان في
القاهرة سنة ٦١٣ ، ورقم ٥٢ في دمشق سنة ٦١٨ ، ورقم ٥٣ في دمشق
سنة ٦٢٣ وأن رقم ٦١ في دمشق سنة ٦٢٠ ورقم ٦٢ في القاهرة سنة
٦١٠ ورقم ٦٣ في دمشق سنة ٦١٨ .

وعدم الترتيب مما يحاب على الأمالى ، وقد يقال إن هذه سمى
الأمالى ، فهي ترد حسب المواقف ، وإجابة لأسئلة السائلين ، وراعى فيها
أيضا عدم الملل من القارىء إذا كانت في مسائل متفرقة ، ولكن هذا
يقلل الفائدة منها ، فيجب عند تحقيق هذا الكتاب أن تعد له فهراس
حسب الموضوعات التي طرقتها في النحو .

ب - تفسير في عبارة الفصل :

لم يكن ابن الحاجب يراعى الدقة أحيانا في نقل بعض عبارات الفصل
مع الاختصار الذي لا يوضح المراد منها . من ذلك ما جاء في الإملاء الثاني
من الأمالى على الفصل : " وقال أيضا مليا بدمشق سنة ثمانى عشرة على
قول الزمخشري " فإنه موضوع للجنس بأسره " (١) وعبارة الفصل هي :
وما لا يتخذ ولا يؤلف فيحتاج إلى التمييز بين أفراد كالطير والوحوش وأحناش
الأرض وغير ذلك فإن العلم فيه للجنس بأسره " (٢) .

فعبارة ابن الحاجب " فإنه موضوع للجنس بأسره " فيها تفسير لعبارة
الفصل ، ولم يبين لنا ما يعود عليه الضمير فيها ، ولو ذكر كلمة " العلم " التي
ذكرها الفصل لكان أوضح ، وهذا دأبه يختصر في عبارة الزمخشري ، كما رأينا
في أماليه القرآنية .

وما يتضح فيه اختصاره قوله ناقلا عن الفصل : " شبه الحال
بالمفعول من حيث إنها مفعول فيها " (٣) " وصحة العبارة في الفصل :
" شبه الحال بالمفعول من حيث إنها فضلة مثله جاءت بعد من الجملة
ولها بالظرف شبه خاص من حيث إنها مفعول فيها " (٤) .

(١) الأمالى : ٨٤

(٢) الفصل : ص ٩ وفي شرح ابن يعين ٢٤/١

(٣) الأمالى : ١٣٢

(٤) الفصل ص ٦١ وفي شرح ابن يعين : ٥٥/٢ .

ورأي في هذه العبارة أن ابن الحاجب لم يختصها هذا الاختصاص
المخل بالمعنى فإن شبه الحال بالفعل لا يكون من حيث إنها مفعول فيها ،
بل هذا يناسب شبهها بالظرف ، أما سبب حذف ما حذف من الجملة فهو
خطأ من الناسخ بسبب انتقال النظر بعد قوله " من حيث إنها " المكونة
مرتين ، وهذا شائع عند بعض النساخ في كثير من المخطوطات .

ومن الاختصار أيضا نقله عن الفصل ما يأتي " وتسمي المفرد أكثره
فيما كان مقدارا ، وقد يكون فيما ليس إياها قولهم " لله دره فارما ^(١) " .
وتصريح عبارة الفصل هـ : " وتسمي المفرد أكثره فيما كان مقدارا كيلا كقيزان ،
أو وزنا كمنوان ، أو مساحة كموضع كف ، أو عددا كمشرون أو قياسا كملؤه ومثلها ،
وقد يقع فيما ليس إياها نحو قولهم " وجه رجلا ، ولله دره فارما وحسبك
به ناصرا ^(٢) " .

واختصار ابن الحاجب واضح في هذا الموضع كما هو واضح في قوله
وأما عن الفصل فرباب المفعول المطلق : " ومنه ما يكون توكيدا إما لشيء
وإما لنفسه ^(٣) " ، وعبارة الفصل في هذا الموضع هي : " ومنه ما يكون توكيدا
إما لشيء كقولك هذا عبد الله حقا والحق لا الباطل وهذا زيد غير ما تقول
وهذا القول لا قولك ، وأجدك لا تفعل كذا أو لنفسه كقولك : له على ألف درهم
عرف ^(٤) " ، وواضح أنه اختصر هنا الأمثلة .

وقد يذكر عبارة للفصل ولا يشير إلى أنها من الفصل ، فيظن القارئ
أنها من كلام ابن الحاجب ، إذ جاءت في ثنايا كلامه ، وذلك مثل قول الفصل
في " لا النافية للجنس " : " فإن جاء مفصلا بينه وبين لا أو معرفة وجب الرفع
والتوكيد ^(٥) " فقد وردت هذه العبارة خلال كلامه بدون إشارة إلى أنها
من الفصل ، فلم يذكر قبلها كلمة " قوله " أي الزمخشري في الفصل ، كما دلت
وقد تكون العبارة التي ينقلها عن الفصل بثبوتها فتكون غائبة كقوله " ليفيد
ضربا من التوكيد ^(٦) " فقد أطل على هذه العبارة ولم تعرف ما الذي
يفيد التوكيد إلا بعد قراءة ما كتبه والقصد (ضمير الفصل) .

(١) الأملی : ١٣٧ .

(٢) الفصل : ٦٦ وفي ابن يعين : ج٢ ص ٧٢ .

(٣) الأملی : ١٤٩ .

(٤) الفصل : ٣٢ وفي ابن يعين : ١١٦/١ .

(٥) الأملی : ١٤٣ .

(٦) الفصل : ١٣٣ وفي ابن يعين : ١١٠/٣ .

ج- أمال مكسورة :

قد يتحدث عن موضع واحد في الفصل أكثر من مرة في أماليه فالإملاء رقم ١٠ ورقم ١٧ على قول الزمخشري في الفصل : " البنى هو الذي سكون آخره وحركته لا يماثل " (١) فلماذا كرر الإملاء ؟ في المرة الأولى تحدث عن هذه العبارة ليرد شبهة من يظن أن مثل " عصا وموسى " بنى ، لأنه ثابت الآخر ، فيقول : " إن فيهما حركة مقسورة ، والقدر مثل الملقوط بـ " (٢) وفي المرة الثانية يرى أن هذا الحد للبنى غير مستقيم ، لأنه أتى في الحد بواو المطف ، فإن قصد الجميع لم يستقم ، إذ ليس فيه سكون وحركة في آخره معاً ، وإن قصد معنى " أو " كان فيه شذوذ لفظي في استعماله " الواو " بمعنى " أو " واستعماله لفظة " أو " في الحد الواحد (٣) .

وما جاء مكرراً الأمالى رقم ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ فإن كلامها على قول الزمخشري في الفصل " الكلفة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع وهي جنس تحته ثلاثة أن أ " (٤) وكان موضوع حديثه في الإملاء الأول أن الأولى أن يقول الزمخشري " اللفظ " بدل " اللفظة " وفسر ذلك (٥) وفي الموضع الثاني تحدث عن أنه كيف يصح انتقام الشئ إلى نفسه وإلى غيره (٦) وفي الموضع الثالث رد على من قال : الكلمة موضوعة لواحد متممين فكيف يستقيم أن تكون جنساً ؟ (٧) - وليس هنا مجال توضيح آراء ابن الحاجب في هذه المواضع .

من ذلك نعلم أنه عندما يتحدث عن عبارة واحدة من الفصل أكثر من مرة ، فإنه يطرق معاني جديدة لم ترد فيما أملى عليه أولاً ، ولعل السر في تكرار الإملاء على موضع واحد أن ابن الحاجب كان يُسأل عن نقطة معينة في عبارة من عبارات الزمخشري ، ثم يُسأل عن نقطة أخرى في نفس العبارة ، فيجيب في كل مرة إجابة مناسبة للسؤال ، فمن أجل ذلك كان تكرار الأمالي على موضوع واحد من زوايا مختلفة .

(١) الفصل : ١٢٤ وفي ابن يعين : ٢٩/٣

(٢) الأمالي : ٨٨

(٣) الأمالي : ٩٠

(٤) الفصل : ٦ وفي ابن يعين : ١٨/١

(٥) الأمالي : ٨٤ (٦) الأمالي : ١٠٠

(٧) الأمالي : ١٠٠

د - توضيح ما أبهم في الفصل :

تناول ابن الحاجب الحديث عن الفصل بطرق مختلفة : فهو تارة يشرح عبارات الفصل شرحا يشبه إلى حد كبير شرح التتو ، إذ يتناول كلام الفصل ، فيذكر عبارة منه ثم يفسرها ، ويعد تفسيرها بذكر المباشرة التالية لها أو المتصلة بالموضوع ثم يفسرها أيضا وهكذا ، وهذا النوع جاءت أماليه أطول من غيرها ، فهو شرح لأبواب كاملة تقريبا من أبواب النحو ، وجاء هذا في الأمالي رقم ٢٢ على المستثنى (١) ورقم ٧٦ على الإضافة (٢) ورقم ٨١ على الحال (٣) ورقم ٨٤ على التمييز (٤) ورقم ٨٦ على الألفية للجنس (٥) ورقم ٨٧ على ما ولا المشبعتين بليتين (٦) ورقم ٨٨ على الضم (٧) ورقم ٨٩ على المفعول المطلق (٨)

وهو لا يكتفى بشرح المباشرة وتوضيحها ، بل يعترض على الزمخشري أحيانا في بعض آرائه ، ولنضرب من الأمثلة ما يوضح طريقة شرحه لمباشرة الفصل :

يقول ابن الحاجب معلقا على باب التمييز في الفصل : قال صاحب الكتاب (٩) : " هو رفع الإبهام في جملة أو مفرد بالنصر على أحد احتمالاته (١٠) " قوله : " رفع الإبهام " يجوز أن يكون أراد المعنى وجاء به حدا لأنه هو المقصود ، وجوز أن يكون على حذف ضاف ، أي دليل رفع الإبهام ، وجوز أن يكون الرفع بمعنى الرفع ، ويرد عليه الحال ، لأن قولك " جا زيد " يحتمل أن يكون واكبا ويحتمل غير ذلك ، كما أنك إذا قلت " عشرون " احتتمل أن يكون دينارا وغير ذلك ، وأجيب عنه بأن هذا إبهام محقق في قولك " عشرون " لأنك لاتعلم أن العشرين دراهم أو دينار ، بخلاف قولك " جا زيد " فإنه لايس فيها ولا في تركيبها ، فإن لفظة " زد " لإبهام فيها ، ولفظة " جا " كذلك ونسبة

(١) الأمالي : ١٢١ - ١٢٤

(٢) الأمالي : ١٢٦ - ١٣٠

(٣) الأمالي : ١٣٢ - ١٣٣

(٤) الأمالي : ١٣٤ - ١٣٧

(٥) الأمالي : ١٣٨ - ١٤٤

(٦) الأمالي : ١٤٤ - ١٤٥

(٧) الأمالي : ١٤٥ - ١٤٧

(٨) الأمالي : ١٤٧ - ١٥٢

(٩) يريد بصاحب الكتاب الزمخشري والكتاب هو الفصل .

(١٠) الفصل : ٦٥

الجن إلى زيد كذلك ، فذلك قال : " في مفرد أو جملة " معناه يكون الإبهام حاصلًا ، بخلاف قولك " جا زيد " ، فإنه إبهام تقديري باعتبار الوجود ، وإن سلم وروده فينبغي أن يزيد في قوله : " رفع الإبهام في جملة أو مفرد " " عن ذات " والحال إنما هي رفع إبهام عن (هيئات) وإذا وردت الصفة في النكرات فليس هو رفع إبهام في الموصوف ، وإنما هو تخصيص له ، وإن كان في معرفة فليس الإبهام محققًا وإنما هو تقديري بعيد الاحتمال أن يقع ، وأشكّل ما يرد عليه صفة المشتركة كقولك " أعجنتني المين الباصرة " فإن المين تحتل أشياء مختلفة ، كما يحتملها " عشرون " فيدخل في حد التمييز ، والجواب أن المين لها دلالة على كل واحد من مدلولاتها على البدل ، وإنما جا الإبهام اتفاقًا لأجل الاشتراك ، بخلاف " عشرون " وشبهه فإنه لا دلالة فيه على واحد من الذوات المخصوصة ، فالإبهام محقق ، وقد حصل الفرق بما يخرج عن الحد ، والتمييز لا يكون إلا في جملة ، وإنما غرضه أن يكون الإبهام عن جملة تارة وعن مفرد تارة أخرى ، والفرق بينهما أنك إذا قلت " عشرون " كان الإبهام في نفس المفرد الذي هو " عشرون " ، وإذا قلت " طاب زيد " فطاب ليس فيه إبهام ، وزيد ليس فيه إبهام ، وإنما نشأ الإبهام من نسبة الطيب إلى ما يتعلق بزيد وهو ذوات مختلفة - غير مذكورة فاحتاج إلى التبيين " (١)

ثم يضي ابن الحاجب شارحًا كل عبارة من عبارات الفصل ، ذاكرا ما يرد عليها من اعتراضات ، ثم يجيب عنها أحيانًا ، ويؤيد الاعتراض أحيانًا أخرى ، فيقول بعد هذا : قوله " أبرحت جارا " (٢) يجوز أن يكون المدح هو الجار ، ويكون المعنى " أبرح جارك " وجوز أن يكون هو نفس المذكور أي أبرحت " باعتبار كونك جارا " (٣) الخ ..

ثم يسير في شرح قول الفصل في هذا الموضوع " امتلاً إلاناً " (٤) وقوله " ولا ينتصب الميز عن مفرد إلا عن تمام " (٥) وقوله " والسلازم

(١) الأملی : ١٣٤ ، ١٣٥

(٢) الفصل : ٦٥

(٣) الأملی : ١٣٥

(٤) الفصل : ٦٥ والأملی : ١٣٥

(٥) الفصل : ٦٥ والأملی : ١٣٦

التام بنون الجمع والإضافة " (١) ، وقوله : " وتميز المفرد فيما كان
قدارا " (٢) الخ " وقوله " ولقد أبي سيبويه تقديم المميز على عامله " (٣)

فهو بذلك يضى فى شرح ما جاء فى الفصل عن التمييز ، يذكر
العبارة منه ثم يوضحها وهكذا ، ويجب أن يلاحظ أنه لا يذكر كل ما جاء
فى الفصل عن التمييز مثلا بل ما يريد أن يوضحه أو يعترض عليه منه ،
ولكنه يشرح أكثر ما جاء فى الباب على الترتيب الذى جاء به فى الفصل .

ولا أدرى لماذا شرح ابن الحاجب هذه الأبواب النحوية على
طريقة شرح المتن فى أماليه مع أن له كتابا مستقلا فى شرح الفصل هو
" الإيضاح شرح الفصل (٤) " وكان هذا الكتاب يكفى فى اتباع هذه
الطريقة فقد شرح فيه حد التمييز كما جاء فى الفصل وزاد عن الأمالى توضيح
قوله " محتملاته " فقال فيه : لا يصح أن يقال إلا " محتملاته " بفتح الهمزة
لأن المحتملات بالكسر إنما هى التى انتصب عنها التمييز ، ألا ترى
أن قولك " عشرون وثلاثون وأربعون " محتملات لأن تكون من الدراهم
والدنانير ، والدراهم والدنانير التى تذكر هى المحتملات بالفتح وهى
المرادة بقوله " بالنصر على أحد محتملاته " لأنه يريد التمييز فيجب
أن يكون مفتوحا (٥) .

ولعل السبب أن ما شرحه فى الأمالى كان موضع تساؤل من تلاميذه
فأعاد شرحه لهم ، فهو أحيانا فيه زيادة عما جاء فى (الإيضاح شرح
الفصل) .

• وسأعرض للقارنة بين هذا الكتاب والأمالى فى فصل مستقل .

(١) الفصل : ٦٦ والأمالى ١٣٦

(٢) الفصل : ٦٦ والأمالى ١٣٧

(٣) الفصل : ٦٦ والأمالى ١٣٧

(٤) انظر المخطوطة رقم ١٨٥٥ نحو المخطوطة رقم ٢٨٦ (تيمورية)

• وكلاهما بدار الكسب .

(٥) " الإيضاح شرح الفصل " لابن الحاجب مخطوط ١٨٥٥

• نحو بدار الكسب .

ولم يكن هذا النوع - وهو شرح أبواب من أبواب المفصل على طريقة شرح المتن - شائعا في أماليه على المفصل إذ لم يزد عن ثمانية أمال فقط وإن كان كل إملاء منها أطول من غيره من الأمالي .

أما الأمالي الأخرى فلم تكن شرحا لأبواب المفصل بل كان بعضها تعليقا على عبارة صغيرة من عبارات المفصل ، وأكثر ما يكون هذا التعليق اعتراضا على الزمخشري ، ومناقشة لعبارة ، كما عترضه على تعريفه الكلمة بأنها " اللفظة " فالأحسن عنده أن يقول " اللفظ " وقد بين السبب في ذلك في إملاء ^(١) مستقلا ، وكتعريفه التابع بأنها التي لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التبني ^(٢) لغيرها " واعترض ابن الحاجب عليه بأنه لا يصح إدخال كلمة " التبني " في الحد ، لأنها مجهولة ولم تعرف بم ^(٣) .

وقد يكون تعليقه دفاعا عن الزمخشري ، كتعريف المفصل للحرف بأنه " ما دل على معنى في غيره " فقال ابن الحاجب : يرد عليه الأسماء التي لا تعقل إلا بمتعلق مذكور معها مثل (عند وقيد وقدا وقاب) ثم أجاب عن هذا الاعتراض مدافعا عن الزمخشري بقوله : وجوابه أنا نحكم بأن معنى القدر والجهة مفهوم من (قاب وعند) كالفوقية من (فوق) وإنما اتفق أنهم لم يستعملوه الا كذالك ^(٥) .

وليس هنا مجال المقارنة بين ابن الحاجب والزمخشري ، فمأخوذ لهذا فضلا خاصا من هذا الباب .

ومن أمالي ابن الحاجب على المفصل أمال كان يعرب فيها بعض عبارات المفصل التي يغمض إعرابها ، ليصل من ذلك إلى توضيح ما ترمى إليه من معان ، فمن ذلك إعرابه لقول الزمخشري : " وأنا أسوق إليك طامة ما بنته العرب من الأسماء إلا ما عسى أن يشذ منها " ^(٦) ، وقد بين أن الاستثناء هنا منقطع ولا يستقيم أن يكون متصلا ، وخصص لهذا الإعراب

(١) الأمالي : ٨٤

(٢) الفصل : ١١٠ وفي ابن يعين : ٣٨/٣

(٣) الأمالي : ٨٤

(٤) الفصل : ٢٨٣ وفي ابن يعين : ٢/٨

(٥) الأمالي : ٩١

(٦) الفصل : ١٢٦ وفي ابن يعين : ٨٣/٣

(١) إِمْلًا مستقلاً . وخصص إِمْلًا آخر لإعراب قول الزمخشري في المفصل : " ولم يمتوا بالرجل والنوم والمصابة إلا أنفسهم وما كانوا بأنا ونحن والضمير في لَنَا " ، فقد بين أن قوله " وما كانوا " عطف على قوله " أنفسهم " لا مبتدأ (٢) ، وقد يعرب عبارة المفصل خلال حديثه من غير أن يخصص الإِمْلًا للإعراب من ذلك إعرابه " فعلان الذي مؤنثه فعلى وأفضل صفة لا ينصرف " (٤) فقال إن " لا ينصرف " خبر عن قوله " فعلان " وعن قوله " أفضل " جميعاً في المعنى وفي اللفظ ، لأنه إما أن يكون للأول ، وإمّا أن يكون للثاني ، فكأنه قال : فعلان الذي مؤنثه فعلى لا ينصرف ، وأفضل صفة لا ينصرف كما تقول " زيد وعمرو قائم " . (٥)

ومن حيث طول الإِمْلًا وقصره لاحظت أن الصفحة في المخطوط تشتمل على ثلاثة أمال في المتوسط ، وأطول الأمالي هي التي مرت بالإشارة إليها وهي التي تتناول شرح أبواب نحوه من المفصل ، وهناك أممال صغيرة جدا تلفت النظر ، كما ملته على قول الشاعر في المفصل :

فيا راكبا إما عرضت قبلفن . . ندما مئ من نجران أن تلاقيا (٦)

(١) الأمالي : ٨٩

(٢) المفصل : ٤٥ وفي ابن يميث : ١٧/٢

(٣) الأمالي : ١٠٦

(٤) المفصل : ١١ وفي ابن يميث ٣٩/١

(٥) الأمالي : ١١٩

(٦) من شواهد سيبويه ٣١٢/١ والبيت من قصيدة عدتها عشرون بيتا

لمبد يفوث الحارثي اليمنى ، قالها بعد أن أسر في يوم الكلاب

الثاني كلاب تميم واليمن ، وقتل أسيراً ، ولمالك بن الربيع قصيدة

على هذا الوزن والروي ، فيها بيت يشبه بيت الشاهد وهو :

فيا صاحبي إما عرضت قبلفن . . بنى مازن والربيع أن لا تلاقيا

وهذا غير ذلك ، فقول سراج أبيات سيبويه في البيت الشاهد إنه لمبد يفوث

ويروي لمالك بن الربيع غير جيد ، وأول القصيدة التي منها

الشاهد :

ألا لاتلوماني كفى اللوم ما بيا . . فما لكما في اللوم خير ولا ليا

(المفصل في شرح أبيات المفصل للنماني : ص ٣٦) .

قال ابن الحاجب : " يجوز أن تكون " أن " مخففة من الثقيلة ، ويجوز أن تكون مفسدة ، لأن قوله فلبضن " فيه معنى القول " (١)

هذا هو كل الإملاء ، ولم يتعرض ابن الحاجب للشاهد في البيت وهو مجزئ " رابعا " منادى منصوبا ، لأنه نكرة غير مقصودة .

ومن الأمالي الصغيرة قوله مليا على قول الشاعر :

أبا هراشة أما أنت ذا نفر . . فإن قوس لم تأكلهم الضبع (٢)

" معناه أنه يمدحه أي إنا بخير لا تأكلنا السنين ، ولا يضرنا ضار لأجل أن كنت ذا نفر ، يعني إنا بنعمة مادمت فنعممة (٣) " ومن أصغر

الأمالي قوله مليا على المفصل في قوله " خبر إنَّ وأخواتها هو المرفوع : (٤) " إنا لم يحده لأنه معلوم ، وذلك أنه خبر المبتدأ في المعنى ، ولما تقدم ذكره استغنى عن حده هنا بما تقدم . (٥)

ومثل صغر هذه الأمالي بأنها إجابة عن أسئلة محددة توجه إليه ، فيجب على قدر السؤال من غير زيادة ولا إسهاب .

٣- شواهد المفصل

من أهم ما تعرض له ابن الحاجب في إملائه على المفصل الشواهد النحوية التي وردت فيه ، إذ أملى على سبعين شاهدا منها ، وكان في حديثه يوضح موضع الاستشهاد أحيانا ، أو يعرب أجزاء من البيت ولا يتعرض لموضع الاستشهاد ، أو يترك الإعراب وشرح معنى البيت مفسرا ما يحتاج من كلماته إلى تفسير .

وسأعرض أمثلة من كل نوع تنم عن طريقته في الإملاء على الشواهد النحوية ، مع مقارنة بين الآراء المختلفة في تلك الشواهد .

(١) الأمالي : ١٥٣

(٢) سيبويه : ١٤٨/١ ، الخزانة : ٨٠/٢ ، الخصائص : ٨١/٢ ،

الهمع : ١٢٣/١ ، المدارس النحوية : ٢٧٢ ، المنى : ٣٤/١ ،

٥٦ ، ٧٧/٢ .

(٣) الأمالي : ١٥٣

(٤) الفصل : ٢٧ وابن يمين : ١٠١/١ (٥) الأمالي : ١٦٢ .

أ- توضيح موضع الاستشهاد :

يستشهد الزمخشري في مقصده ببعض الشواهد التي تؤيد ما يأتي به من قواعد ، ولكن ابن الحاجب يرى أن موضع الاستشهاد من البيت يحتاج إلى توضيح وبيان ، وقد يبدى فيه رأيا معارضا لرأى الزمخشري ، ويشير إلى موطن الاستشهاد من غير توضيح أحيانا إذا رأى أن هذا الإشارة كافية .

فمن الشواهد التي وضع موطن الاستشهاد فيها قول امرئ القيس :
قللت له لاتبك عينك إنما . . . نحاول ملكا أو نموت فتمذرا (١)
وقد جاء هذا البيت في الفصل شاهدا على إضمار " أن " بعد " أو " ونقل الزمخشري قول سيبويه : ولو رفعت لكان عربيا جائزا على وجهين على أن تشرك بين الأول والآخر ، كأنك قلت : إنما نحاول ملكا أو إنما نموت ، وعلى أن يكون مبتدأ مقطوعا من الأول بمعنى أو نحن من يموت (٢) ، وقد أورد سيبويه هذا الشاهد في (باب أو) وقال فيه : " اعلم أن ما انتصب بعد " أو " فإنه ينتصب على إضمار " أن " ، ثم قال : واعلم أن معنى ما انتصب بعد " أو " على " إلا أن " ثم أورد البيت وقال : والقوافي منصوبة فالتشليل على ما ذكرت ، والمعنى " إلا أن نموت فتمذرا " ثم ذكر بعد ذلك ما أوردته عنه الزمخشري من أنه يصح الرفع في " نموت " وهو عربي جائز (٣) .

(١) ديوان امرئ القيس بتحقيق أبي الفضل إبراهيم ص ٦٦ والبيت من قصيدة مطلعها :

سمالك شوق بعد ما كان أقصرا . . . وحلت سليمان قو فمرعرا

وقيل بيت الشاهد :

بكي صاحبي لما رأى الدرب دونه . . . وأيقن أنا لاحقان بقيصرا

وصاحبه هو عمرو بن قبيصة اليشكري حين استصحبه في سيره إلى قيصر مستنجدا به للأخذ بثأر أبيه . انظر سيبويه : ٤٢٧/١ ، وابن يعين : ٣٣/٧ ، والخصائص : ٢٦٣/١ ، وخزانة الأدب : الشاهد رقم ٦٦٢ : ٦٠٩/٣ ، وأما ابن السجزي : ٣١٩/١ .

(٢) الفصل : ٢٤٧ وفي ابن يعين : ٣٣/٣

(٣) كتاب سيبويه : ٤٢٧/١ .

ووافق المبرد سيبويه فقال بعد أن أورد البيت : أى " إلا أن نموت" (١)
فعنده أو بمعنى "إلا" و "أن" ضمرة بعدها .

ورأى ابن الحاجب أن يزيد الفصل توضيحا فى هذا الشاهد فقال :
أما النصب - يريد نصب "نموت" - فإنه أخبر بمحاولة الملك ، وجعل
الموت غاية له ، والمذر سبب عنه ، لأن المعنى إلى أن نموت فنمذر وهو
ظاهر فى تسليته صاحبه عن بكائه ، وأما الرفع فإنه أخبره بحصول أحد
الأمرين لا ينفك عن أحدهما ، وهو محاولة الملك أو الموت ، إما على سبيل
المبالغة فإنه لا ينفك عن أحدهما كما لا ينفك الجوهر عن أن يكون متحركا
أو ساكنا ، فلا يلزم تقدير شك . . . وإما على معنى الإخبار بأنه يكون إما على
هذا وإما على هذا ، فيكون على الشك فى حصول كل واحد منهما فى كل
زمان يقدره إلى الموت ، لافى حصول كل واحد منهما بعده فإن ذلك
معلوم من ضرورات الوجود" (٢)

فابن الحاجب قد تحدث عن الشاهد بأسلمه المنطقى وبين معنى
يكون فى حالة الرفع شك فى أحد الأمرين محاولة الملك أو الموت ، ومعنى
لا يكون هناك شك على سبيل المبالغة ، وعنده أن " أو " فى حالة النصب
بمعنى " إلى أن " مخالفا سيبويه الذى يرى هو والمبرد أنها بمعنى " إلا أن "
وروى البغدادي أن صاحب التكميل (٣) قال : يحتمل أن تكون " أو " هنا
للفاية أى نحاول الملك إلى أن نموت" (٤) ولم يشر ابن الحاجب إلى ما فى الرفع
من إشكال أشار إليه سيبويه حين رأى أن " نموت " منصوبة بأن منصوبة
ثم قال : والقوافى منصوبة فالتشيل على ما ذكرت ، وهو يريد بذلك أن البيت
يلزم فيه النصب لأن (فنمذرا) مطروقة على " نموت " فلا بد أن تكون
(نموت) منصوبة ، وأما قول سيبويه : إن الرفع عربى جائز ، فذلك معناه
- فيما أرى - أن الرفع يجوز نحوها فى مثل هذا الأسلوب لولم تكن
القوافى منصوبة ، وأشار ابن يمينى إلى ذلك فقال : ويجوز أن يكون الرفع على
القطع والاستئناف بمعنى أو نحن ممن يموت فيمذر إلا أن القوافى منصوبة (٥)

(١) المقتضب للمبرد بتحقيق محمد عبد الخالق ضميمه : ٢٨ / ٢ ، ٢٩

(٢) الأملى : ٩٣

(٣) لعله أبو حيان صاحب كتاب (التذييل والتكميل)

(٤) خزنة الأدب : ٢٠٩ / ٣

(٥) ابن يمينى : ٣٣ / ٧

وقد أجاب الكرماني عن هذا الإشكال قوجه نصب " فتمذرا " بعد رفع " نوت " بأن اللفظ للسببية ومدها " أن " ضمرة في جواب النفي الضمني بتأويل " نوت " بلا نفي " (١) . وقال الزمخشري في الفصل : واستعمال " لا " بمعنى " ليس " قليل ومنه بيت الكتاب :

من صد عن نيرانها .: فأنا ابن قيس لا براح (٢)

أى " ليس براح لى ، والمعنى لا أبين بيقوى . (٣)

قال ابن الحاجب تمليقا على هذا البيت : أوده على أن " لا " بمعنى " ليس " و " براح " اسمها ، وخبرها محذوف للمعلم به ، أى ليس براح حاصل لى أو ثابتا أو ما أشبهه ، ومعناه أنه يصف نفسه بالشجاعة ، والضيير للحرب كما تقدم ذكرها في أول القصيدة ، وتى قوله :

ياؤس للحرب الستى .: حط أراشط فاستراحوا (٤)

وليس في حديث ابن الحاجب زيادة في توضيح الشاهد عما جاء في الفصل إلا أنه بين ما يعود عليه الضيير في " نيرانها " فذكر البيت الذى فيه الكلمة التى يعود الضيير اليها ، ولم يتحدث عن الخلاف في عمل " لا " عمل ليس ، فسببه يرى أن " لا " في هذا البيت بمنزلة " ليس " (٥) وتبعه في ذلك الزمخشري ، لأنه يحذو حذو سببه ، ويفرق منه مادته العلمية في الفصل ، أما أبو المباسم المبرد فيرى أن " براح " في البيت مبتدأ ، ويرى ابن يعين أن رأى سببه أجود ، لأنه كان يلزم تكرار " لا " كقوله تعالى لا يبيح فيه ولا حلة ولا شقاعة (٦) ، ويرى ابن الحاجب في الكافية أن عمل

(١) انظر هامش المتن : ٢٩/٢

(٢) قاله سعد بن مالك (ابن يعين : ١٠٨/١) وانظر الكتاب لسببه :

٣٥٤ ، ٢٨/١ وفيه (من فروع نيرانها) ، والخصائص : ١٠٢/٣ ،

والخزانة : ٢٢٣/١ ، ٩٠/٢ ، ٩٦ ، والهمع : ١٢٥/١ ، وأندرو اللوامع :

٩٧/١ ، والإنصاف : ٣٦٧ ، وابن السجري : ٢٣٩/١ ، ٢٧٢ ، ٣٢٣

و ٢٢٤/٢ ، وشواهد المفنى : ١٩٨ ، ٢٠٨ ، وجا : فيه : أن قاله

سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة وهو جد طيقت .

(٣) الفصل : ٣١ ، ٣٠ ، وابن يعين : ١٠٨/١

(٤) الأمالى : ٩٨ ، والقصيدة في الحماسة : ١٩٧ ، وشواهد المفنى : ١٩٨ .

(٥) الكتاب : ٢٨/١ ، ٣٥٤

(٦) سورة البقرة : ٢٥٤ ، وانظر ابن يعين : ١٠٨/١

" لا عمل " ليس " شاذ ، وخلق الرضى على ذلك بقوله : قالوا يحيى
فى الصخر فقط نحو قوله : من صد عن نيرانها (البيت) ثم يمدى رأيه
فيقول : والظاهر أن " لا " لاتعمل عمل ليس لاشاذا ولاقياما ، ولسم
يوجد فى شئ من كلامهم خير " لا " متصفا كخير " ما " و " ليس " . (١)

هرى السيوطى أن " لا " فيها ثلاثة أقوال :

- ١- أنها تعمل عمل " ليس " كقول الشاعر :
- تمز فلا شئ على الأرض باقيا . . . ولا وزر ما قضى الله واتقيا (٢)
- ٢- لاتعمل أصلا ، ويرتفع ما يمددها بالابتداء والخبر ، وعليه أبو الحسن .
- ٣- أنها تعمل عمل " ليس " فى رفع الاسم خاصة ، ولاتعمل فى
الخبر ميثا .

وعليه الزجاج ، وامتندل بأنه لم يسمع النصب فى خبرها ملفوظا به

كقوله :

من صد عن نيرانها . . . فأنا ابن قيس لابس (٣) راح
وقال ابن مالك عملها أكثر من عمل إن ، وقال "أبو حيان" : الصواب عكسه ،
لأن " إن " قد عملت نظما ونثرا ، " ولا " لإعمالها قليل جدا ، بل
لم يرد منه صريحا إلا البيت السابق ، والبيت والبيتان لاتبنى عليهما
القول (٥) ، " وأبو حيان " بذلك ينقد التحسين الذين يبنون قواعدهم
على بيت يتيم ورد عن مجهول لانعرفه ، هرى أن القاعدة لاتبنى إلا على
ما ورد متواترا عن العرب ، فهذا ماتبنى عليه القاعدة .

وقد أشار صاحب القرب " ناصر الطبرى " إلى أن إعمال " لا عمل " ليس لهجة
من لهجات بعض القبائل فقال : بنو تميم لا يعملونها ويبرهن يعملها ، وفى
كلام الزمخشري أهل الحجاز يعملونها دون طي " (٦) ، وابن جني
وابن السجري لا يشترطان فى اسمها أن يكون نكرة . (٧)

- (١) شرح الرضى على الكافية : ١١٢/١
- (٢) قال الشنيطى : لم أقف على قائله (الدرر اللوامع ١/٩٧) .
- (٣) همع الهوامع : ١٢٥/١ (٤) نفس المصدر .
- (٥) الهمع : ١٢٥/١ (٦) نفس المصدر .
- (٧) تسكا يقول النابغة :
وحلت سواد ألقاب لا أنا بلقيا . . . سوادها ولأعن حبيها متراخيا
وعليه بنى المتنبى قوله :
إذا الجود لم يرزق خلاصا من الأذى . . . فلا الحمد مكسبا ولا المال باقيا
(المفنى ١/١٩٥ ، ١٩٦) .

من ذلك نرى أن الحديث عن هذا البيت وما قيل فيه من أن " لا " جعل عمل ليس حديث طهل بين النحاة كان يجب على ابن الحاجب أن يوضحه لنا ، ولكنه اقتصر على بيان الشاهد فيه ، وحتى إنه لم يذكر الرأي الذي أبداه في الكافية من أن هذا العمل شاذ . (١)

ومن العواهد التي تناولها ابن الحاجب مقاله الزمخشرى في الفصل : إذا أضيف أفضل التفضيل ساغ فيه الأمران (الأفراد أو المواقفة - في التثنية والجمع - قال الله تعالى : " أكابره مجرميهما " (٢) وقال : " ولتجدنهم أحرص الناس على حياة " (٣) ، وقال ذو الرمة :

وبية أحسن الثقلين جيدا . . . ومالقة وأحسنه قذالا (٤)

وقد تحدث ابن الحاجب عن موضع الاستشهاد في البيت وعن مواضع أخرى فما تحدث عنه عودة الضمير في قوله " وأحسنه " فأجاز أن يكون للجيد وأن يكون للثقلين ثم قال : وهو للثقلين أقوى في المعنى ، وللجيد أقوى في اللفظ ، فإذا حملته على أحدهما تأولت للآخر ، على خلاف الظاهر ، ومعد أن وضع عود الضمير توضيحا كافيا ، عاد إلى موطن الاستشهاد فقال : واستشبهه به على أن " أفضل " إذا أضيف فجاز أن يأتي مفردا ، مذكرا وإن كان لمؤنث فينتهز في البيت مضمنا على أن الضمير للثقلين ، أحدهما " أحسن الثقلين " والثاني " وأحسنه قذالا " لأنهما جيمتا لية وقد جا ٣ مذكورين ، وعلى أن الضمير للجيد لا يكون فيه إلا الموضع الأول . (٥)

فابن الحاجب قد وضع الشاهد توضيحا كاملا ، وأتى برأى لـم أراه لأحد من النحويين وهو أن الضمير في " وأحسنه " قد يعود على " الجيد " ، وفي كتابه " الإيضاح " يرى أن الضمير عائد على الثقلين

(١) الرضى : ١١٢/١ (٢) سورة الأنعام : ١٢٣

(٣) سورة البقرة : ١٦

(٤) الفصل : ٢٣٣ ، وفي ابن يميخار : ٩٦/٦ ، وانظر البيت في الخزاعة :

١٠٨/٤ ، والخصائص : ٤١٩/٢ ، والكامل : ٤٨/٢ ، والهمع : ٩١/١

والدرر اللوامع : ٣٤/١ ، والبيت لذي الرمة يمدح بلال بن أبي مسعدة

والجيد : المنق ، والمالقة : ناحية تقدم المنق من لدن معلسق

القرط إلى الترقوة ، والقذال : جماع مؤخر الرأس .

(٥) الأمل : ١٠٨ .

وإن كان شئى لأنه بمعنى " الخلق " كأنه قال : ومية أحسن الخلق (١) .
قال الصبان : فإن أضفت " أفضل " إلى معرفة ثبتت وجمعت وأثبتت وهو
القياس ، وأجاز سيبويه للأفراد تمسكا بقوله :

ومية أحسن الثقلين جيدا . . . وسالفة وأحسنه قذالا

أى أحسن من ذكره ، نقله شيخنا عن يس وأقره هو واليمض وظاهره
وجوب تذكير الضمير وفرواده فنحو " هذه أكرم امرأة وأقبله " و " هذان
أكرم رجلين وأقبله " ، وهكذا ، والوجه عندي جواز المطابقة ان لم
تكن واجبة أو أولاد (٢) . والصبان يبدى هنا رأيه بأن البيت جاء
مخالفا للقياس وأن الأولى أن يقال : ومية حسنى الثقلين جيدا وسالفة
وأحسنهما قذالا .

وأورد السيوطى فى السمع البيت شاهدا على أن الضمير المفرد
بعد أفضل التفضيل يعود على الشئى فى قوله " وأحسنه " واستشهد أيضا
بقول الرسول (ص) " خير النساء صواح قريش أحناء على ولد فسى
صفرة ، وأرطاه على زوج فى ذات يده " ، وهذا رأى ابن مالك هوذا أبو حيان
بأن ميبوه نهر على أن ذلك شاذ اقتصر فيه على السماع عن العرب ولا يقاس
عليه (٣) .

من ذلك يتبين لنا أن الشاعر اضطر إلى أن يقول : " وأحسنه " .
وأن ذلك يخالف القياس على الوارد عن العرب ، لذلك رأى ابن الحاجب
وغيره أن الضمير فى الموضع الثانى عائد على " الخلق " أو المذكور أو ذلك
أو على الجيد " حتى يفروا من عهد الضمير مفردا مذكرا على شئى .

ومن الشواهد قول الشاعر :

أقاتل حتى لا أرى لى مقاتلا . . . وأنجو إذا غمَّ الجبان من الكرب (٤)

(١) الإيضاح شرح المفصل مخطوط رقم ١٨٥٥ بدار الكتب : ورقة ١٣١

(٢) حاشية الصبان على الأشموى : ٤٧/٣

(٣) السمع : ٥٩/١

(٤) قائله مالك بن أبى كعب ، أبو كعب بن مالك (سيبويه : ٢٥٠/٢)

قال زيد الخيل :

أقاتل حتى لا أرى لى مقاتلا . . . وأنجو إذا لم ينج إلا المكيس
فانظر الأول روى للشاعرين . انظر : سيبويه ٢٥٠/٢ ، والفاضل

للبرك : ٥٣ ، ٥٤ ، والخصائص ٣٦٢/١ ، ٣٠٤/٢ وقد روى فيسه

بيت زيد الخيل وبيت مالك بن كعب .

أورد الفصّل فاعداً على أن الصدر قد يأتي على زنة اسم الفمصول (١) ولم يبين مكان الشاهد ، وقد فصل ذلك ابن الحاجب فقال بمعه أن ذكر البيت : كل فعل زاد على ثلاثة أحرف فان مفعوله واسم الزمان واسم المكان والصدر تكون على لفظ واحد ، كقولك " أخرجته فهو مُخْرَجٌ " و" أخرجته في يوم كذا " و" اليوم تُخْرَجُ حسن " و" هذا المكان مُخْرَجٌ حسن " و" أخرجته مُخْرَجًا " بمعنى إخراجاً ، قال الله تعالى : " وأخرجني مُخْرَجَ صدق " (٢) أي إخراج صدق ، وقوله " أفاضل " البيت ، نصب " مقاتلاً " لأنه مفعول أرى كما تقول " لا أرى لي قتالاً " ، ومُقاتل في الأصل مصدر ، لأنك تقول " قاتلته قتالاً ومُقاتلاً " بمعنى واحد " (٣)

بهذا يوضح ابن الحاجب موطن الاستشهاد تضييحاً لا يترك مجالاً للتساؤل ، وقد ذكر سيّبه هذا الشاهد عندما ذكر أن اسم المكان والصدر بينان ما جاوز الثلاثة بنا ، اسم المفعول ، ثم قال : ويقال للمكان " مُقاتلنا " وكذلك تقول إذا أردت القاتلة ثم أورد الشاهد (٤) واستبعد ابن جنى أن يكون المراد من " مُقاتلاً " في الشاهد المكان فقال : ويعد أن يكون موصفاً أي حتى لا أرى موصفاً للقتال المصدر هنا أقوى وأعلى (٥) .

وقد يشير ابن الحاجب إلى موطن الاستشهاد ولا يوضحه كقوله في البيت :

بعد أم الصر من أميرها . حراس أبواب على قصورها (٦)
موضع استشهاد في قوله " الصر " (٧) ولم يوضح لنا ما إذا يريد بذلك وقد وضع ابن يميغ ذلك فقال : الشاهد فيه إدخال اللام على المصّر (٨) . ولم يوضح ابن الحاجب الشاهد ، لأن الفصل جاء فيه ما يفني عن

(١) الفصل : ٢٢٢ وفي ابن يميغ : ٥٠/٦

(٢) سورة الإسراء : ٨٠

(٣) الأمل : ١٢٠ ، ١٢١ (٤) ميبوه : ٢٥٠/٢

(٥) الخصائص : ٣٦٨/١

(٦) قتله أبو النجم المجلد (الهندادى في شواهد الشافية : ٥٠٦)

(٧) الأمل : ٩٦ (٨) شرح الفصل : ٤٤ / ١

التوضيح حيث ذكر الزمخشري فيه أن الملم قد يتأول بواحد من الأمة المسطحة به فتجرأ على إضافته وإدخال اللام عليه ، لأنه يصبح مسنن التأول جأيا محرى رجل وفلسوس^(١) ، أى يصبح مثل التكرة السنى تقبل الإضافة وإدخال "أل" عليها. وقد ورد هذا البيت شاهداً من شواهد "الشافعية" على أن عمراً إذا دخل على اللام ضرورة الشعر لا تلحقه الواو المميزة بينه وبين عمر ، قال البغدادي : وهذا البيت أشهد به ابن جنى في "سر الصناعة" عن الأصمى لزيادة اللام في الملم ضرورة ، وتبعه ابن هشام في بحث "أل" من المعنى^(٢) .

وهو الأنباري أن إدخال "أل" على الملم قليل في الاستعمال بعيد عن القياس ، وجاء شاذاً عن بعض العرب ، فلا يمتد به لقلته وشذوذه وقد ذكر خمسة شواهد فيها زيادة "أل" على الملم ومنها هذا الشاهد ، وقال بعد ذلك : زيادة الألف واللام في هذه المواضع لا تنفصل على نياتها في اختيار الكلام ، فلا يجوز أن يقال في "زيد" "الزيد" ولا في "عمرو" "العمرو" ، لمجيئه شاذاً .^(٣)

وقد جعل الزمخشري ذلك قياساً إذا أولنا الملم بواحد من الأمة المسطحة به ، ووافق السيوطي الأنباري فجعل "أل" زائدة زيادة غير لازمة ثم قال : وهي نادرة كالدخلة على بعض الأعلام في قوله : "بعد أم عمرو من أسيرها" والأحوال كقولهم "ادخلوا الأول فالأول" أى أولاً فأولاً ، والتمييز في قوله : "وطبت النفس يا قيس بن عمرو" .^(٤)

وأرى أن "أل" دخلت على عمرو في هذا الشاهد لضرورة الشعر وكذلك ما يخاله من الشواهد ، ولا يصح أن يقاس على ذلك ، أو يتخذ قاعدة ، كما ذكر الأنباري ، وكان على ابن الحاجب أن يوضح لنا رأيه فسي دخول "أل" على الملم ، ولكنه سكت عن ذلك كما سكت في قوله :

(١) الفصل ١٢ و ١٣ وفي ابن يميني : ٤٤/١

(٢) شرح شواهد الشافعية للبغدادي : ٥٠٦ وانظر في هذا الشاهد

المعنى ٥٠/١ وشواهد : ٦٠ ، والهمع ٨٠/١ والدرر اللوامع

٥٣/١ وابن يميني ٤٤/١ والإنصاف ١٩٨/١

(٣) انظر الإنصاف ١٩٧/١ و ١٩٨ و ١٩٩ .

(٤) الهمع ٨٠/١ والدرر اللوامع ٥٣/١ .

وأيت الوليد بن يزيد ماركسا . شديدا بأحنا الخلافة كاهله
إذ قال : موضع الاستشهاد في قوله (الزهيد^(٢)) ، وقال في هذا
البيت ما قيل في البيت قبله .

وقد يخالف ابن الحاجب الومخشي في موضع الاستشهاد من البيت
وناقشه في ذلك ، جا في الفصل : " ويجوز في قوله عز وجل " ولا تلبسوا
الحق بالباطل وتكتموا الحق^(٣) " أن يكون تكتموا " منصبا ومجزوما
كقوليه : " ولا تشتم المولى وتبلغ أذانه^(٤) " وظاهر عبارة الومخشي
أنه يجوز في البيت مجاز في الآية من النصب والجزم ، ولذلك قال النضاس
" الشاهد في البيت جواز الوجهين في تبلغ .^(٥)

وهلق ابن الحاجب على الشاهد قائلا : أوردته استشادا على
الجزم . . فيكون منها عن كليهما عن الشتم وعن الأذى ، ثم قال : ولا يستقيم
النصب في البيت ، لأنه لو كان منصبا لكان منها عطفا على ميبيل الجمعية
ولا ينسب عن الجمع بالواو إلا بين شيئين متفايرين ، أما ما هو أهم في المعنى
فلا يصح النهي عن الجمع بينهما ، لأن الشتم أذية ، وقوله (وتبلغ أذانه)
مثله ، غاية ما تم أن الأذية عامة ، لأنها بالقول والفعل ، والشتم خاص
وليس المراد إلا مطلق الأذية بما هو أذية فكأنه تكرير للفظ من غير فائدة
فكأنه قال " لا تؤذ المولى لا تؤذ المولى " وليس كذلك الآية ، حيث جاز
فيها النصب والجزم ، أما الجزم فعلى أن يكون كل واحد منها منها عن نفسه
وأما النصب فعلى معنى لاتجمعوا بين هذين^(٦) " . وهذا يمنع
ابن الحاجب جواز النصب في البيت من حيث المعنى بوضوح رأيه غاية التوضيح

(١) البيت لابن زيادة واسمه الرماح بن أبرد يمدح الوليد بن يزيد
ابن عبد الملك بن مروان . انظر شواهد المعنى : ٦٠ و ٦١
" بأعيا الخلافة " ، وانظر ابن يعيش : ٤٤/١ .

(٢) الأمل : ٩٧

(٣) سورة البقرة : ٤٢ .

(٤) الفصل : ٢٤٨ وفي ابن يعيش : ٢ : ٣٣ والبيت لجبر وهجره :
" فإنك إن تفعل تسفه وتجهل " (سيوه : ٤٢٥/١) والمولى

هنا ابن الصم (الأعمى الشتمى) .

(٥) الفصل شرح أبيات الفصل : ٢٤٨ .

(٦) الأمل : ٩٣ .

ولم يوضح هذا من تحدث عن هذا البيت ، فقد ذكر سيده أن الشاهد في البيت الجزء ولم يبين سبب منع النصب فقال : وإن شئت جزمت على النهي (١) وأورد البيت ، وقال ابن يميني " الشاهد فيه جنم " تيلغ " لدخوله في النهي والمعنى لا تشتمه ، ولا تيلغ أذات (٢) .

وجاء في الفصل في أنواع العلم أن منه ما هو منقول عن فمـل إما ما ض كسر وكسب ، وإما ضارح كقلب وشكر ، وإما أمر كاصت في قول الراعي :

أعلى سلوقية باتت مات بها . . . يوحسن اصت في أصلابها أود (٣)
روي الفصل " اصت " بكسر الهمزة .

قال ابن الحاجب : موضع الاستشهاد في قوله اصت " فانه منقول عن فصل أمر . . . وقد أخذ على صاحب الفصل استشهاد به ، فبان العرب تقول : صت بصت ، فالأمر فيه بالضم ، فكيف جاء " اصت " ؟ وجوابه أن يقال : إن " فصل " يأتي على " يفصل " وعلى " يفصل " ، ومنهم من يقول : إن مع الضارح اتبع ، وإلا قانت فيه بالخيار . (٤)

وابن يميني لاحظ ملاحظه ابن الحاجب فقال : " والسموع في ضارح " صت " بصت " بالضم ، والكسرة هنا إما أن يكون لغة أو من تغيير الأسماء كما قطعت الهمزة في التسمية (٥) .

من ذلك نرى أن ابن الحاجب يناقض الزمخشري في موضع الاستشهاد من البيت ، وقد يخالفه في الرأي .

(١) سيده : ٤٢٥/١ (٢) ابن يميني : ٣٣:٧

(٣) البيت للراعي النيربي واسمه عبيد بن حصين بن معاوية من قصيدة يمدح بها عبد الله بن معاوية بن أبي سفيان وأولها :

بلاذف الخيزل بأصحابي وقد هجدوا . . . من أم عليان لانحو ولا صد

وأعلى كلبه بالصيد : أغراء به ، وسلوقية : نسبة إلى سلوق : قرية

باليمن تنسب إليها الدروع والكلاب ، واصت : اسم علم على فاقة ،

صحت بذلك لأن مالكها يقول لصاحبه : اصت لايشمر بنا أحسد

أصلابها : جمع صلب وهو تقار الظهر ، وأود : اعوجاج (الفصل شرح

أبيات الفصل : ٨) وانظر ابن يميني : ٢٩/١ ، والخزانة : رقم

٥٢٨ : ج ٢٨٤/٣

(٤) الأمل : ١٠٤ (٥) ابن يميني على الفصل : ٢٩/١

ب - إعراب مواضع غير موضع الاستشهاد :

في بعض الأمالي على الشواهد لا يتمرض ابن الحاجب لموضع الاستشهاد ،
وعرب في البيت مواضع أخرى يرى أنها في حاجة إلى إعراب ، وتتميل ذلك
أن الشاهد قد يكون واضحا لا يحتاج إلى البيان ، وأن غير موضع الشاهد هو
الذي يحتاج إلى إيضاح ، أو أن ابن الحاجب مثل من تلايذه عن هذا
الموضع الآخر فبينه لهم ، ولم يتمرض للشاهد لوضوحه عندهم .

ومن ذلك قول الشاعر :

ثم زادوا أنهم في قومهم غفر ذنبيهم غير فخر (١)

وقد أورد صاحب الفصل شاهدا على عمل الجمع من صيغ النبالفة عمل الفرد
في قوله " غفر ذنبيهم " ففقر جمع غفور ، وعلت النصب في " ذنبيهم " (٢) ،
ويورد في كتاب سيبويه لهذا الفرض حيث قال : وأجوره حين بنوه للجمع
يعنى " فمولا " كما كان أجرى في الواحد ، ليكون كفاعل حين أجرى مثل " فاعل " .
من ذلك قول طرف (٣) :

البيت .

أما ابن الحاجب فلم يتحدث عن موطن الاستشهاد في البيت ، وإنما
تحدث عن فتح همزة " إن " وكسرها فيه قال : للفتح في " أن " وجهان : أحدهما
أن يكون في موضع المفعول ، والآخر أن يكون " ثم زادوا " على ما تقدم من الخصال
أو على من تقدم ، ثم فتح " أن " على معنى لأنهم على صفة كذا ، وتكسر عنده
أيضا وجهان : أحدهما التعليل ، والثاني أن يكون على الحكاية وهو ضعيف
لأنه ليس موضع الحكاية ، ثم ذكر أن قبل هذا البيت :

وساقى القوم كما مسورة وعلى الخيل دما كالشقر (٤)

(١) البيت لطرفة بن العبد ، وهو " غير فخر " من الفجوة ، والرواية الأولى
أصح (ابن يمين) : ٧٥/٦ ، ٧٦ ، وأنظر سيبويه : ٥٨/١ ، والخزانة
رقم ٦٠٧ : ٦٤/٣ ، والهمع : ٩٧/٢ ، والدرر اللطاع : ١٣١/٢ ، وديوان
طرفة : ٦٨ .

(٢) الفصل : ٢٢٨ وفي ابن يمين : ٧٤/٦

(٣) سيبويه : ٥٨/١

(٤) الشقرة في الخيل حمرة صافية يحمر معها المرف والذنب ، وهو ابن يمين
(علا الخيل) بالألف في " علا " على أنه فصل والخيل " مفعول ودما " .
فاعل : ٧٥/٦ ، ٧٦ .

وفى قول الشاعر :

يا لمنة الله والأقوام كلهم والصالحين على سيمان من جسدك
ذكر صاحب الفصل أنه شاهد على حذف النادى فيقال "يا بؤس لزيد" بمعنى
يا قوم بؤس لزيد ومن أبيات الكتاب (البيت) ٠٠٠ وفى التنزيل "ألا يا سجد" (١)
وقد ذكر سيده أن " يا " لغير اللمنة (٢) أى أن النادى محذوف
قال الشنترى : ولذلك وقع اللمنة بالابتداء ، ولو أوقع النداء عليها
لنصبها (٤) .

ورى ابن مالك أن يمنع حذف النادى لأن عامه حذف لزومه
إلا أن العرب أجازت حذفه ، وأبقت " يا " دليلا على المحذوف (٥) وذوفه آتيا
"أبوحيان" فضع حذف النادى حتى لا يجمع بين حذف فعل النداء وحذفه
فيكون فى ذلك إجحاف فى الكلام ، وورى أن " يا " فى الآية والبيت للتبعية (٦)
وأجاز ابن يمين الوجيه أن تكون " يا " للنداء أو للتبعية (٧) .

ولم يتعرض ابن الحاجب لموطن الشاهد فى البيت ، ولكنه تعرض لشيء
آخر وهو أنه روى البيت " والصالحين " وقال : يجوز فيها الرفع على سى
المعنى ، لأن المعنى ياتوم ، لمن الله والأقوام والصالحون ، والخفض ظاهره
ثم بين أن " من " فى قوله " من جار " للبيان تملق بمحذوف تقديره على
سيمان الحاصل من الجيران أو حاصلا من الجيران (٨) وأجاز ابن يمين
فى الرفع الوجه الذى ذكره ابن الحاجب وزاد عليه رأيا آخر وهو أن يكون
" والصالحون " ممتطوا على المبتدأ وهو " لمنة " أى ولمنة الصالحين ، ثم
حذف الخاف وأعرب الضاف إليه إعراب (٩) .

- (١) الفصل : ٤٨ ، ٥٥ ، وابن يمين ٢/٢٤ ، ٤٠ ، ج ٨/١٢٠ ، وسيده
٣٢٠/١ تشريف اللسان : ١٥٨ ، وابن الشجرى : ٢٣٥/١ ، وتكمل
لمجرد : ١٦٨/١ ، الهمع : ١٧٤/١ ، والدرر اللطاع ١٥٠/١ ، المعنى
٤١/٢ ، شاهده : ٢٦٩ وهو من الشواهد التى لم يعرف قائلها .
(٢) الفصل : ٤٨ ، والآية رقم ٢٥ من سورة النحل ، وهذه قرأت الكنائس
(الإيضاح ورقة ٥٢) .
(٣) سيده : ٣٢١/١ (٤) نفس المصدر فى الهامش .
(٥) الهمع ١/١٧٤ (٦) نفس المصدر
(٧) ابن يمين ٢/٢٤ (٨) الأملى : ١٥٥
(٩) ابن يمين ٢/٢٤

واختلف الملاء في ضبط " سمان " في البيت ، فابن يعين يروى أنه قد روى بفتح السين وكسرهما وفتح أكثر وكلامه قياس ، فمن كسر كسان كيمران وحيطان ، ومن فتح كان كحطان وروان . (١)

وجاء في هامش الإيضاح : الرواية عن الملاء (سمان) بكسر السين وإليه ينسب سمانيون ، وذكر تاج الإسلام السعدي أنه بالفتح والرجل أعرف باسم أبيه وجده (٢) ، وضبط في كتاب سيبويه بكسر السين (٣) وروى ابن مكي الصقلي أن (سمان) بالفتح من اللحن ، والصواب (سمان) بالكسر . (٤)

ج - شرح المصنى :

من شواهد الفصل ما يحتاج إلى شرح لنموض معناه ، أو غرابة ألفاظه ، فقام ابن الحاجب بأداء هذه الرسالة ، ووضح معاني بعض الأبيات ، وشرح الألفاظ الغريبة فيها ، وقد يشير إلى مواطن البلاغة فيها ، فلم يكن يقتصر في أمثاله على الإعراب والنحو فقط .

ومن الشواهد التي شرحها قول الشاعر :

أخا الحرب لبأما إليها جلالها . . . وليس بولاج الخيالف أعة (٥)
ورد هذا البيت في الفصل شاهدا على نصب (جلالها) بأفضل التفضيل (لبأما) (٦) ، وبعد أن وضع ابن الحاجب الشاهد تفرغ للمصنى البيت فيبين أن المراد وصف المدح بالشجاعة والبادرة إلى الحرب ، وفسر

(١) ابن يعين : ٢٤/٢ .

(٢) الإيضاح شرح الفصل تأليف ابن الحاجب (مخطوطة رقم ١٨٥٥ بدار الكتب : ورقة ٥٢ .

(٣) سيبويه : ٣٢٠/١٤ .

(٤) تحقيق اللسان بتحقيق الدكتور مطر : ٢٥٨ .

(٥) قائله القلاخ بن حزن التميمي (ابن يعين : ٧٠/٦) .

وقال المنتهري قائله : قلاخ بن حزن النخعي ، والقلاخ من قلسخ البصير إذا هدر وأنظر سيبويه ٥٧/١ وابن يعين ٧٠/٦ ، والهصح ؟

٩٦/٢ والدور اللوامع : ١٢٩/٤ والصبان على الأشمسي وشواهد المصنى عليه : ٢٩٦/٢ .

(٦) الفصل : ٢٢٦ .

(الجَلِّ) بأنه واحد جلال الدواب والمراد به الدروع أو السلاح ، والخوالف جمع خالفة وهي عمود من أعمدة الخباء ، وبين أن من معانيها " النساء " قال تعالى : " رضوا بأن يكونوا مع الخوالف (١) " أي النساء ، ومسير أحمق وناقعة غلام بينة المعقل وهو التوا في رجل البعير واتساع كتفيه ، قال ابن السكيت : هو أن يفرط الريح حتى يسطك المرقمان وهو مذموم (٢) .
بهذا الاطلاع اللغوي يفسر ابن الحاجب البيت ، وقد أشار إلى أن استعمال الجلال في عدة الحرب على سبيل المجاز ، ولكنه لم يصرح بذلك ، وقد صرح به الشنتري في شرح شواهد سيبويه فقال : استعمال الجَلِّ في عدة الحرب على سبيل الثل والامتارة . (٣)

وشرح قول الشاعر :

لها أثارها من لحم تتمره من الثمالي ووخر من أرائبها (٤)
فبين أن هذا البيت وصف للفة وهي فوخ عقاب كان ليني يشكره ، وكانوا يطمعون هذه اللفة كل يوم لحم الأرناب والثمالي ، والتتير : التقديد ، والأشابير : قطع التقديد ، والوخر : الصق القليل . (٥)

وقال الشنتري : الوخر : القطع من اللحم وأصله الطمن الخفيف ، كأنه يريد ما تقطعه من اللحم بسرعة . (٦) فزاد عن ابن الحاجب إيضاحاً لهذه الكلمة .

وقد جاء هذا البيت في النصل شاهداً على إبدال اليا من الباء في الثمالي والأرائب وأصلها الثمالي والأرناب ، ولكن ابن الحاجب لم يتعرض لهذا .

وقد يشرح معنى البيت يبين المراد منه ولا يقتصر على شرح المفردات فمن ذلك ما ذكره في توضيح قول الشاعر :

(١) سورة التوبة : ٨٢ ، ٩٣ (٢) الأملالي : ٩٥ ، ٩٦

(٣) سيبويه (الهامش) ٥٢/١

(٤) نسب سيبويه البيت لرجل من بني يشكر ، وقيل للنمر بن تولب وهو رواية الفصل في ابن يميث (بتمة) وفي المتن "تتمه" ، وكذلك في سيبويه . وانظر في البيت سيبويه : ٣٤٤/١ ، والهمع : ١٨١/١ ، والدرر اللوامع : ١٥٧ ، وشواهد الشافية : ٤٤٣ ، وابن يميث : ٢٨/١٠

(٥) الأملالي : ٩٨ ، ٩٩ (٦) سيبويه : ٣٤٤/١

لم تتلفح بفضل مزرهها دعد ولم تُسَقَّ دعد في الملب (١)
قال : معناه أن هذه عندها رفاهية ، ولمست كفرها تتغذى فيما يحلب
فيه ، بل لها إناء غيره تسقى فيه أو تتغذى فيه ، ولا تستمر بفضل مزرهها
في أنها تشده في وسطها ، وتعمل فاضله على رأسها ، بل لها شيء آخر
تلفح به رأسها ، وإنما يتلفح بفضل مزرهن البدويات والإماء الماهنات
المتهنات ، وقيل : إن هذه لم تسق اللبن لاني علبة ولا في غيرها ،
لأنها متحضرة ، وإنما يشرب اللبن أهل البدو ، لأنهم لا يكادون يجدون
الم (٢) .

وقد أجمل الشنتري معنى البيت بقوله : " هي حضرة رقيقة
المعنى لا تلبس لبس الأعراب ، ولا تتغذى غذاءهم " . (٣)
وقد يتعرض لإظهار ما في البيت من جانب يلقى ، فيشير إلى ذلك
إشارة خفيفة كقوله تعليقا على البيتين الآتين :

فإن يهلك أبو قابوس يهلك ربيع الناس والتعم الركسام
وتأخذ بعده بذناب عيسى أحب الظهور ليس له منكم (٤)

(١) الخصائص: ٦١/٣ ، ٣١٦ ، وابن يميني : ٧٠/١ ، وسيبويه :
٢٢/٢ ، وقائله جرير (الشنتري : سيبويه ٢٢/٢) والشاهد
فيه جواز الصرف ، ومنع الصرف في (دعد) لأنه ثلاثي ماكن
الوسط .

(٢) الأملئ : ١٣٠ ، ١٣١ ، والرأي الأخير وهو أن عرب المساء
يدل على الحضارة ، وهرب اللبن على اليد اوة ، غريب عندنا
الآن .

(٣) الكتاب : ٢٢/٢ .

(٤) قائلها النابغة الذبياني في مدح أبي قابوس النعمان بن
الغدر ، وروي (ربيع الناس والبلد الحرام) .
ابن السجري : ٢١/١ ، وانظر ابن يميني : ٨٣/٦ ، وسيبويه :
١٠٠/١ ، وخزانة الأدب : ٩٥/٤ ، وديوان النابغة : ٧٥ ،
وروي البيت الثاني في الخزانة : (ولدنا بعده بذناب
عيسى) .

" معنى إن يهلك هذا الرجل يذهب عنا مهلاكه ما كنا نقيه من الخسر
والسعة والنصره وتأخذ بعده في حال لا ترضى ثم عجبها بالذئباب
وجعل لها ظهرا مقطوعا لاسنام له وكله جالفة في رداة المعير الذي
يكون فيه بمسألة (١) "

وقد أورد سيبويه هذا البيت الثاني شاهدا على عمل أفضل التفضيل
" أجب " النصب في (الظهـ (٢)) ووضح لنا الشنتري في معنى البيت
أن النايغة قال هذه القصيدة في مرض النعمان بن النضر (٣) .

(١) الأمل: ١٥٩

(٢) سيبويه: ١٠٠/١

(٣) نفس المصدر (الهامش) .

الفصل الثاني

موازنات وملاحظات

١- بينه وبين الزخشي في الفصل :

لم يكن موقف ابن الحاجب موقف الموضح والمفسر لآراء الزخشي في الفصل فحسب، بل كان يبدى رأيه فيها، ويناقشها مناقشة تحليلية، فإذا رأى أن ما جاء به موافق لرأيه أيده ودافع عنه، وماق من الأدلة ما يقوه، ويدفع عنه الشبهات، وإذا كان ما في الفصل مخالفا لرأيه، اعترض عليه، وردّه بالدليل، وسأسوق من الأدلة ما يبين كلا الموقفين، حتى يظهر لنا استقلال ابن الحاجب بالرأي، وأنه لا يجرى وراء الزخشي كما ادعى بعض العلماء (١).

أ- موافقة ودفاع :

يوافق ابن الحاجب الزخشي في بعض آرائه، ويقف بجانبه موقف المدافع، فيذكر ما يورد على رأيه من اعتراض، ثم يردّه بمنطقه.

من ذلك موافقته له في بعض الحدود النحوية، ولابن الحاجب عناية بهذه الحدود، ذلك لأنه أصولي، والأصول منطلق الشريعة، فهو يناقش الحدود، ويبين رأيه فيها، المنطقي الذي يشترط أن يكون الحد جامعا، بل بما لذلك عرض لحدود الفصل موافقا ومخالفا.

ومما وافقه فيه حده للحرف بأنه " مادل على معنى في غيره " (٢)، وقد اختار ابن الحاجب هذا الحد في الكافية (٣)، وقد ورد على هذا الحد اعتراض ذكره في الأمالي ورد عليه، إذ جاء فيها أنه يرد عليه الأسماء التي لا تنقل إلا بمتعلق مذكور معها، وذلك كالظرف مثل " عند قباب " فإنه يدخل في الحد، وأجاب عن ذلك بأن الظرف يفيد معنى من نفسه، فمعنى القدر والجهة من (قباب وعند) كالقوية من (فسوق)، وإنما اتفق أن المسوب لم تستعمله إلا مضافا إلى اسم، أما " من " فإنها لا يفهم منها معنى مسن

(١) مثل ابن مالك انظر البغية : ١٣٤/١

(٢) الفصل : ٢٨٣ وفي ابن عمير : ٢/٨

(٣) انظر شرح الرضى على الكافية : ٣١٩/٢ .

حيث وضعها إلا ضمها إلى شملها ثم قال : " وإنما حكنا بذلك لما ثبت من استقراء كلامهم أن الحرف وضعه لذلك والاسم وضعه لذلك (١) كسجوى ابن الحاجب في موضع آخر من الأمالي وهو ألمليه على الكافية يجب عن شمل هذا الاعتراض ، فقد ذكر أنه يرد على حد الحرف الأسماء المشتركة ، فإنها لا يفهم مدلولها إلا بالقرينة ، وكذلك الحرف لا يفهم معناه إلا بذكر شملته ، وأجاب بأن الأسماء المشتركة ليس من شروط استمالتها لفظ آخر يقتصر بها ، بل قد يكون قصد المتكلم الإبهام كما قال تعالى " ثلاثة قروء " (٢) ، وليس كذلك الحرف فلا يصح " خرجت من " (٣) ، من ذلك يتبين لنا أن ابن الحاجب يدافع عن حد الحرف كما جاء في فصل الزمخشري ، ويختار هذا الحد في كافيته .

وذكر ابن يعقوب أن هذا الحد في وهم بعضهم يفسد بآين وكيف ويحوط من أدوات الاستفهام ، وأجاب عن ذلك بأن هذه الأسماء ليست على معنى في نفسها يحكم الاسمية ، ثم قال : وسطا احترز بعضهم من ذلك قال : ما دل على معنى في غيره قط " (٤) .

وتصريف الحرف كما جاء في الفصل هو مدار على ألسنة التحويين إذ أجمعوا على أن الحرف لا يدل على معنى في نفسه ، وقد خرق إجماعهم الشيخ بها ، الدين بن النحاس فذهب في تعليقه على القرب إلى أنه يدل على معنى في نفسه ، لأنه لو خاطب به من يفهم معناه فإنه يفهم معناه الموضوع له لفة ، فيصرف أن " هل " معناها الاستفهام (٥) ، وإذا رجعنا إلى كتاب سيبويه نجد أنه يعرف الحرف بأنه ما جاء بمعنى ليس باسم ولا فاعل (٦) ، ولم يذكر لنا سيبويه أن هذا المعنى الذي يؤل عليه في غيره لا في نفسه ، ومن ظاهر كلامه نفهم أن له معنى في نفسه وهذا المعنى غير المعنى المفهوم من الاسم والفصل ، وهو بعض التحويين الحرف بأنه " ما خلا من دليل الاسم والفصل " ، أو بأنه " ما لا يستغنى عن جملة يقوم بها " ، ولكن الزجاجي

(١) الأمالي : ٩١ ، ٩٢

(٢) سورة البقرة : ٢٢٨ ، والقروء الطهراً والحيز فهو من الأضداد .

(٣) الأمالي : ٢٣١

(٤) شرح الفصل لابن يعقوب ٣/٨

(٥) معجم الهوامع : ٤/١

(٦) سيبويه : ٢/١

اعترض على هذين الحدين ، قال : وهذا وصف للحرف لا حد له ،
وحد ابن مالك في التسهيل الحرف بأنه " كلف لا تقبل إسنادا ضميا
بنفسها ولا بنظير^(٢) " وهذا الحد نظر إلى قبول الإسناد ، فالاسم
والفعل يقبلان الإسناد والحرف لا يقبله لذلك تميز عنها .

وحد الزمخشري التمييز بأنه " رفع الإبهام في جملة أو فرد بالنسبة
على أحد احتمالاته^(٣) " واعترض ابن الحاجب بأن التمييز في الحقيقة
ليس رفعا ، لأنه اللفظ الذي حصل عنه هذا الرفع العكس ، ثم دافع
عن الزمخشري بأن التحوين يفتقرون مثل ذلك لكونه معلوما ، إما على
معنى لفظ رفع الإبهام ، أو واقع الإبهام ، أو ما أشبه ذلك^(٤) . وظهر
أن ابن الحاجب أراد أن يتخلص من هذا الاعتراض فعرف التمييز في
الكافية بأنه " ما يوقع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة " ^(٥) ،
وقد اعترض الرضى على حد ابن الحاجب في الكافية بأن الصفة في مثل
" جائي رجل طويل " تدخل فيه ، لأن رجلا ذات وجهه
ودخل فيه " عطف البيان " في نحو " جائي العالم زيد "^(٦)

وحد السيوطي التمييز حدا طويلا ليزيده توضيحا ، وضع عنه
الاعتراض قال : " هو نكرة بمعنى " من " واقع لإبهام جملة ، أو مفرد
عدد ، أو فهم قدار ، أو ماثلة ، أو مغايرة ، أو تعجب ، بالنسبة على
جنس المراد بعد تمام بإضافة أو تنوين أو نون^(٧) " ويرتفع معنى من

(١) " الإيضاح في علل النحو " لأبي القاسم الزجاجي بتحقيق مسازن
المبارك : ص ٥٥ .

(٢) تسهيل القوائد وتكميل القاصد بتحقيق محمد كامل بوكات : ص ٢
واعتراض بقوله " ولا بنظير " من الأسماء الملازمة للندا " نحو
(يا قُل) فإن لها نظيرا وهو " رجل " .

(٣) الفصل : ٦٥ ، وفي ابن يميني : ٢٠ / ٢

(٤) الأملى : ١٦٥

(٥) شرح الرضى على الكافية ٢١٥ / ١

(٦) نفس المصدر .

(٧) همج الهوامع : ٢٤٩ / ١ ، ٢٥٠ ، و" بإضافة " متعلق بنظام ، أي يأتي
التمييز بعد تمام الكلام بإضافة نحو " مل " الأرض ، هيا " أو التنوين
كوظل زيتا " أو النون كمنين عملا " والآخرين أمثالا " .

ليخرج الحال ، وتبع في ذلك ابن مالك في الألفية إذ قال :

اسم بمعنى "من" ميم نكرة ينصب تمييزاً قد فسره
وفضل ابن الحاجب حد الزمخشري لاسم الجنس على المناطقية ،
قد حده الزمخشري بأنه : " معلق على شيء وعلى كل ما أشبهه (١) " وعلق
ابن الحاجب على ذلك بأن الزمخشري قد كره ما ذكره النطقيون من
قولهم " ما وضع لسمى لاتمخ الشركة فيه " وكره أن يقول " ما دل على
كثرة باعتبار معنى واحد " ، وكلايهم أن الكثرة مستفادة من إطلاقه
ولا يستفاد منه إلا الفرد ، ولم يحده بالحد الأول لأنه أمر ذهني ،
والأمر الذهني متحد لا شركة فيه ، ثم هو ليس موضوحاً في الحقيقة له ،
فإننا نقطع بأن وضع " رجل " لما في الخارج ، وما في الدهن يستحيل
أن يكون في الخارج (٢) .

وكما يوافق في بعض الحدود النحوية يوافق في بعض آرائه الأخرى
فهو يدافع عنه في ذكر " توابع النادى " في باب " النادى " (٣) ، ولسم
يذكرها في باب " التوابع " ، لأن لها حكماً خاصاً بها ، كما من أجل النادى
فناسب ذلك ذكرها في " النادى " لافي " التوابع " (٤) ، ويدافع عنه في
بدوه باب الحال بقوله : شبه الحال بالمفعول من حيث إنها فضلة مثله (٥) .
وقد ذكر أنه لو اعترض بأنه كان الأولى أن يذكر أولاً حال ، ثم يذكر
شبهه بالمفعول ، فيرد على ذلك بأنه قدمه لينبه بأن الفاعل قد انتهت
وأن هذا ابتداء المشبهات ، ولو أخره لم يحصل هذا الفسوس (٦) .
فهو بذلك يدافع عن تيوب الفصل وتقسيمه وترتيبه .

ويدفع عنه ما يوجب التناقض في قوله في باب " المفعول المطلوق " :
" وقد يقرون بالفعل غير مصدره ما هو بمعناه ، وذلك على ترتيب مصدر
غير مصدر " (٧) ، وعلق ابن الحاجب على ذلك بقوله : قوله " غير

(١) الفصل : ٦ وفي ابن يعين : ٢٥/١ .

(٢) الأملس : ١٦٥ .

(٣) الفصل : ٣٧ وفي ابن يعين : ٢/٢ .

(٤) الأملس : ١٤٦ .

(٥) الفصل : ٦١ وفي ابن يعين : ٥٥/٢ .

(٦) الأملس : ١٣٢ .

(٧) الفصل : ٣٢ وفي ابن يعين : ١١١/١ .

صدر " ظاهره التناقض لأن كلامه في الفصول المطلق وتقسيمه ، وقد ذكر أنه مصدر ، فكيف يكون من تقاسيمه غير مصدر ، فيكون مصدرا غير مصدر ، والجواب أن المصدر يطلق باعتبارين : أحدهما الذي فعله فاعل الفعل المذكور ، والآخر باعتبار ماله فعل يحرى عليه كأنطلق للاطلاق وشبهه ، وله باب يذكر فيه مقوله و " غير مصدر " أى ليس فعل يحرى عليه وهو مصدر باعتبار أنه فعله فاعل الفعل ، فهو مصدر باعتبار غير مصدر باعتبار آخر (١) ، وهذا يدفع عنه التناقض . وقول الزمخشري في الفصل : " وكل شئ أو مجموع من الأعلام فتصريفه باللام " (٢) ومعرض على ذلك بأن تصريفه قد يكون بالنداء نحو " يانيدون " و " يانيدان " وجيب عنه ابن الحاجب بأن " يانيدان " هنا تثنية زيد في قولك " جاعنى زيد من النيد " على اللفظة القليلة فيكون قولك " يانيدان " مثل قولك : " يارجلان " أى لا تصريف فيه أو أن " يانيدان " الأصل فيه " يأيها النيدان " كما أن أصل قولك " يارجل " " يأيها الرجل " ، وما يدل على أن الأصل كذلك وأنه متماثلان امتناع " نيدان " في النداء ، بدون أداة النداء ، كما امتنع " رجل " بدون الأداة وذلك كراهة كرهة الحذف وهو حذف " أل " وحذف أداة التصريف (٣) .

وقال الزمخشري في " حروف الجر " التي يسميها " حروف الاضافة " وهي على ثلاثة أضرب : ضرب لازم للحرفية ، وضرب كائن اسما وحرفا ، وضرب كائن حرفا وفملا ، فالأول تسمية أحرف : من وإلى وحتى وفسى واليا ، واللام هوب وواو القسم وناؤه ، والثاني خمسة أحرف : على ومن والكاف ومد وضد ، والثالث ثلاثة أحرف : حاشا وخلا و (٤) " ه " وقد اعترض على الزمخشري بأن القسم الأول قد ذكر فيه ما يستعمل فملا وحرفا ، وجمله بما لا يستعمل إلا حرفا مثل " من " فإنك إذا أمرت من " ما ن يمين " قلت " من " ، و مثل " فى " فإنك إذا أمرت المرأة المخاطبة من " وفى ينى " قلت " فى " ، واللام من قولك " لزيد " إذا أمرت من " ولوى يلى " قلت " له " فهذه الحروف كان يجب أن يعدها من التسميم

(١) الأملى : ١٤٧

(٢) الفصل : ١٤ وفى ابن يعينى : ٤٥ / ١

(٣) الأملى : ١٦٥

(٤) الفصل : ٢٨٣ وفى ابن يعينى : ١٠ / ٨

الثالث وهو ما يستعمل فعلا وحرفا . وقد أجاب ابن الحاجب عن هذا الاعتراض بأنه لم يُرد اعتبار صورها فقط ، وإنما أراد باعتبار صورها ومعانيها الأصلية ، ألا ترى أن " عدا و خلا " لما استملا حرفين فهما في المعنى الأصلي كاستماليهما فمليين فإن قيل : إن أراد ذلك فقوله إن " على " ما تكون حرفا واسما لاغير ليس بمستقيم ، لأنه يصح أن تكون فعلا ، إذ يقال " علائد " وهو فعل ماض ، وأجاب بأن " على " المستملة حرفا واسما لاتوافق " علا " المستملة فعلا في اللفظ ، ألا ترى أنك تقول في هذه " علوت " وفوتك " عليه " ثم قال ابن الحاجب فضلا رأى الزمخشري على كثير من التحييم والأصوليين : " فدل على أنهم مختلفان في اللفظ ، فظهر الفرق بين البايين ، وإن كان كثير من التحييم والأصوليين يذكرون " على " ما استعمل حرفا واسما فعلا ، وكان صاحب هذا الكتاب نظر أدق من نظرهم فجعلها من القسم الثاني (١) .

ب - مخالفة وهجـوم :

عرفنا كيف وافق ابن الحاجب الزمخشري في بعض آرائه ودافع عنه ، ورد ما ورد عليه من اعتراض ، وليس معنى ذلك أنه يسير في ركابه دائما ، بل نراه في كثير من الآراء يخالفه ، وقد يقسوعليه فيصم بالخطأ والهجم بعد أن يدلل على عدم صحة آرائه . وقد رأينا كيف وافقه في بعض الحدود التحوية ، وسرى أنه عارضه في بعضها الآخر ، ومن ذلك ما جاء في الفصل من أن " الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالرض (٢) " ، واعترض ابن الحاجب على قوله " اللفظة " فقال : الأول أن يقال : اللفظ الدال ، لأن قوله " اللفظة " إما أن يريد بها اللفظ باعتبار حقيقته من غير قصد إلى تمييزه كالضرب ، وإما أن يريد التمييز منه كالضربة ، فإن أراد الأول فليس بمستقيم ، لأن اللفظة كالضربة ، فكما لاتطلق الضربة على معنى الضرب ، فكذلك لاتطلق اللفظة على معنى اللفظ ، وإن أراد به معنى الضربة فليس بمستقيم ، لأنه لا بد من تحقق تمييزها كميز دلول الضربة والجلسة ، وإذا لم يكن بد من تمييزها ، فكمل

(١) الأملى : ١١١

(٢) الفصل : ٦ وفي ابن يميني : ١٨/١

ما يقدر تميزها به ان كان متبني. يمكن تقديره في الزيادة ورد عليه
مادونه ، وإن كان متبني القلة ورد عليه مافوقه ، وإن كان متوسطا ورد عليه
مافوقه وما تحته جميعا ، فإنه إن قدر اللفظة مثلا بما هو عشرة أحرف
ورد عليه مادونها وكذلك الباقي (١)

وهذا استهل ابن الحاجب أماليه على الفصل بالاعتراض على
أول عبارة فيه ، فيبين أن الأفضل أن يقول الزمخشري " اللفظ " بدل
" اللفظة " وقد تعرض أيضا في الإيضاح شرح الفصل لهذا ، وبين
فيه أن المراد " اللفظ " ولو عبر به لكان أولى للاختصار ، ورفع الإجماع (٢)
ولذلك لم يرض أن يعبر في الكافية " باللفظة " مع أنه كان ينظر إلى الفصل
عند تأليف الكافية ، إذ جاء فيها " الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد " (٣)
وواضح تأثيره بالفصل في هذا الحد ، ولم يسلم حد ابن الحاجب أيضا
من النقد ، فقد رأى الرضى أنه لا داعي لقوله " لمعنى " لأن الوضع لا يكون
إلا لمعنى ، واعتراض على وصفه المعنى بأنه " مفرد " فقال : والمشهور في
اصطلاح أهل المنطق جعل المفرد والمركب صفة اللفظ ، فيقال اللفظ
المفرد والملفظ المركب ، ولا ينبغي أن يخترع في الحدود ألفاظ ، بل ينبغي
استعمال المشهور المتعارف فيها ، لأن الحد للتمييز (٤) ، وسن
عرف الكلمة بأنها (لفظ) ابن مالك في التسهيل فقد قال : " الكلمة لفظ
مستقل دال بالوضع تحقيقا أو تقديرا ، أو ضوي معه كذلك (٥) "

أما السيوطي فقد عبر بأن الكلمة " قول " ولم يقل إنها " لفظ "
فقال في حدها : " الكلمة قول مفرد مستقل وكذا ضوي معه على
الصحيح (٦) "

ويظهر تأثير السيوطي بإبن مالك في التسهيل في هذا الحد ، ولكنه
ترك مقالته ابن مالك من أنه دال بالوضع " وضع سبب تركه فقال :

- (١) الأمالي : ٨٤
- (٢) الإيضاح شرح الفصل لابن الحاجب (مخطوطة رقم ١٨٥٥ بدار الكتب)
ورقة ٣ الصفحة اليمنى .
- (٣) الرضى على الكافية : ٢/١
- (٤) نفس المصدر : ص ٣ ، ٤
- (٥) التسهيل لابن مالك بتحقيق محمد كامل بركات : ص ٣
- (٦) الهمع : ٣/١ .

ولم أحتج إلى ما زاده في التصحيح من قوله " دال بالوضع " مخرجاً
المهمل ، وتمييره " باللفظ " الشامل لذلك ، وذكرى " القول " الذى
يخرج منه ^(١) ، فظهر لنا بذلك سبب التمييز بالقول كان " اللفظ " ، أما
التمييز " بالاستقلال " الذى ورد في التسهيل والهمع فقد بصره الصبان
بقوله - تمليقاً على حد الكلمة في الأسموس بأنها " قول مفرد " - : " وزاد
في التسهيل قيد الاستقلال لتخرج ألف الفاعلة وأحرف الخارعة ، وما
التصغير بما " النسب ، وما " التأنيث ، ونحو ذلك ، فإنها ليست بكلمات
على مذهب المصنف . وذهب الرضى إلى أنها كلمات ^(٢) ، ولم
يقع الأسموس والسيوطى فيط وقع فيه الزمخشري وابن الحاجب وأبو حيان
من وصف المعنى بأنه مفرد لأنه كما قال الرضى وغيره ليس صفته فـسـى
الحقيقة ، وإنما يكون صفة للمعنى بتسمية اللفظ ^(٣) ، ولم يشو ابن يعين
شراح الفصل إلى ما فطن إليه ابن الحاجب من أن " اللفظ " أولى في حقه
الكلمة من اللفظ ^(٤) ، وقد يكون الذى دعا الزمخشري إلى قوله
" النقطة " أنها خير لقوله " الكلمة " فأراد أن يوافق المبتدأ الخبير
من حيث التأنيث ، ولكن الرضى يقول : إن الموافقة بينهما هنا غير واجبة
ولا تجب إلا إذا كان الخير صفة مشتقة غير سببية نحو " هند حسنة " أو
حكماً كالمنسوب ، أما في الجوامد فيجوز نحو " هذه الدار مكان طيب " ^(٥)
" وتند نسبة عجينة " .

ومن الحدود التى خالف ابن الحاجب الزمخشري فيها حـد
التوايح " إذ حدها الفصل بأنها " الأسماء التى لا يصح الإعراب إلا على
سبيل التبج لغيره ^(٦) " ، ووصف ابن الحاجب هذا الحد بأنه

(١) نفس المصدر ، وغير بقوله (متوي) ليشمل المستكن وجها كأنت فسـى
(تم) وكذلك جوازاً ، وخرج بقوله (معه) (أى مع القول) ما نواه

الإنسان في نفسه (الهمع : ٣/١) .

(٢) حاشية الصبان على الأسموس ٢٦/١

(٣) الهمع : ٣/١

(٤) انظر ابن يعين : ١٨/١ .

(٥) الرضى على الكافية : ٤/١ وللدكتور طام حسان نقد على النحاة في حده
الكلمة ، وإن ذكر أن حدودهم لا تفرق بين الصوت والحرف ، وتخلط بسين

الوظيفة اللغوية والمعاني المنطقية والرضمية ، ولا تفرق بين وجود الكلمة
وعدمها . انظر (مناهج البحث في اللغة) له ص ٢٢٥ ، ٢٢٦ .

(٦) الفصل : ١٠ : ١ : وفي ابن يعين : ٣٨/٣

غير جرد لوجهين : أحدهما أنه ذكر لفظه "التبع" فيه ، ومن جهل التابع جهل التابع ، والآخر أنه بينه بما يتوقف عليه ، لأن الفرض أن يعرف التابع فيعطى إعراب متبوعه ، فإذا عرفناه بإعراب متبوعه جرد ذلك إلى الـ (١) دور يدل هذا على دقة ابن الحاجب ، فإن الحد إذا لزمه الدور كان باطلاً وقد كان رفيقا بالزحيمى حينما وصف هذا الحد بأنه "غير جيد" قط . ولمدم رضاء عن هذا الحد لم يختاره في الكافية ، فحد التابع بحد آخر حين قال إنه " كل ثان بإعراب مايقه من جهة واحدة " (٢) فصر من إداخل كلية التابع في الحد وأراد بقوله " من جهة واحدة " إخراج خبر الجبته ، وثانى مفعولى ظننت وأعطيت ، والحال عن المنصوب ، والتصيير عن المنصوب ، قال الرضى : وفيه نظر ، لأن ارتفاع المتدأ والخير من جهة واحدة ، وهى كونها فضلات ، ثم قال : وقوله " كل ثان " فيه نظر أيضا ، لأن المطلوب في الحد بيان ماهية الشئ ، لا قصد حصر جميع أفراداته (٣) . وذلك لم يعلم حد ابن الحاجب من الطمن . وقد عرف ابن مالك " التابع " بأنه " ما ليس خيرا من مشارك ما قبله في إعرابه ومامله مطلقا " (٤) . وأراد بقوله " ومامله " ما أراد ابن الحاجب من قوله " من جهة واحدة " ، وكثير من التحيين لم يحد التابع مكفيا بحد أتولعه ، من نعم وعطف وتوكيد ودل ، قال أبو حيان : ولم يحد وجهه النحاة ، لأنه محصور بالمصدر فلا يحتاج إلى حـ (٥) ، قال السيرطى : " فلذلك قلت : التوابع نعم وعطف بيان وتوكيد ودل وعطف نسـ (٦) " فلم يحد التوابع وإنما اكتفى بذكر أنواعها .

ومن مخالفة ابن الحاجب الفصل في الحد ^{بمعناه} حد " المبنى " فقد حـ بأنه الذى سكون آخره وحركته لا يمامـ (٧) ، قال ابن الحاجب ناقدا : هذا الحد : ليس بمستقيم ، لأنه أتى في الحد بواو العطف ، فان قصد الجميع لم يستقم ، وإن لم يكن شئ فيه سكون وحركة في آخره ، وإن قصد معنى " أو " .

(٢) الرضى على الكافية : ٢٩٨/١

(١) الأملى : ٨٤

(٣) الرضى على الكافية : ٢٩٩/١

(٥) الهمع : ١١٥/٢

(٤) التسهيل : ١٦٣

(٦) نفس المصدر .

(٧) الفصل : ١٢٥ وفى ابن يمشى : ٢٩/٣

كان فيه شذوذ لفظي في استعماله الواو بمعنى "أو" واستعماله لفظة "أو"
في الحد الواحد (١) "هـ" وحد ابن الحاجب الجني في الكافية بأنه
" ما ناسب بني الأصل أو وقع غير مركب " (٢) فذكر "أو" في الحد
ولذلك قال : ولا يقصد الحد بلفظة "أو" لأنها لمجرد أحد الصيغين هاهنا
لا للشك الذي يتناقض بتبيين الطهارة (٣) ، ولاحظ أنه في هذا الحد
جا بلفظ (جني الأصل) وهذا ما عليه على الزمخشري في إدخاله كلمة
" التبع " في حد "التابع" كما سبق ، لذلك قال الرض : وهذا الحد لا يصح
إلا لمن يعرف ماهية الجني على الإطلاق ، ولا يعرف الاسم الجني ، ولو لم
يعرفها لكان تمريفا للجني بالجني ، لأنه ذكر في حد الجني لفظ الجني (٤)
وقال السيوطي : " البنا " ضد الإعراب فعلى القول بأنه لفظي يحد كما أفصح به
في التسهيل بأنه ما جرى به لا لبيان مقتضى عامل من حركة أو حرف أو مكون
أو حرف (٥) نذف ، وعلى أنه معنوي يحد كما قال ابن جني في الخصائص (٦)
بأنه لزوم آخر الكلمة ضيفا واحدا لا لشيء أحدث ذلك من العوامل (٧)
فالسويطي ارتضى هذين الحدين .

وفي غير الحدود يخالف ابن الحاجب الزمخشري في آراء كثيرة منها
أن الزمخشري يشترط في عطف البيان أن يكون أشهر من متبوعه ، ولذلك قال :
" ونزل من التبع منزلة الكلمة المستعملة من الغربية إذا ترجعت إليها " (٨)
أي إذا فسرت بها ، وشمل بقوله " أقسم بالله أبو حفص عمر " قال ابن الحاجب :
وليس ذلك بشرط . . . نعم بني الزمخشري الأمر على الأكتسر . وفي
هذا الموضع خلاف بين النحويين ، فأبو حيان قال : إنه سعى عطف البيان

(١) الأمل : ٩٠ (٢) الرض على الكافية : ٢/٢

(٣) نفس المصدر . (٤) نفس المصدر .

(٥) التسهيل : ١٠ وفيه خلاف عما رواه السيوطي فحده فيه : " ما جرى به
لا لبيان مقتضى عامل من شبه الإعراب ، وليس حكاية أو إتباعا أو تقسلا
أو تخلصا من مكونين " .

(٦) الخصائص : ٣٧/١ وفيه " البنا " هو لزوم آخر الكلمة ضيفا واحدا من
المكون أو الحركة لا لشيء أحدث ذلك من العوامل " .

(٧) الهمع : ١٥/١

(٨) الفصل : ١٤٤ وفي ابن يميني : ٣/٧١

(٩) الأمل : ٩٠

لأنه تكرر الأول لزيادة بيان^(١) ، وشرط "ابن عصفور" أن يكون عطف
البيان أعرف من متبوعه ، وعلله بأن الابتداء بالأخص يوجب الاكتفاء به ،
وعدم الحاجة إلى الإتيان بما هو دون^(٢)ه ، وسيبويه جعل ذاك الجمة
من " يا هذا ذا الجمة " عطف بيان مع أن هذا أخص ، وط " في شرح التسهيل :
مع أكثر المتأخرين أن متبوع عطف البيان لا يفوقه في الاختصاص بل يماويه
أو يكون أعم منه والصحيح جواز الثلاثة ، لأنه بمنزلة التمسك^(٣) ، ومنع
أن ابن الحاجب لعترض على الزمخشري في جملة عطف البيان أشهر من
متبوعه فقد ذكر في الكافية أن عطف البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه^(٤) ،
فاشترط كونه موضحا ولا يكون موضحا إلا إذا كان أعرف وأشهر ، ولذلك سماه
الكوفيون " الترجمة " ^(٥) فهو يترجم ويفسر ما قبله .

وقال الزمخشري : وفي " لاجول ولاقوة إلا بالله " مئة أوجه : أن تفتحها
وأن تنصب الثاني ، وأن ترفعه ، وأن ترفعها ، وأن ترفع الأول على أن " لا " ،
بمعنى " ليس " ، وأعلى مذهب أبي العباس وفتح الثاني وأن تمكس ^(٦) هذا
واعترض ابن الحاجب عليه بأن الأوجه الجائزة في هذه العبارة خمسة لا ستة
لأن الوجه السادس عنده مكرر وهو الذي جملة عكسا لرفع الأول وفتح الثاني
فهو الوجه الثالث عنده ، الذي قال فيه " وأن ترفعه " أي الأول ، قال
ابن الحاجب : قوله أن تمكس " وقع غلطا ، وكثيرا ما يغلط الملما " في مثل
ذلك التقسيم^(٧) ، وذلك ينسب الغلط إلى الزمخشري ، وما نسب إليه
فيه الغلط أيضا ما يراه الزمخشري من أن " لا تنب اليمين ولا خلطة " ^(٨) على
إضمار فصل كأنه قال : ولا أرى خلطة ، قال ابن الحاجب : وقع منه ذلك
غلطا وإلا فلا خلاف أن المخطوف على النقي " بلا " يجوز فيه النصب سوا
كروت " لا " أولا كقولك " لاجول ولاقوة " وقد أورد هذا البيت النحويون

(١) الهمع : ١٢١/٢ (٢) نفس المصدر .

(٣) نفس المصدر .

(٤) الرض على الكافية : ٣٤٣/١ (٥) الهمع : ١٢١/٢

(٦) الفصل : ٨١ وفي ابن يميني : ١١٢/٢ .

(٧) الأملس : ١٤٤ .

(٨) الفصل : وابن يميني : ١٠١/٢ وكلمة البيت " اتسع الخرق

على الراقع " والبيت لأنس بين العباس ، من شواهد سيبويه :

٣٤٩/١ .

مستشهدين به على نصب المصطوف على اللفظ^(١) قال الفنمري: والشاهد فيه نصب المصطوف وتبينه على الفاء " لا " الثانية ونهادتها لتأكيد النفي والتقدير لانسب وخلتة " (٢)

وكثيرا ملصق رأيه بأنه " غير مستقيم " كما في قول الزمخشري فسس قولهم " ما مروت بأحد إلا زيد خير منه " إن " إلا " لفي اللفظ مطية في المعنى فائدتها ، جاعلة زيدا خيرا من جميع من مروت بهم^(٣) قال ابن الحاجب وقوله " جاعلة زيدا خيرا من جميع من مروت بهم " غير مستقيم ، لأن كون زيد خيرا من جميع من مروت بهم مفهوم من خبره ، وهو قوله " خير منه " لأن " إلا " فلم يصح قوله إن فائدة " إلا " أنها جعلت زيدا خيرا من جميع المصروف بهم ، ثم يبين أن الزمخشري حدث له ليس ولم يدر أن الأحوال والصفات الواقعة في الاستثناء الفرض لم تجر على ذوق المستثنيات ، وبيان ذلك أنك إذا قلت " ما ضربت إلا زيدا " فقد نفيت الضرب عن كل أحد وأثبتته لزيد المذكور بعد إلا ، وفي الصفة والأحوال ليس كذلك - فإذا قلت " ما جئت رجل إلا عالم " لم يستقم أن تقدر نفى جميع الصفات عن رجل وأثبتت صفة العلم خاصة ، لأن ذلك باطل فلا ينفك عن صفات سوى العلم لذلك توهم الزمخشري أن الذي أفادته " إلا " هو ما ذكره ، ولم يدرك الفرق بين الصفات والأحوال وقبره^(٤) ، فهو ينسب الوهم للزمخشري ووضع في دقة وفهم عميق الفرق بين الصفة والحال إذا وقعت بعد " إلا " وبين غيرهما في المعنى في مثل ذلك الأسلوب ، ويبين أن الصفة والحال هما لم يسيرا على ذوق المستثنيات ، فلذلك خفي المعنى على الزمخشري .

ومعنى الملل التي يأتي بها الزمخشري غير مستقيمة في نظر ابن الحاجب من ذلك ما يراه من أن (ما ولا) مشبهتان بلين في لفة الحجاز ، ونوتميم يرفعون ما بعدهما ، ثم يقول : " ودخول الباء في الخبر إنما يصح على لفظة أهل الحجاز ، لأنك لاتقول " زيد بمنطلق " (٤) ولم يجب هذا الدليل ابن الحاجب فقال معلقا عليه : " وهذا غير مستقيم لأنه يصح أن يقال دخول الباء لأجل النفي في قولك " ما زيد بمنطلق " على اللفتين ، ولم

(١) مبيوه (الهاشمي) : ٣٤٩/١

(٢) الفصل : ٧٢ وفي ابن يميغ : ٩٣/٢

(٣) الأماي : ١٢٣

(٤) الفصل : ٧٢ وفي ابن يميغ : ١١٤/٢

يستقم " عهد بمضطيق " لعدم النفي ، كما تقول : " ما لكم من إله (١) " وأنت لا تقول " لكم من إله " ولا عمل لواحد منهما (٢) . فابن الحاجب على هذا يرى أن دخول الباء يصح على لهجة الحجاز ، ولهجة بني تميم ، وأنها لا تدخل إذا لم يكن في الكلام نفي ، وما زالت هذه الباء موجودة في لهجة " الزهاض " بنجد حتى الآن فقد سمعتمهم يقولون مثلا " ما نَ بِسامع " أي ما أنا بِسامع " ، ومنو تميم كانوا يسكنون في نجد ، وما زالت هناك قوية تسمى (حوطة بني تميم) مما يدل على أن الجذور القديمة لهجته اللهجة ما زالت موجودة حتى الآن .

٢- ابن الحاجب بين كتابيه الإيضاح والأمالى

شرح ابن الحاجب الفصل بكتاب سماه " الإيضاح شرح الفصل الذى سبق ذكره فى مؤلفاته ، وقد رجعت إلى إحدى نسخه بـدار الكتب (٣) فى المواضع التى أملى عليها ابن الحاجب من الفصل لأوازن بين آرائه فى الأمالى وآرائه فى الإيضاح .

والأمالى لم تتناول الفصل كله ، بل أملت على أجزاء خاصة منه ، أما الإيضاح فقد شرح الفصل جميعه ، وهذا أول فرق بينهما ، ثم إن الأمالى أملت فى أوقات متفرقة ، إذ ابتدأ الإملاء على الفصل عام ٦١٠ هـ بالقاهرة ، وانتهى من أماليه عام ٦٢٥ بدمشق ، أما الإيضاح فقد كتبه فى وقت واحد غير متفرق ، شأن من يؤلف كتابا فى موضوع واحد ، ولا أدرى أى الكتابين سبق الآخر ، ولكنى أرجح أن الإيضاح أسبق من الأمالى ، إذ جاء فى الأمالى عند التعليق على قول الشاعر :

على أطرقا باليات الخيام إلا التمام والا المصطفى (٤)

(١) سورة الأعراف : ٥٩ ، ٦٥ ، ٧٣ ، ٨٥

(٢) الأمالى : ١٤٤

(٣) رقم ١٨٥٥ نحو .

(٤) البيت لأبي ذؤيب الهذلى من قصيدة مطلعها :

عرفت الديار كرتم الدررى يترورها الكاتب الحميرى

وأطرقا : اسم بلد ، قال الاصمعى : سمى بقوله (أطرقا) أى اسكتا ، ونظير ذلك

كأن ثلاثة قال أحدهم لصاحبيه (أطرقا) أى اسكتا لتسمع نفسى المكان بذلك .

(المفرد شرح أبيات الخيام : ٨)

قول ابن الحاجب : " موضع الاستشهاد في قوله (أطرقا) ، فانه مقبول
عن فعل الأمر ، وهو اسم لموضع ، وقد أخذ على الاستدلال به ، والأخذ
مشار إليه في الإملاء ، وهو أنه ساقه في قسم المفردات ، وهو داخل في
قسم المركبات ، فان " أطرقا فعل وفاعل (١) " وكان إملاؤه على هذا
البيت بدمشق سنة ثمان عشرة ومائة ، والرجوع إلى كتابه الأمل في
أجد هذا الأخذ الذي قال إنه مشار إليه في الإملاء ، ووجدت هذا
الاعتراض موضحا في (الإيضاح شرح الفصل) إذ جاء فيه تعليقا على
هذا الشاهد : " ورد على استشهاد " بأطرقا " أن كل تقسيم صحيح ذكرت
فيه أنواع باعتبار صفات صحيحة للتقسيم ، يجب أن تكون صفة كل قسم
منها منتفية عن بقية الأقسام ، وإلا لم يصح التقسيم باعتبارها مثال ذلك
إذا قلت : الجسم ينقسم إلى حيوان وغير حيوان ، فيجب أن تكون الحيوانية
منتفية عن القسم الآخرة ، وهاتنا التقسيم قد ذكر فيه " المركب " ، فيجب
أن يكون التركيب منتفيا عن بقية الأقسام ، فتشيله بقوله " أطرقا " في
غير قسم المركب ليس بمستقيم (٢) ، يريد أن الزمخشري ذكر " أطرقا " في
قسم المفرد من أنواع العلم المنقول (٣) ، مع أنه مركب من فعل وفاعل
فالألف فاعل ، فكان من حقه أن يذكره في قسم المركب ، وهذا الذي ذكر
في الإيضاح هو ما أشار إليه ابن الحاجب بقوله " والأخذ مشار إليه
في الإملاء " ، بقي أمر آخر وهو أن ابن الحاجب كان يطلق على " الإيضاح " اسم
اسم الإملاء ، وهذا ليس بيميد ، وفي كثير من مواضع الإيضاح تذكر عبارة
" قال الشيخ (٤) " أي ابن الحاجب ، مما يدل على أنه كان يملس
وتلاميذه يكتبون عنه هذا الشرح ، وقد تكون سمعته بالإيضاح ليست من
عمل ابن الحاجب بل من عمل تلاميذه ولكن لماذا أطلق ابن الحاجب على
الفصل في كتابه (الأمل) ، ولم يكشف بشرحه له في الإيضاح ؟ وجاب
بأنه إذا تصفحنا أماليه على الفصل نجد أن كبرها يمد كلمة واستدراكا
لما فات في الشرح ، مما أثاره تلاميذه ، أو ما أملاه لإفادتهم .

(١) الأمل : ١٠١

(٢) الإيضاح شرح الفصل (مخطوطة رقم ١٨٥٥ نحو بدار الكتب) ورقة ٦٤
(الصفحة اليسرى) .

(٣) الفصل : ٨ ، وفي ابن يميني : ٢٩/١

(٤) انظر ورقة ٥٥ ، ٧٢ وغيرها .

أ - نقص الإيضاح في بيان الشواهد :

أكثر ما سكت عنه ابن الحاجب في " الإيضاح " ، واستدركه نسي
" الأملى " الحديث عن بعض الشواهد النحوية ، فهناك ما يقرب من أربعة
وعشرين شاهدا في الفصل أصلها في كتابه " الإيضاح " إهمالا تاما
فلم يشر إلى موضع الاستشهاد فيها ، ولم يوضح فيها ما يحتاج إلى
توضيح ، ولم يشر إليها في شرحه أي إغمارة ، وليس له أن يقول إن هذه
الآبيات واضحة لانتهاج إلى تعليق ، فلو كان الأمر كذلك ما احتاج إلى
توضيحها في الأملى ، والحق أن كثيرا ما أهمله في الإيضاح يحتاج إلى
بيان كقول الشاعر :

(١)

دعاهن رد في فارعين لصوته كما رعت بالجوت الظما الصواديا
فهذا البيت في حاجة إلى توضيح في المعنى وفي موضع الاستشهاد .

ولكنه أهمله في الإيضاح (٢) ، ثم رأى أنه يحتاج إلى توضيح
فخص له إملا من أملى الفصل تحدث فيه عن أن القياس أن يقول
الشاعر (بجوت) لا (بالجوت) بالألف واللام ، إذ أورد الزمخشري
هذا الشاهد في أساط الأصوات ، وبين أن (جوت) اسم صوت لدعاء
الإبل إلى الشرب ، وابن الحاجب يرى أن قياس الألفاظ التي تستعمل
مرادا بها لفظها أن تجيء على لفظها الأصلي بدون تغيير ، فإن كانت
بغير ألف ولام استعملت كذلك ، ثم وجه دخول " أل " عليها على
شدوده فقال : إنه يصح أن يقال إنها استعملت استعمال الأعلام
الموضوعة بأوضاع متعددة ، وقد ثبت أنه يصح إجراؤها مجرى التكررة
فيقال " هذا النهيد أشرف من ذلك النهيد " . . . وأما البناء فيصح على

(١) البيت لمصروف القوافي ، وهو عفيف بن معاوية بن عقبة من بني حذيفة
ابن بدر من فزارة ثم من غطفان بن سعد بن قيس عيلان ، وإنما
قيل له " عفيف القوافي " لبيت قاله هو :

ما كذب من كان يزعم أنني إذا قلت قولاً لا أجيد القوافي

والضير في (دعاهن) للقوافي (ورد في) تابعي من الجن يروى
شيطان الشعر (اروعين لصوته) أطعمته ، (رعت) يريد بها أبروت
وأرويت ، وقيل من (راعه) بمعنى أعجبه . انظر خزائن الأدب ٨٦/٣
والرضي ٨١/٢ وابن يمشي ٨١/٤ .

(٢) انظر ورقة ٩٥ من النسخة المخطوطة ١٨٥٥ بدار الكتب .

الحكاية ، صجوز الإعراب (١) . هذا رأيه في البيت باختصار .
صوى ابن يميى أن الشاعر أبقاه على حاله من الحكاية والبناء ، لأن
إلحاق الألف واللام الأسماء الجنية لا يوجب لها الإعراب مثل (الآن
والذى والتى) فالألف واللام زائدتان ، وذكر ابن يميى أن هنذا
البيت رواه الكساء (٢) .

من ذلك يتبين أن ابن الحاجب لم يكن على حق حينما أهمل هذا
البيت في إيضاحه ، وما أهمله أيضا (٣) قول الشاعر :

إذا مادعوا كيمان كانت كهولهم إلى الغدر أدنى من شبابهم الرد (٤)
فاضطر أن يعلق عليه في الأملى بقوله : يصف الشاعر هؤلاء أقوم
بأن شيوخهم إلى الفساد أقرب من شبابهم ، ثم يوضح بوضع الاستشهاد
فيقول : ووضع الاستشهاد في قوله " كيمان " وهو علم والذي يدل
على أنه علم شمه الصرف ، ولا علة تقدر مع الألف والتون إلا التعلية
فوجب أن يكون علما لذلك ، والجار والمجرور شملق بأدنى لا يكاف (٥) .

وما تركه في إيضاحه وتعرض له في أماليه قول الشاعر :
يا قرين أباك حتى خولت قد كت خائفة على الاحتماق (٦)

(١) الأملى : ٩٤ ، ٩٥

(٢) شرح ابن يميى على الفصل : ٨١/٤

(٣) انظر الورقة رقم ٩ من النسخة ١٨٥٥ بدار الكتب

(٤) قال ابن الأعرابي البيت لضمرة بن ضمرة بن جابر بن قطن ، وقال ابن

دريد إنه للثعربين تولب في سبي سعد وهم أخواله وقيله :

إذا كنت في سعد وأملك منهم غريبا فلا يفرك خالك من سعد

وكيسان : اسم علم للغدر . (الفضل شرح أبيات الفصل للشمسانى : ١٠)

(٥) الأملى : ١٠٢

(٦) نسبة أبو زيد في النوادر إلى جابر بن سلى بن مالك قال وهو

جاهلى وأورد بعده :

وكان حيا قبلكم لم يشربوا فيها بأقلية أجن وساق

قره : مرخم (قره) اسم رجل ، والإحماق : صدر أحق الرجل إذا ولد له

ولد أحق ، وأما حمق بدون الهمز فهو من الحق بالضم (الفضل شرح

شواهد الفصل للشمسانى : ٩٥) وانظر الخزانة : ٢١٦/٢ ، والخصامة

٢٨/٣ والنوادر : ١٦١ .

وقد أورد الفصل هذا البيت شاهدا على إقحام (حى) بين أبـاك "خويلد" أى بين البديل والبديل ^(١) "حى" مضاف و"خويلد" مضاف إليه ، وذكر ابن الحاجب فى الأملى أن (حى خويلد) يدل أو عطف بهان من "أباك" وكان واسمها وخبرها خبر (إن) ، وتعرض لمعنى البيت فقال : معناه أننى كنت أرى من أبىك مخايل تدل على أنه بك ولدا أحق ، وقد تحقق لولادته إياك ، وشل ذلك أبلغ من أن يقول أنت أحـمق ^(٢) . وطلق ابن جنى على هذا البيت بقوله : هذا من باب إضافة المسمى إلى اسمه أى إن أباك خويلدا من أمره كذا ، فكأنه قال : إن أباك الشخص الحى خويلدا من حاله ^(٣) .

ولم يهمل ابن الحاجب فى "إيضاحه" الشواهد كلها ولكنه تناول بعضها بالشرح والإيضاح من ذلك ما جاء فى قول الراعى النجوى :

أشلى سلقية باتت وات بها بوحى أصيت فى أصلها أود ^(٤)
إذ بين ابن الحاجب الاستشهاد بهذا البيت الذى يروى بكسر الميم من (أصيت) ، وهو علم مقول عن فعل الأمر لفلاة فقال : واستشهاد به بالبيت يستقيم على وجهين : أحدهما أن "فعل" قد يجىء على "فعل" بالكسر "فمعل" بالضم ، والوجه الثانى أن يثبت صت بصيت بالكسر ، وأصله أن رجلا قال لصاحبه "أصيت" تخويفا فسميت به ، وقد قيل إن "وحى" أصيت "علم على كل مكان قفر كاسامة ثم تعرض بعد ذلك لتوضيح معنى البيت ^(٥) ، وقد ظفر هذا البيت بتعليق مشابه لهذا فى الأملى ^(٦) ، وقد يكون ذلك فيها إجابة عن استفسار .

وقد يوضح الشاهد فى "الإيضاح" وحيث لا يجد ما يدهولبيانه مرة أخرى فى الأملى ، وإذا تعرض له فيها ، فإنه يتعرض لجانب آخر غير توضيح موضع الاستشهاد ، كأن يبين المعنى المقصود من البيت وذلك كقول الشاعر :

(١) الفصل : ١٥ وفى ابن عمير : ١٣/٣

(٢) الأملى : ١٥٣ ، ١٥٤

(٣) الخصائص : ٢٨/٣

(٤) انظر الحديث عن هذا البيت فى ص : ١٩١ من هذا البحث .

(٥) الإيضاح شرح الفصل : ورقة (٦) (الصفحة اليمنى) .

(٦) الأملى : ١٠٤ وانظر ص : ١٩١ من هذا البحث .

إِنَّ مَحَلَّ وَنَ مَوْجَهًا وَإِنْ فِي السَّفَرِ إِذْ ضَمًّا مَهْلًا (١)
بين في "الإيضاح" الفاعل فيه وهو حذف خبر "إِنَّ" قائلًا: أي إن لنا محلا في الدنيا، وموتحلا عنها إلى الآخرة، وإن في السفر الراحلين عنها مهلا أي إمهالا أي طولًا، وروى (مثلا) أي إن لنا فيهم مهلا، ثم قال: وقد روى في كتاب سيبويه (وإن في السفر ما ضمًّا مهلا) (٢) فتكون "ما" مصدرية تقديره "فيهم" فيكون يدل اشتغال، ثم قال: ومع هذا البيت:

استأثر الله بالبقا، والمدل وولي العلامة الرجاء (٣)
وفي الأمالي لم يتعرض للشاهد (٤).

قال ابن جنى: "وأصحابنا - البصريون - يجيزون حذف خبر إن مع المعرفة والكوفيين يأبون حذف خبرها إلا مع النكرة (٥) وهذا في القراء إلى أنه لا يجوز في معرفة ولانكرة إلا إن كان بالتكرير كالبيت السابق وقد ذهب الكوفيون وذهب القراء بالسطح قال تعالى: "إن الذين كفروا بالذکر لما جاءهم" أي "يعذبون" (٦).

ب - موافقة ومخالفة:

قد يأتي ابن الحاجب في الأمالي بأراء توافق آراءه في الإيضاح وهذا ليس غريبًا، وإن كان تكرارًا لما سبق أن ذكره، ولكنه أحيانًا يخالف رأيه في الإيضاح، وهذا قليل نادر.

- (١) سيبويه: ٢٨٤/١، مؤخرًا: ٣٨١/٤، والخصائص: ٣٧٣/٢، وابن عمير: ١٠٣/١، وابن السجري: ٣٧٢/١، ومعجم الهوامع: ١٣٦/١، والدرر اللوامع: ١١٣/١، والمدارس النحوية: ٢٧٠.
- ونسب سيبويه البيت للأعشى، وقال الأعمش: الشاهد فيه حذف خبر إن لعل السامع. (سيبويه: ٢٨٤/١).
- (٢) في سيبويه (ماضى): ٢٨٤/١.
- (٣) الإيضاح شرح الفصل (١): (ورقة ٣٥ الصفحة اليمنى).
- (٤) الأمالي: ١٠٦.
- (٥) الخصائص: ٣٧٤/٢.
- (٦) معجم الهوامع: ١٣٦/١، والدرر اللوامع: ١١٣/١، والمدارس النحوية: ٢٧٠.

فما اتفق فيه الكتابان ماجا تعليقا على قول الفصل : " وقد استقبحوا " إذ "هد" قام " من التعليل لهذا الاستقبح ، وهو عنده ابن الحاجب تغيير خير الجملة الاسمية إلى الفعلية من غير قاعدة فالأصل " إذ زيد قائم " فمدوله إلى " قام " قبيح ، لأن إفادة الزمن الماضي كاشفة في " إذ " فلا داعي للفعل الماضي ، فلا يكون تكرارا بلا فائدة ، ثم أورد اعتراضا في الكنايين وهو أنه يصح بدون استقبح " إذا زيد " يقوم " مع أن " إذا " للمستقبل والضرع للمستقبل ، وأجاب عن ذلك بأن هذه الجملة ليس فيها عدول عن الاسمية إلى الفعلية فهي فعلية لأن هناك فعلا مقدرا بعد إذا و " يقوم " فسرله ، فلا يجوز أن يكون في موضعه اسم لأن الاسم لا يفسر الفعل ، و زاد في الإيضاح أن " يقوم " بعد إذا ليست لقاعدة الاستقبال بل للحال على وجه الحكاية فصارت لمعنى آخر غير " إذا " . (١)

ودافع عن الزخشرى في الكنايين حين ترك تعريف خير " إن " جاء في الإيضاح : قال الشيخ : إنما لم يحد خير " إن " ، لأنه إما أن يحد باعتبار المعنى أو باعتبار اللفظ ، فأما المعنى فقد تقدم ما يرشد إليه وهو خير الجتدأ ، وأما من حيث اللفظ فقد قال : هو المرفوع (٢) وقال في الأمالي : إنما لم يحدده لأنه خير الجتدأ في المعنى ، ولما تقدم ذكره استغنى عن حده عند (٣) .

وعلق على قول الفصل في باب الحال " وسجدها لبيان هيئة الفاعل أو المفعول " (٤) في الإيضاح بأن حد الألفاظ باعتبار موضوعها ، فبسه يتميز بعضها عن بعض ولما كان موضوع الحال هذا المعنى صح أن يجعله فصلا لها ، وإن كانت المباشرة على غير اصطلاح المتكلمين في نظم الحدود إلا أنه على التحقيق مستقيم ، وإذا قصد مجيئه على المصطلح قيل : الحال هو اللفظ الدال على هيئة الفاعل أو المفعول (٥) ، وفي الأمالي ذكر ما يشبه هذا التأييد لحد الحال (٦) . واختر في الكنايين على هذا

(١) انظر الأمالي : ٨٤ ، والإيضاح شرح الفصل : ورقة ٩٢ (الصفحة اليمنى) .

(٢) الإيضاح : (ورقة ٣٤ الصفحة اليمنى) .

(٣) الأمالي : ١٦٢

(٤) الفصل : ٦١ وفي ابن يميني : ٥٥/٢

(٥) الإيضاح : (ورقة ٥٦ الصفحة اليسرى) .

(٦) الأمالي : ١٣٢ .

الحد بالصفة في مثل " جا " زيد الماقل " وأجاب عن الاعتراض بأن الصفة لم يلاحظ فيها بيان الهيئة باعتبار الفاعلية بل باعتبار الذات .

وختلفت الأملى مع الإيضاح في شطر من التميليل لكون الحال نكرة إذ اتفقا في أن الصلة الفرق بين الحال والصفة في كثير من المواضع ، واختلفا في الصلة الثانية ، فقال في الأملى : الثاني أن القصد الهيئة وهي تحصل بالنكرة والمعرفة ، والنكرة أولى لاختصاصها لفظا وتقديرا ، أما لفظا فإن قولك " قائم " أخف من " القائم " وأما تقديرا فلأن أصل الأسماء التنكير ، وما كان أصلا كان أخف (١) ، وقال في الإيضاح والثاني أن الحال حكم كالخير ، والأحكام يجب أن تكون نكرات ، لأن التمرير بالمعروف هذر ، ولذلك قالوا في " زيد القائم " إنه ليس بخبر (٢) . ومن ذلك يتبين أن ابن الحاجب كان أحيانا يكرر بعض المعاني التي وردت في الإيضاح ، وأحيانا يخالف رأيه ويأتي برأى جديد .

وهو في الإيضاح يمترض على الزمخشري كما عرفنا اعتراضه عليه فسمى الأملى إذ قال في باب (لا النافية للجنس) في كتابه الإيضاح : " ينبغى أن يذكر ما يتميز به المنصوب بلا لأنه يوجب له والأولى أن يقال : هو المنصوب إليه بعد دخول " لا " نكرة يليها ضايفا أو مشبها بالضم (٣) " ، فهو يمترض عليه بأنه لم يحد " لا " النافية للجنس نصح أنه جعل لها بابا مستقلا . وقال في حد المنادى إن الزمخشري لم يحد لإشكاله ، وذلك أنه لو حده باعتبار المعنى ورد عليه قول القائل (مخاطبتى معك) وما أشبهه ، وإن حده باعتبار اللفظ ورد عليه المندوب والمخصوص في قولك (أفضل كذا أيها الرجل) ، ثم قال : والتحقيق أن يقال في حده : هو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو لفظا أو تقديرا ، وما يعدل على أنه أشكل عليه حده أنه جعل المندوب منادى (٤) ، وقال فسمى الأملى : " النداء " جملة إنشائية يقصد بها تنبيه من مخاطبه بأحد الحروف المخصوصة ، والمنادى هو الاسم المخاطب فيها (٥) ، وحد الإيضاح

(١) الأملى : ١٣٣

(٢) الإيضاح : ورقة ٦٠ الصفحة اليمنى .

(٣) الإيضاح : (ورقة ٦٩ الصفحة اليمنى) .

(٤) الإيضاح : (ورقة ٤٢ الصفحة اليمنى) .

(٥) الأملى : ١٤٥ .

هو الذي اختاره في الكافية ^(١) ، ورد الرضى على قول ابن الحاجب
إن الزمخشري لم يجد النادى لإشكاله فقال : والظاهر أن جار اللام
لم يحده لظهوره لإشكاله ، والندوب عنده نادى وهو ظاهر كـ
سبويه ^(٢) .

٣- الفصل بين ابن الحاجب وابن يعين :

شرح ابن يعين الفصل شرحا وافيا ، يعتبر مرجعا من أهم
المرجع النحوية ، والذي دناه لشرح الفصل ما رأه من نباهة ذكره ،
وجمعه لأصول النحو مع إيجاز لفظه ، وإشماله على لفظ غريب ، أولسه
معان غير واضحة ، واحتياج ما وضع منه إلى الدليل والملل ^(٣) . وذكر
أن منهجه فيه شرح المشكل ، وتوضيح المجهول ، وتأييد كل حكم منه حججه
وملله ^(٤) ، وصرح في مقدمته بأنه ألفه وهو في السبعين أو بعد هذا
إذ قال : وكنت ابتدأت بهذا الكتاب ، ثم عرض دون اتمامه مواعظ ، ومنها
أعراض الشواغل ، ومنها ما أحدثته السبعون بين القلم والأفهام ، ومنها
أن الزمن قد حنى علاياقه على درجة هي ، وانحط قسه عن درجة
ياق ^(٥)

وإذا وزنا بينه وبين الأمامي نجد أنه شرح لكتاب الفصل كله على
طريقة شرح المتن ، فتذكر عبارة المتن ، ويليهما الشرح ، وكذلك فصل
ابن الحاجب في كتابه " الإيضاح شرح الفصل " وإن كان هذا مختصرا عن
كتاب ابن يعين ، أما الأمامي فلم تشرح الفصل كله ولكنها كانت على مواضع
خاصة منه .

قد رجعت إلى شرح ابن يعين في المواضع التي ألقى عليها ابن الحاجب
من الفصل ، لأعرف اتجاه كل منهما ، ولاحظت بوجه عام أن ابن يعين يهتم

(١) الرضى على الكافية : ١٣١/١

(٢) الرضى على الكافية : ١٣١/١

(٣) ابن يعين على الفصل : المقدمة .

(٤) نفس المصدر .

(٥) مقدمة الشرح .

بتوضيح رأى الزمخشري ولا يحقّض عليه إلا نادرا ، أما ابن الحاجب فهو
يحتج على آراء الزمخشري كثيرا كما مرّت الإشارة إلى ذلك .

وإبن يعقوب في آرائه النحوية من مدرسة ابن الحاجب فهو يميز
لآراء البصريين ويصل لها ، ومارض الكوفيين ، ولكنه يوافقهم أحيانا
فهو يقدّم النون ، وذكر الدكتور شوقي ضيف أمثلة لآرائه (١) المختلفة .
وهو في أكثر آرائه يؤيد البصريين ، من ذلك تأييده لسيبويه وجماعة من
البصريين في فصلهم بين ألقاب الإعراب وألقاب البناء إذ جعلوا ألقاب العرب
(النصب والرفع والجر والجزم) وألقاب البنى (الفتح والضم والكسر
والوقف) وبين أن الحكمة في ذلك إيانة الفرق بين العرب والبنى ، ثم
قال : " وبما خالف في ذلك بعض الكوفيين ، وسعى ضة البناء فمما
وكذلك الفتح والكسر والوقف ، والوجه الأول ، لما ذكرناه من القياس
والحكمة (٢) "

وأيد البصريين في تجريد الضاف من التعريف ، ورفض ما قبله
الكوفيون من قولهم " الثلاثة الأنواب والخسة الدراهم " قال : فأما
ما تعلق به الكوفيون من إجازته ، وتشبيهه بالحسن الوجه فليس بصحيح ، لأن
الضاف في الحسن الوجه صفة ، والضاف إليه يكون منصبا ومجرورا ، وإنما
ذلك من راء الكسائي ، وختم كلامه بأن ذلك ضعيف في القياس (٣) ،
وإبن الحاجب يوافق في هذا الرأي ، " ج " في الكافية : وشرط الإضافة
المعنوية تجريد الضاف من التعريف وما أجزاه الكوفيون من " الثلاثة
الأنواب " وشبهه من العدد ضعيف (٤) .

أ - الشاهد :

يختلف ابن يعقوب وإبن الحاجب في تناول شواهد الفصل ، فالأول
يهتم بتوضيح موضع الاستشهاد ونسبة الشاهد إلى قائله ، وإبن الحاجب
يتناول في الشاهد مواضع أخرى غير موضع الاستشهاد ، ولا ينسب الأبيات
إلى قائلها .

(١) انظر المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف : ص ٢٨٠ و ٢٨١ .

(٢) ابن يعقوب : ٨٤/٣

(٣) ابن يعقوب : ١٢٢/٢ .

(٤) الرضى على الكافية : ٢٧٣/١ .

ومن الأبيات التي لم ينسبها الزمخشري في خصه وابن الحاجب
في أماليه ونسبها ابن يميى قول الشاعر :

من صد عن نيرانها فأننا ابن قيس لا يسراج (١)
إذ نسه إلى سعد بن مالك .

وقول الآخر :

" أنا ابن سعد أكرم السمدينا "

إذ نسه إلى رؤبة قائلا : والسعود في العرب كبير ، رؤبة من بني سعد
ابن زيد ضاة بن تميم ، وفيهم الشرف والمجد (٢) ، ولم يذكر الزمخشري
وابن يميى إلا الشطر الأول من البيت ، وذكر ابن الحاجب الشطر الثاني
قال رحمه :

" إن تميما لم يكن عتيينا " (٣)

ونسب قول الشاعر :

فلا توتة ودقت ودتها ولا أرض أبقل إيقالها (٤)

لما مر بن جهن الطائي ، ونسب غير ذلك من الأبيات .

أما توضيحه لموضع الشاهد وإسهال ابن الحاجب له فهو فسي
قول الشاعر :

وقيل مات الخالدان كلاهما . عبيد بنى جحوان وابن الضلل (٥)
إذ بين أنه إذا أريد تعريف (خالدان) قيل (الخالدان) بالألف
واللام ، وصار تعريفها تعريف عهد بعد أن كان تعريف علمية ، ووضح

(١) ابن يميى : ١٠٨/١

(٢) ابن يميى : ٤٦/١

(٣) الأملسى : ٩٩

(٤) ابن يميى : ٩٤/٥ ، والخصائص ٤١١/٢ ، والهج : ١٢١/٢ ، والدرر
للجامع : ٢٢٤/٢ ، والخزانة ٢٤٠/١ .

(٥) البيت للأسود بن يعفر ، وصوابه " قبلى " بالقاف ، لأن قبله :

فإن يك يومى قد دنا وإخاله كواردة يوما إلى ظم " منهسل

قال ابن السكيت في إصلاح النطق : الخالدان خالد بن نضلة بن جحوان

ابن ققمس وخالد بن قيس بن الضلل بن مالك الأصغر بن منقذ بن طريف

والمعيد : الرئيس . (الفضل شرح أبيات الفصل للنمسانى : ١٤) .

معنى البيت بأن الشاعر يريد أن يقول : إن كان قد دنا يوبى فلمت بسأول
المؤن ، قد مات قبل الخالدان ويكنا سديس ، وتمرض لشرح البيت
الذى قبله قال : وإخال : أظن أنه قد قرب وقى منه كما بقى من
سير الإبل إلى الماء للشرب^(١) ، أما ابن الحاجب فلم يتمرض لكل ذلك
عند إملائه على هذا البيت ، ولكنه أعرب كلمة (عبد) (وقبلى) وسين
أن (مات) أصلها (مَاتَ) ، فابن الحاجب يتمرض لأشياء أخرى
في الشاهد غير ماورد لأجله ، من ذلك ما جاء في قول الشاعر :

ومن فعلتى أننى حسن القرى إذا الليلة الشهباء أضحى جليدها^(٢)
فالشاهد فيه (أضحى جليدها) واكتفت أضحى برفوها ، وليس لها خبره
ولكن ابن الحاجب بحث في " إذا " وأنها ظرف فيه معنى الفوط وأعرب
(الليلة الشهباء) وبين المامل في (إذا) والخلاف في أنه الجواب
أو الشرط^(٤) ، وكل هذا خارج عن موضع الاستشهاد .
وفي قول الشاعر :

ثم زادوا أنهم في قومهم عقرو ذنبيهم غير فخر^(٥)
بين ابن يعيش الشاهد وهو عمل (عقرو) جمع غافر اسم الفاعل في (ذنبيهم)^(٦)
وابن الحاجب تمرض لأمر آخر في البيت وهو جواز فتح (إن) وكسرهما
فيه وبين وجه هذا الجواز^(٧) .

وفي قول الشاعر :

أنزلنى قى سلام عليكما . هل الأزمى اللانى ضمين رواجع
وهل يزوج التسليم أو يكشف العسى . ثلاث الأثاني والديار البلاغ^(٨)

(١) ابن يعيش : ٤٧/١ ، نظري البيت في حاشية السابعة .

(٢) الأملى : ٩٩

(٣) البيت لعبد الواح بن أسامة ، والشاهد فيه (أضحى جليدها)
فاكتفت أضحى بالرفوع ، أى صار جليدها في وقت الضحى (ابن يعيش :
١٠٤/٧) .

وهو (أحسن القرى) في الأملى وابن يعيش .

(٤) الأملى : ٨٦

(٥) البيت لطرفة وفي الفصل (فخر) بالخاء وهو بالجيم .

(٦) ابن يعيش : ٦ ، ٧٥ ، ٧٦ . (٧) الأملى : ١١٢

(٨) البيتان لذي الرمة ومعهما :

توهمتها يوماً قتل لصاحبى . وليس بها إلا الطباء الخواضع

قف الميمن تظن نظرة ابن يارها . فهل ذاك من داء الصباة نافع

بين ابن يميعة أن الشاهد في البيت الثاني تعريف الأثافي حين أراد تعريف ما أضف إليه وهو (ثلاث) ولم يدخل الألف واللام على (ثلاث) وهو رأي البصري (١) كما مونت الإشارة إلى ذلك ، أما ابن الحاجب حين أمله على هذا البيت فقد ترك موضع الاستشهاد وأثار موضوا آخر ، وهو تنازع الفلمين (يرجع) و (يكشف) فسى (ثلاث الأثافي) ولماذا لم يؤت أحد الفلمين على مذهب البصريين الذى يشترط إعمال أحدهما وأن يكون فى الآخر ضمير ، وأن هذا البيت بتذكير الفلمين كما ورد يؤيد مذهب الكسائى الذى لا يشترط إضمار الفاعل فى أحدهما وأجاب عن ذلك بسباب (٢) .

فابن الحاجب يتمرض فى الشواهد لأمر لم يرد من أجلها الشاهد وهذا مناسب للأمالى ، وليس على ابن يميعة بأس إذا لم يتمرض لذلك فى شرحه للفصل . فهذه الشواهد وردت فى الفصل لفرض خاص بيته ابن يميعة ولا داعى إلى ذكر غيره .

ب - تشابه فى الآراء :

يتفق ابن الحاجب مع ابن يميعة فى بعض الآراء ويظهر ذلك فى قول الشاعر :
وما أنا للشئ الذى ليس ناقصى . . . وغضب منه صاحبى بقول (٣)
فقد ذكر صاحب الفصل أن سببه روى هذا البيت بنصب " يغضب " ورفعهما ، وتحدث ابن يميعة (٤) وابن الحاجب (٥) عن هذا البيت حديثا طويلا يلخص فى أنهما اتفقا على نصب (وغضب) بتقدير " أن الصدرية " عطف على (للشئ) ، واتفقا على أن المطف بالرفع على موضع الصلة وأن الرفع أولى من النصب ، وبين ابن يميعة السبب وهو أن " للشئ " معطوف عليه وليس بمصدر فيسهل المطف عليه ، وإذا عطف عليه كان " يغضب " فى حكم المخفوض باللام ، لأنه معطوف على مشعر باللام فيصير التقدير " أنا لغضب صاحبى بقول ، والغضب ليس متولا فينتقل إلى التأهل ، وقد بين الأعمى المتعمى ما يؤول إليه فقال " ولست بقول للسبب المؤدى إلى غضبه (٦) ، وخالف كل منهما سببه فسى

(١) ابن يميعة : ٢ : ١٢٢ .

(٢) الأمالى : ١١٢ .

(٣) البيت لكعب الفهري رواه سببه بنصب " يغضب " ثم قال : والرفع

أيضا جائز حسن (سببه) : (٤٢٦ : ١) .

(٤) ابن يميعة : ٧ : ٣٦ . (٥) الأمالى : ٨٩ ، ٩٠ .

(٦) هامش سببه : ١ : ٤٢٧ .

ابن الحاجب إذ يرى أن هذا الرأي ليس بمستقيم لأن معنى كونها زائدة أنك لو لم تقطعها كان المعنى الأصلي بحاله ولا يستقيم أن تكون للابتداء، لأنك لسو حذفها لم يبق معنى الابتداء، فيبطل كونها زائدة، ولزم منه أن تكون زائدة غير زائدة، وهو باطل (١).

ومن هذا يتبين لنا أيضا أن ابن يعين يوافق الزمخشري في كثير من آرائه ولا يميل إلى مخالفته، وابن الحاجب يعترض عليه كثيرا ويخالفه، وقد يختلفان في رواية الشاهد، فقد روى ابن يعين هذا البيت هكذا:

فقت للزور مرتعا فأرقبني .. فقلت أهى سرت أم عادني حلم (٢)

ورواه ابن الحاجب هكذا:

فقت للطف مرتعا وأرقبني .. فقلت أهى سرت أم عاقني حلم

وجاءت رواية الخصائص كرواية ابن الحاجب ما عدا (أم عادني) وفي بعض نسخ الخصائص (للضيف) مكان (للطف) (٣)، والفصل ذكر (أم عادني حلم) (٤) و (عادني) هي المناسبة للبيت ولعل (عاقني) خطأ من ناسخ الأملى.

خلاصة منهجه وآرائه في الأملى على الفصل:

- ١- عدم مراعاة الترتيب وفق ورود الأملى في الفصل، أو وفق الفرض الذي سبقت له، أو زمان الإملاء ومكانه.
- ٢- عدم الدقة في نقل بعض عبارات الفصل كما وردت فيه.
- ٣- تكرار موضوع الإملاء لفرض يخالف الفرض الآخر.
- ٤- شرح بعض العبارات الغامضة في الفصل.
- ٥- الاهتمام بشواهد الفصل، إذ تناولها بيننا موطن الاستشهاد، أو معربا بعض عبارات في البيت ليست لها صلة بالاستشهاد، أو شارحا ما غمض من معانيها.
- ٦- موافقته ودفاعه عن الزمخشري في بعض آرائه، ومما روضته له في آراء أخرى.
- ٧- اتفاقه مع ابن يعين تارة، ومخالفته له تارة.
- ٨- إملاؤه على الفصل كان استدراكا لما فاتته في كتابه (الإيضاح شرح الفصل).

(٢) انظر هذا البحث:

(١) الأملى: ٩٢

(٤) الفصل: ٣٥٦

(٣) الخصائص: ١: ٣٥٥

الباب الرابع

• أعمال مختلفة •

الباب الرابع : أمال مختلفة

عرفنا أن ابن الحاجب قسم كتابة (الأمالي) إلى أقسام وكان القسمان الأولان منه موضوع هذا البحث ، وهما الأمالي القرآنية والأمالي على المفصل ، وقد رأيت إتباطا للقائدة أن أعطى القارى فكرة عن أقسام الكتاب الأخرى ، حتى يلم بالكتاب كله ، على أنى لم أهمل هذه الأقسام ، إذ استفدت منها فيما له صلة بالبحث .

الفصل الأول

الإملاء على الخلاف بين النحويين وعلى الكافية

١- الخلاف بين النحاة :

هذا هو القسم الثالث من أقسام الكتاب ، وهو أصغرها حجماً إذ يقع فى ست صفحات من صفحات المخطوط رقم ٢٦ ، وقد اشتمل على ستة أمال ، ولم يذكر فى أى منها مكان الإملاء ولا تاريخه ، وإنما صدّر كل إملاء بكلمة (مسألة) ، وكان يجب على ابن الحاجب أن يهتم بهذا القسم ، فيذكر لنا كثيراً من مسائل الخلاف بين النحويين ، ولكنه اقتصر على هذه المسائل الست ، وكان يقف من هذا الخلاف موقف الحكم الذى يئهد ما يراه صواباً بالحجة والدليل غير ناظر إلى شهرة صاحب الرأى .

ومن هذه المسائل ما يراه "سيبويه" من عدم جواز دخول القاء فى خبر "إن" ، والأخفى "يجيز ذلك ، ودليل "سيبويه" أنه حرف يمنع دخوله على الشرط ، فلا يدخل على المشبه بالشرط قياساً على "ليت" ، وأجاب الأخفى بأن "ليت" غير "إن" لأن "ليت" تجعل الخبر غير محتمل للصدق والكذب ، ودخول القاء فى الخبر يشعربأن الجملة سبب عن الأول ، والجملة التى هى سبب خبر فى المعنى محتمل للصدق والكذب ، فاستحال أن يكون الشئ الواحد فى كلام واحد محتملاً للصدق والكذب غير محتمل لهما ، إذ يستحيل اجتماع النقيضين ، وموقف ابن الحاجب موقف الحكم بينهما فيئهد رأى "الأخفى" قائلاً إنه واضح فى صحة التعليل ، ولا يوافق على قياس "سيبويه" "إن" على "ليت" ثم يذكر فى هذا الموضع رأيه فى السماع والقياس قائلاً : " والأحكام اللغوية لا تثبت بالقياس ، وإنما تثبت بالنقل ثم تحلل ، فالصواب أن ينظر إلى الواقع ، فإن وقع ما ذكره الأخفى صح مذهبه وصح تعليله ، وإن وقع ما ذكره "سيبويه" من حيث الاستقراء ثبت مذهبه وتعليله ، وقد ثبت ما ذكره الأخفى فى القرآن والكلام الفصيح ، قال الله تعالى " إنَّ الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب

الحريق" (١) وقال : " قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملائكم " (٢) .

وهذا يحصر ابن الحاجب مع الأحكام اللغوية الصحيحة فيقدم السماع على القياس ، فاللغة تثبت بالنقل ، ثم تأتي بعد ذلك مرحلة القياس والتعميل ، ولا يهمله أن يعارض " سيبويه " فهو مع ما يراه حقا .

وفي المسألة التي تلي هذه المسألة أيد مذهب " سيبويه " في قوله " إذا سعى بأحمر " ثم نكر فائه يمتنع من الصرف بعد تنكيره " لأنه فيه علتان الوصفية ووزن الفعل وقال الأخفش : اسم نكر وليس فيه إلا علتان ، وأحد علتيه التعريف فيجب صرفه لزوال التعريف بالتنكير كأحمد وعمر وإبراهيم ، وابن الحاجب يعارض الأخفش ويرى أن الوصفية عادت للاسم بعد زوال التعريف فصارت فيه علتان واستدل بأن العرب أطبقوا على منع صرفه أسود وأرقم وأدهم " ولا مانع إلا الصفة الأصلية ووزن الفعل (٣) .

وأيد " سيبويه " في أن " جوار " في الرفع والجر ممنوع من الصرف ، والتنوين فيه تنوين الموض ، لأنه على صيغة منتهى الجموع وخالف بعض النحويين سيبويه ، لأن صيغة منتهى الجموع يكون بعد ألفها حرفان ، وهنا حرف واحد وهو الراء ، وابن الحاجب يرى أن بعد ألف " جوار " حرفان ، لأن المحذوف هنا في حكم المذكور ، فالياء معتبرة ، ولو كانت في حكم العدم لقلنا " هذه جوار " (٤) .

وفي قولهم " يزيد والحارث " اختار " الخليل " رفع المعطوف ، لأنه اسم منادى في التحقيق فينبغي أن يحرك بحركة المنادى قياسا على " أيها الرجل " وعارضه أبو عمرو وقال : اسم معطوف على معنى فيختار فيه النصب قياسا على " ضربت هؤلاء " وزيادا " ، ووافق ابن الحاجب الخليل مستدلا بأن " هؤلاء " منية " يزيد " ليس من المنيات فالبناء طارى عليه (٥) .

وؤيد " الخليل " في أن علامة الندبة لا تلحق الصفة ، مخالفا " يونس " الذي يرى أنها تلحق الصفة قياسا على المضاف والمضاف إليه في قولهم " واعد المطلباء " ، ويرى ابن الحاجب أن المضاف والمضاف إليه تركبا ، وصار مدلولهما واحدا ، فصار كل منهما كالزاي في (زيد) ، ولو فصلت أحدهما عن الآخر لم تفهم المدلول أصلا .

- (١) سورة السجود : ١٠ .
- (٢) سورة الجمعة : ٨ ، الأملس : ١٩٧ .
- (٣) الأملس : ١٦٨ .
- (٤) الأملس : ١٦٩ .
- (٥) الأملس : ١٧٠ .

وليس كذلك المصنف والمصروف (١) . ونصر "الأخفش" مرة أخرى على تسميته "نسي
آخر إملا" في هذا القسم . فسميه يرى أن الضمير بضم "لولا" في محل جر
بضم "نسي" في محل نصب . "والأخفش" يرى أن الضمير في البابين في محل الرفع .
ومد أن ذكر دليل كل منهما وما يرد عليه من اعتراض قال : وثبت لذلك أن مذهب
الأخفش في ذلك أظهر (٢) .

من ذلك نرى أن ابن الحاجب يقف في جانب سيبويه تارة ومعارضه تارة
أخرى . وكذلك يفعل مع غيره من الملما . لأنه يرى نفسه مجتهدا في النحو . لا
يتبع إماما من أئمة ولا مذهبا من مذاهبه . وإذا علمنا أن الأخفش هو أول من
فتح للكوفيين أبواب الخلاف على سيبويه . وتابعه من أئمة الكسائي والقرظي في كثير
من آرائه النحوية . فهو بحق الإمام الأول للمدرسة الكوفية (٣) .

تبين لنا أن ابن الحاجب كان يقف في جانب المذهب البصري إذا رأى أنه
على حق . وفي جانب الكوفي إذا ظهر له أنه الصواب مستندا إلى الدليل . والقسم
اللفظي الشديد .

٢- حدود الكافية :

سبق أن ذكرت أن الكافية متن مختصر . قوي اللفظ والتركيز يحتاج إلى
بيان وتوضيح . لذلك اهتم الملما بشرحها . ومن أشهر الشرح "شرح الرضوي" .
وإبن الحاجب نفسه شرح كافيته . وأملى عليها جزءا من أماليه . وملاحظ أن يذكر فيه
عبارة الكافية مصدرة بكلمة "قوله" . وكان المنتظر أن يقول "قولي" . والسبب
في ذلك أن ابن الحاجب لم يكتب شرحه وإنما كتبه عنه تلاميذه . لذلك قال الكاتب
"قوله" يريد قول ابن الحاجب في الكافية . كما نرى أحيانا في الأمالي "قال الشيخ"
والمراد به ابن الحاجب . وكان ابن الحاجب يفتح الكافية هجاء فيها . "لذ جاء"
في الأمالي : وقع في بعض نسخ المقدمة في حد عطف البيان قوله "تابع من الجامعة
أوضح من سيبويه" . فمثل عن ذلك فقال : هذا كان في النسخة الأولى . وأولسى
منه المذكور الآن في النسخ وهو "تابع غير صفة يوضح سيبويه" (٤) . فقول له
وماذا يرد على الأول ؟ فقال : يرد عليه "مرت بهذا الرجل" فإنه تابع من
الجامعة . وليس بعطف بيان . بل صفة عند المحققين (٥) . فهذا يدل على

(١) الأمالي : ١٧٠ و ١٧١ (٢) الأمالي : ١٧٢ .

(٣) انظر المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف من ص ٩٤ ص ١٠٨ (ترجمة الأخفش)

(٤) شرح الرضوي على الكافية : ١ : ٣٤٣ (٥) الأمالي : ١٨٩ .

أنه كان يرجع للكافية متقفا ، ومفيرا ما يستحق التفسير منها إذا ترامي له الوجه
الأحق ، وهذا دأب الملط ، يبحثون ، فتجد لهم أفكار تغير أفكارهم السابقة ،
والعلم لا يتوقف عند نهاية .

ولاحظ أن ابن الحاجب كان يملئ على الموضوع الواحد من الكافية أكثر من
إملاء في أماكن متفرقة ، ولا يجمع النوع الواحد في موضع واحد ، إذ أملى على (المتدا)
سنة أمال ، وعلى (الإعراب والمغرب) ثمانية أمال وعلى كل من (المتنوع من الصرف)
و (الإضافة) سبعة ، وعلى (الاستثناء) خمسة وكان في كل موضع يتناول شيئا غير
ما تناوله في الموضع الآخر ، ويمكن تحليل هذا بأنه كان يسأل في أوقات مختلفة
فيجيب ، فيدون تلايذه إجابته .

وأكثر حديثه في هذا القسم من الأمالي عن الحدود التي أوردتها في كافيته ،
وهو في تناوله لهذه الحدود يتبع طرقا مختلفة ، فقرأه أحيانا يكتب شرح الحد ،
أو يعترض على حد الكافية ثم يجيب عن الاعتراض ، وقد لا يجيب عنه أو يمين على
التحيين في الحدود ، ويخالقهم فيها بينما أن حده أفضل من حدهم (١) .

ومن الحدود التي اقتصر في الأمالي على شرحها حد "البدل" ، إذ جاء في
الكافية أنه "تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه" (٢) ، وجاء في الأمالي : نقولنا
"تابع" يشمل التوابع كلها ، وقولنا "مقصود" دخل فيه المظوف ، فأخرجناه
بقولنا "دونه" يعني دون المتبوع ، فإذا قلنا "أعجبنى زيد حسنه" فالإعجاب
منسوب إلى الحسن ، وإنما ذكر "زيد" للتوطئة والتصديد ، والمظوف دخل مع
المظوف عليه في المعنى (٣)

ومن الحدود التي اعترض عليها أجاب عن الاعتراض حد "التمت" بأنه "تابع
يدل على معنى في شبيهه مطلقا" (٤) ، ورد عليه : "أعجبنى زيد علمه" فبيان
"علمه" تابع يدل على معنى وهو العلم في شبيهه وهو زيد ، وليس هذا نعتا ،
وأجاب بأن هذه الصورة من صور البدل وقع فيها هذا المعنى اتفاقا من قضية عقلية ،
وهو أن "العلم" لا يد له من محل ولا محل إلا "زيد" ، وأما "أعجبنى زيد ثوبه"
و "أعجبنى زيد يده" وما أشبههما من المسائل ، ليس فيها ذلك ، فينبغي

(١) انظر الإيضاح في علل النحو (الحدود والفلسفة) : ٤٦ .

(٢) الرض على الكافية : ١ : ٣٣٧ .

(٣) الأمالي : ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٦ .

(٤) الرض : ١ : ٣٠١ .

أن تكون المسائل كلها واحدة (١) واعتراض على حد " المفعول فيه " وهو " ما فصل فيه فعل مذكور " (٢) قال : " إذا قلت يوم الجمعة سرت فيه " فإنه فعل فيه فعل مذكور وهو السير ، وليس إعرابه على أنه مفعول فيه ، وأجاب عن هذا الاعتراض بأنه لم يوضع هنا للدلالة على أنه فعل فيه ، وإنما هو مخبر عنه كما تقول " زيد ضوته " فتعرب " زيد " مبتدأ مع أنه مفعول به في المعنى ، وأورد على هذا الحد أيضا قولهم " ضرب يوم الجمعة " وأجاب بأن " يوم " هنا مفعول فيسه ولكن شرط نصبه مفقود ، والحد لم يتعرض للنصب (٣) .

والحق أن المثال الأول أيضا كلمة " يوم " فيه " مفعول فيه " في المعنى كالمثال الثاني بدليل أنه يقول ان الضير في قولنا " يوم الجمعة سرت فيه " وهو الـها " هو المفعول فيه ، والضير عائد على اليوم ، فهو بمعناه ، وذلك لم يسلم حده من الاعتراض .

وقد يعترض على نفسه ولا يجيب عن الاعتراض ، وهذا يدل على تسليمه بالاعتراض ، وأن حده ليس كاملا ، ومن ذلك قوله في حد " المطف " : إنه " تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة " (٤) ثم قال ، وهذا يرد عليه " يجاء زيد المالم والمائل " فإنه تابع توسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة ، وليس بمطف في التحقير ، وإنما هو باق على ما كان عليه في الوصفية " (٥) ولم يستطع أن يجيب عن هذا الاعتراض ، وأورد الرضى أن حد الكافية هو " تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة " (٦) ثم قال : " يمكن أن يعترض عليه بالصفة المطفوفة إلا أن يدعى أنها في صورة المطف وليست بمطفوفة ، وإطلاقهم المطف عليها مجاز " (٧) والرضى بهذا يجيب عن الاعتراض الذي أورده ابن الحاجب على حده .

وإن الحاجب يخالف حدود التحمين المصروفة ، ويبين ما يرد عليها ممن اعتراض مفضلا حدوده على حدودهم ، فقد حد " المعرب " في الكافية بأنه " المركب الذي لم يشبهه حتى الأصل " (٨) ثم قال : وهذا أولى من حد التحمين لأمرين : أنهم قالوا في حدهم " ما اختلف آخره باختلاف العامل " واختلاف الآخر فرع على

- | | |
|---------------------------|-----------------------|
| (١) الأملسى : ١٨٠ . | (٢) الرضى : ١ : ١٨٣ . |
| (٣) الأملسى : ١٩٨ . | (٤) الرضى : ١ : ٣١٨ . |
| (٥) الأملسى : ١٣٦ . | (٦) الرضى : ١ : ٣١٨ . |
| (٧) نفس الصدر : ١ : ٣١٩ . | (٨) الرضى : ١ : ٣١١ . |

معرفة كونه مصريا ، فيلزم على حدتهم المذهب ، لأنه لا يختلف آخره حتى يكون مصريا ، ولا يكون مصريا حتى يختلف آخره ، الثاني : أن هذا - أي حده - فيه تشبيه عكسي السبب والمانع ، أما السبب فقولنا "مركب" هو سبب الإعراب ، والمانع قولنا "لم يشبهه بنى الأصل" وذلك احتراز من قولك "جامي هؤلاء" فإن التركيب موجود إلا أنه بنى لكونه أشبه بنى الأصل (١) . ثم قال : وليس عندي اختلاف هو إعراب البتة . . . فإن الاختلاف إنما يعقل من متعدد ، فإذا قلت "جاء زيد" فزيد مصرب ، ومع ذلك لا اختلاف فيه ، فإن قلت : إن المراد بالاختلاف قبول الاسم الإعراب ، قلت "زيد ، بكر ، عمرو ، خالد" أسما معددة ، فلتكن هذه معربات ، لأنها قابلة للإعراب ، والآدي قابل لأن يكون عالما ، ولا يلزم من وجود القابل وجود القبول ، ويرى ابن الحاجب أن الإعراب الحقيقي عنده هو الإعراب بالحروف التي يظهر فيها الاختلاف (٢) .

وهذا يستخدم ابن الحاجب الأسلوب المنطقي ، ليبين أن حده أولى من حد التحويين ، وقد يبين وجهة نظرهم بمد أن يفضل حده على حدهم ، إذ عرف "المستثنى المنقطع" بأنه "المذكور بمد إلا وأخواتها غير مخرج" (٣) . ثم قال : وهذا أولى من حد التحويين الذين يقولون إنه "ما كان من غير الجنس" فإنه باطل : ولنا "جاء" القوم إلا زيدا " لقوم معهودين بينك وبين مخاطبك ليس فيهم زيد ، فهذا استثناء من الجنس ومع ذلك هو منقطع ، ثم قال : ويمكن أن يمتدح للتحويين أن غير الجنس قد يطلق على ما لم يكن داخل في الأول (٤) .

٣- بين الرضى وابن الحاجب :

شرح الرضى الكافية شرحا جامعاً يمتدح من أهم المصادر النحوية ، وقد وضع في هذا الشرح آراء ابن الحاجب ، وكان يمتدح عليه في كثير من الأحيان ، وأخذ عليه أن من دأبه أن يورد في حدود الكافية ألفاظا غير مشهورة ، والرضى لم يمجبه حد "المصرب" الذي مر ذكره والذي يفضل على حدود التحويين ، وسين أن تمييزه بأنه "المركب الذي لم يشبهه بنى الأصل" حد مصرب الاسم لا مطلق المصرب ، وأن كلمة "المركب" تطلق في الأشهر على مجموع أجزاء الجملة ، لا على كل واحد منها ، وابن الحاجب أراد بالمركب جزء الجملة ، فيوهم أن المصرب لا يد أن يكون مركبا من شيئين فصاعدا كخمسة عشر ونحوه ، ثم قال : وهذا دأب

(٢) نفس المصدر : ص ١٨٦ .

(١) الأملى : ١٨٥ .

(٤) الأملى : ٢٠١ .

(٣) الرضى : ١ : ٢٢٤ .

المصنف يورد في حدود هذه القدمة ألفاظاً غير مشهورة في المعنى المقصود اعتماداً منه على غايته ، وينبغي أن يختار في الحدود والرسوم أوضح الألفاظ في المعنى الزائد ، ويحتز من الألفاظ المشتركة ، فكيف باستعمال لفظ هو نفسى غير المعنى المقصود أظهر " (١) .

وهذا يطمئن الرضى ابن الحاجب في حدود الكافية بأن دأبه أن يستعمل غير المشهور من الألفاظ ، فلم يسلم ابن الحاجب على ما عرف به من غايته بالحدود من الرجوع فيما أخذ عليه الرضى .

وعاب عليه أيضاً حد الكلمة بأنها " لفظ وضع لمعنى فرد " فقال : لم يكن ^{لغوة الرضى لو تكوينا للبعث ، ولم يعينه أركوناً كالمعنى " صفة لمعنى} محتاجاً إلى قوله " المعنى " ، فقال : والمشهور في اصطلاح النطق جعل الفرد والركب صفة اللفظ ، ولا ينهض أن يخترع في الحدود ألفاظاً ، بل الواجب امتثال المشهور المتعارف منها فيها ، لأن الحد للتبيين (٢) .

ولم يكن الرضى محتاباً على ابن الحاجب إذ أيدته في مخالفته للنحويين في تعريفهم "المعرب" بأنه " ما يختلف آخره باختلاف العامل " فقال إن قول المصنف إن هذا الحد يلزم منه الدور هو الحق ، لأن معرفة الاختلاف متوقفة على معرفة المعرب أولاً " (٣) .

ولاحظ أن الرضى في شرحه للكافية كان يعتمد على آراء ابن الحاجب فسوى شرحه لها ، وفي أماليه عليها ، وفي شرحه للمفصل ، فهو دائماً يذكر بمدح عبارة الكافية أو آراء شرحه رأى ابن الحاجب بقوله قال المصنف " ، لأن ابن الحاجب أدرى برأيه ، وللرضى آراء يخالف بها ابن الحاجب والنحويين ، من ذلك ما يرويه من أن "عطف البيان" غير موجود في اللغة ، وأنه هو "بدل الكل من الكل" ، وفي ذلك يقول : وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان ، بل لا أرى عطف البيان إلا البديل ، كما هو ظاهر كلام سيبويه ، فإنه لم يذكر عطف البيان ، ثم يورد على النحويين الذين يذكرون أن الفرق بينهما أن البديل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه ، بخلاف عطف البيان ، فيقول : والجواب أنا لانسليم بذلك ، فليس المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ، ولا نفس سائر الأبدال إلا الفلظ ، لأنه لا بد أن يكون في ذكر الأول فائدة صوتاً لكلام الفصحاء عن اللغو " (٤) .

(١) الرضى على الكافية : ج ١ ص ١٦ (٢) الرضى : ج ١ ص ٤٠

(٣) الرضى : ١ : ١٢٠ (٤) الرضى : ١ : ٣٢٧

والرضى في شرحه للكافية بذكر آراء البصريين والكوفيين في المسائل
النحوية بالتفصيل ، وسهتتم أيضا بذكر آراء البغداديين ، ويؤيد ما يعجبه من
الآراء ، فهو بذلك بغدادى النخبة كابن الحاجب .

يدل على ذلك قوله : لا يعمل الشرط ولا الجزاء فيما قبل أداة الشرط
كما هو مذهب البصريين ، وأما الكوفيون فيجوزون تقديم معمول الجزاء على
أداة الشرط نحو (زيداً إن قام اضرب) ، وأما معمول الشرط فأجازته الكسائى
دون القراء نحو (زيداً إن تضرب يضربك)^(١) فهو يبين رأى كل عالم من علماء
مدرسة الكوفة فيذكر رأى الكسائى المخالف لرأى القراء ، مما يدل على دقته
معرفة لآراء العلماء .

ومن ذلك عرضه للآراء في أداة التمرير ، فقد ذكر رأى "سيويه" وهو
أن حرف التمرير اللام وحدها "والهمزة" للوصل ، ورأى "الخليل" "أل" بكاملها
نحو "هل" ، والبيرد في كتاب الشافى يرى أن حرف التمرير الهمزة المقرونة
وحدها ، وإنما ضم اللام اليها لئلا يشبه التمرير بالاستفهام ، ويتمرض
للهجاء فيها فيقول : وفى لغة حمير ونفر من طيب "إبدال اليم من لام
التمرير" ، كما روى النعريين تولب عنه صلى الله عليه وسلم (ليس من امير
اهيام فى اسفر)^(٢) ، وذكر الدكتور شوقى ضيف أمثلة أخرى للآراء السمي
عرضها الرضى فى شرح الكافية^(٣) .

(١) الرضى : ١ : ١٦٥ .

(٢) الرضى : ٢ : ١٣١ .

(٣) المدارس النحوية : ٢٨٢ .

الفصل الثاني أمال أخسرى

١- نقد المتنبي وغيره من الشعراء :

جاء في مقدمة هذا القسم من الأمال ما يلي : " نذكر في هذه الأوراق أبياتا جرت بحضرة شيخنا جمال الدين أبي عمرو ابن الحاجب فنكلم على معانيها وإعرابها ، من شعر المرب والمتنبي " (١)

وهذا يدل على أنه يقصد من هذه الأمال بيان المعنى والإعراب ولكن تعرضه للمعنى فيها كان قليلا إلا ما اتصل بالإعراب ، وكان في حديثه يتعرض للاختلاف في رواية الأبيات ، وشرح بعض الكلمات ، ويتناول أحيانا نقد الأبيات نقدا أدبيا بينما ما فيها من بلاغة أو ضعف ، واهتم بالمتنبي بوجه خاص ، لما يثار حول شعره من خلاف ، وكان ينسب أبياته إليه ، ولا ينسب الأبيات الأخرى لأصحابها .

ولد المتنبي في الكوفة (٢) ، وكانت بيئة العلماء والباحثين في اللغة والأدب ، وأكثر المقام بالبادية لاقتباس اللغة ، ونظر في فنون الأدب ، واطال إلى قول الشعر من صفوه حتى يبلغ فيه الغاية ، وفاق أهل زمانه (٣) ، وكان حجة في اللغة يروي أن "أبا علي الفارسي" قال له : كم جاء من الجمع على وزن "فعللى" قال : حِجْلَى وِظْرَى جمع حَجَلٍ وِظْرِسَانٍ ، قال أبو علي : فسهرت تلك الليلة ألتص لها ثالثا فلم أجد ، وقال فسي حقه : ما رأيت رجلا مثله ، قال ابن الأنباري : وهذا من مثل أبي علي كبير في حق المتنبي (٤) ، وقد شغل المتنبي الناس بشعره فانقسموا فيه إلى فئتين : فئة تنطب في تعريظه ، وتتلقى مناقبه بالتمظيم ، فإن عثرت على بيت من أبياته مختل النظام ، نصرت خطأه ، وحسبت زلله ، وفئة تميم عليه وتروم إزالته عن رتبته ، فلم تسلم له فضايله ، وتحاول حطه عن منزلة يوأها إياها أدبائه (٥) .

(١) الأمال : ٢٣٤ (٢) نزهة الألباء : ٢٩٤

(٣) النجوم الزاهرة : ٣٤٠/٣

(٤) نزهة الألباء : ٢٩٨

(٥) انظر الوساطة بين المتنبي وخصومه للقاضي الجرجاني : ٣

قال الجرجاني : وكلا الفريقين إما ظالم له ، أو للآداب فيه ، ثم
قال منصفالسه : والفضل آثار ظاهرة ، وللتقدم شواهد صادقة ، فمستى
وجدت تلك الآثار وشهدت هذه الشواهد فصاحبها فاضل متقدم ، فإن
عثر له من بعد على زلة ، ووجدت له بمقرب الإحسان هفوة ، انتحل له
عذر صادق أو رخصة سائغة ، فإن أهوز قيل : زلة عالم ، وقيل من خلاصها
وأى الرجال المهذب . (١)

ومن التمتعيين للمتنبى : أبو علي الفارسي ، وابن جني ، وعلي بن
عيسى الرعي ، ومن يميمونه ومارضونه : ابن خالويه ، وأبو فراس ، وأبو سعيد
السيرافي ، وأبو حيان التوحيدى ، وعلي بن عيسى الرمانى ، والصاحب بن عباد
وغيرهم (٢) ، وقد أحس المتنبى أن شعره آثار ضجة علمية ، وثورة أدبية
وخلافا بين مادح وقادح فقال :

أنا الذى نظر الأعشى إلى أدبى وأسمت كلماتى من به صمم
أنا مل جفونى عن شواردها وسهر الخلق جراها وختصم (٣)
وكان ابن الحاجب من أقلقته بمض أبيات للمتنبى فأفرد لكل منها إملا
وأكثر ما يمرض له فيها الإعراب ، وأحيانا يتناول شرح البيت إذا كان
فى حاجة إلى إيضاح كشرحه البيت الآتى :

مناقضها ما ضرّ فى نفع غيرها تفدى وترى أن تجوع وأن تظما
وهذا البيت رثى به المتنبى جدته لأنه من قصيدة مطلقها :

ألا لا أرى الأحداث حمدا ولا ذما فما بطشها جهلا ولا كسها حلمها (٤)
قال ابن الحاجب : الظاهر أنه أراد أن هذه المرأة المدوحة ينقصها
ما يضر غيرها من الأمور الدنيوية ، لقلّة اهتمامها بها واشتغالها بما ينقصها
ما يمدد عليها بالثنا ، فى الدنيا ، والثواب فى الآخرة ، فقهرها يضر
أن يجوع وأن يظما ، وهى لشرفها غداؤها ورأسها جوعها وعطشها
ثم قال : هجوز أن يكون معناه أنه ينقصها ما يضرها لكثرة نفع غيرها ،
فتشتغل فى نفع غيرها بما يضرها ، وترى أنه نفع لها ، لإيصالها الراحة لغيرها ،

(١) الوساطة بين المتنبى وخصومه : ٣

(٢) انظر : أبو علي الفارسي للدكتور شلبي : ٥٧٦

(٣) شرح ديوانه للمكبرى : ٣٦٧/٣

(٤) المرجع السابق ١٠٢/٤

ثم عقب على ذلك بقوله : وهو من أمثاله الضميمة الممكنة (١) .

وأرى أن المعنى ليس ضميفا كما وضعه ابن الحاجب ، وإنما الضمف في نسج البيت وعدم وضوحه في المعنى المراد منه ، وإلا فالإيثار والإضرار بالنفس لنفع الآخرين صفة محبوبة ، ومعنى جميل .

وهي أبو الفتح ابن جنى أن الضمير يعود على الأحداث أي أن منافع الأحداث أن تجوع وأن تظلم ، وهذا ضار بخيرها ، لأن جوعها وعطشها أن يهلك الناس كقوله : " كالموت ليس له رى ولا شبع " ، ووافق ابن فوره " ابن الحاجب في أن الضمير في منافعها " يعود على الجدة ، قال الواحدى (٢) أما كلام ابن جنى فلا وجه له ، ولوجه لجوع الأحداث وظمها على ما ذكر .

وإذا نظرنا إلى ما سبق هذا البيت نجد أن سياق الحديث عن الجدة ، ولم تذكر كلمة " الأحداث " إلا في البيت الأول ، وهذا البيت هو السابع في القصيدة ، والأبيات التي قبله تتحدث عن جدته لاعت الأحداث . وقد يتعرض لشرح بعض المفردات كقوله في شرح كلمة " جلا " في البيت :

جلا كما بي فليك التبريح أغدا ذرا الرشا الأغن الشيح (٣)

" الجلا من الأضداد للمظيم والحقير ، وعلم أنه هنا للمظيم فسمى قصده بالتبرين (٤) " ثم تعرض بعد ذلك لأمر أخرى في هذا البيت ، فأعرب " جلا " خيرا لكان قوله " فليك " ، وكما " خيرا بعد خير أو نصبا على المصدر بقوله " جلا " أي عظيما عظيما مثل عظمة مابى ، وحذف النون من " يكسن " ضرورة لأنها في موضع تحريك لا لثقا الساكنين " فليكن التبريح " وإنما يحسن حذفها إذا كانت ساكنا (٥) "

جاء في الوساطة بعد ذكر هذا البيت : قال أهل الإعراب : حذف النون من تكسن إذا استقبلتها اللام خطأ ، لأنها تتحرك إلى الكسر ، وإنما تحذف استخفافا إذا سكنت ، فقال لهم المحتج عن أبي الطيب : لعمري إن وجهه الكلام ما ذكر قسم لكن ضرورة الشعر تجيز حذف النون مع الألف واللام ، وقد حكاه

(١) الأمالى : ٢٣٨ . . .

(٢) شرح ديوان المتنبي للحكوى : ١٠٣ : ٤٤ . . .

(٣) ديوانه : ٢٤٣ : ١ ، والوساطة : ٤٥٣ . . .

(٤) الأمالى : ٢٣٦ . . .

(٥) نفس المصدر : ٢٣٧ . . .

أبو زيد عن العرب في كتابه المعروف بالأنوار ، وأشهد فيه لحسين
ابن عرفة :

لم يك الحق ، أي أن حاجه رسم دار قد تعنى بالسور
وأبو زيد ثقة والرواية عن العرب حجة (١) . . .

وتحدث ابن الحاجب عن قول المتنبي :

ولو قلنا أقيمت في حق رأسه من السقم ما غيرت من خط كاتب
وروي البيت نصب " قلما " ، وفي الديوان والوساطة (٢) بالرفع .
وليهتم بما في البيت من مخالفة حيث وصف نفسه بالتحول من الوجد ، حتى إنسه
لو وضع في رأس قلم لم تتغير كتابته ، قال السبكي : وهذا من المخالفة وقد
أكثر الشعراء من هذا المعنى ومنقول الآخر :

ذبت من الوجد فلون زجبي في حلة الونان لهنته

والذي اهتم بهم هو إعراب " قلما " فقد ذكر أن رواية النصب هي الوجه ، وأسهب
في بيان ذلك ، وما ذكره أن " لو " حرف شرط يقتضي الفعل بمدها ، فيجب
النصب كما يجب في قولنا " إن زيدا تضرب غلامه أضربه وهو من باب ما اشتغل فيه
الفعل عن المفعول بضمير مبين أن وهم الرفع جا من بنا الفعل للمجهول ، ولا فرق
بين " الدرهم أعطيتك " في النصب وبين " الدرهم أعطيتك " بالبناء للمجهول
فتبين أن النصب واجب على تقدير " ولو لا جيت قلما " حيث في حق رأسه " ولو قيل :
" ولو قلم ألقى به " لوجب الرفع ، وكان مثل قولك " زهد ذهب بكه " (٣) وهذا
يخطئ ابن الحاجب رواية الرفع التي جا عن الديوان ، ورواها " القاضي الجرجاني "
في الوساطة ، وروي ابن هشام أن النصب والرفع صحيحان والنصب أوجه (٤) .

ويتقد المتنبي في قوله :

أطعك تشبيهي بما وأنا فما أحد فوق ولا أحد مثلي (٥)

فيقول : يلزم من ذلك أن تكون " ما " التشبيه مثل " أنا " ، ولعله توهم أن " ما "
في قولهم " ما أشبهه بكذا " للتشبيه مثل " ما " في قولهم " أنا هو كذا " وليس
الأمر على ما توهم ، ولا تصرف " ما " للتشبيه ، توهمه غلط محض ، فإن التشبيه
إنما فهم من لفظ " شبه " و " ما " للتعجب لا للتشبيه ، ثم قال : وهذا من
أبيات التي يشجرأ على مثلها من غير روية بتيمية (٦) . . .

(١) الوساطة : ٤٥٣ و ٤٥٤ وفي شرح ديوان المتنبي للسبكي " قد تمتت بالسر :

٠٠ ٢٤٣ : ١

(٢) شرح السبكي : ١٤٩٥١

(٣) الوساطة : ٤٣٤

(٤) الأمل : ٢٣٤ و ٢٣٥

(٥) المفتي : ٢١٣ : ١

(٥٥) الديوان : ٣ : ١٦١

(٦) الأمل : ٢٣٨

ومذلل لخصف ابن الحاجب المتنبي بأن له أبياتاً نظمها بدون تفكير ، وأنه يخطئ فيها ، وقد مثل أبو الطيب عن هذا فقال : إن " ما " تأتي لتحقيق التشبيه تقول : " ما بعد الله إلا الأسد وإلا كالأسد " تنفي أن يشبه بغيره (١) . قال الجرجاني : وأقول : إن التشبيه " بما " محال ، وإنما يقع التشبيه في هذه المواضع التي ذكرها بحرف (٢) ، فالجرجاني يوافق ابن الحاجب في أن المتنبي قد خانه التوفيق في اعتبار " ما " للتشبيه ولم يقل بذلك أحد .

وأملئ ابن الحاجب على قول المتنبي :

أحاد أم سداس في أحاد ليلتنا المنوطة بالتم (٣) .

فبين أن " أم " هنا يجوز أن تكون متصلة وحذفت همزة الاستفهام للضرورة كأنه قال " أحاد " ، ويكون " أحاد " خبراً ليلتنا واجب التقديم ، لكونه مع ما يعاك له وهو سداس المقصود بالاستفهام ، ويجوز أن تكون " أم " منقطعة بمعنى " بسأل " فيكون " أحاد " خبراً غير واجب التقديم ، لفقدان الموجب لتقديمه ، لأنه لا يوجد استفهام ، ثم بين أنه يريد بقوله " أحاد " واحدة ، وقوله " سداس " ستة ، وهذه الاستعمال غير معروف ، فالمعروف أن " أحاد " يفيد واحداً واحداً هو " سداس " يفيد ستة ستة ، وهو صلى الله عليه وسلم " صلاة الليل مثنى مثنى " بمعنى اثنتين اثنتين وكبرت مثنى للتأكي (٤) ، ولهتعرض ابن الحاجب لكون " سداس " غير محكى عن العرب ، وأن أهل اللغة لم يهتدوا على " رباع " ، وقد مثل في ذلك المتنبي فقال إنقده جاء عن العرب خمس سداس إلى عشر ، حكاه أبو عمر الشيباني وابن السكيت وذكره أبو حاتم في كتاب الإبل ، وزعم أبو عبيدة في المجاز أنه لا يعلمهم قالوا فسوق (٥) " رباع " ، وأحاد وسداس يراد بها واحد وستة ولذا ليسب إليها (٦) .

واعترض خصوم المتنبي عليه بأنه صغر الليلة ثم استطالها فقال " ليلتنا المنوطة بالتمناد " فقال أبو الطيب : هذا تصغير التمثيل ، والمرب تمغله كثيراً قال لبيد : وكل أناس سوف تدخل بينهم بهيمة تصغر منها الأنام (٧) .

(١) الوساطة : ٤٥٥ .

(٢) الوساطة : ٤٥٥ .

(٣) الديوان : ١ : ٣٥٣ ، والتناد : يوم القيامة .

(٤) الأملئ : ٢٦٤ ، ٢٦٥ .

(٥) الوساطة : ٤٦٩ ، ٤٧٠ .

(٦) نفس المصدر .

(٧) الوساطة : ٤٧١ ، وشرح الديوان للمكبري : ٣٥٤ .

وكان ابن الحاجب يعمد ببعض أبيات المتنبي في المعنى والأسلوب، واسم
يكن يوضح وجهه نقد * فهو يقول عن البيت:

مناقصها ما ضر في نفع غيرها تغذى وترى أن تجوع وأن تظما
إنه من أبياته الضعيفة المعنى، ولم يبين لنا سبب الضعف، وسبق أن ذكرنا
أن هذا المعنى ليس ضعيفا فهو يدل على الإيثار وهو معنى كريم، يذكر أن من
جملة ما يصاب على المتنبي في شعره الشطر الثاني في قوله:

جللا كما بي فليك التبريح أقداء ذرا الرشا الأغن الشبح

وروي أن المتنبي سئل عن معنى وجه التفسير فلم يجب * ولم يبين ابن الحاجب سبب
المبغى البيت * ولكنه وجه البيت بأنه لما ذكر أن تهريجه عظيم دل ذلك على عظم
محبوه * فأشار إلى أنه شبه بالرشا تشبيها يقرب من الحقيقة حتى إن رأيته
في أنه رشا * فيستفهم أقداءه كفذاك (١) * ومن لنا الجرجاني ما عيب على
البيت فقال: وأنكر أصحاب الممانى قطع المصراع الثاني عن الأول في اللفظ
والمعنى * ورد مؤيدوه بأن ذلك ليس عيبا (٢) * وقد وفق ابن الحاجب في الربط
بين المصراعين (٣) ..

ومن نقد مغرب شعر المتنبي تملق على هذا البيت:

وعلمت أني لا أخاف مهتدا ما لم يرعنى من سوار معصما

يقوله: "إن هذا لبس الشعر من جهة أن "معصما" كان يجب أن تكون مرفوعة
فاعلا لقوله "يرعنى" وقد وجه النصب بأن "معصما" مفعول لفعل محذوف، وفاعل
"يرعنى" محذوف تقديره شئ، و"من سوار" صفة للفاعل المحذوف (٤) فكان
ذم البيت بسبب عدم التوجيه الإعرابي فأما المعنى فهو جميل لا غبار عليه، ولكنه
أطلق الحكم على البيت.

ومن توجيهه لغير أبيات المتنبي إعرابه لقول الشاعر:

(١) الأملسي: ٢٣٧ ..

(٢) الوساطة: ٤٥٤ ..

(٣) انظر أيضا المصدا لابن رشيق: ٢٠٩:٢ ففيه توجيه البيت
خالف فيه المتنبي ظاهر اللفظ حيث قال:

ألمت من القوم الذي من رماحهم ندامهم من قتلاهم مهجة الميخ
إن وصف القوم "بالذي" ولم يقل (الذين) * وتوجيهه أن الذي
مثل (من) للواحد والجماعة ..

(٤) الأملسي: ٢٥٢ ..

ألف الصفون فما يزال كأنه مما يقوم على الثلاث كسر (١) را
 ذكر أن هذا البيت يوهم أن "كسيرا" خبر لكان ، ولزم على هذا أن تكون
 مرفوعة لا منصوبة ، وتوجيه البيت عنده أن "مما يقوم" خبر لكان "وما" بمنى
 الذى ، و"كسيرا" حال من الضمير فى يقوم ويرى أن "كسيرا" لا يصح أن تكون
 خبرا ليزال ، وبين وجه ذلك واختار ابن هشام أنه خبر لـ (٢) زال . .

وجه رواية بعض الأبيات ، فقد مثل عن رواية (فترة) فى هذا البيت :

وإنى لتمرونى لذكر الفترة كما أنتفض المصفور بلما لقط (٤)

يرى الهيئة "هزة" و"رعدة" بدل فترة ومعناها واضح ، أما فترة فقد نقلت
 عن الأملى لأبى على اليفخادى ، ويرى ابن الحاجب أن المعنى بها مستقيم
 فمعناها السكون و"تمرونى" بمعنى ترعدنى ، وتأتى الرعدة بعد السكون الذى سببته
 الهيبة والإجلال غالبا ، وأما إذا كانت "تمرونى" بمعنى تأتيني فيصح المعنى أيضا
 لحصول الرعدة عقب الفترة غالبا تسمية للسبب باسم السبب (٥) . .

ومثل عن قول ابن قلاص الشاعر الإسكندرى :

ما بال هذا الريم لا يرسم لو كان يرثى لسليم سليم

قال : "سليم" الثانى فاعل ليرثى بمعنى سالم هو "سليم" الأول بمعنى لذيذ
 فإنهم يقولون للذيذ سليم ، وللأعشى بصير ، على سبيل التفاؤل ، ولا يحسن
 أن يكون "سليم" الثانى تأكيدا ، لأن المفهوم قصد التجانس ، ولزم منه أن يكون
 فى يرثى ضمير يعود على الريم ، وليس المعنى عليه (٦) . .

ومن هذا العرض يتبين لنا أنه كان يتمرر فى أماليه للمشكل من أبيات الشعر
 فى إعرابه أو فى معناه . . .

(١) قيل لأمى القيس وقيل للمجاج يصف فرسا ، والصفون : الوقوف على
 منبسط يد أو رجل ، والسنبك : طرف حافر الفرس (مشاعسة
 الإنصاف على شواهد الكشاف) : ٥٦ ، وقد رجعت إلى ديوان أمى
 القيس تحقيق أبو الفضل إبراهيم فلم أجد هذا البيت . .

(٢) الأملى : ٢٤٤ ، ٢٤٥ . .

(٣) المننى : ١٤٥٢ . .

(٤) لا يسي صخر الهذلى . .

(٥) الأملى : ٢٥٠ . .

(٦) الأملى : ٢٥٦ . .

احد بين أمالي ابن الحاجب وأمالي ابن الشجري :

ابن الشجري هو هبة اللعين على بن محمد بن حمزة ، وكنيته أبو السماعات
ولده سنة ٤٥٠ وتوفي سنة ٥٤٢ هـ ، وجلس للتدريس وسنه اثنان وعشرون عاماً ، إذ
روى أنه أقرأ النحو سبعين سنة^(١) ، قال عنه تلميذه أبو البركات الأنباري :
وأما شيخنا أبو السماعات ٥٥٠ فإنه كان فريداً عصره ، ووحيد دهره في علم
النحو ، وكان تام المعرفة باللفظة^(٢) ، وذكر أن كان حلو الكلام ، حسن
البيان والإقحام ، وقورا في مجلده ، ذا سمت حسن ، لا يكاد يتكلم بكلمة
إلا وتتضمن أدب نفس أو أدب درس ، وهذه شهادة تلميذ عرفه وشاهده ، وسمعه
وأخذ عنه ٥٥٠

ولابن الشجري مؤلفات منها ما اتفق لفظه واختلف معناه ، وشرح اللع
لابن جنبي ، و"ديوان الحماسة" ، و"شرح التصريف الطوكسي"^(٤) ، ومن أهم
مؤلفاته "الأمالي" ، قال عنه ابن الأنباري : وهو كتاب نفيس ، كثير الفائدة
يشتمل على فنون من علوم الأدب ، وقال القفطي : ولما أمله هذا الكتاب في النحو
أراد "ابن الخشاب" النحو أن يسميها عليه ، فاستمع من ذلك ، فصاداه ورد عليه
في مواضع منها ، ووقف الشريف أبو السماعات على من من الرد ، فرد عليه فيه
وبين موضع غلط ابن الخشاب في كتاب سماه (الانتصار) قال القفطي : وهو
كتاب على صغر جرمه غايبة الإفلاس^(٦) ٥٥٠

وهلحظ أن ابن الأنباري وصف الأمالي بأنها تشتمل على فنون من علوم
الأدب ، وأن القفطي ذكر أنها في النحو ، وكلاهما صادق ، فابن الشجري
في أماليه يمزج النحو بالأدب ، ويكثر من إيراد الشعر ، ويتحدث عما نسي
هذا الشعر من معان وأفكار وأسلوب ، كما أمالي ابن الحاجب تغلب عليها
صفة النحو ، ولا ترد الآراء الأدبية فيها إلا نادرا ٥٥٠

(١) بغية الوعاة : ٣٢٤ ٥٥٠

(٢) نزهة الألباء : ٤٠٤ ٥٥٠

(٣) نفس المصدر ٥٥٠

(٤) بغية الوعاة : ٣٢٤ هـ ، وابن خلكان ٢ : ١٨٣-١٨٦ ٥٥٠

(٥) نزهة الألباء : ٤٠٤ ٥٥٠

(٦) إنباء الرواة : ٣٥٦-٣٥٧ ٥٥٠

وابن الشجري يتناول في المجلس الواحد من أماليه أكثر من موضوع (١) وأكثر من بيتين الشعر ، وينتقل من مسألة إلى مسألة ، وإذا استشهد أثناء حديثه بيتين الشعر ترك أصل المسألة وتناول هذا البيت بالتحليل والإيضاح أما ابن الحاجب فكان يقصر حديثه عن آية قرآنية أو بيتين الشعر ، أو مسألة نحومة واحدة . . .

وأسلوب ابن الشجري في كتابه أسلوب الأديب الذي يهتم بصوغ العبارة والبحث عن مواطن الجمال في النص ، أما أسلوب ابن الحاجب فهو أسلوب العام المنطوق ، الذي يبحث عن الدليل والعللة في الأحكام والنحومة ويشتمل كتاب ابن الشجري على جزئين مطبوعين في حيدرآباد سنة ١٣٤٩ هـ وعدد المجالس فيهما ٧٨ مجلساً ، وجاء في خاتمة الكتاب أنه قد بقي من آخر الكتاب ستة مجالس لم تحصل لنا إلا أن لفائدة لا تتوقف عليها ، لأن كل مجلس في حكم رسالة مستقلة (٢) ومع أن هذا الكاتب قد ذكر أن كل مجلس مستقل عن الآخر ، فقد لاحظت أنسه أحياناً يتم في أول مجلس من المجالس الحديث الذي بدأه في المجلس الذي قبله كما فعل ذلك في المجلس الثالث والثلاثين إذ قال في أوله : يتضمن تمة تفسير أبيات الخنساء وغير ذلك ، وهو مجلس يوم السبت لخامس عشر من شهر ربيع الأول من سنة ست وثلاثين وخمسمائة (٣) ، وملاحظ أنه يهتم بتحديد اليوم والشهر والسنة في أكثر مجالسه ، أما ابن الحاجب فلم يذكر إلا السنة أحياناً ، ولم يحدث أن ذكر اليوم والشهر ، واهتم ابن الشجري بشعر المتنبي وكان يدافع عنه ويظهر مافيه من الحسن ، جاء في المجلس الثاني عند ذكر بيت المتنبي :

أي يوم سررتني بوصول
لم توعني ثلاثة بصدوه
قوله : وإنما أذكر من شعره ما أهمله مفسروه ، فأنبه على معنى أو إعراب أفقلوه ، وهذا البيت ليمد من التكلف ، وخلو من التمسك ، وسرعة انصبابه إلى السمع وتولجفي القلب ، أهملوا تأمله ففخفي عنهم مافيه ، والذي يتوجه فيما سأل : ما وجه تعلق عجزه بصدوه ؟ وهل للجملته الأخيرة موضع من الإعراب (٤) ثم يوضح الإجابة عن هذا السؤال . . .

وكان في بعض مجالسه لا يتمرض للإعراب ويكتفي بشرح أبيات من الشعر ، وذلك كشرح لقصيدة الرضي أبي محمد بن طاهر ، وقد نظر إلى الحيرة وأثارها
بذكر أربابها سنة ٣٧٢ هـ أولها :

- (١) انظر (المجلس السادس والثلاثون) من أماليه ففيه ثمان مسائل . . .
- (٢) ج ٢ ص ٣٥ . . .
- (٣) أمالي ابن الشجري : ج ٢ ص ٢٥٠ . . .
- (٤) أمالي ابن الشجري : ١ : ٧٧ . . .

مازلت أطرف المنازل بالنوى حتى نزلت منازل النعمان

ومارغى شرح المتصدة على طريقة ذكر الميت أو الميتة ه وتليهما الشرح مع
 الاهتمام بشرح اللغات ه وبيان الأشخاص الذين يرد ذكرهم في القصيدة
 وعدد أبيات هذه القصيدة ٣١ بيتا ه شرحها في إحدى عشرة صفحة (١) ه
 والمجلس الذي يمدده خصصه أيضا لشرح قصيدة أخرى، وفي المجلس السادس والعشرين
 تفسير لمشرقة أبيات من شعر أمة بن أبي الصلت (٢) وليس في هذا المجلس إعراب
 يذكر، واستغرق هذا الشرح ثمانى صفحات وهذا يدلنا على كثرة ما فى أماليه من
 الأدبيات مع أنها معروفة بأنها من الأمالي النحوية ه وفي الحق انه اهتم بالنحو
 والتوجيهات الإعرابية ولكن لم يصل إلى درجة ابن الحاجب فى أماليه التى تعد نحوية
 خالصة وابن الشجرى من يسوزن على نهج المدرسة البغدادية فالتى تتفق بين
 آراء البصرة والكوفة ه وإن كان يحيل إلى البصريين ويطلق عليهم كلمة (أصحابنا)
 فانفسهم يهمل آراء غيرهم ه وقد ذكره خلاف البصريين والكوفيين فى أفضل ه
 التعجب ه أفضل هو أم اسم ؟ فيذكر أن البصريين والكوفيين قانونا
 إنفصل ه أما الفراء وجماعة من الكوفيين فقالوا إنه اسم ه وأورد أسماء كوفيين
 من علماء البصرة (٤) ه ويظهر بأن على الفراءى نسب علمى جملة يؤمن بكثير
 من آرائهم وذكر أسماء كتب (٥) ه .

وقد وجدت فى أمالى ابن الشجرى بعض الأبيات التى تعرض لها ابن
 الحاجب فى أماليه ه واهتم كل منهما بتوضيح ما أشكل فى إعرابها من ذلك
 قول المتنبي:

وقاؤكما كالريح أشجاء طامسه بأن تسعدا والد مع أشقاها صامسته (٦)
 ذكر ابن الشجرى أن هذا ما وقع الفصل فيه بين المصدر وما اتصل به فى المبنى
 فوجب حمله على فعل يدل عليه المصدر ه فقوله "بأن تسعدا" متعلق فى المبنى
 بالوفا ه فلما فصل بينهما بأجوبى وهو "كالريح أشجاء طامسه" وجب تعلقه
 بمضمون تقديره عند "ابن جنى" وفيما بأن تسعدا "وروى أن ابن جنى سأل المتنبي:

- (١) المجلس ٦٢ : ج ٢ ص ١٢٢ . . .
- (٢) ج ١ ص ١٦٩ . . .
- (٣) أماليه ٣ ج ٢ ص ١٣٤ . . .
- (٤) أماليه ٣ ج ٢ ص ١٢٩ . . .
- (٥) انظر (أبو علي الفراءى) للدكتور عبد الفتاح شلى: ٦٤٩ وما يمددها . . .
- (٦) الديوان شرح الصكوى ٣ : ٣٢٥ ه والخصاص لابن جنى: ٢ : ٤٠٣ . . .
- (٧) أمالى ابن الشجرى : (١) ١٩٣ : المجلس ٢٩ . . .

بأى شيء تتعلق البيا من " بأن " فقال : بالمصدر الذى هو " وفاقوما " فقال له :
وم ارتفع " وفاقوما " ؟ فقال بالابتداء " قال له : وما خبره ؟ قال : كالربيع
فقال : وهل يصح أن نخبر عن اسم وقد بقيت منه بقية وهى البيا " ومجروها
فقال المتنبى : هذا لا أدري ما هو إلا أن فقد جاءت له نظائر فى الشعر (١) ..

ثم أخذ ابن الشجرى يمد ذلك يشرح معنى البيت " وانتقل إلى غيره
فى المجلس نفسه أما ابن الحاجب فى هذا البيت فقد ذكر أن الظاهر أن " بأن
تسمدا " خبر عن " وفاقوما " " وكالربيع " قد مر المراد به التأخير متعلق بما تعلق
به " بأن تسمدا " " وأجاز أن يكون " كالربيع " خبر المبتدأ " وفاقوما " " ولكنه
عاد وذكر أن هذا البيت فيه تصسف لما يلزم من تقديم متعلق المصدر عليه (٢)
أو الفصل بين المبتدأ والخبر بالأجنبي وهو كالربيع (٣) "

ولم يشر ابن الحاجب إلى تعلق " بأن تسمدا " بفعل محذوف
حتى لا يتعلق بالمصدر كما رأى ذلك ابن الشجرى وابن جنى " وأشار إلى معنى
البيت فقال : وقوله " أشقاء ساجمه " يقوى المعنى " وقرأته أراد بالإسماع
ما يحين على البكاء " فلذلك جعل غزارة الدمع شافية " وقوله " أشجاء
طاسمه " تغيير أن طاسمه سمد " لكونه يؤدى إلى الشجاة المتضمن لفسادة
الدمع التى جعلها شافية " ولا إسماع أبلغ مما يؤمى إلى الشفاء (٤) "

وتعرض كل منهما لبيت أبي الطيب :

أحيا وأيسر ما قاسيت ما قتلتا والبين جار على ضعفى وما عدلا (٥)
فبى " ابن الشجرى " أن " أحيا " فعل مضارع للمتكلم " وجملة أيسر " وخبره
فى موضع نصب على الحال من الضمير فى " أحيا " " أى أحيى وأقل ما قاسيت
ما قتلت غيرى " وأشار إلى أن الأسلوب يفيد التعجب أى كيف أحيى وأهسون
الأشياء التى قاسيتها فى السوى الشئ الذى قتل المحبين (٦)

وابن الحاجب يرى هذا الرأى فى الإعراب " ويشير إلى أن " أحيا "
فعل مضارع فيه همزة استفهام للإنكار محذوفة وتقدير " أحيا " .. ولكنه

(١) المرجع السابق والخصائص : ٤٠٣/٢

(٢) إذا علقنا " كالربيع " بقوله " بأن تسمدا " ..

(٣) الأملى لابن الحاجب : ٢٣٦

(٤) الأملى : ٢٣٦

(٥) الديوان شمس المكي ١٦٢/٣ " وأملى ابن الشجرى : ٢٣٠/١

(٦) أملى ابن الشجرى : المجلس رقم (٣) : ٢٣/١

مفهد من لهن الشجرى أنه يجوز أن تكون الواو للحال أو للمطف و يرى أنه يصح أن تكون "أحيا" أفضل تفضيل والتقدير عنفه "أحيا ما قاميت" بحذف المضاف إليه استغناء بذكره في الثاني و يكون "أحيا" مبتدأ خبره "ماقتلا" وتكون "ما" بمعنى الذي و واكتسب أفضل التفضيل التصريف من الإضافة و أوتكون "أحيا" خبرا على القول بأن أفضل التفضيل لا يكتسب تصريفا بالإضافة و وعلى القول بأن المشتق يتمييز أن يكون خبرا و يكون معنى "أحيا" عنده على هذا الإعراب مأخوذا من حيى الشيء إذا كانت فيه حياة كأنه قال : أظهر شيء فيه حياة ما قاميته يقتل و وابن الحاجب يرى أن المعنى أقوى على هذا الإعراب و لأنه أنكروا في الوجه الأول كونه حيا و ولا يحسن أن يذكر بعده أن اليمين جار على ضعفه (١) و أرى أن ابن الحاجب خافه التوفيق في إعرابه (أحيا) أفضل تفضيل و لأن المعنى لا يتضح به و فما معنى أحيا ما قاميته يقتل و فهل أحيا " هنا بمعنى أقل " ؟ إن هذا غير واضح و ثم إن إنكار أنه حر - على الإعراب الأول - مع أن اليمين جار عليه بمعنى لاظهار عليه و فهو ينكر ويتمجب من حياته مع أن اليمين جار عليه واليمين قاتل و وعلى هذا لا أوافق ابن الحاجب في تفضيله إعراب (أحيا) أفضل تفضيل و فالمعنى الواضح السليم أن تكون فعلا مضارعا للمتكلم و وإن كانت في ظاهر البيت توهم أنها أفضل تفضيل لوجود أفضل التفضيل بعدها .

ودافع ابن الشجرى - وهو من أنصار المتنبي - عن تكراره للمعنى في النظم الثاني من البيت و لأن معنى "اليمين جار" هو معنى "ماعد لا" قال : إن الجائر في وقت قديم دل في وقت آخر فيوصف بالجور إذا جاره والمعدل إذا عدل و وشبهه بذلك قوله تعالى عن الأوثان "أموات غيبير أحيا" (٢) أي لا يمكن أن تحيا في مستقبل الأوثان (٣) و أرى أن الشاعر قال "وما عدلا" تأكيدا للمعنى و فهو بالتكرار أشبه ولكن ابن الشجرى يدافع عن المتنبي و مع أن التكرار كثير في الأسلوب العربي . ويزيد ابن الشجرى تعرضه للنقد الأدبي إذ يقول : ان من هذه القصيدة قوله :

(١) الأملس : ٢٣٦

(٢) سورة النحل : ٢١

(٣) أملى ابن الشجرى : ٢٣٠ / ٢ .

لولا مفارقة الأحباب ما وجدت لها الضايا إلى أرواحنا سبلا
وهذا مأخوذ من قول أبي تمام :

لحجار منسك النية لجد إلا الفراق على النفوس دليلا
وتعرض للغة فيشرح كلمة (ضعف) فربيت المتبني ه وبين ما فيها من
لهجة فيقول : والضعف والضعف لفتان كالزعم والزعم والقور والقور وزعم
قوم أن الضعف بالضم في الجسم ه والضعف في المقل ه وليس هذا بقول
يعتمد عليه ه لأن القراء قد ضموا الضاد وفتحوها في قوله تعالى " الله
الذي خلقكم من ضعف (١) ف " فابن الشجري يكثر من التعرض لأمر
أدبية ولفظة أكثر من ابن الحاجب ه الذي جعل أماس يحته في الأمالي
المسائل النحوية ه وهذا فرق واضح بينهما في الضم .

وابن الشجري حين يتعرض لإعراب البيت يذكر الإعراب من غير
تعليل أو استخدام للأسلوب المنطقي كابن الحاجب من ذلك إعرابه
لبيت سئل عنه وهو :

غير مأسوف على زمن ينقض بالهم والحد (٢) زن

وقد أعرب " غير " متداً أضيف الي اسم المفعول ه وتعلق باسم المفعول
الجار والمجرور فاستغنى عن الخبر كقولهم " أمحزون على زيد " و " ما مأسوف
على بكر " ه ولما كانت " غير " للمخالفة في الوصف جرت مجرى حرف النفي (٣)
أما ابن الحاجب فاستخدم الأسلوب المنطقي في توضيح الإشكال في هذا
البيت فقال : لا يصح أن يكون له عامل لفظي ه وإذا لم يكن له عامل لفظي
فإنه أن يكون متداً وإما أن يكون خبر متداً ه ولا يصح أن يكون متداً
لأنه لا خبر له ه لأن الخبر إما أن يكون ثابتاً أو محذوفاً ه الثابت لا يستقيم
لأنه إما " على زمن " أو " ينقض " ه وكلاهما مفسد للمعنى ه وأيضا
فإنك إذا جعلته متداً لم يكن بد من أن يقدر قبله موصوف ه إذا قدر
قبله موصوف لم يكن بد من أن يكون غير " له " وغير " هنا ليست له ه وإنما
هي لزمن ه ثم يقول : فتبين أنه لا يكون متداً لذلك ه وإن جعل الخبر
محذوفاً لم يستقم لأمرين : أحدهما أنا قاطعون بنفي الاحتياج إليه ه والآخر
أنه لا قرينة تشعربه ه ومن شرط صحة حذف الخبر وجود القرينة ه وإن جعل

(١) سورة الروم : ٥٤ ه وابن الشجري : ٢٣٠/٢

(٢) ابن الشجري ٣٢/١ ه والمفني : ١٣٨/١ ه ونسبه ابن هشام
لأبي نواس ١٨٩/٢ .

(٣) أمالي ابن الشجري : ٣٢/١ .

خير مبتدأ لم يستقم لأمر: أحدهما أنا قاطمون بنفى الاحتياج إليه،
الثاني أن حذف المبتدأ مشروط بالقرينة ولاقرينة، الثالث أنك إذا جعلته
خير مبتدأ لم يكن بد من ضمير يعود منه على المبتدأ فلا يصح أن يكون
خيرا، هـ تبين إشكال إعراب^(١)، كل هذا الحديث المنطوق لبيان
إشكال اعراب البيت، ثم يقول بعد ذلك: وأولى ما يقال أنه أوقع المظهر
موقع الضمير لما حذف المبتدأ من أول الكلام، فكان التقدير " زمن ينقض
بالهم والحزن غير مأسوف عليه " فلما حذف المبتدأ من غير قرينة تشعر
به أتى به ظاهراً مكان الضمير ويريد (على زمن) ثم قال: وهو وجه
حسن. وأشار بعد ذلك إلى جواز الرأي الذي ارتأه ابن الشجري وهو
أن غير مبتدأ استغنى عن الخبر، والرأيان لا يتمازجان في معنى البيت.
وتبع ابن مالك ابن الشجري في رأيه، وأخذ ابن الحاجب رأيه عن
ابن جني^(٢).

٢- الأملى المتفرقة

هذا هو القسم الأخير من أملى ابن الحاجب، ولا تجمع هذا القسم
وحدة في الموضوع كالأقسام الماضية، ولذلك أطلق عليه " الأملى المتفرقة "،
وهذه الأملى تتناول موضوعات شتى لا رابطة بينها إلا البحث في النحو،
وهي لا تبحث في أبواب النحو المعروفة توضحا وشرحا، ولكنها تنفوس
إلى فلسفة النحو، والتعميل لكثير من ظواهره، وتبدو فيها مناقشة
ابن الحاجب للجمهور، ومخالفتهم في الرأي، ونقض آرائهم بالدليل
المنطوق، كما نلاحظ امتشاده بالحديث في بعض المواطن، واهتمامه
بالسؤال، وتمريره للقراءات واللهجات والبلغة والصرف والشريعة في ثنايا
حديثه عن النحو، وسأستفيد من هذا القسم وفيه عند الحديث عن
(شخصية ابن الحاجب النحوية) في ختام هذا البحث .

وأعرض الآن لنماذج من هذا القسم توضح أهم ماورد فيه من مسائل:

أ- فلسفة النحو:

أريد بفلسفة النحو والتعميل لظواهره وأحكامه، والبحث عن السر
في الأساليب الصرية، ولماذا كانت على هذا الوضع؟ وابن الحاجب يقول:

الأحكام لا تثبت بالملل ، وإنما التمليل للواقع^(١) ، وقد اهتم
النحاة منذ سبويه بالملل في ثنايا كتبهم النحوية ، وأفرد أبو القاسم
الزجاجي كتابا للملل النحوية سماه " الإيضاح في علل النحوي^(٢) " ، وجمع
الزجاجي في هذا الكتاب الملل النحوية التي عرفت حتى عصره ، فكان بحثه
في فلسفة الملل النحوية^(٣) ، ومد " الزجاجي " كتب " ابن الأنباري " رسالتين
في هذا الموضوع إحداهما : " الإغراب في جدل الاعراب " ، والثانية
" لمح الأدل^(٤) " ، ثم جاء ابن مضاء القرطبي فعاب على النحويين علمهم
ودعا إلى إلغاء الملل الثواني والثالث^(٥) .

ومما تعرض له ابن الحاجب من فلسفة النحو بحثه عن السرفى
وجوب تقديم أدوات الاستفهام والشرط والنداء ، وأشباهها ، وأنه لا يصح
تقديم ما في خبرها عليها ، قال مجيبا عن هذا : " وسر ذلك قصدهم
إلى التنبيه على المعنى الذى دل عليه الحرف ، ليصرف السامع فهمه
وتوفر خاطره على مقاصد معانى ما يسمعه ، وذلك يحصل بتقديم ذلك الحرف
ولو أخره لكان منقسم الخاطر فى معانى ذلك الكلام المخصوص ، وفى التردد
بين أقسامه ، فيختل عليه التفهيم ، لاختلاف المعانى باختلاف الأقسام ،
فكان التقديم لهذا الغرض " (٦)

ويبحث عن السر فى حمل النصب على الجزم فى الأفعال الخمسة
فكانت هلاستها واحدة وهى حذف النون فيقول : " لأن الجزم فى الأفعال
نظير الجر فى الأسماء ، وقد حمل النصب على الجر فى الأسماء ، فيما أعرب
بالحروف ، فوجب أن يحمل النصب على الجزم فى الأفعال فيما أعرب بالحروف ،
لكلا يكون للأفعال على الأسماء مزية ، ومعنى قولنا " نظير الجر فى الأسماء "

(١) الأملى : ٣٣٨

(٢) حقه مازن المبارك وقدم له الدكتور شوقي ضيف ، طبع

دار المروسة .

(٣) مقدمة الدكتور شوقي ضيف ص ١٠

(٤) حقق الرسالتين فى كتاب واحد : سعيد الأفغانى وطبعها بمطبعة

الجامعة السورية سنة ١٩٥٧ .

(٥) انظر كتاب الرد على النحاة : لابن مضاء القرطبي بتحقيق

الدكتور شوقي ضيف : ص ١٥١ .

(٦) الأملى : ٣٠٣ .

أن الفصل المضارع لما أشبه الاسم أمره بالرفع والنصب ، وتمذر الجسره
فجعل الجزم عوضا عنه ، فصار الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء " (١)
ويحت الزجاجي عن علة امتناع الأسماء من الجزم وامتناع الأفعال
من الجر بحثا مستفيضا . (٢)

ويحت ابن الحاجب عن السر في كون حركة الإعراب تلحق أواخر
الكلمات ، ولماذا لم تلحق أي حرف آخر من الكلمة ؟ فيقول : إنما جعل
الإعراب آخر الكلمة ، ولم يجعل لا أولا ولا وسطا ، لأنه ليس ما تمدد حركته
وسكوته من بنية الكلمة ، بدليل أنه محل التخيير والوقف والحذف بخلاف
غيره ، فلو وضع الإعراب في غيره لأدى إلى الإخلال بالبنية وإلى اللبس ،
فإنه لا يدور حيث قد هل حركته لبناء الصيغة أو للإعراب ، ثم يقول : وجوز
أن يقال : إن الإعراب دليل ممان زائدة على مقولية المدلول ، فلا ينبغي
أن يؤتى بها إلا بعد ثبوت ذكر المدلول ، وذلك يقتضى أن يكون آخرها ،
لأنه لا يثبت ذكر المدلول حتى تتم صيغته فلو جعل في أوله أو وسطه
لكان دالا على شيء قبل ثبوت ما يتوقف عليه (٣) .

وذكر الزجاجي " أن أبا بكر بن الخطاط قال : ليس هذا القول
بمفروض ، لأن الأسماء تدخلها حروف الممانى أولا ووسطا مثل " أل " فس
أولها " يا " التخيير في وسطها يرجع الرأي الأول الذي ذكره ابن الحاجب (٤)
وروي عن أبي اسحق الزجاج " أن " المبرد " كان يرجع الرأي الأول أيضا . (٥)

ويحت ابن الحاجب عن السر في عدم تنوين الأسماء الجنية فيقول :
لأن التنوين فرع الإعراب ، وهي لا يدخلها الإعراب فلا يدخلها التنوين . . .
وذكر السر في جعل المبتدأ معرفة والخبر تكرة ، وذلك لأن المبتدأ هو
الحكموم عليه فالأولى أن يكون مرفوظا عند المخاطب ، ليستفيد الحكم على
مرفوظ . . . وأما كون الخبر تكرة فلأنه حكم لا بد أن يكون للإفادة ، وليرفوه

(١) الأملى : ٣١١ .

(٢) الإيضاح في محل النحو : ١٠٢ وطبعها ، ١٠٧ وطبعها .

(٣) الأملى : ٣٣٥ .

(٤) انظر الإيضاح في محل النحو : ٧٦ .

(٥) نفس المصدر .

لم يستقم ، ومن ثم وجب التقدير في مثل " زيد القلم " بأن المسمى
زيد محكوم عليه بأنه اللائم " . (١)

ولا ريب أن هذه المثل تدل على براعة عقلية ، ولكنها بمرسدة
عن واقع اللغة ، ولم تخطر على بال من تحدث بها .

ب - ضبط المصطلحات النحوية :

تعرض ابن الحاجب في هذا القسم للضبط اللغوي لبعض المصطلحات
النحوية ، التي قد يخطئ فيها بعض الدارسين ، من ذلك قوله : الأفعال
الضارعة والفعل الضارع بكسر الراء ، والفتح خطأ ، لأنه اسم فاعل من
ضارع يضارع ، والفعل الذي في أوله إحدى الزوائد الأربع ضارع الأسماء ،
فهو ضارع بالكسر ، والأفعال ضارعة وضارعات ، لأن ما يعقل وصف جميعه
بمفرد المؤنث وجمعه سوا " ، وأما الضارعة بالفتح فصدر ضارع ، وهو المسمى ،
فلذلك كان قول من قال الأفعال الضارعة بالفتح خطأ ، نعم لو قيل " أفعال
الضارعة " بالفتح ، بالإضافة كان مستقيماً (٢) .

هوى أنه يجب أن يقال عن " الحال " في قولهم " جاء زيد راكباً " ،
إنها حال مقيدة ، بكسر اليا ، لأنها قيدت زيدا بعد أن كان مطلقاً
يحتمل أحوالاً أخرى غير الركوب ، فهي اسم فاعل ، ولا يصح أن يقال " مقيدة " ،
بالفتح على أنها اسم مفعول ، لأنه ما جرى بها لتقيده وإنما جرى بها لتقيده
غيرها ببيان هيئة الفاعل أو المفعول . (٣)

وتعرض لأمر أخرى كضبط الرسم الإملائي فيقول : " إذا وقع
ابن " صفة بين علمين كان ذلك سبباً في تخفيفين : أحدهما لفظي والآخر
كتابي ، فالأول : حذف التنوين ، والثاني : حذف الألف من " ابن " ،
ثم يبين الملة في ذلك فيقول : " وعلت حذفهم لذلك كثرة استعمالهم
له كذلك ، فلما كثرت استعماله ناسب التخفيف اللفظي والكتابي ، وخفف
في النداء ، بنقله من الضمة إلى الفتحة في مثل " يا زيد بن عمرو " (٤) فهو يسوي
أن كثرة الاستعمال من أسباب الحذف للتخفيف على التكلم والكتاب .

(١) الأملی : ٣٣٩ ، ٣٤٠ . (٢) الأملی : ٢٩٥ .

(٣) الأملی : ٣٣١ . (٤) الأملی : ٢٩٦ ، ٢٩٧ .

السَّابِغُ الْخَامِسُ
شَخِصِيَّةُ ابْنِ الْحَاجِبِ النَّهْمِيَّةِ

الفصل الأول بين المدارس النحوية

١- مع المدرسة البصرية :

من الأسم التي رضى عليها البصريون مدرستهم النحوية التحري والتدقيق في الرواية ، فكانوا لا يبنون قواعدهم إلا على ما روي عن فصحاء العرب من سكان نجد ووادى الحجاز وشهامة ، وهم قبائل تميم وقيس وأسد وطيب^(١) وهذيل ، وبعض عشائر كنانة^(٢) ، ولغة هؤلاء هي التي يقاس عليها عندهم ، وما عدا ذلك فهو شأن لا يقاس عليه .

أما المدرسة الكوفية فكانت تتسع في الرواية عن جميع العرب يدورهم وحضريهم ، وقيس على جميع ما روته ، قال ابن درسته : كان الكسائي يسمع الشأن الذي لا يجوز إلا في الضرورة فيجمله أصلا ، وقيس عليه ، فأفسد بذلك النحو^(٢) .

وما سار عليه البصريون هو الطريق السوي لضبط العلوم ، وإرساء القواعد لها ، فالقاعدة العملية توضع للأهم الأغلب ، وما خالفها شأن لا يقاس عليه ، أما أن توضع لكل جرئية قاعدة يقاس عليها ، فهذا يخالف نظام وضع العلوم ، ويثقل على المتعلمين ، ويلقى بهم في مآهات لا آخر لها ، لهذا كانت البصرة أدق منهجا ، وأسلم طريقة من الكوفة ، أما ما يقوله أنصار المدرسة الكوفية من أن الكوفة أصح منهجا لقبولها كل ما جاء عن المسروب من لهجات ، فهي بذلك أفادت في جمع اللغات^(٣) ، فيرد عليهم بأن قواعد اللغة وضعت لتضبط اللهجة الفصحى ، ولا يمكن وضع قاعدة لكل اللهجات ، وإن أفاد ذلك في شيء فإنا نجد في جميع اللهجات ، ولا في وضع قواعد للغة الفصيحة ، فالكوفيون يزيدون الخلاف النحوي في كل مسألة حدة واتساعا .

(١) المزهري للسيوطي : ٢١١/١ (ط الحلبي) وانظر المدارس النحوية

للدكتور شوقي ضيف : ١٥٩ .

(٢) بغية الوعاة : ١٦٤/٢ .

(٣) مدرسة الكوفة للدكتور مهدي المخزومي : ٥٢

وقد اهتم المصريون بالمدرسة البصرية ، وتعلموا على أمتادتها منذ نشأتها "قولاً" أخذ عن "الخليل" في البصرة (١) وابنه "محمد" قرأ على "البرد" كتاب سيبويه ، ونقل الكتاب إلى مصر ، وورثه عنه ابنه أبو المياس (٢) ثم أخذ علماء مصر يتداولونه من بعده ، فالذهب البصري غزا مصر في كتاب سيبويه ، وكثير من علماء مصر شرح "الكتاب" ، ومنهم ابن الحاجب وكافية ابن الحاجب اختصار كتاب المفصل ، الذي يعد اختصاراً لكتاب سيبويه في مسائله لاقى تبيينه ، فابن الحاجب والزمخشري يسيران على هدى كتاب سيبويه ، الذي يعد نبراس المذهب البصري ، فهو ملئٌ بالقياس والمثل ، يستعملهما في مهارة وكثرة (٣) ، ولم يمنع ذلك كلا منهما من اختيار بعض الآراء الكوفية أحياناً .

والإتجاه الواضح في أمالي ابن الحاجب ميله للمذهب البصري ، وتأييده له في استعمال أكثر المصطلحات ، وأكثر الآراء ، والزمخشري يمتدح عن البصريين بأنهم أصحابه ، إذ يقول في المفصل : " وما تقبله الكوفيون من قولهم (الثلاثة الأنواب فيمزل عند أصحابنا عن القياس ، واستعمال الفصح (٤) " ، وابن الحاجب في هذا الموضع يوافق ويقول : " وما تمسك به الكوفيون لفة ضعيفة ، فلا تقوى لمعارضة ما ذكره البصريون من القياس واستعمال الفصح (٥) " فهو بذلك يصف رأى الكوفيين بالضعف ، وأنه لا يستطيع أن يثبت أمام ما يستند عليه البصريون في آرائهم ، من الاعتماد على استعمال الفصح ، والقياس الصحيح ، وهما الجدران اللذان يستند عليهما المذهب البصري .

وفي موضع آخر يحكم بأن معنى كلمة " ذلك " بمعنى " الذي " في قوله تعالى " يدعو لمن ضره أقرب من نفسه ذلك هو الضلال البعيد " (٦) رأى نيس بالقوى ، لأن اسم الإشارة لا يقع عند البصريين بمعنى الذي (٧) ، فالرأى ضعيف عنده ، لعدم وروده عند البصريين ، مما يدل على ميله لمذهبهم .

(١) طبقات الزبيدي : ٢٣٣ ، وإنهاء الرواة : ٣٥٤/٣

(٢) إنهاء الرواة : ٢٢٤/٣ (٣) ضحى الإسلام : ٢٩٢/٢

(٤) ابن يميني : ١٢٢/٢ (٥) الأمالي : ١٢٢

(٦) سورة الحج : ١٣ (٧) الأمالي : ٠٧

وقف بجانبهم في أن المصدر أصل الاشتقاق ، ويؤيد رأيهم بأن تسميته بالمصدر تدل على أنه أصل الاشتقاق ، وأن دلالة على الحدث ، ودلالة الفعل على الحدث والزمان - تدلان على أن الفصل مشتق من المصدر ، ثم يقول : فقد ثبت أن الحق ما ذهب إليه البصريين (١) " وذكر صاحب الإنصاف أدلة أخرى تؤيد البصريين في هذا الموضوع .

وأيد ابن الحاجب البصريين في أن " لات " بمعنى ليس ، وإلحاق التاء المختصة بالأفعال بها ، وليست نافية للجنس ، وأجاب عما يورد على رأي البصريين من اعتراض (٢) .

ووافق أكثر البصريين في منع " مررت راكبا بزيد " ، لأنه لم يوجد في كلام العرب ، ولا يصح قياس " زيد " المجرور على صاحب الحال المرفوع والمنصوب ، والفرق بينهما ، فالمرتب لا تقدم معمول الجار عليه ، فكذلك لا يجوز تقدم فرعه الذي هو حاله ، وهو معمول عامله على الباء ، ويرى أن من أجاز ذلك لم يتنبه للفرق (٤) ، ويقول في شرحه للفصل في هذا الموضوع : ووجه المنع أنه كثر الحال من المجرور في كلامهم ، ولم يسمح من الفصحاء بتقديمه ، فدل ذلك على امتناعه ورد على من قاس على المرفوع والمنصوب ، بأن القياس مشروط فيه ألا تختلف الأنواع بوجهه يصح مخالفة الحكم بسببه (٥) .

ولا أستطيع أن أحصى الآراء التي أيد فيها البصريين ، فهنس جل آرائه ، وكفى للدلالة على ذلك أنه في كتابه (الكافية) كان ينص على أن رأيه مخالف للكوفيين ، ولم يقل مرة واحدة " خلافا للبصريين " فهو يقول مثلا : " من تأتي زائدة في غير الموجب خلافا للكوفيين " (٦) ، ويقول : " وجاز المطف على اسم إن المكسورة لفظا أو حكما بالرفع دون المفتوحة مثل " إن زيدا قائم وعمرو " ، وشروط مضي الخبر لفظا أو تقديرا

(١) الأملاني : ١٤٧

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري : ١٤٤/١

(٣) الأملاني : ١٤٤ ، ١٤٥ (٤) الأملاني : ٣٣

(٥) الإيضاح شرح المفصل (مخطوط بدار الكتب رقم ١٨٥٥ ورقة ٥٧ (الصفحة اليسرى))

(٦) شرح الرض : ٣١٩/٢ .

(١) خلافا للكوفيين " هـ وهذا يدل على أنه يسير في الكافية على مذهب البصريين ولكنه يذكر أحيانا بعض الآراء الكوفية .

وتتضح شخصيته التحوية في مناقشته لأساتذة المدرسة البصرية فهو يوافقهم في الرأي هـ ومخالفهم أحيانا إذا لم يقتنع برأيهم هـ مستخدما في مناقشته لهم الأدلة العقلية المنطقية هـ غير متأثر بشهرة عالم أو منزلته هـ فهو بذلك يسير على النهج العلمي الصحيح هـ فسيبويه - مع علو قدره - لم يسلم من مخالفة ابن الحاجب لآرائه .

وهذه نماذج لمناقشته لعلماء البصرة :

الخليل : رأينا تأييده لرأيه في اختيار الرفع للمعطوف فسي قولهم " يازيد والحارث " مخالفا "أبا عمرو" الذي يرى النصب قياسا على " ضئبت هؤلاء وزيدا " واستدل ابن الحاجب بأن (هؤلاء) مبنية دائما فتعين الحمل على المحل هـ أما " يازيد " فإنه يعرب فسي غير هذه الحالة هـ ولذلك جاء الرفع في تابعه لما نزلت الحركة البنائية منزلة الحركة الإعرابية لطروء البناء هـ ألا ترى أء يحسن * لا وجل ظريفاً فيها " ولا يحسن " ضئبت هؤلاء الكرام " بجر الكرام (٢) .

وهو يد "الخليل" في إعراب " رجلا " في قول الشاعر:

ألا رجلا جزاه الله خيرا يدل على محضته تبييت (٣)

على أنه مفعول به لفعل محذوف هـ وقول : ما ذكره "الخليل" أولى لأنه أبعد عن الضرورة هـ إذ حذف الفعل كـ (٤) ويرى هذا الرأي أيضا " الأعلم " الذي يقول - بعد أن ذكر "سيبويه" رأي "الخليل" - ورأى "يونس" الذي يرى أنه منون للضرورة - : والأول أولى هـ لأنه لا ضرورة فيه هـ وحروف التحضيض مما يحسن إضمار الفعل بعدها والتقدير ألا ترونني رجلا هـ ولو جعلها " ألا " التي للتعني لنصب ما بعدها بغير تنوين (٥) .

(١) شرح الرضي: ٢٤٨/٢ (٢) الأمل: ١٧٠

(٣) سيبويه: ٢٥٩/١ قال الأعلم الشنمري: أراد بالمحضلة امرأة

تحصل الذهب من تراب المعدن وتخلصه منه هـ وطلبها للبييت

أما للتحصيل أول الحاجة .

(٤) الأمل: ١٣٩ (٥) سيبويه: ٢٥٩/١ (الهامش)

ومعارض رأى "الخليل" في قوله "إِنَّ لَنْ" أصلها "لَا أَنْ" مستدلاً بأن "لَنْ" يصح تقدم معمولها عليها في قولهم "زيدا لَنْ أضرب" ولو كانت كما قال "الخليل" لأدى ذلك إلى تقديم ما بعد "أَنْ" عليها وهو ممتنع باتفاق (!) وفضل عليه رأى "سيبويه" أحياناً وذلك في قوله: (إِنَّ وَأَنَّ) وما في حيزهما إذا حذف عنهما حرف الجر يكونان في موضع خفض بإضمار حرف الجر، ويذهب سيبويه^(١) أنهما في موضع نصب ورأى "سيبويه" أوضح عنده، لأنه إذا حذف الجر وجب أن يتعدى الفاعل إليه فينصبه كما في قوله تعالى "واختار موسى قومه سبعين رجلاً" (٢)

و"أمرتك الخير" (٣) والخليل يحتج لإضمار الجار بقولهم "اللهم لأفعلن" و"بلدة" (٤) وقول رؤبة: "خير" فساد لا ينبغي أن يقاس عليه في حمل اللفظة الفصيحة، وأما "اللهم" في القسم فقد جاء النصب هو الوجه، فالقياس عليه أقوى من القياس على الآخر، وأما قوله "بلدة" فالمتأخر أولاً في أن النقص ليس بإضمار "رب" وإنما هو بالواو السنية بمعنى رب، وإذا احتمل ذلك صار الأصل متأخراً فيه فلا يصح القياس، كيف والنقص بإضمار حرف الجر قليل شاذ باتفاق، وإذا ثبت ذلك فالقياس على القليل مع إمكان القياس على الكثير الشاذ غير ساوغ فإذ القول ما قال سيبويه (٥).

وهذا الأسلوب المنطقي المعتمد على أقوال الفصحاء والقياس الصحيح يناقش ابن الحاجب الخليل، والخليل من هو بين رجال العربية؟

- (١) الأملس: ٢٨٢
- (٢) سورة الأعراف: ١٥٥
- (٣) جزء من بيت في شواهد سيبويه لمصنوع بين ممد يكرب الزبيدي وهو:

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركت ذا مال وذا نسب

قال سيبويه " فلما حذفوا حرف الجر عمل الفاعل " ١٧١

(٤) من قول الشاعر:

ولسدة ليس بها أنيس إلا اليمافير وإلا الميس

(٥) الأملس: ٢٨٣

سببه :

يوافقه في كثير من آرائه ، وقد رأينا أننا كيف فضل رأيه هلسى رأى
أستاذة "الخليل" ، كما فضل رأيه عليه أيضا في (أى) في قوله تعالى :
" ثم لننؤمن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا " فمذهب "الخليل"
أن "أى" مرفوع على الحكاية تقديره لنؤمن من كل شيعة الذى يقال
فيهم أيهم أشد؟ فهى على هذا استفهامية ، ومذهب "سببه" أنه بمعنى
على الضم لسقوط صدر الجملة التى هى صلته ، حتى لو جئ به لأعرب فقيل :
أيهم هو أشد ، فهى على هذا موصولة بمعنى الذى فى موضع نصب . فعلا
" لنؤمن " ، ثم قال : ومذهب "سببه" الصحيح ، لأن قول "الخليل" يلزم
منه أمور ، ويلخص هذه الأمور أنه يلزم منه حذف كثير وهو على خلاف
القياس ، وأن المعنى لا يستقيم إلا بالتقدير ، والاستفهام لا يقع إلا بعد
أفعال السلم أو القول على الحكاية ، و"نؤمن" ليس من أفعال السلم (٢) .
وكان إعراب هذه الآية شارخا خلاف بين العلماء ، فقد أورد الزجاجى
فى كتابه (مجالس العلماء) أن "سببه" قال عن رأى "الخليل" إنه غلط
لما يلزمه من جواز " لأؤمن الفاسق الخبيث " بالرفع على تقدير لأؤمن
الذى يقال له الفاسق الخبيث ، وقال "يونس" : الفصل ملغى " وأى" مرفوع
بالابتداء ، و"أشد" خبره ، وقال سببه : وهذا أيضا غلط لأنه لا يجوز
أن يلقى إلا أفعال الشك واليقين نحو "ظننت وعلمت" وأبينا . وقال القراء :
التقدير (لنؤمن فننادى أيهم أشد) ، قال الزجاجى : وأجود هذه
الأقوال قول سببه (٣) .

هوفاق "سببه" فى أن (عمر ك الله) منصوب على المصدر ، وليس
مفعولا به كما ذهب إلى ذلك غيره ، ويقول : ومذهب "سببه" أولى
لأوجه منها أنه مثل "سقياً" وأن حذف الناصب للمصدر أكثر من حذف
الناصب للمفعول ، وأن جملة مصدرا يدل على الفصل ، وأنه لو كان بفعل
مقدر لكان تقديم (الله) هو الوجه ، لأنه المفعول الأول للفعل
المحذوف (٤) .

(١) سورة مريم : ٦٩ (٢) الأملى : ١٩

(٣) مجالس العلماء لأبى القاسم الزجاجى بتحقيق عبد السلام هارون

طبع الكويت : ٢٠١ ، ٢٠٢ .

(٤) الأملى : ١٥٠ .

وموافقة ابن الحاجب لسببوه ليست غريبة ، فسيبوه إمام النحاة
وقد سار أكثرهم على هداه ، ولكن الذي يدل على شخصية ابن الحاجب
المتقلة مخالفته له في كثير من المسائل ، وقد سبق أنه فضل على
رأيه رأي "الأخفش" ، في أن الفاء لا تدخل في خبر إنَّ عنده ، وعند "الأخفش"
يجوز .^(١) وقول في موضع آخر: " وقد أخذ على سببوه في إيراد
هذا البيت :

وما هي إلا في إزار وعلقته مُفَارَ ابْنِ هَمَامٍ عَلَى حَى خُثَمِهَا^(٢)
مستشهدا به على أن "مفار" اسم للزمان ، ثقيل : إن المراد وما هي
إلا متخففة تخففا كإشارة ابن همام أي كتحفيف إشارة ابن همام فهو
بالمصدر أجدد^(٣) ، وزاد ابن الحاجب في شرح المفصل اعتراضا
آخر على سببوه وهو أنه أعمل اسم الزمان في (حَى خُثَمَا) وهو لا يعمل ،
ثم قال : وفي الإجابة عن سببوه تمسك^(٤) . ويعترض على متابعتة
الزمخشري لسببوه في قوله " وكل شيء حسن لك أن تعمل فيه " رب
حسن لك أن تعمل فيه " لا " (٥) فقال : ليس هذا بمفيد مقصوده
لكونه وقع خبرا والخبر قد يكون أعلم ، ووضع ذلك في شرحه
للمفصل فيقول : ولا ينهض لأنه لا يلزم إذا حسن أن تدخل على كل ما تدخل
عليه "رب" ألا تدخل إلا على نكرة "نعم لو قال : إن كل شيء حسن أن تعمل
فيه " لا " حسن أن تعمل فيه " رب " ، وبلا تدخل إلا على
النكرة لنهض " (٧)

(١) الأمل: ١٦٧

(٢) سببوه: ١٢٠/١ ، ونسبه إلى حميد بن ثور الهذلي ، قال الأعمش:
وقد غلط سببوه في جملة (المفار) ظرفا وقد تعدى إلى
"حَى خُثَمِ" والظرف لا يتمدى ، ومعنى البيت أنه يصف امرأة
صغيرة السن كانت تلبس الملقية وهي من لباس الجوارى وهي ثوب
قصير بلا كمين تلبسه الصبية تلعب فيه ، وكانت تلبسه وقست
الإشارة .

(٣) الأمل: ١٠٨ ، ١٠٩

(٤) الإيضاح لابن الحاجب: مخطوط رقم ١٨٥٥ ورقة ١٣٢ .

(٥) شرح المفصل لابن يعين: ١٠٢/٢ (٦) الأمل: ١٦٥

(٧) الإيضاح شرح المفصل: ورقة ٦٩

من حمله نرى أنه ينطق صميمه ولا يسلّم له في كل آرائه ، بسـل
يقف منه موقف الناقد الذي يرد ما لا يمجبه من آراء مستندا للدليل .

الأخفش :

فيما سبق في قسم (الخلاف بين النحويين) ما يوضح موقفه
منه فهو تناقض يخالفه ، وتارة يؤيد رأيه ويفضله على "سبويه" ، وقد يسوى
بينهما في الرأي ، ففي قول الشاعر :

ومن قصائد أنى حسن القوي إذا الليلة الشهباء أضحت جليدها (١)
"سبويه" يرى أن إعراب (الليلة) مرفوع بفعل مقدربعد إذا ، "والأخفش"
يرى أنها مبتدأ ما بعده من الفصل خبره ، ويعلق ابن الحاجب بقوله :
وكلا القولين سائغ ، فالأولى تجهيزها من غير رد لأحدهما (٢)

المبرد :

يؤيده ابن الحاجب في رأيه الذي يقول فيه إن الفاء في قوله
تمالى : " الزانية والزاني فاجلدا كل واحد منهما مائة جلدة " (٣)
بمعنى الشرط ، فلا يكون من باب الاشتغال ، لأنك إذا نصبت الأول خرجت
الفاء عن معنى الشرط ، إذ شرطها أن يكون الأول مبتدأ لا فصول فلذلك
جا' الرفع على قراءة الجماعة (٤) .

وهيل لرأي المبرد في أن التنوين في قولهم " مررت بجوارٍ تنهن
الصرف لتقدان المانع من الصرف ، وسبويه" يرى أنه منوع من الصرف
والتنوين تنهن الموض ، وقد تعرض للرأيين في كلام طويل ، ومن احتجاجة
لمبرد ما ذكره من أن سبويه يمنع من الصرف قبل الإعرال (٥) ، وهذا

(١) شرح ابن عمير : ١٠٤/٧ والبيت لسيد الواضع بن أسامة .

(٢) الأمالي : ٨٦ (٣) سورة النور : ٢

(٤) الأمالي : ١٧٩

(٥) فالأصل (جوارٍ) منونا إذ أصل الأسماء التصحيح والصرف ، فحذفت
فيه العلة المانعة من الصرف - وهي صيغة متبهي الجموع - فحذف
التنوين ، ثم حذفت الضمة عن الياء استقالا لها بعد الكسرة ، ثم
عوض عنها التنوين ، فاجتمع ساكنان فحذفت الياء لالتقاء الساكنين ووجب
أن يكون التنوين للموض بعد أن ثبت أنه غير منصرف (الأمالي : ٢٢٦)

ضمي من حيث إنه مبنى على النظر في منع الصرف قبل الإعلال ، وعلى رأى المبرد بقدر النظر في الإعلال قبل منع الصرف ، ثم ينهض ذلك أمانة له على الصرف ، ويكون أولى من حيث إن النظر في الإعلال نظرياً تحقيق الصيغة ، والنظر في منع الصرف نظرياً يتبع الإعواب ، والإعواب فرع فما يتبعه فرع الفرع ، والنظر فيما هو الأصل مقدم على النظر في فرع فرعه ، فإذا أعل أولاً حذفت اليا لالتقاء الساكنين : اليا وتبين الصرف ، فيبقى الاسم على (فواع) ثم نظر إلى ما يمنع الصرف فلم يوجد ذلك الوزن فيبقى الاسم منصرفاً على حاله (١) ، وقد تحدث ابن الحاجب في هذا الموضع كثيراً بيننا وجهة نظر الرأيين . وأحياناً يذكر رأيه بجوار رأى سيبويه من غير ترجيح في قولنا " يا حارث " يصح في الترخيم أن يقال " يا حار " بالضم والكسر عند سيبويه والضم لا غير عند المبرد (٢) ، وذكر مخالفته له في أن (حتى) الجارة تدخل على الضمير فقد قال : وحتى للانتها ، ومعنى " مع " كثيراً ، ويختص بالظاهر خلافاً للمبرد (٣) .

٢- موقفه من المدرسة الكوفية :

عرفت مصر المذهب الكوفي منذ نشأته ، فأبو الحسن الأعزم - وهو من علماء النحو في مصر - تتلمذ على الكسائي (٤) ، وإمام المدرسة الكوفية ، وذلك التقت المدرسة البصرية والكوفية في مصر في وقت مبكر (٥) ، وظهر هذا الالتقاء عند علماء مصر الذين كانوا لا يقتصرون على آراء المدرسة البصرية ، بل يذكرون الآراء المخالفة لها عند الكوفيين ، وقد يؤيدون آراء المدرسة الكوفية ، وإن كان هواهم مع البصريين .

ويظهر ذلك في موقف أبي علي الدينوري الذي وفد على بغداد ، وكان يتروك مجلس خنته " شعلب " ليتلقى كتاب سيبويه على المبرد ، وألف كتاب

(١) الأملسى : ٢٢٦

(٢) الأملسى : ٢٥٢

(٣) شرح الرضى على الكافية : ٢/٢٢٩

(٤) طبقات الزبيدي : ٢٣٣

(٥) المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف : ٣٢٨ .

"المذهب" فذكر في صدره اختلاف البصريين والكوفيين ، ولما أمعن في الكتاب ترك الاختلاف ، ونقل مذهب البصريين ، (١) فساد بذلك إلى هواه .

ولهن الحاجب - كغيره من علماء مصر - لم يقتصر على الآراء البصرية ، بل ذكر بعض الآراء الكوفية معارضا لها أو مؤيدا .

أما معارضته لها فهي الكثرة التي تشيع في أماليه وفي كافيته ، وقد مر أنه خالف الكوفيين فيما يروونه من أن الفصل أصل الاشتقاق (٢) ، وصف أحيانا رأيهم بأنه ضعيف مبنى على ضعف ، وذلك فيما يروونه من أن "نزأل" مبنية لتضمنها معنى الأمر ، مع أن فصل الأمر عندهم معرب بلام الأمر لا بـ (٣) ، وفيما مضى من تأييده لرأى البصريين ما يدل على مخالفته للكوفيين .

وقد بسوى بين البصريين والكوفيين من غير ترجيح ، وذلك في قوله تعالى " لا جرم أن لهم النار" (٤) ، فالكوفيون يقولون : إن "جرم" اسم بمعنى مع "لا" والمعنى "لا بد" ، هو "أن لهم النار" فسي موضع نصب أو جر ، مثلها في قولك "عجبت أنك قائم" ، ثم ذكر أن للبصريين فيها رأيين : الأول أن "لا" رد لما سبق قبل هذه الآية هو "جرم" بمعنى كسب وفيها فاعل مستتر محمود على مضمون الجملة المتقدمة المرادودة بلا ، و"أن" وما عملت فيه مفعول بجرم ، أي كسب ما تقدم ذلك ، والرأى الثاني أن "لا" رد أيضا هو جرم بمعنى ثبت وحق ، وأن ما بعدهما رفع على أنه فاعل بـ (٥) ، ووقف ابن الحاجب موقف الحياد فلم يرجع رأى مدرسة على أخرى .

هقول في "هلم" إن أصلها "ها ألم" على مذهب البصريين
هوى أن مذهبهم أمشى من حيث المعنى ، ومذهب الكوفيين أمشى من

(١) إنصاه الرواه : ٣٤/١

(٢) الأمالى : ١٤٧

(٣) الأمالى : ٣١١

(٤) سورة النحل : ٦٢ .

(٥) الأمالى : ٦٠ .

(١) حيث اللفظ " ه " فكل من المنحيين له ميّزته عنده من غير ترجيح لأحدهما .
أما اختياره أحيانا بمض الآراء الكوفية فيظهر في استعماله
بعض المصطلحات الخاصة بهم ه فهو يستعمل بكثرة " الخفض " موضع
" الجر " و " الخفض " تسمية الكوفيين ه و " الجر " تسمية البصريين ه
وسمى حرف الجر (حروف الاضافة)^(٢) وهذه تسمية الكوفيين^(٣) ه
ووافقهم في إعراب " أفلم أنت " فالبصريون يجيزون في " أنت " أن يكون
فاعلا أو مبتدأ والفاعلية أرجح ه والكوفيون يوجبون في " أنت " أن يكون
مبتدأ ووافقهم ابن الحاجب^(٤) ه قال ابن هشام : " وهم إذ نقل
في أماليه الإجماع على ذلك مع أنه رأى الكوفيين وحدهم^(٥) " .

وأختار ابن الحاجب رأى طائفة من النحويين في إعراب " منذ
ومند " مبتدأ إذا دخلا على اسم مرفوع ه وما بعدهما خبرا واجب
التأخير^(٦) ه ووافق الكوفيين في أن قول امرئ القيس :

ولو أن ما أسعى لأدنى مميشة كفاني ولم أطلب قليل من المال
من التنازع وأعمل الأول^(٧) ه وابن هشام يقول : إنه ليس من التنازع
في شيء لاختلاف مطلبي الماملين فان " كفاني " طالب للقليل هو " أطلب " طالب
للملك محذوفا للدليل ه وليس طالبا للقليل لثلا يلزم فساد المعنى^(٨)
والحق مع ابن هشام .

صحيل لرأى الكوفيين في قول الشاعر :

(١) الأماي : ٢٩٢ ه والقصرا يوي أن " هلم " أصلها " هل أم " من فصل " أم " أي قَصَدَ فخفت الهمة بشأن أقيمت
حركتها على السلام وحذفت فصارت هلم .

(مماي القرآن : ٢٠٣/١) .

(٢) الرضى على الكافية : ٢٧٢/١

(٣) التصريح على التوضيح : ٢/٢

(٤) الأماي : ١٧٤

(٥) المعنى لابن هشام : ١٣٢/٢

(٦) التصريح على التوضيح : ٢٠/٢

(٧) المعنى : ١١١/٢ (٨) نفس المصدر .

من ماتلقني فردين ترجف روائف أليتيك وتستطارا^(١)
 فيقول : يجوز أن يكون " وتستطارا " منصوبا على مذهب الكوفيين بالسواو
 التي يسمونها (واو الصرف) ، مثلها عندهم في قوله تعالى " وسف
 عن كثير وعلم " (٢) في قراء الأكرين ، ومذهب البصريين أن يكون
 و"تستطارا " مطوقا على مقدر ، مثلها عندهم في قوله " وعلم " أي لينتقم
 وعلم ، ثم قال : إلا أنه لا يصح تقدير فصل منصوب في البيت ، لأنه
 في المعنى سبب ، ولو قدر فصل منصوب لكان مسببا ، فينبغي أن يكون التقدير
 لاسم منصوب مفعول من أجله كأنه قيل : ترجف روائف أليتيك خوفا
 واستطارة^(٣) ، وذكره رأى الكوفيين أولا ، وأنه لا تقدير فيه واحتياج
 رأى البصريين إلى التقدير ، وتقدير الفصل لم يصح في البيت ، كل هذا
 يدل على ميله لرأى الكوفيين وترجيحه له ، ومن اهتمامه بواو الصرف
 هذه شرحه لمعناها في موضع آخر من أماليه فيقول : معنى قولهم " واو
 الصرف " أن الكلام انصرف من معنى الشرط إلى معنى آخر . (٤) وسبق
 أنه وافق الكوفيين في جواز الصطف على مفعولى عاملين . (٥) ويتعمد
 لآراء " القراء " وهو أحد إمامي المدرسة الكوفية - فيذكر رأيه ثارة من
 غير ترجيح كقوله : إن القراء يرى أن لفظ (المنون) مؤنث وتكون واحدة
 وجسم^(٦) ، وأحيانا يصف رأيه بأنه غير مستقيم ، حين أجاز (الضارب
 زيد) بالإضافة مع " أل " فلم تفد الإضافة حينئذ تخفيفا بحذف
 التنوين ، لأن التنوين محذوف قبل الإضافة لوجود " أل " فإن كان
 " القراء " لا يعتبر التخفيف فليس بمستقيم ، فإننا متفقون على امتناع " الحسن
 وجهه " وليس هذا إلا كذلك^(٧) ، ويشير لهذا في موضع آخر من أماليه
 فيقول : ولم يجز " الضارب زيد " عندنا خلافا للـ^(٨) " فإن كان
 يريد بقوله (عندنا) البصريين فهذا يدل على ميله لآرائهم .

(١) شرح الفصل لابن يحيى : ٥٥/٢ ، وأمالي ابن السجري : ١٩/١ ،

وروى فيها " من ماتلقني خلون " وروى (بوزين) أي بارزين والبيت
 لمنثرة وقيله :

أحولى تنقض استك يذرىها لتقتلى فهانذا عمارا

(٢) سورة الصورى : ٣٤ ، ٣٥

(٣) الأمالى : ١٥٧ (٤) الأمالى : ٢٢٣

(٥) انظر ص : ١٤٣ من هذه الرسالة .

(٦) وذلك في قول عدى بن زيد :

من رأيت المنون عرين أم من ذا عليه من أن يضام خفير

(الأمالى : ٢٥٢)

(٨) الأمالى : ٢٩٧

(٧) الأمالى : ١٤٨

٣- في اتجاه المدرسة البغدادية :

بعد ظهور المدرستين البصرية والكوفية ظهرت في القرن الرابع
مدرسة بغداد التي اتجه نحاتها إلى الانتخاب من آراء المدرستين السابقتين ،
وكان منهم من يميل برأيه نحو الكوفة ، وظهر ذلك مبكراً عند "ابن كيسان"
و"ابن شقير" و"ابن الخياط" ، ومنهم من كان ينزع برأيه إلى البصرة مثل
"الزجاجي" و"أبي علي الفارسي" و"ابن جني" (١) ، وسار نحاة مصر - ومنهم
ابن الحاجب - على هذا النهج الأخير ، وفي الآراء السابقة لابن الحاجب
ما يدل على أنه كان ينتقى ويختار من الآراء البصرية والكوفية ما يراه حقا صح
ميل إلى البصريين في جل آرائه ، فهو يعد بغدادى النزعة ، وإن غلب
عليه المذهب البصرى ، وما يؤيد بغداديته تأثره بأبي علي الفارسي ،
إذ شرح (الإيضاح) له بشرح سماه (الكفى للبتدى) (٢) ، وسار
في (الكافية) على ترتيب (الفصل) الذي أخذ ترتيبه عن (الإيضاح)
لأبي علي (٣) .

وقد اهتم النصريون بكتب المدرسة البغدادية ، قال القفطي :
" الجمل " للزجاجي كتاب المصريين وأهل المغرب وأهل الحجاز
واليمن والشام إلى أن اشتغل الناس " باللمح " لابن جني ، والإيضاح
لأبي علي الفارسي (٤) .

وقد تردد اسم " أبي علي الفارسي " في كتاب الأملى ، إذ أسنده
ابن الحاجب في اعتراضه على " المازني " الذي اعترض على " الخليل " حين صرف
" أفعل " مرة ، ثم منعه من الصرف مرة أخرى ، فقال ابن الحاجب :
" فظهر أن قول " أبي علي الفارسي " لم يصنع " المازني " شيئا مستقرا (٥) ، وتبع
ابن الحاجب " الفارسي " في أن " عندك " في قولهم " زيد عندك " متعلق
بفعل محذوف (٦) .

(١) المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف : ٢٤٥ ، ٢٤٨

(٢) هدية العارفين : المجلد الأول : ٦٥٤

(٣) أبو علي الفارسي للدكتور عبدالفتاح شلبي : ٥٢١

(٤) انشاء البوابة : ١٦١/٢

(٥) الأملى : ١١٨ والموضوع مطول .

(٦) همع الهوامع : ٩٨/١ ، ٩٩٥ .

ووافق "أبا علي" في اعتراضه على من قال إن "آخر" معدول عن
"الآخر" بالألف واللام، إذ لو كان كذلك لوجب أن يكون معرفة مثله،
فلا يمنع من الصرف قال ابن الحاجب: وهو اعتراض مشكل. (١)

ولم يكن ابن الحاجب موافقا له في كل آرائه، بل عارضه ووصف
رأيه في أحد المواضع بأنه فاسد، وهو الرأي الذي رآه أبو علي في قولهم
"لا أحد فيها إلا زيد" من أن (زيد) لا يصح أن يبدل من (أحد)
على اللفظ، لأن "لا" لا تشمل في المعارف، واعتراض ابن الحاجب على
الملة التي أتى بها أبو علي بدليل عدم صحة "لا أحد فيها إلا رجل
وأحد" بالإبدال على اللفظ، مع أن رجل نكرة، ولما لم يجز دل على
أن الملة منتقضة (٢).

وفي قوله تعالى "قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة"
يقول ابن الحاجب: وما حكى عن "أبي علي" من أنه قال: إن "يقيموا" جواب
"أقيموا" القدران أراد به أن ترتب الجواب على الشرط لا يقتضي
الملازمة العقلية وإنما يقتضي الخلية فستقيم، وإن أراد أنه جواب لأقيموا
على التحقيق كان فاسدا، لأنه يصير قولك "أخرج تخرج"، وكان
عليه أن يقول "تقيموا" لا "يقيموا"، فإن قيل إن هذا من قول الأمر
لزمه أن يكون الأمر من كلام وجواب الشرط من كلام وهذا فاسد (٤).

ورد على الفارسي في قوله إن "يفصلون" وأخواته من الأفعال الخمسة
معرّب ولا حرف للإعراب فيه، فقال ابن الحاجب: إنه معرّب وأن حرف
الإعراب النون، مثل الواو في الزيدون، وقول الفارسي إنها لو كانت حرف
إعراب ما حذف لا يصح، لأن الضمة حذفت من قولنا "لم يضرب" مع
أنها علامة إعراب (٥).

وتعرض ابن الحاجب لمناقشة بعض عبارات في كتاب "اللمع"
لابن جنى - تلميذ أبي علي وأحد أقطاب المدرسة البغدادية - إذ اعترض
عليه في قوله "ودخل التنوين الكلام علامة للأخف عليهم والأمكن عندهم
وهو الواحد النكرة" فقال: ظاهر كلامه أنه يفسر محل هذا التنوين

(١) الأماي: ٣٥٣ (٢) الأماي: ١٢١
(٣) سورة إبراهيم: ٣١ (٤) الأماي: ٦١
(٥) الأماي: ٣٢٦ .

بما هو كالحد له . فذكر أمرا لا يطرده ولا ينعكس ، أما كونه لا يطرده
فهو أن "أحمر وأخضر" نكرة ، ولا يوجد فيها هذا التنوين ولا ينعكس لأن "زيدا"
ليس بواحد نكرة ومع ذلك فيه تنوين التمكين ، فقد انتفى الحد مع
ثبوت المحدود وهو معنى عدم العكس (١) ، وينضح في هذه المناقشة
الأسلوب المنطقي الذي عرف به ابن الحاجب . وينقده أيضا في ترميزه
جمع التكسير بأنه " ما تثير فيه نظم الواحد وناؤه " فيقول : " إن أراد
بالنظم والبناء معنى واحدا وقع أحدهما مكررا ، وإن أراد بأحدهما
التفسير في بنية الكلمة ، فأحدهما يثنى عن الآخر ، وإن أراد ترتيب الحروف
فهو غير مستقيم ، لأن "أفراسا" جمع "فوس" ولم يحدث تسيير فوس
ترتيب الحروف " . (٢)

من ذلك نعلم أن علماء المدرسة البيهقادية لم يسلموا من ممارسته
أيضا لهم ، وإن كان يسير على مشيهم في انتخاب الآراء وانتقائها .
وناقى ابن الحاجب في أماليه غير من ذكرت من علماء النحو
غيرهم ، ويطول الحديث لو ذكرنا مناقشاته لهم ، ثم إنهم لم يردوا على
لسانه كثيرا وهم : الزجاج ، والإمام (٣) ، والجرجاني ، وابن السكيت ،
والأصمعي ، والبيهقادي ، والروماني ، والنحاس ، وابن بابشاذ ، وابن الخشاب .
وقد وردت في حديثه أسماء بعض الكتب التي ناقى آرائها مثل : اللصيح
لابن جنى ، والإيضاح لأبي علي ، والتذكرة له ، والبرهان للإمام ، والقدمة
لسيد القاهر ، والملحة للحريري .

(١) الأمالي : ٢٦١

(٢) الأمالي : ٢٦١

(٣) يرجح أنه امام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف
الجهني المتوفى سنة ٤٧٨ صاحب "البرهان" في أصول الفقه ، إذ يقول
ابن الحاجب في أماليه (قال الإمام في البرهان) .

الفصل الثاني
في أصول النحو وفروعه

١- السماع والاستشهاد بالحديث :

على الرغم مما يشيع في كتاب الأملی من استخدام المنطق والمقاييس العقلية ، فإن ابن الحاجب يحترم السماع ، ويجعل له القول الفصل فيما يشكل من مسائل النحو ، وهو لا يعتمد السماع إلا إذا كان عن القرآن ، أو كلام الفصحاء ، وما عدا ذلك فهو شأنه ، لذلك نراه يحكم بأن الخفض على الجوار لم يأت في القرآن ، ولا في الكلام الفصيح ، وإنما جاء في كلام من لا يؤبه له من العرب فهو شأنه (١) . فالأساس عنده في السماع القرآن والكلام الفصيح ، وهو بذلك يوافق ابن الأثير الذي يعرف النقل بأنه " الكلام المرص الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى الحد الكثرة (٢) " .

فابن الحاجب لا يعتمد ما روي عن لا يؤبه بهم من العرب ، لأنه يضع القواعد للغة الفصيحة التي وردت عن فصحاء العرب ، فهو يخالف الكوفيين ، فالكماني كان يسمح الشأن الذي لا يجوز إلا في الضرورة فيجعله أصلاً ومقيس عليه (٣) ، أما ابن الحاجب فيمتد بما شاع على ألسنة الفصحاء فالكثرة في الاستعمال لها أهمية عنده ، إذ يقول : ان " المفعول مفعلة قليل حتى إن بعضهم لم يجوزه إلا سماعاً لقياس (٤) " .

وإذا تعارض القياس والسماع ، فالسماع عنده مقدم على القياس لذلك يقول : الأحكام اللفظية لا تثبت بالقياس ، وإنما تثبت بالنقل ثم تعمل ، ومفضل رأى الأخصى على رأى سيويه ، لأن سيويه استند للقياس ، والأخصى استند إلى القرآن والكلام الفصيح في وقوع الفاء في خبر إن (٥) .
وصرب قولهم " بنفسى خيال " مرجحاً رفع " خيال " على أنه مبتدأ ، والذي يقوى الرفع النقل عن العرب ، فقد نقل عنهم " بأبى أنت "

(١) الأملی : ٧٩

(٢) الإقرباب في جدل الإعراب بتحقيق سميد الأفغانی (مطبعة الجامعة السورية : ٤٥) .

(٣) بغية الوصاة : ١٦٤/٢ .

(٤) الأملی : ١٦٣ (٥) الأملی : ١٦٧ .

ولو كان "خيال" مفعولا لسمع عن العرب "بأس إياك" فالتقل حذره
من الأدلة المقتضية . وما دام يشترط أن يكون السامع من القرآن الكريم
وكلام الفصحاء من العرب فما موقفه من حديث الرسول (ص) ؟

استشهد ابن الحاجب في كتابه (الأمل في النحو) ببعض الأحاديث
كقول الرسول (ص) " أَوْ مَخْرَجٍ هُمْ " على أن "هم" تعرب مبتدأ
وما قبلها خبره ولا يصح أن يعرب "هم" فاعلا سد مسد الخبره لأن
(مخرج) رُصبت بتشديد الياء فهي للجمع ، ولا يصح أن تجمع وتأتي
بعدها الفاعل ، فيكون ما بعدها مبتدأ وهي خبر عن (٢) . وذكر ابن الحاجب
أحاديث أخرى باحثة فيها وفي إعرابها على أنها بأسلوب عربي مشوق بيده ،
من ذلك قول الرسول (ص) " أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَحْكَمِ إِلَهٍ وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَجَالِسِ
يَوْمِ الْقِيَامَةِ ۝۰۰ الخ وقد بحث في أنه هل يفهم من ذلك أن يكون جميع
المخاطبين محييين ، وقد ذكر بعد ذلك الرسول : " أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَبْغَضِكُمْ
إِلَيَّ ۝۰۰ " فيلزم من ذلك أن يكون المخاطبون محييين مبغضين نفس
وقت واحد وهو غير جائز ، وأجاب عن ذلك بأن المراد " أحب المحييين
وأبغض المبغضين " (٣) واستشهد بقول الرسول " صلاة الليل مشني
ش (٤) " وقوله : " الحسن والحسين سيدي شباب أهل الجنة " (٥)
وقوله " لا صلاة إلا بطهور " (٦) ، وقوله : لا يموت لأحد ثلاثة من الولد
فتسه النار إلا نخله القس (٧) ، وقولهم عن الرسول " كان رسول
الله (ص) أجود الناس ، وكان أجود ما يكون في رضى (٨) " وقوله
" أبغضى لآلهم حجرة العقبة الأولى " (٩) وغير ذلك من الأحاديث .

صطول الكلام لو بينا موضع الاستشهاد في الأحاديث التي أوردها
ابن الحاجب ، فالهمم في هذا الموضع أنه استشهد بالحديث ، فهل كان
هو أول من استشهد به ؟ وما الرأي في الاستشهاد بالحديث ؟

(١) الأمل : ٢٤٧ (٢) الأمل : ١٧٤

(٣) الأمل : ٩٣ و ٩٤ (٤) الأمل : ٢٨٨

(٥) الأمل : ٣٠٥ (٦) الأمل : ٣١٢

(٧) الأمل : ٣١٤

(٨) الأمل : ٣٢٠ وبين فيها أن الرفق في "أجود" الثاني هو

الوجه .

(٩) الأمل : ٣٦٢

قال أبو حيان : إن الواضعين الأولين لعلم النحو ، المستقرئين للأحكام من لبنان العرب - كأبي عمرو بن الملا ، وعيسى بن عمر والخليل وسببه من أئمة البصريين ، والكسائي ، والفراء ، وعلى بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين - لم يستشهدوا بالحديث ، وبمذهبهم على ذلك المسلك المتأخرون من الفريقين ، وغيرهم من نحاة الأقاليم ، كحاة بغداد وأهل الأندلس (١) .

أما السبب في أن هؤلاء النحاة لم يستشهدوا بالحديث فهو أن كثيرا من الأحاديث رويت بالمعنى ، وكان من الرواة الموالى والأعاجم الهميدون عن السليقة الصربية (٢) ، وهذا ما رجحه ابن الضائع بقوله : تجهز الرواية بالمعنى هو السبب عندى في ترك الأئمة - كسيبويه وغيره - الاستشهاد على إثبات اللفظة بالحديث (٣) ، وقال يعض الملما : إنما ترك الملما ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول (ص) ، إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلية (٤) ، ومن أيدوا ذلك أبو حيان والسيوطي (٥) .

ولم يعض جميع الملما على هذا ، فقد استشهد جماعة بالحديث منهم من سبق ابن الحاجب كأبن خروف المتوفى سنة ٦٠٩ هـ وقد استشهد بالحديث كثيرا ، ومنهم من جاء بعده كأبن مالك والرضي الذي احتج أيضا بكلام أهل البيهات (٧) ، وتوسط الشاطبي فجوز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتنى بنقل ألفاظها (٨) .

(١) خزائن الأدب : ٥/١

(٢) انظر الإسلام والحضارة العربية للأستاذ محمد كرد علي : ٢٣/٢

(٣) (طبع دار الكتب)

(٤) خزائن الأدب : ٥/١

(٥) نفس المصدر

(٦) نفس المصدر ، والاقتراح : ص ١٦

(٧) نفس المصدر

(٨) نفس المصدر : ٤/١ ، وانظر شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك

ص ١٤ ، ٤١ ، ٩٨ ، وشرح الرضي : ١/١٠٩ ، ٢٤٢ ، ١٦١ ، ٣٩٧/٢

(٩) نفس المصدر : ٦/١

وأجاز المجمع اللغوي الاستشهاد بما دون من الأحاديث فمس
الصدر الأول كالكتب الصحاح الست و عدم الاستشهاد بما عدا ذلك (١) .
والحق أن الأحاديث قد اهتم الرواة بحفظها و الدقة في نقلها و
لإجلال قائلها و تعظيمه و فكيف يمرض عنها المدونون للفة وقواعدهم
لاحتفال وقوع خلل فيها و مع أن نصوص اللفظة الأخرى و منها الشمس
اختلف فيها الرواة و اختلفوا بعضها و قال ابن قتيبة : ولا أعلم أحدا
من أهل العلم والأدب إلا وقد أسقط (٢) في علمه و كالأصمعي وأبو زيد
وأبي عبيدة و سيبويه والأخفش والكسائي والفراء و أبي عمرو الشيباني وكالأئمة
من قراء القرآن و الأئمة من المفسرين و قد أخذ الناس على الشعراء
في الجاهلية والإسلام الخطأ في المعاني وفي الإعراب و وهم أهل اللفظة
وهم يقع الاحتجاج و فهل لهم عرف عناية أهل الشرق والغرب من علماء
الإسلام بالرحلة في طلب الحديث و وولج العلماء بالأخذ بمضمون
بعض و تبادل الصلح (٣) .

ولعل ذلك هو ما حدا بابن خروف وابن الحاجب وابن مالك والرضي
إلى الاستشهاد بالحديث مخالفين بذلك من سبقهم من أئمة النحو .
ويمكن أن نقول : إن ذكرهم بعض الأحاديث ليس استشهاده
وإنما أتوا به كأثلة لما ثبت من القواعد تبركاً به و لبناء للقواعد عليه و
فهم بذلك يسرون على نهج من سبقهم من أئمة النحو الذين لم يستشهدوا
بالحديث .

٢- القياس والملازمة :

ابن الحاجب - كغيره من النحاة - يؤمن بالقياس و لأن النحو
لا يستغنى عن القياس و قال ابن الأنباري : اعلم أن أنكار القياس في النحو
لا يتحقق و لأن النحو كله قياس و ولهذا قيل في حده : النحو علم بالقائيس
المستنبطة من استقراء كلام العرب و فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو و

(١) مجلة المجمع : ٧/٤ (٢) أسقط : أخطأ

(٣) منقول عن تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة و انظر الإسلام

والحضارة العربية : ٢٣/٢ و انظر تعليق عبد العزيز اليميني على

خزانة الأدب : ٤/١ .

ولانتم احدنا من الصلما^(١) أنكروه " والمراد بالقياس " حمل فسرح
على أصل بملته ، وإجرا " حكم الأصل على الفسح^(٢) " ، ومعنى ذلك
حمل ما لم يورد عن الصرب على ماورد عنهم في الحكم لجامع يجمع بينهما ،
وليس المقصود القياس على كل ماورد عن الصرب بل عن الفصحا منهم ،
ويقاس على الشائع الكثير عندهم أما القليل في الاستعمال ، أو السدى
ورد عن غير الفصحا " فلا يقاس عليه ، ويكون شاذا ، قال ابن الحاجب :
" يطلق الشاذ على أوجه أحدها أنه يطلق ويراد به قليل الاستعمال ،
أو الخارج عن القياس ، أو غير الفصح " . (٣)

والقياس مرحلة تالية لمرحلة السماع ، لأنه يقاس على ماسمع ، ولذلك
إذا اقتضى القياس أمرا ، ثم ظهر السماع بمخالفته أخذ بالسماع ، ولا يلتفت
للقياس ، وهذا مايراه ابن الحاجب في دخول الفا في خبر إن مخالفا
سبويه وقياسه كما مر لورود السماع بذلك^(٤) وهو في هذا موافق لابن جنى
حيث يقول " وأعلم أنك إذا أدأك القياس إلى شيء ما ، ثم سمعت الصرب
قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره ، فدع ماكتب عليه إلى ما هم عليه^(٥) " .
ومن الأقيسة التي أجراها ابن الحاجب قوله : " إذا رخم " عمرويه " .
كيف يكتب على لثة " يا حار " و " يا حار " ؟ ثم يجيب فيقول : إن كان
المحذوف مرادا كتب بخير واو ، لأنها زيدت للفرق بينه وبين " عسر " .
وإذا اتصلت به " وه " سقطت الواو ، فإذا كانت مرادة فتحكمها حكم
الموجود ، وإن كان المحذوف نسيا نسيا فتثبت الواو ، ثم يشير إلى أنه
لم يسمع ذلك ، وإنما أجرى هذا القياس من عنده فيقول : وهذا وإن لم
يذكره أحد إلا أن هذا تقهه لجريه على القواعد . (٦)

ويشترط في القياس أن يتفق القيس مع القيس عليه من جميع
الوجوه ، فقد جوز كثير من النحويين تقديم " الحال " إذا كان صاحبها
هو المجرور ، ووجه جوازهم أنها حال من معمول فعل لفظي فجواز

(١) لمح الأدلة لأبي البركات الأنباري بتحقيق سعيد الأفغاني ص ٩٥

(ط سوريسا) .

(٢) نفس المصدر

(٣) الأمالي : ٣١٣

(٤) الأمالي : ١٦٢

(٥) الخصائص : ١٢٥/١

(٦) الأمالي : ١٥٦ .

التصرف فيها بالتقديم والتأخير قياسا على سائر أحوال الأفعال ، وورد
"ابن الحاجب" عليهم بأن ما ذكره من القياس مشروط فيه ألا تختلف
الأنواع بوجه يصح مخالفة الحكم بسببه ، وهاهنا معنى مناسب ليس فسى
الأصل يصح أن يخالف الأصل بسببه ، وهو أن حال المجزوء صفة
لصاحبها ، فهي موصولة في المعنى لحرف الجر ، إلا أنهم نصبوها لغرض
الفصل بين الصفة والحال ، وكما أن موصول الجار لا يتقدم عليه ، ففزع
موصول الجار أجدر ألا يتقدم عليه (١) .

هكذا أن النحويين قد يضمنون قاعدة قياسية تخالف لهجة بعض
القبائل ، وتوافق لهجة أخرى ، فيقولون في " ما " و " لا " المشبهتين بليس
عند الحجازيين : لغة أهل الحجاز على خلاف القياس عند النحويين ،
ولغة بني تميم - وهي عدم إعمالها - موافقة للقياس ، لأنهم يزعمون أن كل
حرف لا اختصاص له بواحد من الأسماء والأفعال لاعمل له في أحدهما
و " ما " و " لا " كذلك ، ووجه لغة الحجاز أنه لما قوى الشبه بين
" ما " و " ليس " أجريت مجراها ، وخولف ذلك القياس لقوة الشبه
بينهما (٢) ، فالنحويون قد يضمنون قياسا ثم يجدون أنه ينتقض بيمض
ما ورد عن العرب ، فيبحثون عن تمثيل يبيح لهم مخالفة قياسهم ، لأنه
لا يصح مخالفة ما سمع عن فصحاء العرب من الحجاز .

ومما خرج عن القياس عنده قولهم " القمران " في ثنية الشمس
والقمر " والقمران " في ثنية أبي بكر ومصر فقال : القمران والقمران
وشبه ذلك ثنية على خلاف القياس ، لأن القياس في كل شئ أن يكونا
مشتريكين في الاسم ، ومسما هذا الشئ لا يشتركان في الاسم ، ويعمل
ابن الحاجب لهذا الاستعمال فيقول : ووجه خروجه عن القياس كسرة
ذكرهما معا ، فانتضى ذلك تخفيف اللفظ بهما ، فهذا وجه مخالفة
القياس (٣) .

- (١) الإيضاح شرح المفصل : ورقة ٥٧ والأمالي : ١٣٣
(٢) الأمالي : ١٤٤ وانظر في هذا الموضع الخصائص : ١٢٥/١ وفيه
يقول ابن جنى " ٠٠٠ " إذا استعملت أنت شيئا من ذلك فالوجه
أن تحمله على ما كثر استعماله وهو اللغة الحجازية ، ألا ترى أن
القرآن بها نزل .
(٣) الأمالي : ٢٨١ .

ومعنى ذلك أن النحاة قد يضمنون قهاساً للأعم الأغلب في الاستعمال ثم يجدهون أنه قد ورد على السنة الفصحى ما يخالف هذا القياس ، فيمكن أن يقبل هذا منهم ، ويوضع له تحليل يسموه ، لأننا لانرفض ما سمع عن فصحاء العرب . ويحكم بالشدوذ على ما ليس بقياس كدخول "الألف واللام" على الملم" فيقول : إن ذلك ليس من القياس ، فإذا قالوا : " هذا النهذ أشرف من ذلك النهذ " فقد أجروه مجرى النكرة على ما فيه من الشذوذ . (١) ، ويحكم بأن " إن " بمعنى "تم" (٢) ، لأنه لم يرد عن فصحاء العرب .

وقد أكثر كثيره من النحاة في ذكر (الصلل النحوية) ومرو في الحديث عن القسم الأخير من الأملى بمض فلسفته النحوية ، والمواد بالملصة بيان سبب ماورد على لسان العرب ، وعلل النحو ليست موجهة ، وإنما هي مستنبطة أوضاعاً ومقاييس (٣) ، وقسمها الزجاجى إلى ثلاثة أنواع : علل تعليمية ، وعلل قياسية ، وعلل جدلية نظرية ، ومثل ذلك بأن الأولسى كما تقول : لماذا نصبت زيدا في قولك " إن زيدا قائم " ؟ فيجيب عن ذلك بأن " إن " تنصب الاسم وترفع الخبر ، ومثال النوع الثانى أن يقال : لم يجب أن تنصب " إن " الاسم ؟ فالجواب لأنها وأخواتها ضارعت الفصل المتعمدى إلى مفعول ، ومثال النوع الأخير أن يقال : من أى جهة شابهت هذه الحروف الأفعال ؟ وبأى الأفعال شابهت (٤) ؟ الخ ويرى ابن جنى أن علل النحاة أقرب إلى علل المتكلمين (٥) ، أى أنها تميل إلى المنطق والجدل والمناظرة .

ومن الصلل التى أوردها ابن الحاجب فى أماليه علة بناه اسم " لا " التامة للجنس إذا كان مفرداً فهو يقول " ولة بناه تضمنه معنى الحرف ، لأن قولك " لارجل فى الدار " متضمن معنى قولك " لامن رجل فى الدار " ، ثم يجيب عن اعتراض من يعترض بأنه لساناً لم يبين المضاف إذا كان الأمر كذلك ؟ بأن ذلك الإعراب لسببين : أحدهما أنهم كرهوا أن يبنى متعددات ، والآخر أن الإضافة أقوى خواص الأسماء ،

(١) الأملى : ٩٥ (٢) الأملى : ٢٣

(٣) الإيضاح فى علل النحو للزجاجى : ٦٤

(٤) نفس المصدر : ٦٤ ، ٦٥ (٥) الخصائص : ٤٨ / ١

تقابلت ذلك التضمن ، فرجع الاسم إلى أصله (١) .

ويحلل لحذف الواو من (يَوَدُّ) وهم حذف الياء من (يَبْتَع) بأمر ثلاثة : أحدها أن الواو أثقل والياء أخف ، فلا يلزم من حذف ما هو ثقيل حذف ما هو خفيف ، والآخر أن وقوع الواو أكثر ، فلا يلزم من حذف ماكرر حذف ماقل ، والآخر أن الحذف في الواو لا يؤدي إلى لبس ، وفي الياء يؤدي إلى لبس صيغة الماضي بالمضارع ، وليس كذلك في الواو ، لأنها لا تكون حرف مضارع (٢) . وهكذا لا يكتفى بعملية واحدة . بل أتى بأكثر من علة لظاهرة واحدة .

ويحلل لـ"صرف" المتنوع من الصرف عند وجود الألف واللام أو الإضافة مع وجود الملتين المانعتين من الصرف بأن الألف واللام والإضافة ممتعا التنوين ، فيكون التنوين قد منع لغير الملتين المانعتين من الصرف والجبر بالكسوة كان ممتعا لوجود الملتين المانعتين من التنوين ، فلما انتفى التنوين لأمر آخر غير الملتين انتفى موجب حذف الكسوة فيسمى مجرورا بالكسوة عند وجود الألف واللام أو الإضافة ثم يقول : وأمسأ إذا قلنا! إن موجب الملتين حذف التنوين والكسوة مما لا أن الكسوة تبع للتنوين لذهاب للملتين فإنه يحتاج إلى غير هذا الجواب وهو أن يقال : لما اختص الاسم بخاصة متميزة معه صارت كالجزء (ألف اللام) وهي من خصائص الأسماء ، قابلت بقوتها ذلك الشبه فرجع الاسم إلى أصله فسي الصرف ، ولا تنوين لتضاده مع الألف واللام ، ثم حملت الإضافة على السلام لاشتراكهما في المعنى ، ألا ترى أنها لا يجمع بينها وبين التنوين كاللام ، وأنها توجب التصريف كاللام . . . (٣) .

وأرى أن الملل النحوية استعمل فيها كل نحوي عقله وخياله أحيانا بما لم يخطر على بال من نطقوا باللغة سليقة وطبعها ، وما يسدل على خيال النحويين تحليلهم لمجرى الاسم بعد " هل " مع أنها مختصة بالأفعال ، ووجوب تقدير الفعل بعدها حينئذ في نحو " هل زيد " بالأفعال ، فزيدا مفعول به لفعل محذوف وفي نحو " هل زيد قام " يصرب أكرمه " فزيدا مفعول به لفعل محذوف وفي نحو " هل زيد قام " يصرب

(١) الأملى : ١٣٩

(٢) الأملى : ٢٩٥

(٣) الأملى : ٣٢١ .

" زيد " فاعلا لفصل محذوف والتقدير " هل قام زيد قام " ومع ما فسى ذلك من التكلف الظاهر يقول " الأشموني " معلا تقدير الفصل بعد " هل " هنا وعدم تقديره في مثل " فهل أنتم شاكسون " : " وذلك أنها إذا لم تر الفصل في جيزها تسلمت عنه ذاهلة ، وإن رأته في جيزها حنت إليه لسابق الألفة ، فلم ترض حينئذ إلا بمعانقتنا (١) " ، فسأى خيال وتلاعب بالألفاظ أكثر من هذا التمليل وغيره من علل النحويين ولذلك قال ابن فارس :

مرت بنا هيفاً مجدولةً تركية تنى لتركيبى (٢) .
ترنو بطرف فاتر فاتس أضصف من حجة نحوى

وحمل بعض الباحثين على الملل النحوية ، فقال الأستاذ عباس حسن : " إن النظرة السجلى الصائبة لتحكم من غير تردد ، بأن جميع هذه الملل والتميلات زائفة لانتم إلى العقل والواقع بصلته ما ، ولو كانت واهية ، وإن احترام ذلك العقل يفرض علينا نده (٣) " ، ومن قبله حكم بذلك ابن ضا القوط (٤) .

وأرى أن الملل النظرية والجدلية لاداعي لها بالنسبة للناشئة ، ويكتفى بما أشار إليه " الزجاجي " من الملل التلميلية ، ولا أرى أن جميع علل النحويين منافية للعقل ، فإن منها ما يدل على عقلية منطقية تحسن التصرف والتليل ، وأوافق الدكتور شوقي ضيف في قوله : " نرى من الواجب أن يحنى المتخصصون في النحو بدراسته في صورته القديمة ، وكل ما دخلها من فلسفة العلة ، حتى يتبينوا تطوره ، وما شفع به هذا التطور من جهود عقلية خصبة ، جعلت بعض المستشرقين بهشيد بما تم لهذا العلم على أيدي أسلافنا من نضج وإكمال يحق للعرب أن يفخروا بسنه (٥) " .
فلا بد للمتخصصين أن يصل إلى أعماق هذه الملل ويدرسها ، ويجلو أسرارها ، ويفرق بين الزائف والصحيح منها .

- (١) حاشية الصبان على الأشموني : ٤٣/١ ، ٤٤ .
- (٢) وفيات الأعيان لابن خلكان : ٣٦/١ (ترجمة ابن فارس)
- (٣) اللغة والنحو بين القديم والحديث للأستاذ عباس حسن : ١٤٨ (ط دار المعارف) .
- (٤) كتاب الرد على الأخطاء : ١٥١ .
- (٥) مقدمة كتاب (الإيضاح في علل النحو للزجاجي) ص : هـ .

٢- أثر ثقافته في نحوه :

أما إلى ابن الحاجب كتاب في النحو ، تظهر فيه ثقافة مؤلفه المتمدة الجوانب ، في الفقه والأصول والمنطق وعلم الكلام ، والأصوات واللحجات ، ومن اللغة ، والبلاغة والمروء ونظم الشعر ، وهو يستخدم هذه الثقافة في توجيهاته النحوية ، وإيضاح ما يخفى من دقائق النحو ، وسأعرض باختصار لشواهد من كتابه تدل على جوانب ثقافته ، وتمسده مشارفه .

أ- الفقه والأصول :

كان ابن الحاجب عالما من علماء الفقه والأصول إلى جانب تفوقه في النحو ، فكان طبيعيا أن يظهر أثر ذلك في نحوه ، وعلاقة الفقه بالنحو قديمة ، " فالقياس الذي عرف شأنه في الفقه ، والذي قام به شيخ أبي حنيفة في المراق ، وأكمله أبو حنيفة ووسمه ، لم يدورا كبيرا في اللغة والنحو " (١) يقول ابن الأنباري " في مقدمة الإنصاف : " ومد فإن جطعة من القهباء التآديين ، والأدباء المتقهبين ، المشتغلين علومهم العربية . . . سألوني أن أخص لهم كتابا لطيفا ، يشتمل على مشاهير المسائل الخلاقية بسين نحوي البصرة والكوفة ، على ترتيب المسائل الخلاقية بين الشافعي وأبي حنيفة . . . فتوثبت إجابتهم على وفق مسألتهم " . (٢)

ومعنى ذلك أن التأليف في الخلاف النحوي سار على نهج التأليف في خلاف القهباء .

أما علاقة الأصول بالنحو فيكفي دليلا على ذلك ما ذكره السيوطي في مقدمة كتابه (الاقتراح) من قوله : ووثبته على نحو أصول الفقه في الأبواب والأصول والتراجم . . . فيعرف به القياس وتركيبه وأقسامه من قياس الصلة ، وقياس الشبه ، وقياس الطرد ، إلى غير ذلك على حسب أصول الفقه فإن بينهما من التماسية ما لا يخفى ، لأن النحو معقول من منقول ، كما أن الفقه معقول من منقول . (٣)

وسأذكر أمثلة موجزة تبين ظهور ثقافة ابن الحاجب القهبية والأصولية في نحوه :

(١) ضحى الاسلام : ٢٧٨/٢ (٢) الانصاف : ٣

(٣) انظر مقدمة (الاقتراح) للسيوطي .

يقول في قوله تعالى: "بأيها المزمل قم الليل إلا قليلا نصفه"
: "إن جُمل" نصفه "بدلا من "قليلا" ففيه من الإشكال أنه
يؤدى إلى استثناء غير الأقل، وهو ممنوع عند كثير من النحويين
والنقهاء (١) .

وفي قوله تعالى "لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن
أو تفرضوا لهن فريضة" يقول: "إذا جعلت أو" بمعنى "إلا أن"
أخرجت الفروض لهن عن مشاركة المسوسات، فلم يلزم ظهور دخولهن
ممنهن، ولذلك لم ير "مالك" للمطلقات الفروض لهن قبل المسوسات،
لأنه لم ير دخولهن في الآية المقدمة لما ذكرنا ثانيا، وجعل التمسك
للمسوسات خاصة - أو لغير المسوسات ولغير الفروض لهن، لأنه
لما ذكر المطلقات الفروض لهن ثانيا بحرف الشرط دل ظاهرا على
أنهن لم يكن مرادات أولا (٢) وكان ابن الحاجب مالكى
الذهب، ولذلك اعتم بتوضيح رأى مالك .

ومن القواعد الأصولية التي وردت على لسانه قوله: "قد يكون
السبب خاصا والحكم عاما، فالعمل بمعوم اللفظ لا بخصوص المبني"
وفي قوله تعالى "فليحذر الذين يخالفون عن أمره" يقول: "الأمر
يقضى الوجوب لما تضمنته الآية من الوجوب على المخالفة وهو لازم الوجوب"
ويقول: "معنى الأسباب الشرعية المعاني التي تثبت بالحكم فإذا ذكر
حكم وجعل معها حصول أمر تضمن معنى مناسب علم أن ذلك المصنف
هو سبب الحكم إذ لا معنى للسبب والعللة في اصطلاحهم إلا ذلك فكان
تسميتهم إياه سببا وعللة جاوبا على قياس ما اصطلحوا عليه" (٦) .

ومعيب على النقهاء "إطلاقهم بعض الأحكام النحوية مثل قولهم: ما كان
تأنيته غير حقيقى جاز فيه إثبات العلامه وحذفها، ورد عليهم بقوله:
وهذا من حيث الإطلاق لا يصح، إذ لا بد من علامة التأنيث في الفصل
إذا كان فاعله ضمرا سواء كان حقيقيا أو غير حقيقى" (٧) .

- | | |
|-----------------|--------------------|
| (١) الأملى: ٢٨ | (٢) الأملى: ٢٢ |
| (٣) الأملى: ١٦٧ | (٤) سورة النور: ٦٣ |
| (٥) الأملى: ٢٥ | (٦) الأملى: ٣٠٢ |
| (٧) الأملى: ٢٧٣ | |

وهي هنا: دليلا على أثر ثقافته اللغوية والأصولية فسي
أمله النحو .

ب- المنطق وعلم الكلام :

يرى الدكتور إبراهيم مذكور أن " النحو العربي تأثر بمنطق
أرسطو من جانبين: أحدهما: "صوت والآخرة" ، فتأثر النحو العربي
عن قرب أو عن بعد بما ورد على لسان "أرسطو" في كتبه المنطقية من قواعد
نحوية ، وأريد بالقياس النحو أن يحدد ويوضح على نحو ما حدد القياس
المنطقي (١) .

هوى مثل هذا بفخر المستشرقين ، ومضهم يرى أنه عربي محض ،
ولا صلة له بمنطق اليونان (٢) .

وطب "الزجاجي" متبينة النحويين لأهل المنطق إذ قال : " حد
المنطقيون ومض النحويين الاسم بأنه : "صوت موضوع دال باتفاق على
معنى غير متروك بزمان" ، وليس هذا من ألقاظ النحويين ولا أوضاعهم ،
وإنما هو من كلام المنطقيين ، وإن كان قد تعلق به جماعة من النحويين ،
وهو صحيح على أوضاع المنطقيين ومضهم ، لأن غرضهم غير غرضنا ومضهم
غير مضنا وهو عندنا على أوضاع النحو غير صحيح ، لأنه يلزم منه أن يكون
كثير من الحروف أسماء ، لأن من الحروف ما يدل على معنى دلالة غرضنا
قوتية بزمان نحو " إنَّ ولكن " وما أشبه ذلك (٣) .

وفي المناظرة التي دارت بين أبي سعيد السيرافي "مض بين معنى"
ما يدل على أن هناك تمازجا بين النحو والمنطق ، أو بين أهل كل
علم منهما ، فأهل المنطق يدعون أنهم من أنصار المعنى ، وأن النحويين
من أنصار اللفظ ، فيبين أبو سعيد السيرافي ليونس بن مرقس المنطقي خطأ
هذه النظرة ، وأن معاني النحو منقسمة بين حركات اللفظ ومكانته ،
ويبين وضع الحروف في مواضعها التقضية لها ، وبين تأليف الكلام بالتقديم

(١) مجلة مجمع اللغة العربية : الجزء السابع ص ٢٢٩ .

(٢) ضحى الاسلام : ٢٩٢/٢

(٣) الإيضاح في علل النحو : ص ٤٨

والتأخير ، وتوخي الصواب في ذلك ، وتجنب الخطأ من ذلك ، فكيف يدعى أهل المنطق أن النحويين مع اللفظ لامح المسبب^(١) في " ، وهذا يرد " أبو سعيد " على من يزعم أن النحو إعراب أو آخر الكلمة ، وأنه لفظي لاصلة له بالمعنى وتركيب الجمل^(٢) . أما علم الكلام فقد رأى " ابن جنى " أن علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين^(٣) .

والحق أن النحوى يحتاج في حدوده النحو وتقاييسه وطله إلى المنطق ، ويحتاج كل فريق من النحويين إلى تأييد رأيه بالدليل العقلية ، كما يفعل أصحاب الفرق الكلامية .

وابن الحاجب يسير في نحوه بسلاح المنطق ، والأدلة العقلية التي نقض بها كثيرا من آراء من سبقه من العلماء ، وأثار ضدهم إمكالات والإزمات مضمحة ، وأكثر من الجدال ومن أسلوب (فان قيل قلت) .

وقد مرفى الحديث عن " الحدود النحوية " ما يدل على اهتمامه بما يشترطه المنطق فيها ، فهو يحمي على حد التوايح بأنها " هي الأسماء التي لا يسمها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها " فذكر أن هذا الحد غير جيد من وجهين : أنه ذكر لفظ التبع فيه ، ومن جهل التابع جهل التبع ، والآخرة بينه بما يتوقف عليه ، لأن الفرض أن يعرف التابع فيعطى إعراب متوجه جرد ذلك إلى الكل^(٤) دور .

وفي قول امرئ القيس (نحاول ملكا أو نموت فنمذرا) يقول على رفع (نموت) فإنه أخبره بحصول أحد الأمرين لا ينفك عن أحدهما كما لا ينفك الجوهر عن أن يكون متحركا أو ساكنا^(٥) . وهذا أسلوب منطقي فالتشبيه بالجوهر وأنه لا ينفك عن أن يكون متحركا أو ساكنا هو أسلوب أهل المنطق . . وهو أسلوب المتكلمين أيضا . .

وما يدل دلالة واضحة على أسلوبه المنطقي قوله تعليقا على حد الكلمة " الكلمة موضوعة لواحد متممين ، فكيف يستقيم أن تكون جنبا ؟ " وأجاب عن هذا

- (١) المقاييس لأبي حيان التوحيدي : ٦٨ وفيه تفصيل المناظرة بينهما . .
 (٢) كالأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو) : ص ١٧١ وما بعدها . .
 (٣) الخليل : ج ١ ص ٤٨ . .
 (٤) الأملس : ٨٤ . .
 (٥) الأملس : ٩٣ . .

بقوله : لا ينع صفة إطلاقها على الواحد الوجودى من أن تكون جنسا ، كما لا ينع صفة إطلاق الإنسان والرجل على الواحد الوجودى من أن يكون جنسا ، لأن المراد بالجنس ماخذ باعتبار الأمر الشمول ، لا باعتبار الأثر الوجودى ، فمضى الجنس ما يتمثل ما يقبل فصولا متعددة يكون باعتبار كل فصل لحقيقة غير الأخرى ، وإن اشتركا فى الأمر الكلى الشامل للجميع المسمى باعتبار شموله لها جنسا " (١) .

ومن مباحثه فى علم الكلام ما جاء فى الإملاء على قوله تعالى : " ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير " (٢) ، فقد قال : " إن قيل : قد علم أنه لا يقع إلا ما أَرَادَهُ اللهُ تعالى ، وما يريدُه اللهُ تعالى تحقيق نفسى علمه لا يتغير ، فكيف يستقيم أن يفصل من علم الغيب ما لم يكن قاعلا له لولم يعلم ؟ ثم يقول : فالجواب : أن ما علمه اللهُ تعالى وأرادَه أن الأعمال لا تقع من العالم بها فى الغالب إلا ما هو نفع له غير ضرر " (٣) .

ج - الأصوات واللهجات :

يقول ابن الحاجب : إنما تستقل حركة اليا والواو إذا تحركت وتحرك ما قبلها ، فأما إذا سكن ما قبلها فانها لا تستقل مثل (ظبى) ، وسئل لذلك بحاسته الصوتية فيقول : لأن السكون يقع قبلها كالأستراحة ، فينطق بها متحركة بعد أن استريح دونها ، فسهل النطق بها ، ولذلك تجد الاستقلال فى قولك " قاضى " ولا تجد مثله فى قولك " ظبى " ، ولم يجلبوا اليا إذا انفتحت وانكسر ما قبلها ، لسهولة النطق بها لخففة الفتحة على اليا ، بمد الكسرة بخلافها إذا كانت ضموية أو مكسورة ، فصحوا نحو " رأيت قاضيا " ، وأعلوا نحو " جامى قاضى " ، ومرت بقاضى .

وذكر لهجات بعض القبائل فيقول : المذاهب فى " فقال " العداولة ثلاثة : مذهب أهل الحجاز البنا فى الجميع ، ومذهب القليل من تميم الإعراب فى الجميع كغير المنصرف ، ومذهب الكثير من تميم الفرق بين ما آخروه را ، وغيره ، فإن كان آخروه را ، مثل " وار " فمذهبهم كذهب الحجازيين فى وجوب بناه وإن لم يكن آخروه را ، فمذهبهم فيه كذهب القليل منهم

(٢) سورة الأعراف : ١٨٨

(١) الأمالى : ١٠٠

(٣) الأمالى : ٥٤٨

فإنه يهرب إعراب ما لا ينصرف ، ويعلق على قول الشاعر :

ومر دهر على ~~سار~~ فهلكت جهرة ~~سار~~ (١)

بأن هذا جاء على لفة القليل من بنى تميم وهو إعراب " وار " ولا يصح أن يقال إن " وار " الأولى ضنية نونت للضرورة ، لأن الشاعر واحد ، وقد علم أن مذهبه إعراب " وار " للزوم ذلك من آخر البيت ، فلا ينبغي أن يحمل الأول على خلافه مع إمكانه ، لأنه استعمال للفة تخالف لفتة (٢) .

وهذا يدل على فهمه الصحيح للهجات ، فلا يصح أن يحمل البيت على لهجتين مختلفتين كما قال بعض النحاة . والتأمل واحد ولهجة واحدة ، أما اختلاف لهجة بنى تميم ، فقد يكون هؤلاء القليل قد كونوا " جزيرة لسمية " وسط القبيلة ، وهذا معروف في اللهجات ، وله أسباب تفرقه .

وقد سبقت الإشارة إلى أن " ما ولا " شبهتان يلبس في لفظة أهل الحجاز ، وينتجيم يرفصون ما بعدهما ، وموقف اللغتين من القياس عنده .

ويوجه ما روى عن بنى تميم من حذف خير " لا " الناقية للجنس فيقول : قد يكون الخبر مراداً ولكنهم حذفوه حذفاً لازماً مع تقديره ، وقد تكون " لا " عندهم اسماً من أسما الأفعال بمعنى نفيت ، فلا يحتاج إلى تقدير خير محذوف ، لأن اسم الفعل مع مضموله مستقل كلاماً ، ثم يرجع التوجيه الأول لموافقته اللفة الفصحى ، ولكون اسم الفعل لم يأت على هذه الصيغة (٣) .

ومضى ذلك أن ابن الحاجب يحكم هنا بأن لفة بنى تميم مخالفة للفصحى ، لورود خير " لا " الناقية للجنس في كثير من نصوص قصصاً العرب .
والم اللفة الحديث لا يعتبر مثل ذلك لهجة ، فالذي يفرق بينهما لهجة وأخرى هو الاختلاف الصوتي غالباً (٤) .

-
- (١) لأعشى قيس ومنزله باليمامة مها بنو تميم ، ووبرار : أمية قديمة العرب العاربة صلكت
كدهلاك عماد وعمود (بوعلام - ص ١١٥) /
(٢) الأملسى : ١١٥ .
(٣) الأملسى : ٢٢٩ .
(٤) في اللهجات العربية للدكتور إبراهيم أنيس ص : ١٤ . وما بعدها .

د - علوم أخرى :

ما ظهر أثره في الأملى دالا على ثقافته تروضه لمواضع بلاغية ،
ولشرح يحض الكلمات لفها ، وللمروض ، وقراآت القرآن - وقد سبق
الحديث عنها - وطول الحديث لو أفردنا كل نوع بالذكر .
فقد بين في كثير من الأمليب معنى الاستفهام ، وخروجه عن
حقيقته الى الإنكار مثلا ، وفي كثير من المواضع التشبيه والاستمارة
والكتابة والقصر والبالغنة ، ومن عباراته " إخراج الكلام من الخطاب
إلى الغيبة باب من يديح الكـ (١) لام " ، و " حذف الفصول أبلغ من
المدح من ذكره ، قال تعالى : " وأصلح لى في ذريتى " و " إطلاق الفصـ
بمعنى ثقافته ومشارفته كبير مثل " إذا حضر أحدكم الموت " أى إذا
قارب حضور الموت . (٢)

ويوضح أن البلاغة ذوق ففى قول الشاعر :

يا قرآن أباك حتى خولدت قد كت خائفة على الإجماع (٤)
يبين أن مثل ذلك أبلغ من أن يقول : أنت أحق ، لأنه ذكر أن ذلك
كان معروفًا من أبيك قبل أن يلدك ، فهذا أبلغ من دعوى الحق فيه
الآن ، ثم يقول : " وإدراك مثل هذه المعانى لا يكاد يحصل بالتفسير ،
وإنما هى أمور فى الغالب تدرك بالقوة التى جعلها الله فى أهل هذا اللسان " ،
ويؤيد بذلك أن إدراك الأمليب البليغة يكون بالذوق الأدبى .

أما الشرح اللغوى للكلمات فقد شرح كثيرا ما جاء فى المواهب
وقد مرشال لذلك فى شرحه لمعنى بعضها ، وكول الشاعر :

أخا الحرب لباسا اليها جلالها وليس بولاج الخوالب أعلا
وقول الشاعر :

لها أثار يبر من لحم تتمسره من الثعالى ووخر من أرائيها
أما تروضه للمروض (٦) فليس ذلك بغريب ، وقد ذكرت أن له مؤلفا فيه (٧) .

(١) الأملى : ٣٠ (٢) الأملى : ٦٧

(٣) الأملى : ٣٥٢

(٤) البيت للعباس بن مرداس السلى يخاطب أبا خراشة خفاف بن ندبة
السلى فى ملاحاة وقعت بينهما .

(٥) الأملى : ١٥٣ ، ١٥٤ .

(٦) فى التعليق على قول الشاعر

على أطرفا باليات الخيام إلا الثمام وإلا المصى (الأملى : ١٠١)

(٧) البقصد الجليل فى علم الخليل (انظر آراءه فى هذا البحث)

٤- مخالفته للنحاة في القسوع :

قال ابن خلكان : وخالف (ابن الحاجب) النحاة في مواضع وأورد عليهم إشكالات والزامات تهمد الإجابة عنها (١) ، وجاء في دائرة المعارف أنه اشتهر بالنحو على وجه خاص ، وهو في هذا الميدان يختلف من عدة وجوه هي أسلافه (٢) .

والحق أن ابن الحاجب له رأيه المستقل في النحو ، وعد ممن المجتهدين فيه ، وقد سبق عرض مناقشته لآباء البصريين والكوفيين ومخالفتها في الرأي ، وعرفنا أنه خالف سيبويه والزمخشري والمكبري وكثير من النحاة في مسائل متعددة ، وتسلح في مخالفته بالمنطق والمثل العقلي والثقلي ، وكان يقسواحيانا في وصف الآراء التي لا تنسجه ، فيصفها بالتعسف أو الوهم أو الفساد .

وسأعرض بمض الآراء التي خالف فيها النحاة عدا ما ذكرته في ثنايا هذا البحث من آراء أخرى خالف فيها غيره من النحاة :

١- في قولهم " خلق الله السموات " يرى أن " السموات " مفعول مطلق لبيان النوع ، لأن المخلوق هو الخلق ، فلا فرق بين قولك " خلق الله خلقا " وبين قولك " خلق الله السموات " ، يرى أن إعرابها مفعول به غير مستقيم ، ويستخدم في ذلك الأدلة المنطقية التي تبطل أن يكون المخلوق غير الخلق ، فذلك عنده يؤدي إلى أن تكون المخلوقات أزلية أو إلى التسلسل ، فصار القول بأن الخلق غير المخلوق محال هوذلك بعد كلام مطول لـ (٣) ، وواقفه ابن هشام في هذا الرأي في باب (التحذير من أمر اشتهرت بين المصريين والصواب خلافه (٤) ، وهذا رأى الجرجاني والزمخشري ، وهو مخالف لرأى جهه النحاة ، وأرى أنها

(١) وفيات الأعيان : ٢ / ٣١٣ ، ٣١٤ .

(٢) دائرة المعارف الاسلامية / المجلد الأول : ١٢٦ .

(٣) الأملالي : ٢٧٧ ، ٢٧٨ .

(٤) المنفى لابن هشام : ٢ / ١٨٢ .

(٥) التصريح على التوضيح : ١ / ٧٩ .

الى المفصول به أقرب من المفصول المطلق فهي ليست من لفظ
الفصل ، وليست من معنى الفصل ، فأعرابها مفصولا لفظا رأى غريبه
وميد عما تدقناه في الاعراب .

٢- الصائل في " إذا " عنده فعل الشرط لاجواب الشرط ، وهو
بذلك يخالف رأى أكر التحويين^(١) ، واختار هذا السراى
أبوحيان ، قال السيوطى وهو رأى المحققين^(٢) .

٣- " لو " عنده تدل على امتناع الأول لأجل امتناع الثانى ، والمعروف
عند التحويين العكس ، يستدل ابن الحاجب بقوله تعالى : " لو كان
فيها آلهة إلا الله لفسدت^(٣) " فالتعمد متف لأجل امتناع
الفصل^(٤) . ويرى أن " لولا " ليس أصلها " لو " زهدت
عليها " لا " ^(٥) ، قال السيوطى : " لو " قيل إنها تدل على
امتناع الأول لامتناع الثانى ذكره ابن الحاجب فى أماليه بحثا
من عنده ، ويستتكر ابن هشام فى المسمى مقالة ابن الحاجب ومن
تبعه^(٦) ، والأصلوب المسمى ينقض رأى ابن الحاجب ، وهذه
الآية يمكن أن يقال فيها إن الفساد مستمع لامتناع التمرد .

٤- جواز المظف على اسم " أن " المشوحة باعتبار المحل إذا كانت
فى حكم الكسورة قال : وهذا موضع لم ينه إليه النحويون ، فقد
ذكروا جواز المظف على محل الكسورة دون غيرها ، واستدل بقوله
تعالى : " أن الله برى من المشركين ورسوله^(٧) " برفع
رسوله^(٨) .

٥- فى قوله تعالى : " بل لمنهم الله بغيرهم قليلا ما يؤمنون " أجاز
أن يكون " قليلا " حالا من فصل مخذوف دل عليه ما قبله كأنه
قيل بل لمنهم الله بغيرهم فأبمدوا أو فأخرجوا أو نحوه فى حال
كونهم قليلا إيمانهم ، ثم قال : وهذا الوجه أقمد فى المسمى .

- (١) الأمالى : ٣٥ وانظر الجمع : ٢٠٦/١ ، ٢٠٧
(٢) الجمع : ٢٠٧/١ (٣) سورة الأنبياء : ٢٢
(٤) الأمالى : ٦١ (٥) نفس المصدر .
(٦) الجمع : ٢٤/٢ (٧) سورة التوبة : ٣
(٨) الأمالى : ٣٣ (٩) سورة البقرة : ٠٨٨

وما حملت أحدها قائله^(١) ، ويرى غيره أن " ما " زائدة أى يؤمنون
قلها أو تكون " ما " نافية ، و" قليلا " إما وصف لمصدر محذوف أو وصف
لطرف ، قال ابن الحاجب وفيه ضعف من حيث إن " ما " لا يعمل ما بعدها
فيما قبلها^(٢) . ورأى ابن الحاجب بعيد لما فيه من التقدير الذى
يتعارض مع فصاحة القرآن .

٦- . لا يجوز عنده (سرت والجبل) على أن الجبل مفعول معناه ،
لأن شرط المفعول معناه عنده التشريك مع الرفع فى نسبة الفعل
مثل قولك " جا " زيد وعمرا " و" جا " البرد والطياصة " و" ما زلت
أسير والنيل " ثم قال : وقد توهم من لا عبرة به جواز (سرت والجبل)
وهو غير جائز لما ذكرناه ، إذ الجبل لا يسير بخلاف ما تقدم
وأذا سلم جوازه فلا بد من تأويل أن الجبل
يسير ، لأنه إذا سار من موضع إلى موضع من نواحي الجبل ، فذاك
مطابق له فسمى سارا^(٣) وابن مالك يخالفه إذ مثل بقوله " سبى
والطريق مسرعة " قال الخضرى وهو مقيس فيما يتمتع فيه المطف
خلافًا لابن جنى^(٤) .

٧- بعض أسماء الأفعال والأصوات تعرب عنده مبتدأ مد الرفع
مد خبره لاستقلال الفائدة ، وعند غيره تعرب مصدرًا فى موضع
نصب كأنك قلت فى (أفت) تضجوا ، وفى (آمين) استجابة ،
قال ابن الحاجب : وهذا الرأى ضعيف وإن كان اختيارا لكثير
من المحققين وعلل لذلك بأنه لا يصح ذكر الفعل معناه فان قيل
إنه كالمصدر الذى لا يذكر معناه فصل مثل (سقياً) فبينهما خلاف ،
وهو أن (سقياً) لا تحصل فيما بعدها الرفع فلا يقال (سقياً
عمرو زيدا) وقال (شتان زيدٌ وعمرو)^(٥) .

٨- الجبل بعد القول عنده فى موضع نصب على المصدر ، فإذا قلت
مثلا " قال محمد : الحق واضح " فجملة " الحق واضح " مصدره
تتصب على أنها مفعول مطلق ، وهذا يشبه قولهم فى (خلق

(٢) الأملى : ٥١ (٢) نفس المصدر .

(٣) الأملى : ١٠٠ ، ١٠١

(٤) حاشية الخضرى على ابن عجيل : ٢٠٠/١ ، ٢٠١ .

(٥) الأملى : ١١٤

الله السموات (إن السموات مفعول مطلق ، لأن السموات نفس الخلق ، والجملة نفس القول وأكرر التحميم بمرب الجملة مفعولا به ، قال ابن الحاجب ، والجمل كلها في موضع نصب على المصدر المؤقت للقول عند المحققين ، وفي موضع نصب على المفعول به في قول الأكرم (١) .
وأرى أن إعرابها مفعولا به أوضح .

٩- (هذان) مبنى عنده لامعرب ، لوجود علة البناء من غير معارض لأن العلة فينا (هذا وهو لا) كونها اسمي إشارة (هذان) كذلك ، فالألف ليست علامة اعراب على التحقيق (٢) ، وهذا توجه قراءه (إن هذان لماحوران (٣) ، وفي لغة من يقول في النصب والجور (هذين) مبنى أيضا لوجود علة البناء .

١٠- جواز فتح (إن) بعد " حيث " قال عباد : واختار ابن الحاجب جواز الكسر والفتح وهو الصواب ، لأنه ورد إضافة " حيث " إلى مفرد نحو " حيث سهيل ظالما " ، وإذا فتحت " أن " فهي مبتدأ مع ما بعدها وقدر لها خبر ، وقال ابن هشام : إن فتحها لحسن فاحصه فهو بذلك يخالف ابن الحاجب (٤) .

١١- " أو " عنده حكمها حكم الاستثناء ، فإن ما بعدها يرفع ما قبلها وستدل على ذلك بالقرآن وكلام العرب ، وطلق هذا الحكم عليها قال تعالى " تقاتلونهم أو يسلمون " (٥) المعنى إلا أن يسلوا فلا تقاتلوهم ، وقال : " من بعد وصية يوصي بها أو دين " (٦) أي إلا أن يكون دينيا (٧) .

ولعله يريد أن هذا أحد معانيها فقد ذكر لها ابن هشام اثني عشر معنى واشتروط في " أو " التي بمعنى " إلا " أن ينصب

(١) الإمالي : ٢٨

(٢) الإمالي : ٢٣ وانظر الرضي : ٢٩/١

(٣) سورة طه : ٦٣

(٤) حاشية عباد على شذوذ الذهب : ٢١/٢ (وفيها قال الفيض :

قوله لحن فاحصه نظره فالفتح رأى الكسائي)

(٥) سورة الفتح : ١٦ (٦) سورة النساء : ١١

(٧) الإمالي : ٢٢ .

بعدها الضارع^(١) هـ ولم يذكر رأى ابن الحاجب هنا . وإطلاق
ابن الحاجب هذا الحكم على " أو " غير دقيق ، لما ذكر من
سماة أخرى لها .

١٢- الاستثناء المفرغ لا يكون إلا بعد نفي أو شبهه عند النحويين مثل
" وما محمد إلا رسول " ، ولا يقع بعد الإيجاب عندهم .
وجوز ابن الحاجب وقوعه بعد الموجب إذا كان فضلا وحصلت
فائدة مثل " قرأت إلا يوم كذا " فإنه يجوز أن تقرأ في كل
الأيام إلا يوم كذا ، بخلاف " ضربت إلا بيداً " إذ من المحال
أن تضرب جميع الناس إلا زيدا .^(٢)

١٣- يوجب ابن الحاجب في قولهم " أقائم أنت " أن يكون " أنت "
متبداً ، والبصريون يعربونه فاعلاً مد مد الخبر أو مبتدأً ، واستدل
ابن الحاجب بوجوب التثنية في قولهم " أقائمان هما " والجمع في
قولهم " أقائمون هم " وقول الرسول (ص) " أو مخرجهم " .
وذكر أنه لم يختلف في ذلك^(٣) ، وخطأه ابن هشام ، فقال
إن رأى البصريين الجواز^(٤) .

١٤- ضمير التكرة معرفة عنده خلافاً لبعض النحويين .^(٥)

١٥- لا يجيز مجيء الحال من الضاف إليها^(٦) ، ونقل ذلك عنه
يس في حاشيته على التصريح^(٧) ، ولكن ابن الحاجب فسر
موضع آخر من أماليه أجازة بشرط في قول الشاعر :
ولم أر مثل الحي حيا مصباحا ولا مثلنا يوم التقينا فوارسنا^(٨)
فقد ذكر أن " مصباحا " يمكن أن تكون حالا من " الحي " لأنه
قال مثل الحي مصباحا ، وأتى يحيى للتوسطة للصفة المعنوية كقولهم

(١) المفضي : ٦٤/١

(٢) حاشية الصبان على الأشموني : ١٥٠/٢

(٣) الأمالي : ١٧٤ (٤) المفضي : ١٣٢/٢

(٥) الأمالي : ٨٨ (٦) انظر الأمالي : ١١

(٧) ج ٣٦٦/٢

(٨) للعباس بن مرداس (ابن يميني : ١٠٥/٦) .

" جاعى الرجل الذى تعلم رجلا صالحا " ثم قال : وصح
الحال من المضاف إليه ، لأنه هنا فى معنى المفعول أى لم
أر مماثلا للحي فى حال كونهم مصيحين ، والمضاف إليه إذا كان
فى معنى فاعل أو مفعول صح منه الحال كـ (١) فـهـو
يشترط هذا الشرط لصحة الحال من المضاف إليه ، وإذا لم
يكن بهذا المعنى فلا يصح الحال منه .

١٦- يختص الاستفهام المسوغ للإبتداء بالنكرة عنده بالهزمة المبادلة
بأَمْ نحو " أَرَجُلٌ فى الدار أم امرأة " (٢) ولا يجوز عنده " هل
رجل فى الدار "

١٧- "الإضافة اللفظية" لاتفيد عنده إلا تخفيف اللفظ ، ولاتفيد التخصيص ،
لأن قولنا " ضاربٌ زيدٌ " بالإضافة أصلها " ضاربٌ زيداٌ " فلم
تفد الإضافة التخصيص ، لأنه موجود بالمعمول قبل الإضافة ،
قال فى التصريح : وفى ذلك رد على ابن مالك حيث رد على ابن الحاجب
فى قوله " ولاتفيد إلا تخفيفا " فقال : بل تفيد أيضا التخصيص
فإن " ضاربٌ زيدٌ " أخصر من " ضاربٌ " (٤)

١٨- كل ما دل على هيئة صح عنده أن يقع حالا وإن كان جامدا مثل
" هذا يسرا أطيب منه رطبا " قال الرضى : هذا رد على
النحاة فإن جمهورهم شرطوا اشتقاق الحال ، وإن كان جامدا
تكلفوا رده بالتأويل إلى المشتق ، وقال ابن الحاجب : لا حاجة
إلى هذا التكلف من النحاة (٥) وهذا يمنع ابن الحاجب كسرة
التأويل والتقدير مادام النص يؤيد ما ذكره . وهو رأى تؤيده
النظرة الصحيحة للغة ، فما دام الأسلوب قد ورد عن العرب فهو
صحيح .

١٩- لفظ " عرفات " عنده لا يوصف بصرف ولا عدم صرف ، ومفرد التحمين
يقول : أنه مصروف ومعضم يقول : إنه غير مصروف وتحدث قسى
ذلك حديثا طويلا (٦) ، ولكن كلامه غير مسلم فإن الاسم إما
منصرف أو غير منصرف ولا ثالث لهما .

- | | |
|-------------------|--------------------------------|
| (١) الأمالى : ١٦٠ | (٢) التصريح على التوضيح ٢٨/١ |
| (٣) الأمالى : ١٢٢ | (٤) التصريح على التوضيح : ٢٨/٢ |
| (٥) الرضى : ٢٠٧/١ | (٦) الأمالى : ١٧ |

٢٠- "الجار والمجرور" عنده يتملق بحرف التنقي ففي قوله تعالى " ما أنت
بنعمة ربك بمجنون ^(١) " " بنعمة " متملق بالتنقي لا بقوله
" مجنون " لأنه ليس هناك جنون من نعمة الله ^(٢) .

قال ابن هشام : " وهذا كلام بديع إلا أن جمهور النحويين
لا يوافقون على صحة التعلق بالحرف ^(٣) " ، فهو بذلك يخالف
جمهور النحويين .

٢١- "أل" الموصولة تخالف غيرها من الموصولات في أن ما بعدها
يعمل فيما قبلها ، لأن صورتها صورة الحرف المنزول جزءاً من
الكلمة ، وذلك يفرق بينها وبين غيرها من الموصولات ، فقوله
تعالى " وقاممها إني لكما لمن الناصحين ^(٤) " تتملق " لكما "
بالناصحين ، ومنع أكثر النحويين ذلك لأن "أل" في الناصحين
موصولة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وابن الحاجب يفرق بين
"أل" وغيرها من الموصولات ، لأن "أل" تعتبر جزءاً من الكلمة
كأي جزء آخر منها فلا تمنع التقدم . ^(٥)

٢٢- في قولهم " سرت فرسخاً وريداً " يحرب " فرسخاً " مفعولاً به ،
ويحرب " وريداً " ظرفاً كآبن مالك الذي أعرب القاديري كفرسخ
وريدي ظرفاً ^(٦) ، وابن الحاجب أعربها مفعولاً به لأنها
مختصة فالفرسخ ثلاثة أميال ، والريدي أربعة فراسخ ، وليست
صهبة ، وجعلها " أبوحيان " شبيهة بالصهبة من حيث أنها ليست
شيئاً محدداً له ابتداءً وانتهياً ^(٧) .

٢٣- " لام الابتداء " يختص دخولها عنده على المبتدأ ، وقتضى كلام
جماعة من النحويين جواز دخولها على الخبر . ^(٨)

(١) سورة القلم : ٣

(٢) الأملی : ٦٣ وانظر هذه الرسالة ص : ١٣٨

(٣) المشني : ٧٧/٢ (٤) سورة الأعراف : ٢١

(٥) الأملی : ٨١ (٦) الأملی : ٣٤٧

(٧) الأشموني : ١٢٩/٢

(٨) حاشية الصبان على الأشموني : ٢ : ١٢٩ .

(٩) المشني : ١٨٩/١ ، ١٩٠ .

- ٢٤- (الله رحمن) قال ابن الطنجب اختلف في صرف (رحمن) ومن قبله قال الزمخشري: إذا قلت (الله رحمن) أتصرفه أم لا ؟ وعلق على ذلك ابن هشام بأن كلامها خارج عن كلام المراب (١).
- ٢٥- في المسألة الزميرية المشهورة وهي قولهم " كنت أظن أن الزنجور أشد لسعة من المقرب فإذا هو هو أو فإذا هو إياها " أجاز ابن الحاجب الأول على أن " إذا " للفجأة ولا يقع بعدها إلا الجملة الابتدائية " و " هو هو " مبتدأ وخبره " وأجاز فإذا هو إياها على أن " إياها " حال بتقدير " مثل " قبلها (٢) ، وسيبويه يرى الوجه الأول فيقول : الصواب " فإذا هو هو " ولا يصح فإذا هو إياها ، والكسائي يقول : الصواب ترفع ذلك وتنصبه ، قال ابن هشام معلقا على رأى ابن الحاجب في أن " إياها " حال بقوله : ما قاله ابن الحاجب في أماليه وجه غير (٣) .
- ٢٦- " المجزور بحرف جر " يسميه " ضافا إليه " ، وهي تسمية " سيبويه " لكنه خلاف ما هو معروف عند النحاة . (٤)

ولابن الحاجب غير هذه آراء كثيرة خالف فيها النحاة وقد صرح بمضمونها قبل هذا الحديث ، وأورد الدكتور شوقي ضيف بمضمر آرائه الأخرى في كتابه (المدارس النحوية) (٥)

ومن مخالقات ابن الحاجب تتضح لنا شخصيته النحوية المستقلة واجتهاده في رمض الباحث ، مما جعل بمض الملما الذين جاءوا بعده ينسبون إليه كثيرا من الآراء على أنه صاحبها ، والقائل بها ، فهو غسى نظرهم من أصحاب الآراء كسيبويه والكسائي والقراء والزمخشري وغيرهم وقد عارضه بعضهم في آرائه كما سنرى فيما يأتي من حديث .

(١) المصنفى : ٨٩/٢ (٢) الأملالى : ٣٥٩

(٣) المصنفى : ٨٤/١

(٤) الرضى : ٢٧٢/١ وأنظر ص ٣٦ من هذه الرسالة .

(٥) المدارس النحوية × شوقي ضيف ص : ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ .

الفصل الثالث
مكانته بين النحاة

أ- تلاميذه :

جلس ابن الحاجب مجلس الأستاذ في دمشق والقاهرة ، وأقبل عليه الطلاب يقيمون من رحيق علمه ، وينهلون من عذب موارفه ، فكان لهم خير رائد في علوم العربية والدين .

ومن أشهر تلاميذه (الرضي القسطنطيني) وهو أبو بكر بن عمر بن علي بن سالم الإمام النحوي الشافعي ، ولد عام ٦٠٧ هـ ، ونشأ في القدس ، وذكر السيوطي أنه أخذ العربية عن ابن الحاجب ، وابن معط ، وتزوج ابنته وكان من كبار أئمة العربية في القاهرة ، وله معرفة تامة بالفقه ومشاركة في الحديث ، أخذ عنه أبو حيان ، ومدحه بقصيدة طويلة ، فابن الحاجب أستاذ لأبي حيان بواسطته - وتوفي عام ٦٩٥ هـ (١)

ومن تلاميذه (عبد السلام بن علي بن عمر الزواوي) ولد بالأندلس عام ٥٨٩ هـ وقدم مصر وهو شاب ، ثم ذهب إلى دمشق فقروا على أبي الحسن السخاوي وأخذ العربية عن ابن الحاجب ، ولعل ميله لابن الحاجب كان بسبب اتفاقهما في المذهب ، فكلاهما مالكي ، وصار الزواوي شيخ المالكية وتولى التدريس بجامعة دمشق ، والمدرسة الصلاحية بها ، وتوفي عام ٦٨٩ هـ (٢) ومن كان يؤثرهم من تلاميذه (ناصر الدين بن المنير) أحمد ابن محمد بن منصور الإسكندراني المالكي ، ولم يجتمع بابن الحاجب إلا بعد أن حفظ مختصره في الفقه ومختصره في الأصول ، وكان ابن الحاجب بأحسن آرائه وأبحاثه ، وفيه يقول :

لقد سئمت حياتي البحث لولا مهاجت ساكن الإسكندرية (٣)
قال عنه السيوطي : كان إماما في النحو والأدب ، والأصول والتفسير ، وأخذ عنه أبو حيان وغيره (٤) ، وقال عنه ابن شاذان : كان عالما فاضلا مفتتا له اليد الطولى في الأدب وفنونه ، وله مصنفات في (٥) ، وقال عنه

(١) بغية الوعاة : ٤٧٠/١

(٢) الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية للدكتور أحمد بدوي : ١٧٣

(٣) بغية الوعاة : ٣٨٤/١ (٤) نفس المصدر .

(٥) فوات الوفيات : ١٣٢/١ .

عز الدين بن عبدالسلام : " ديار مصر تفخر برجلين في طوفئها : ابن المنير
بالاسكندرية وابن دقيق الميـد في قـسـ (١) " ، وولى قضا الإسكندرية
وخطبتها مرتين . وتوفى عام ٦٨٣ هـ ، ولا يزال قبره في الجامع المعروف
بجامع المنـير . (٢)

ومن تلاميذه (الحافظ المنذرى) عبدالمظيم بن عبد القوي ،
ولد عام ٥٨١ هـ وتولى مشيخة الكلية عشرين سنة (٣) ، وأفاد من
ابن الحاجب في رواية الحديث (٤) ، حتى قال عنه السيوطي : كان
عديم النظير في معرفة علم الحديث على اختلاف فنونه ، متبحرا في معرفة
أحكامه ، ومصنفه ومشكله ، قيفا بمعرفة غيره ، إماما حجة بارعا في الفقه
والعربية والقراءات ، ووط متبحرا ، قال عنه ابن دقيق الميـد : كان
أدين مني " ، وتوفى عام ٦٥٦ هـ . (٥)

ومن تلاميذه أيضا : الحافظ منصور بن سليم الإسكندري (٦) ،
وشرف الدين الديماطي (٧) ، والمطاد البالي ، وونس الديومسي (٨) ،
وأبو علي بن الخلال ، وأبو الفضل الذهبي (٩) ، والقاضي ناصر الدين
الأبيـاري (١٠) ، والنوفق النصيبي . وقد أخذ عنه إلقـ (١١) ،
وشهاب الدين القرافي (١٢) .

ومن أشهر تلاميذه (ابن مالك) النحوي المعروف ، نقل التبريزي
في أواخر شرح الحاجية أن ابن مالك جلس في حلقة ابن الحاجب
واستفاد منه ، قال الدمايني : ولم أقف عليه لغيره ، ولا أدري من أين
أخذ (١٣) " ، ودل حديث الدمايني على أن هناك شكاً في تلمذة
ابن مالك لإبـن الحاجب .

هو لا تلاميذ ابن الحاجب ، وقد برعوا في العلوم العربية والدينية ،
ما يدل على أثره فيهم ، بما زودهم به من موارفه الواسعة ، وعلـه الضئير .

- | | |
|--|--------------------------|
| (١) فوات الوفيات : ١٣٢/١ | (٢) الحياة العقلية : ١١٩ |
| (٣) حسن المحاضرة : ١٤٩/١ | (٤) الطالع السعيد : ٣٥٣ |
| (٥) حسن المحاضرة : ١٤٩/١ | (٦) الطالع السعيد : ٣٥٣ |
| (٧) غاية النهاية لابن الجزري : ٥٠٩/١ (٨) بغية الوعاة : ١٣٥/٢ | |
| (٩) الطالع السعيد : ٣٥٣ | (١٠) الفتح المبين : ٦٥/٢ |
| (١١) غاية النهاية : ٥٠٩/١ | (١٢) الفتح المبين : ٦٥/٢ |
| (١٣) حاشية الخضري على ابن عقيل : ٧/١ | |

٢- أشروه فيمن يمهده :

أثر ابن الحاجب وكتابه الأمل في كثير من علماء النحو بعده ، إذ كانوا يذكرون آراءه إلى جانب آراء الصقوة من العلماء ، وينسبون إليه هذه الآراء على أنه صاحبها ، مما يدل على اعترافهم بأنه من أئمة النحاة ، وكانوا يناقشون آراءه مؤيدين أو معارضين . ومن هؤلاء العلماء :

ابن مالك :

روى أن ابن مالك جلس في حلقة ابن الحاجب ، واستفاد منه ، وألف كتاباً سماه " التكت على مقدمة ابن الحاجب " (١) وهي الكافية ، وروى أنه كان يعيب على ابن الحاجب ويقول : " إنه أخذ نحوه من صاحب الفصل ، وصاحب الفصل نحوي صغير " (٢) ، فما موقف ابن مالك من آراء ابن الحاجب ؟

ذكر بعض العلماء أنه كان تابعاً لابن الحاجب في بعض آرائه ، قال عادة : وما ذكره ابن هشام " من أن أقسام الإضافة المحضة ثلاثة تبع فيه " ابن مالك " ، وهو تابع لابن الحاجب ، وهو تابع للجرجاني ، وذهب الجمهور إلى أن الإضافة قسمان : بمعنى اللام وبمعنى " من " ، ولا ثالث (٤) لهم . والنوع الثالث الذي زاده ابن الحاجب وتبعه فيه ابن مالك هو أن تكون الإضافة بمعنى (في) نحو " بل مكر الليل والنهار " (٥) وهذان شهيد الدار . (٦)

ومن توافقهما في الرأي ما ذكره الشيخ خالد " من أن " ابن هشام لا يجوز حذف ما يضاف إليه " غير " بعد " لا " ويجوز ذلك بعد " ليس " كما صرح به في المعنى ، وقال إنه لحن ، والحن في الإنكار على مرتبة في شرح الشذور ، ورد عليه بأن أبا الصباس كان يقول " لا غير " بالبناء على الضم كقبل وبعد ، وكذا قال الزمخشري وابن الحاجب وابن مالك (٧) .

(١) حاشية الخضري على ابن عقيل : ٧/١

(٢) الأشموني : ٩٢/١ (٣) بغية الوعاة : ١٣٤/١

(٤) حاشية عادة على الشذور : ٩٦/٢ (٥) سورة ص : ٣٣

(٦) نفس المصدر .

(٧) التصريح على التوضيح : ٥٠/٢ .

فابن مالك وافق ابن الحاجب في ورود " لاغير " بالبنا على
الضم بدون إضافة .

ومما خالفه فيه من الآراء أن ابن الحاجب نقل أن من الصواب
من يصرّف " سراويل " وأنكر ابن مالك ذلك عليه ، وكان يضمه من الصرف
مع أنه مفرد لاجمع هوّء على ابن مالك بأن ابن الحاجب ناقل عن
العرب ، ومن نقل حجة على من لم ينقل (١) .

وخالفه في أنه إذا خُففت " أن " المفتوحة بقي عليها ، ويجب في
اسمها أن يكون ضمرا محذوفا ، سواء أكان للشأن أم لا عند ابن مالك ،
وزهد ابن الحاجب إلى أنه لا يكون إلا للشأن ، فأما قول " جنوب " أخت
عمرو ذي الكلب :

يَأْتِكَ وَيَبِيعُ وَيُبِيعُ مَرِيحٌ وَأَنْتَ هُنَاكَ تَكُونُ التَّمَّالَا (٢)

فضرورة من وجهين عند ابن الحاجب كونه غير ضمير الشأن ، وكونه
مذكورا ، وعند ابن مالك من وجه واحد ، وهو كونه مذكورا . (٣)

ابن هشام :

إذا تصفحنا كتاب " المغني " لابن هشام مجرّت لنا في كثير من
صفحاته آراء ابن الحاجب في كتاب الأملّي وغيره ، مما يدل على اهتمامه
به ، وتحليل آرائه ، وقد طالمت ما ذكره عنه ابن هشام من آراء فألفيته
بؤيده في بعضها ، ورد بعضها الآخر قاسيا عليه في النقد أحيانا .
فأيد في تعلق الجار والمجرور بحرف النفي في مثل " ما أنت بنعمة
ربك بمجنون " ، وسبق الحديث عن ذلك في الأملّي القرآنية ، ووصف في
هذا الموضع كلام ابن الحاجب بأنه كلام بديع إلا أن جمهور النحويين
لا يوافقونه (٤) .

(١) التصريح على التوضيح : ٢١٢/٢

(٢) قال السيوطي : نسبة أبو عمرو بن الملا لمرة بنت العجلان بن عامر
ابن يربو الهذلية ترضى أخاها عمرا ذا الكلب وقيل اسمها جنوب ، ونسبه
ابن الشجري إلى كعب بن زهير : شرح شواهد المغني : ٣٩ ، ٤٠ .

(٣) التصريح على التوضيح : ٢٣٢/١ / أعلام : الطبعة الأولى

(٤) المغني : ٧٧/٢ .

وواقفه في إعراب " السموات " في قولهم " خلق الله السموات " مفعولا
مطلقا لا مفعولا به (١) ، وواقفه في قوله تعالى " وإن كلالا ليوفينهم ريك
أعمالهم " على إعراب " لَمَّا " جائزة حذف فعلها قال : ولا أعرف
وجها أشبهه من هذا . (٣)

أما ممارضته له فهي أكثر من موافقته ، وبما عارضه فيه ما ذكره
في قول الشاعر :

إِنَّمَا أَقَمْتَ وَأَمَّا أَنْتَ مَرْتَحِلًا فَاللَّهُ يَكْلَأُ مَا تَأْتِي وَمَا تَنْذُرُ

من أن " أن " . المفتوحة المهمزة تكون شرطية كالمكسورة ، وهو رأى الكوفيين
وروجه " ابن هشام " لأمر منها عطف المفتوحة على المكسورة في هذا البيت ،
إذ روي بكسر " إن " الأولى وفتح الثانية ، فهذا يدل على أن الثانية
شرطية كالأولى ، فلو كانت مصدرية لئن عطف المفرد على الجملة ، ثم
قال ابن هشام : " وتمسف ابن الحاجب في توجيه ذلك فقال : لما كان
معنى قولك " إن جنتي أكرمتك " وقولك " أكرمك لإتيانك إياي " واحدا ،
صح عطف التعليل على الشرط في البيت ، ولذلك تقول " إن جنتي وأحسن
إلى أكرمتك " ثم تقول : إن جنتي وإحسانك إلى أكرمتك " فتجمل الجواب
لهما . انتهى . وما أظن المرء فاهت بذلك يوما ما . (٥)

وطارضة " ابن هشام " فيما يراه من أن " لو " حرف يدل على امتناع
الأول لامتناع الثاني فقال : وهذا الذي قاله خلاف المتبادر في مثل
" لو جنتي لأكرمتك " وخلاف قوله " ولو علم الله فيهم خيرا لأسمهم " (٦)
فإن المراد نفي الإكرام والإسماع ، وانتفاء المجن ، وعلم الخير فيهم لا الممكن .
والحق مع " ابن هشام " ، فإن الأساليب المربوية التي فيها " لو " تفيد ما قاله
أما ما استند إليه ابن الحاجب من قوله تعالى " لو كان فيهما آلهة إلا الله
لقد تضلوا " فيمكن أن يقال فيه إن امتناع الفساد حدث لامتناع التمدد .
(٨)

(١) المثنى : ١٨٢/٢ (٢) سورة هود : ١١١

(٣) المثنى : ٢٢٠/١

(٤) أشهد المرء هذا البيت شاهدا على قوله : إذا أتيت بأما وأما فاتفق
المهمزة مع الأسما ، وأكسرها مع الأفعال ، وكذا حكاه عنه الأزهري

(شرح شواهد المثنى للسيوطي : ٤٤)

(٥) المثنى : ٣٤/١ (٦) سورة الأنفال : ٢٣

(٧) المثنى : ٢٠٩/١

(٨) سورة الأنبياء : ٢٢ ، والأماي : ٩١ .

وطارضة في قوله إن الجملة بعد القول مفعول مطلق، ثم قال: وزعم أيضا في "أنباء زيدا عمرا فاضلا" أن الأول مفعول به والثاني والثالث مفعول مطلق لأنهما نفس النبا بخلاف الثاني والثالث من "أعلنت زيدا عمرا فاضلا" فأنهما متملقا العلم نفسه، قال ابن هشام: وهذا خطأ، يسئل هما أيضا منبا بهما لأنفس النبا، وهذا الذي قاله - أي ابن الحاجب - لم يقله أحد، ولا يقتضيه النظر الصحيح. وأكثر الآراء التي ناقشها ابن هشام من كتاب "الأمالي"، ما يدل على أهميته عنده.

السيوطي:

ذكر السيوطي أن من كتب الموصية التي اُخذ عليها في تأليف كتابه "الإتقان في علوم القرآن" أمالي ابن الحاجب، وهذا يدل على ما للكاتب من أهمية عنده، حتى جعله مرجعا من مراجعه، وأكثر من ذكر آرائه في هذا الكتاب، من ذلك ما نقله عنه من معنى المفاجأة في "إذا" قائلا: قال ابن الحاجب: ومعنى المفاجأة حضور الشيء معك في وصف من أوصاك الفصيلة، تقول: خرجت فإذا الأسد بالباب، فممناه حضور الأسد معك في زمن وصفك بالخروج، أو مكان خروجك، وحضوره معك في مكان خروجك ألصق به من حضوره فسي زمن خروجك، لأن ذلك المكان يخصك دون ذلك الزمان، وكل ما كان ألصق بك كانت المفاجأة فيه أقوى" (٢) فالمفاجأة عنده في المكان أهم من أن تكون في الزمان.

وفي كتاب السيوطي (شرح شواهد المنفى) بمصر الآراء التي نقلت من كتاب (الأمالي النحوية لابن الحاجب)، وما يدل على اعتاده على هذا الكتاب أنه نقل إملاء كاملا لابن الحاجب يعلق به على قول الشاعر:

ألف الصفون فما يزال كأنه ما يقوم على الثلاث كعبرا. (٣)

(١) الأمالي: ٣٨

(٢) الإتقان في علوم القرآن: ١٤٨/١ وانظر في هذا الكتاب أمثلة أخرى من النقل عن ابن الحاجب: ج١/ ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٧٤، ١٧٦ وغيرها.

(٣) المنفى: ١٤/٢، وشرح شواهد المنفى: ٢٤٨، والصفون أن يشنى الفرس إحدى قوائمه في وقوفه، وهو من صفات الخيل الجيدة قال تعالى: "إذ عرض عليه بالمشى الصافنات الجياد" (سورة ص: ٣١). والبيت لامرئ القيس وقيل للمجاج (مشاهد الإنصاف على شواهد الكشاف) ص ٥٦.

ولم يجد السيوطى ما يذكره في ذلك البيت غير ما كتبه ابن الحاجب فاكتفى
بنقله كاملا ، وليس للسيوطى فضل الا قوله : قال ابن الحاجب في أماليه :
ومع ذلك جاء كلام الأمالى وهو : هذا البيت يوهم أن كسيرا " خبر
" لكأن " في المعنى إذ سبق الى الفهم أنه شبهه لشدة رفقه إحدى
قوائمه بكسيرا ، وأن قوله " ما يقوم على الثلاث " تقرير لسبب تشبيهه به
فكأنه قال " كأنه كسيرا من أجل دوام قيامه على الثلاث " ، ولأنه على هذا
أن يكون نصب كسيرا " لحننا ، فينبغى أن يطلب له وجه يصح في الإعراب ،
ولا يدخل بالمعنى فنقول : إنما أخبر بقوله " ما يقوم " و " ما " بمعنى " الذى "
فكأنه قال : كأنه من الخيل التى تقوم على الثلاث كسيرا ، فيكون " كسيرا " حالا
من الضمير فى " يقوم " ، وذكر " يقوم " إجراء له على لفظ (١) " ما " ،
فشبهه بالخيل التى تقوم على ثلاث فى حال كونها مكسيرا إحدى قوائمها ، فاستقام
المعنى المراد على هذا ، ووجب نصب " كسيرا " على الحال ، ولا يستقيم أن
يكون " كسيرا " خبرا ليزال (٢) الخ

وقد ذكر ابن هشام أنه يصح أن يكون " كسيرا " خبرا ليزال ، ولكن
ابن الحاجب أبطل ذلك بالدليل ، وكان السيوطى لم يجد أجمع وأدق - فيما
كتب على البيت - من كلام ابن الحاجب في أماليه فنقله كله . ولم يذكر بجانبه
أى رأى لأحد ، ولا لابن هشام صاحب " المعنى " الذى يشرح شواهد .
وذكر السيوطى بعض آراء ابن الحاجب فى كتابه " الأشباه والنظائر "
وكتابه " الهمج " ، وطول الحديث لوتبعتها ، ويكفى ما ذكرناه .

البغدادى :

ما يدل على اهتمام عبدالقادر البغدادى بابن الحاجب شرحه
لشواهد شرح الرضى على الكافية فى كتابه " خزنة الأدب " وشرحه لشواهد
شرح الرضى على الشافية^{بالهجر} بكتاب الأمالى النحوية لابن الحاجب فنقل عنه فى
أكثر من موضع ، وما يدل على منزلة الكتاب عنده .

- (١) يريد أنه قال : " يقوم " بالياء فذكر القمل على لفظ " ما " فلفظه مذكر ،
وكان له أن يقول " تقوم " لأن المراد " بما " الخيل كما فسر ذلك .
- (٢) انظر بقية الحديث فى شرح شواهد المعنى : (ص ٢٤٨ ، ٢٤٩)
والأمالى : ٢٤٤ .

فقى الخزانة ينقل رأيا لابن الحاجب في قول الشاعر :

" أنا ابن جلا وطلاع الثنايا "

فيقول : ويبقى وجه ثالث في مصـنـى (جلا) ذكره ابن الحاجب في أماليه وهو أن يكون (جلا) اسما لافصلا ، وأن يكون بتقدير " ذى " ، أى أنا ابن ذى جلا ، والجلا هو انحسار الشعر عن مقدم الرأس . . . (١) ، ثم قال البغدادي : وهذا محض كلام ابن الحاجب في أماليه ، وجارته - أى عبارة ابن الحاجب - : " قوله متى أضع الصمامة تعرفونى الخ : إما أن يريد كثرة مباشرته للحروب ، فلا يراه الأكره إلا بخير عمامة فقال : متى أضع الصمامة يعرفونى الذى ما رأتى إلا غير متمم ، أو يريد أننى بكثرة مباشرتى للحروب ولباس بيضه الحرب ، فمتى أضع الصمامة ، وأليس آلة الحرب تعرفونى يعنى إذا حاربت عرفت بإقتداسى وشجاعتى " (٢) ، والرأى الثانى أقرب إلى المراد .

وفي شرح شواهد الشافية ، يقول البغدادي في قول الشاعر :

فتركن نهدا عيلا أبناؤها ونى كنانة كاللصوت المـرد (٣)

" قال ابن الحاجب في أماليه على الفصل : معناه أن هؤلاء تركوا هذه القبيلة أبناؤها فقرا ، لأنهم قتلوا آباءهم ، ونى كنانة كذلك ، وانضم إلى ذلك أنهم بقوا لصوا مرده " .

وهذا النص منقول عن أمالى ابن الحاجب كالنص الذى قبله ، وما يدل على أن " البغدادي " كان يعتمد أحيانا على شرح ابن الحاجب للكليات المستشهد بها ، وقد بينت أن ابن الحاجب اهتم بيمض شواهد الفصل فعلق عليها في أماليه أعرابا وشرحا ، فكان ذلك من مصادر البغدادي .

وتكفى هذه الشواهد دليلا على أثر ابن الحاجب وأماليه فيمن جاء

بعده من الملما .

(١) خزانة الأدب : ١٢٣/١

(٢) الأمالى : ١٥٨ والخزانة : ١٢٥

(٣) شواهد الشافية : ص ٤٧٥ رقم الشاهد ٢٢٧ ، ونهد أبو قبيلة من اليمن ، وفي جمهرة ابن دريد " فتركن جرما " وهى رواية أمالى ابن الحاجب والبيت لعبد الأسود بن عامر بن جهن الطائى (البغدادي) واللصوت : اللصوص فى لغة طبرى .

(٤) الأمالى : ١٦٢ .

٣- آراء الملما فيهِ :

الذين كتبوا عن ابن الحاجب أثنوا عليه ثنا^١ مستطابا ، وقدروا ما بذله من جهود في سبيل البحث العلمي ، واعرف به من تحقيق للآراء ، وتجديد فيها ، ودقة علمية ، مع ذكاء نادر ، وريحة وقادة ، وتمسك بالدين وخلق مذهب كوسم .

أ- دينه وخلقه :

قال عنه أبو شامة القدسي : " ما نبأ وفاته من سمعه من البرسة فإنه رحمه الله كان ركنا من أركان الدين في العلم والفعل " ثم قال : وكان ثقة ، حجة متواضعا ، عفيفا ، كبير الحياء ، مضافا ، نجيا للعلم وأهله ، ناسرا له ، محتلا للأذى ، صبورا على البلوى .^(١)

وهذه الشهادة لها قيمتها ، فإن أبا شامة كان معاصرا لابن الحاجب يعرف كثيرا من صفاته ، ويصف رأى الناس فيه ، إذ توفي أبو شامة سنة ٦٦٥ .
قال عنه الأديب : " كان رحمه الله من المحسنين الصالحين المتق^(٢)ين " ، وقال عنه أبو الفتح^(٣) : " متبحر مع ثقة ودين وفتح وتواضع ، واحتلال تكل^(٤)ف " ، وما يدل على تمسكه بدينه ، وشجاعته في الحق ، وقوفه بجانب " عز الدين بن عبد السلام " أمام حاكم دمشق ، لمخالفته يادي^٥ الدين .

ب- ذكراؤه :

قال عنه ابن خلكان : " كان من أحسن خلق الله ذمنا^(٥) " وابن خلكان من المعاصرين له ، قابله وتاقفه في مسائل علمية ، وقال عنه : " وجسامي مرارا بسبب أدا^٦ " شهاداته ، وسألته عن مواضع في العربية مشكلة ، فأجاب أبلغ إجابة يسكون كبير ، وثبت تام .^(٦)

(١) الذيل على الرضيتين : ١٨٢ .

(٢) الطالع السعيد : ٣٥٣ .

(٣) هو أبو الفتح محمد بن علي القشيري ، فإن له ثنا^٦ عليه في الطالع السعيد : من : ٣٥٣ .

(٤) غاية النهاية لابن الجزري : ٥٠٨/١ .

(٥) رقيات الأعمان : ٤١٤/٢ . (٦) نفس المصدر .

وصفه الأدهى بأنه " كان صحيح الذهن وقوى الفهم ، حيا
القرحة (١) " وقال عنه أبو شامة القدسي : " كان من أذكي الأمية
قوية (٢) " ، وقال السهولي : " كان من أذكيا العالم " . (٣)

ومن يقرأ كتب ابن الحاجب يتبين له ما أوتي من ذكاء وقاد ، وصيرة
نفادة ، عقلية منظمة ، وقوة حجة ، وتقدير للاح لما سبقه من الآراء العلمية .

ج - علمه ومؤلفاته :

قال عنه ابن خلكان : " اشتغل بالتحق على مذهب الإمام مالك ، ثم
بالمروية والقراة ، ومن غر علومه ، وأغنى غاية الإتيان ، ثم قال " وكل
تصانيفه في نهاية الحسن والإفادة " . (٤)

وذكره ابن مهدي في مصححه فقال : " كان ابن الحاجب علامة زمانه
ورئيس أقرانه ، استخرج ما كمن من درر الفهم ، ومنج نحو الألفاظ بنحو الماتبي
وأحسن قواعد تلك الباني ، وثقه على مذهب مالك ، وكان علم امتداداً فسي
تلك المسالك (٥) " .

وقال عنه أبو الفتح القشيري : " هذا الرجل تيسرت له البلاغة فتقياً
ظلمها الظليل ، وتفجرت بتأبيح الحكمة ، فكان خاطره يهطن المسيل ، وقرب
المرس فخفف الحمل الثقيل ، وقام بوظيفة الإيجاز ، فناداه لسان الإنصاف
بأعلى المحسنين من مبييل " (٦)

وتنسب هذه المباراة لابن دقيق العيد الشافعي في مقدمة شرحه
لكتاب ابن الحاجب في فقه المالكية (٧) .

وقال أبو شامة القدسي : " كان بارظ في العلوم الأصولية ، وتحقيق
علم المروية ، متقناً لمذهب مالك بن أنس " (٨)

(١) الطالع السميذ : ص ٣٥٣

(٢) الذيل على الروضتين : ص ١٨٢ .

(٣) بغية الوعاة : ١٣٤/٢ (٤) رجات الأيمان : ٤١٣/٢

(٥) الديباج المذهب : ١٨٩ (٦) الطالع السميذ : ٣٥٣

(٧) الديباج المذهب : ١٠٩

(٨) الذيل على الروضتين : ص ١٨٢ .

قال ابن الجزري : " ومؤلفاته تنبئ عن فضله كمختصر الأصول
والتفه وقدمتي النحو والصرف ، ولا سيما أماليه التي يظهر فيها ما آتاه الله
من عظم الذهن ، وحسن التصور " (١)

وكان الشيخ كمال الدين الزمكاني الشافعي يقول : ليعرل الشافعية
مثل مختصر ابن الحاجب للمالكية ، فقد كان وحيد عصره علما ومضلا وإطلاعا (٢)
وقال عنه السيوطي : " انه القوي ، والنحوي ، الأصولي ، الفقيه ، صاحب
التصانيف المنقحة " (٣)

فابن الحاجب متعدد الجوانب ، صاحب ممارف جمة ، وفنون مختلفة ،
وإذا أردنا أن نعرف الملم الذي برع فيه أكثر من غيره ، نجد أنه النحو
قال ابن خلكان : " وتبحر في الفنون ، وكان الألب عليه علم المربعية " (٤)
وقال السيوطي : " أكب الفضل على الأخذ عنه ، وكان الألب عليه النحو " (٥)
وجاء في دائرة المعارف الإسلامية أنه اشتهر بالنحو على وجه خاص (٦)

قال أبو القدا : " وحرر النحو تحريراً بليغاً ، وثقته وساد أهل
عصره ثم كان رأساً في علوم كثيرة " (٧)

برع مع النحو في الأصول قال السيوطي : " ولزم الاعتقال حتى
برع في الأصول والمربعية " (٨)

د - قوة حجه وتجديده :

عرف ابن الحاجب بقوة الحجة ، والمنطق السديد ، وروى أنه كان
مناظراً ، قال السيوطي : " وكان قتيها مناظراً مفتياً ، بمرزا في عدة علوم شبحرا
ثقلا " (٩) ، ومن يقرأ كتب ابن الحاجب يجدها مملوءة بالأدلة المنطقية ،
وأسلوب الجدل على طريقة (فإن قلت قلت) وكثيرا ما يرد آراء من سبقه من

- (١) غاية النهاية لابن الجزري : ٥٠٩/١
- (٢) الديباج الذهب : ١٩٠ (٣) بغية الوعاة : ١٣٤/٢
- (٤) رجات الأعيان : ٤١٣/٢ (٥) بغية الوعاة : ١٣٤/٢
- (٦) دائرة المعارف : المجلد الأول ١٢٦ (٧) البداية والنهاية : ١٢٦/١٣
- (٨) بغية الوعاة : ١٣٤/٢ (٩) نفس المصدر ص ١٣٥

العلماء بالأدلة العقلية ، صها كانت منزلة صاحب السراى .
أما تجديده فقد روى ابن خلكان أنه خالف النحاة فى مواضع ،
وأورد عليهم إشكالات والزامات تبعد الإجابة عنها (١) .
وجاء فى دائرة المعارف أنه فى ميدان النحو يختلف من عدة وجوه
مع أسلافه (٢) .

وجاء فيها أن مؤلفاته واضحة الأسلوب لا تحتاج إلى تفسير ، وهذا
غير مسلم ، فمن المعروف أنه يميل إلى الإيجاز ، وتصنيف العتون التى تحتاج
إلى توضيح وتفسير ، وتركيزها وضغطها وإيهاها ، ولما عرف عنه من استخدام
المنطق ، والأدلة العقلية .

وقد ذاع صيت ابن الحاجب وعرف الناس فضله ، وأقبلوا عليه ، قال
ابن تفرى بردى : " وفى شهرته ما يغنى عن الإطناب فى ذكره (٤) " .
وسبق ما قاله عنه الزمكائى من أنه كان وحيد عصره علما وفضلا واطلاعا (٥) .
وقال السيوطى : وقد نالت كتبه شهرة عظيمة ، وقبولا حسنا ولم تحظ كتب
مثلها بكثرة القبلين عليها ، والشارحين لها ، لحسنها وجزالتها (٦) .
وكان معروف القدر بين أهل عصره ، حتى أقبل عليه فضلا وهم يرتوون من
علمه ، ومنهلون من فيض مشاركته ، قال السيوطى : " وأكب الفضلاء على
الأخذ عنه (٧) " .

هـ - ما أخذ عليه :

وإذا كان العلماء قد أثنوا عليه وشهدوا له بالبراعة والذكاء
والتجديد وكثرة الاطلاع ، فلا يمنع ذلك من أنهم أخذوا عليه ببعض ما أخذ
ولكل جواد كبرية ، ولكل عالم هفوة ، والكمال لله وحده .

قال ابن الجزرى : " أعض (٨) ل ابن الحاجب فيما ذكره فى مختصر
الأصول حين تنوعى للقراءات ، وأتى بما لم يتقدم فيه غيره ، كما أوضحت

(١) وفيات الأعيان : ٤١٤/٢ (٢) دائرة المعارف : ١/١٢٦

(٣) نفس المصدر (٤) النجوم الزاهرة : ٦/٣٦٠

(٥) الديباج الذهبى : ١٩٠ (٦) بغية الوعاة : ٢/١٣٥

(٧) المصدر السابق : ١٣٤

(٨) أعض الأمر : امتد واستفلق ، وأمر مفضل لا يهتدى لوجهه
(مختار الصحاح ص ٤٣٨) .

ذلك في كتابي " الشجد " وفي (١) سيره .

قال السيوطي : " وله في المروض تصيدة ، وفي نظمه قلاقة " (٢)

وتبين من هذا أن ابن الحاجب أتى في القراءات بأشياء لم يسبق إليها ، ولكنها في نظر ابن الجزري مشكلة ومضلة لا يهتدى لوجهها ، وأن السيوطي عاب عليه نظمه للمروض ، لأنه لم يوفق في هذا النظم . ولا يفض هذا من منزلته العلمية .

(١) غاية النهاية لابن الجزري : ٥٠٩/١

(٢) بنية الوطاة : ١٣٥/٢ .

الختمة (خلاصة البحث)

هذا هو ابن الحاجب في كتابه " الأمل النحوية " ، عرضه
في هذا البحث الذي تكون من خمسة أبواب :

كان (الباب الأول) مناهجا خاصا بسيرة ابن الحاجب
والحديث عن كتابه (الأمل النحوية) ، تبين فيه حياته
من تاريخ ولادته في (إسنا) عام ٥٧٠ هـ ماصرا للدولة
الأيوبية - التي كان لملوكها اهتمام بالنحو - ونشأته
العلمية في " القاهرة " ، تلقيا علوم الدين واللغة عن خير
الأساتذة " كالفاطمي " وغيره ، وسفره إلى " دمشق " ، وإقامته
بها سنوات أستاذا بالجامع الأموي ، ثم عودته إلى " القاهرة " ،
وسفره آخر حياته إلى الإسكندرية حتى وفاته بها عام :
٦٤٦ هـ .

وخلف ابن الحاجب لنا ذخيرة من الكتب في القواعد
والأصول والنحو والصروض وغيرها من العلوم .

ومن أشهر كتبه (الكافية) في النحو ، (والفائفة)
في الصرف ، وقد شرحها كثير من العلماء ، ومن أفضل شروحيها
شرح (الرضى الاسترأبادي) .

ووجدت كتابه " الأمل النحوية " مخطوطا لم تسبق
دراسته ، وفيه من الآراء ما يخل شخصية صاحبه ، فاخترته
موضوعا لهذا البحث .

واستدعي ذلك أن أطلع على النسخ المخطوطة منه بدار
الكتب ، ومعهد المخطوطات بالجامعة السورية ، والمجمع اللغوي ،

وظهر علمه بالقراءات ، فكان ينصب القراءات لقارئها ،
• ووجهها لتوجيه النحوى الملائم .

برزت شخصيته فى إعراب القرآن ، فلم يكن تابعا لمن
سبقه كالزيمخشري فى " كشافه " ، والمكبرى فى إعرابه للقرآن ،
قد بينت أوجه المخالفة والموافقة بينه وبين كل منهما .

ومن أهم أبحاثه النحوية فى القرآن : بيان ما يمسود
عليه الضمير ، ووضوح الظاهر موضع الضمير ، وبيان ما يتعلق
به الجار والمجرور ، والعطف على معمولى عاملين ، وتوجيه المشكل
فى الإعراب .

وجانب توضيح رأيه فى هذه المواضع تبرزت لآراء
غيره من العلماء .

وجملت (الباب الثالث) خاصة بالأمالى على كتاب
"المفصل" للزيمخشري ، وكان اهتمام الزيمخشري بهذا الكتاب
وأضحا ، إذ خصص له قسطا من أماليه ، وشرحه فى كتاب مستقل
هو (الإيضاح) وتأثر به فى " الكافية " .

واهتم فى أماليه عليه بتوضيح شواهد من حيث الإعراب
والمعنى ، وقد قمت بتحقيق هذه الشواهد ، وبينت آراء العلماء
فيها بجانب رأيه .

وعقدت موازنة بينه وبين الزيمخشري فى مفصله ، أظهرت
فيها مخالفته له فى بعض الآراء .

• ووازنت بينه وبين " ابن يحيى " شارح المفصل .

وأخرجت من بينها النسخة رقم ٢٦ بدار الكتاب ، لتكون
أساساً لهذا البحث ، بعد مقابلتها بالنسخ الأخرى ، وذلك
لشمولها قدهما ، وتمت بنسخها ، وترقيم صفحاتها ، ليسهل
الرجوع إليها .

ومنت أن كتابه (الأمل النحوي) ينقسم إلى
سنة أقسام هي الأمل على : الآيات القرآنية ، وكتاب المفصل
للزمخشري ، واختلاف النحويين ، وكتاب " الكافية " ، وأبيات
من الفهر ، ثم مسائل متفرقة .

وأمل هذه الأمل في القاهرة ، ودمشق ، وبيروت ،
وبيت المقدس .

وكان اهتمامي بالقسمين الأولين أكثر ، لفوزارة مادتهما ،
ولارتباطهما بعلاقته بالزمخشري في " الكشاف " ، " والمفصل " ،
فرضت أن أصل إلى مدى هذه العلاقة بينهما .

وخصصت (الباب الثاني) للأمل القرآنية ، فبينت
منهجها فيها ، إذ كان لإيراضي ترتيب أماليه حسب ورود الآيات
في الصحف ، لذلك أعددت جدولا مرتباً لهذه الأمل ، وللم
يكن يراعى ارتباط أماليه بموضوع نحوي واحد .

وكان بحثه في هذا القسم يتصل بإعراب الآيات إعراباً
يوضح المعنى المراد منها ، وتمرض لتفسير بعض الآيات ، وبيان
ما تهدف إليه من معنى بعيداً عن الإعراب ، فدل ذلك على ثقته
بالقرآن ، واستعماله لأساليه .

وضحت الفرق بين شهج ابن الحاجب في كتابه
"الإيضاح" * شرح الفصل * ومنهجه في أماليه على الفصل .
وفي (الباب الرابع) تحدثت عن أقسام انكسار الأخرى ،
فأبرزت موقف ابن الحاجب من الخلاف بين النحويين ، وتأييده
لبعض الآراء بالدليل اللغوي والمنطقي ، غير ناظراً إلى شهرة
صاحب الرأي ، كسيبويه الذي خالفه في بعض آرائه ،
وتحدثت عن اهتنامه بالحدود النحوية شرحاً وتقييداً ،
ومخالفته للنحاة في حدود * الكافية * ، وتقدم * الرضى * له
في هذه الحدود .

وهضت تقدمه لشعر "المتنبى" وغيره من الشعراء تقييداً
يتصل بالنحو والأسلوب ، وتناقشت آرائه على ضوء آراء غيره *
وضحت الفرق بينه وبين "ابن السجري" في أماليه ، إذ كان
ابن السجري يعزج النحو في أماليه بالأدب ، وابن الحاجب
يفرق أماليه بالنحو إغراقاً .

وعلى ضوء آرائه في كل أماليه ، جاء (الباب الخامس)
نتيجة تبرز فيها شخصية "ابن الحاجب" النحوية ، إذ تبين
أن له في النحو شخصية مستقلة ، وآراء انفرادية بها .
وكان يميل في أكثر آرائه إلى موافقة المدرسة البصيرية ، ومخالفة
"المدرسة الكوفية" ، ولم يمتنع هذا من اختيار بعض الآراء الكوفية
إذا وجد فيها ما يؤيده النقل والمقل . فهو بهذا يمسك
بمغزى النزعة ، إذ يختار من آراء المدرستين .

صحتد في آرائه على أحلين من أصول النحو ، هما
" السطاح " عن القرآن والمرب الفصحا ، و " لقياس " على ماورد عنهما .
و بينت مخالفته للنحاة في كثير من المسائل الفرعية
في النحو ، وأظهرت تأثير أسلوبه النحوي بثقافته في المرسوم
الأخرى وخاصة علم " الأصول " ، و يتميز أسلوبه بالمنطق
والجدل .

وكان لآرائه أثر فيمن جا بعده من الملمنا ، فناقشوها
أو اعتمدا عليها ، و من ناقش آرائه موافقا أو مخالفا " ابن هشام " ،
و من اعتمد على آرائه و نقل بعضها عن " أماليه " (السيوطي)
(والبغدادي) .

هذا هو ابن الحاجب الذي أثنى عليه كثير من الملمنا ،
واهتموا بآرائه في كتابه " الأمالي النحوية " .

وأرجو أن أكون قد وقت في إبراز شخصيته النحوية
في أماليه ، و ما توفيقي إلا بالله .

المصادر والمراجع

أولا : المخطوطة :

- ١- الأملى النحوه لابن الحاجب : رقم ٢٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠٣٤ ، بدار الكتب ، ورقم ١٩٥١٨ ، ٢٠٥ بمعهد المخطوطات بالجامعة المويسية
- ٢- الإيضاح شرح الفصل للزمخشري : تأليف ابن الحاجب : مخطوط رقم ١٨٥٥ نحو ٢٨٦ تيمورية بدار الكتب
- ٣- شرح الكافية : تأليف ابن الحاجب : مخطوط رقم ٩٨٤ نحو بدار الكتب
- ٤- قصيدة المؤنثات السطحية : لابن الحاجب : مخطوط رقم ٣ نحو ٤٥٥ هـ ، ٩٣ مطابع م ٣٥٨ نحو بدار الكتب
- ٥- القصد الجليل فرعلم الخليل : لابن الحاجب : مخطوط رقم ٢٠٥١٩ ، ٦٨٥ ، ٤٤ م ٣٥ هـ بدار الكتب
- ٦- نهاية الراتب شرح عروض ابن الحاجب : لجمال الدين عبد الرحيم الأسنوي مخطوط رقم ٥٧٣٠ هـ بدار الكتب
- ٧- الوافية نظم الكافية : نظم ابن الحاجب مخطوط رقم ١٤٠٩ نحو بدار الكتب

ثانياً: المطبوعة :

- ١- إبراز الممانى من حوز الأمانى : لأبي شامة القديس ط مصطفى الحلبي سنة ١٩٤٩ هـ
- ٢- الإتيان في علوم القرآن : للسيوطي ط مصطفى الحلبي سنة : (١٩٥١) (ثالثة)
- ٣- إحياء النحو : لإبراهيم مصطفى . ط لجنة التأليف والترجمة سنة ١٩٥٩ م
- ٤- الأدب الموصى في مصر من الفتح الإسلامي إلى نهاية العصر الأيوبي : تأليف المرحوم محمود مصطفى ط دار الكتاب الموصى .
- ٥- الإسلام والحضارة المصيرية : تأليف محمد كرد علي ط دار الكتب
- ٦- أصول الفقه : للشيخ محمد الخضري (ط ثالثة) سنة ١٩٣٨ مطبعة الاستقامة بالقاهرة .
- ٧- إعراب القرآن : المنسوب للزجاج (وهو ليعلى بن أبى طالب القيروانى) تحقيق إبراهيم الأبياتى (وزارة الثقافة سنة ١٩٦٣) .
- ٨- الإعراب في جمل الإعراب : لأبي البركات الأنباري - تحقيق سعيد الأفغاني (ط سوريا) .
- ٩- الاقتراح : للسيوطي . (ط دار المعارف النظامية حيدرآباد) .
- ١٠- اكتفاء القنوع بما هو مطبوع : لإدوارد فنديك (ط الهلال سنة : ١٣١٣ هـ - ١٨٩٦ م) .
- ١١- أمالي الزجاجي : لأبي القاسم الزجاجي . تحقيق عبدالسلام هارون (الطبعة الأولى سنة ١٣٨٢ هـ - المؤسسة المصرية الحديثة) .
- ١٢- الأمالي الشجرية : إملاء أبي المعادات هبة الله المعروف بابن الشجري (مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد سنة ١٣٤٩ هـ) .

- ١٣- أطال المرتضى غرر الفوائد ودرر
القائد :
أبو الفضل إبراهيم ط عيسى الحلبي (بتحقيق محمد
- ١٤- إملأ ما من به الرحمن من وجوه الإعجاب والقراءات في جميع القرآن :
للمكبري (ط مصطفى الحلبي منسقة :
١٩٦١) الأولى .
- ١٥- إنباء الرواة على أنباء النحاة :
تأليف جمال الدين القفطي (بتحقيق
محمد أبو الفضل إبراهيم) طبع
دار الكتب سنة ١٩٥٠ .
- ١٦- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين :
لأبي البركات الأنباري (بتحقيق
محمد يحيى الدين عبد الحميد)
(مطبعة الاستقامة بالقاهرة)
- ١٧- الإيضاح في علل النحو :
لأبي القاسم الزجاجي (بتحقيق
مازن المبارك - طبع دار المصرية) .
- ١٨- البداية والنهاية :
لأبي الفداء (مطبعة السعادة بمصر)
- ١٩- البدور الزاهرة في القراءات المشروحة المتواترة من طهق الفاطمية والدرية :
للشيخ عبدالفتاح القاضي (ط مصطفى
الجلبي) .
- ٢٠- بنية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : للسيوطي
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم
(ط عيسى الحلبي) .
- ٢١- تاريخ آداب اللغة العربية :
تأليف جورجى زيدان . مراجعة
وتعليق د : شوقي ضيف (ط دار الهلال)
- ٢٢- تاريخ أبي الفداء المؤيد السعي المختصر في أخبار البشر :
تأليف عماد الدين بن اسطعيل أبي الفداء
(المطبعة الحسينية المصرية) .
- ٢٣- التبيان شرح ديوان أبي الطيب المتنبى :
تأليف أبي البقاء المكي : تحقيق
مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ
شليبي (طبع مصطفى الحلبي : ١٩٣٦ م) .

- ٢٤- التفسير البياني للقرآن الكريم : للدكتورة عائشة عبدالرحمن (ط دار
المعارف بصر) .
- ٢٥- تنقيح اللسان : لابن مكي الصقلي . بتحقيق الدكتور
عبدالمعز مطر (طبع المجلس
الأعلى للمثون الإسلامية) .
- ٢٦- تسهيل الفوائد وتكميل القاصد : لابن مالك (بتحقيق محمد كامل
بركات (دار الكاتب العربي) .
- ٢٧- الجامع لأحكام القرآن : لأبي عبدالله الأنصاري القرطبي
(ط دار الكتب) .
- ٢٨- حاشية الخضرى على ابن عقيل : (طبع عيسى الحلبي) .
- ٢٩- حاشية الصبان على الأشموني : (طبع عيسى الحلبي) .
- ٣٠- حاشية زيادة على غدير الذهب : (ط مصطفى الحلبي) .
- ٣١- حاشية يس على التصريح : للشيخ خالد الأزهرى على التوضيح
لابن هشام (الطبعة الأزهرية) .
- ٣٢- الحركة الفكرية في مصر في المصيرين الأيوبي والملوكي الأول :
تأليف د : عبد اللطيف حمزة (الطبعة
الأولى دار الفكر العربي) .
- ٣٣- حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة :
للسيوطي (الطبعة الشرقية)
- ٣٤- أبو الحسن الشاذلي : للدكتور عبدالحليم محمود (سلسلة
أعلام العرب) .
- ٣٥- الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية بمصر والشام :
للدكتور أحمد أحمد بدوي (ط نهضة
مصر بالتجارة) .
- ٣٦- الحياة الفكرية والأدبية بمصر من الفتح المبرس حتى آخرالدولة الفاطمية :
للدكتور محمد كامل حميد (ط نهضة
مصر) .
- ٣٧- خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب :
تأليف عبدالقادر البغدادي (ط بولاق)

- ٣٨- الخصائص : صنعة أبي القحح خان بن جسنى
تحقيق محمد على النجار (ط دار
الكتب سنة ١٩٥٢ م) .
- ٣٩- الخطط والآثار فى مصر والقاهرة والنيل وما يتعلق بهما من الأخبار :
للقيرى (دار الطباعة المصرية
بيولاق) .
- ٤٠- الخطط الجديدة لمصر القاهرة وبدنها وولادها القديمة والشهيرة :
تأليف على مبارك (الطبعة الأخرى
بيولاق سنة ١٣٠٥) .
- ٤١- دائرة المعارف الإسلامية : ترجمة محمد ثابت القندى ، وأحمد
المنتنارى ، وإبراهيم خورشيد ،
ومحمد الحميد يونس .
- ٤٢- الدرر اللوامع شرح شواهد هجج الهوامع : للشنقيطى .
(مطبعة كردستان العلمية بالقاهرة
سنة ١٣٢٨ هـ) .
- ٤٣- الدورة الألفية فى علم المربية : لابن معط (ط ليسك ١٩١٧ م) .
- ٤٤- الديباج الذهب فى معرفة أعيان علماء الذهب :
لابن فرحون اليمرى (ط أولسى
سنة ١٣٥١ هـ)
- ٤٥- ديوان امرى القيس : بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم
(طبع دار المعارف) .
- ٤٦- ديوان الحطامة : لأبى تمام بشرح مختصر من شرح
التبويرى (ط صبيح سنة ١٣٣٥) .
- ٤٧- الذيل على الروضتين أو تراجم رجال القرنين السادس والسابع :
لأبى شامة القدسى (الطبعة
الأولى سنة ١٩٤٧ م) .
- ٤٨- الرد على النحاة : لابن ضا القوطى . بتحقيق
الدكتور عوفى ضيف (دار الفكر المصرى) .
- ٤٩- السلوك لمعرفة دول الملوك : للقيرى . صححه ووضع حواشيه
محمد مصطفى زيادة (ط دار الكتب) .

- ٥٠- مميزات الذهب في أخبار من ذهب : لابن الصاد الحلبي .
(مكتبة القدوس بمر سنة ١٣٥٠هـ)
- ٥١- مذهب الذهب : لابن هشام . بتحقيق محمد
محيي الدين عبد الحميد (ط التجارية
بمصر) .
- ٥٢- شرح التصريح على التوضيح : للشيخ خالد الأزهرى (المطبعة
الأزهرية) .
- ٥٣- شرح الرضى على الكافية : لمحمد بن الحسن الرضى الاسترأبأدى
(ط استبول سنة ١٣١٠هـ)
- ٥٤- شرح شافية ابن الحاجب : للرضى الاسترأبأدى . بتحقيق
محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ،
ومحمد محيي الدين عبد الحميد (مطبعة
حجازى) .
- ٥٥- شرح الشافية : تأليف السيد عبدالله الحميدنى
المصروف بنقرة كار (دار إحياء
الكتب العربية) .
- ٥٦- شرح شواهد ميبوسه : للأعلم الشنتمرى (هامخ الكتاب)
ط بولاق سنة ١٣١٦ .
- ٥٧- شرح شواهد الشافية : لمحمد القادر البغدأدى . بتحقيق
محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ،
ومحمد محيي الدين عبد الحميد
(مطبعة حجازى) .
- ٥٨- شرح شواهد ابن عقيل : تأليف عبدالنعم الجرجانى (المطبعة
الأزهرية سنة ١٩١٤م) .
- ٥٩- شرح شواهد الأشمونى : للصينى . (دار إحياء الكتب العربية)
- ٦٠- شرح شواهد الفنى : للسيوطى (المطبعة البهية بمر) .
- ٦١- شرح طيبة النشر فى القراءات المشرفة : لأحمد بن محمد الجوزى
تحقيق الشيخ على محمد الضبياع
(ط مصطفى الحلبي) .

- ٦٢- شرح ضد اللة والدبين على كتاب مختصر المنتهى الأصولى لابن الحاجب
(مطبعة بولاق الأميرية . الأولى
سنة ١٣١٦ هـ) .
- ٦٣- شرح الفصل :
لابن يحيى . (إدارة الطباعة
المنيرية بمصر) .
- ٦٤- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : لابن مالك :
تحقيق محمد فؤاد عبدالباقى (ط
دار الصويرة) .
- ٦٥- صح الأعمش فى صناعة الإنشا : للثقفندى (دار الكتب) .
- ٦٦- ضحى الإسلام :
أحمد أمين : (الطبعة الثانية
لجنة التأليف والترجمة) .
- ٦٧- الطالع السعيد الجامع لتجاء الصعيد : للأده نموى : بتحقيق
سعد محمد حسن (ط دار الكتاب
الصرى) .
- ٦٨- طبقات النحويين واللغويين : لأبي بكر الزبيدى : بتحقيق
محمد أبو الفضل ابواهم (نشر
الخانجى سنة ١٩٥٤ م) .
- ٦٩- أبوعلى الفارسي :
للدكتور عبدالفتاح شلى (نهضة مصر)
- ٧٠- الممددة فى صناعة الشعر ونقده : لابن رشيق القيروانى .
(مطبعة هندية بمصر) الأولى
سنة ١٩٢٥ م) .
- ٧١- غاية النهاية فى طبقات القراء : لابن الجزوى : عفى بنشوره
برجمتاسر (مطبعة السمادة
سنة ١٩٣٢ م) .
- ٧٢- القاضل :
لأبى العباس المبرد : بتحقيق
عبدالصنيز العيى (ط دار الكتب
سنة ١٩٥٦) .
- ٧٣- الفتح البين فى طبقات الأصوليين : تأليف عبدالله المرفقى .
(مطبعة أنصار السنة المحمدية ١٩٤٧)

- ٧٤- فوات الوفيات : تأليف محمد بن شاكر الكبي . وهو
ذيل على وفيات الأعيان ، تحقيق
محمد محيي الدين عبدالحميد (مطبعة
السعادة بصرامة ١٩٥١م)
- ٧٥- في اللهجات العربية : للدكتور ابراهيم أنيس :
(لجنة البيان العربي سنة ١٩٥٢)
- ٧٦- الكافية لابن الحاجب : في شرح الرضى عليها (ط استنبول)
- ٧٧- الكامل في اللغة والأدب : لأبي الصباس الجبرد .
(مطبعة الاستقامة)
- ٧٨- الكتاب : لسبويه . (ط بولاق سنة ١٣١٦ هـ)
- ٧٩- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وميون الأتواصل في وجوه التأويل :
للإمام الزمخشري (ط مصطفى محمد
سنة ١٣٥٤ هـ)
- ٨٠- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون : لحاجي خليفة .
(طبع وكالة المعارف الجليلية ومطبعتها
البهية سنة ١٩٤٣م)
- ٨١- اللغة والنحويين القديم والحديث : للأستاذ عباس حسن :
(ط دار المعارف)
- ٨٢- لمح الأدلة : لأبي البركات الأنباري : تحقيق
سميد الأفغاني (طبع الجامعة
السورية سنة ١٩٥٧م)
- ٨٣- مجالس الملماء : لأبي القاسم الزجاجي : تحقيق الأستاذ
عبدالسلام هارون (ط الكويت)
- ٨٤- المحتسب في تبويب وجوه شوان القراءات والإيضاح عنها : لابن جنى .
(طبع المجلس الأعلى للشئون الإسلامية)
- ٨٥- مختصر المنتهى الأصول : لابن الحاجب . (مطبعة بولاق ١٣١٦)
- ٨٦- المدارس النحوية : للدكتور شوقي ضيف (دار المعارف)
- ٨٧- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو :
للدكتور مهدي المخزومي (الطبعة
الثانية : ١٩٥٨ مصطفى الحلبي)

- ٨٨ - المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن :
للدكتور عبدالعال سالم (رسالة ماجستير)
بمكتبة كلية دارالعلوم .
- ٨٩ - مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يحتر من حوادث الزمان :
للياقصى اليمنى المكي (مطبعة دائرة
المعارف النظامية بحيدرآباد الدكن
سنة ١٣٣٩ هـ) .
- ٩٠ - مشاهد الإنصاف على شواهد الكشاف : للمرزوقى :
(ملحق بالجزء الرابع من الكشاف)
ط المكتبة التجارية أولى سنة ١٩٥٤ م)
- ٩١ - مصر في المصور الوسطى :
للدكتور على إبراهيم حسن (ط النهضة
المصرية) .
- ٩٢ - معاني القرآن :
للقراء (ط دار الكتب)
- ٩٣ - القاموسات :
لأبي حيان التوحيدي . تحقيق حسن
السندوس . (المطبعة الرحمانية بمصر -
الأولى سنة ١٩٢٩ م) .
- ٩٤ - معجم المطبوعات العربية : تأليف يوسف إيلان سركيس .
(ط سركيس سنة ١٩٢٨ بمصر) .
- ٩٥ - مفسر اللبيب :
لابن هشام (ط مصطفى محمد ١٣٥٦ هـ)
- ٩٦ - الفصل :
للزمخشري (نشر الخانجي ط التقدم) .
- ٩٧ - الفضل شرح شواهد الفصل :
لبدر الدين النعماني (مطبعة التقدم)
- ٩٨ - القنضب :
صنعة أبي العباس المبرد . تحقيق
محمد عبدالخالق عضيمة .
(ط المجلس الأعلى للشئون الاسلامية)
- ٩٩ - مقدمة كتاب سيبويه :
لعبد السلام هارون . طبع دار القلم .
- ١٠٠ - مناهج البحث في اللغة :
للدكتور تمام حسان (الأنجلو المصرية) .
- ١٠١ - منهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان إعجازه :
للدكتور مصطفى الصاوي الجويني (ط دار
المعارف بمصر) .

- ١٠٢- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة : جمال الدين أبي المحاسن :
ابن تفرى بردى • (طبع دار الكتب) •
- ١٠٣- نهضة الألباء في طبقات الأدباء : لأبي البركات الأنباري •
تحقيق محمد أبو الفصل إبراهيم (ط نهضة مصر)
- ١٠٤- نهاية الأرب في فنون الأدب : للنصري • (ط دار الكتب) •
- ١٠٥- النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية أو سيرة صلاح الدين :
لبهاء الدين بن شداد • تحقيق الدكتور
جمال الدين الشبال • (الطبعة الأولى
سنة ١٩٦٤م - الدار المصرية للتأليف والترجمة)
- ١٠٦- هدية المارفين : أسماء المؤلفين وآثار المصنفين : لاسماعيل البغدادي
طبع وكالة المعارف باستنبول سنة (١٩٥١م) •
- ١٠٧- هجج الهوامع شرح جمع الجوامع : للسيوطي : (ط السعادة : ١٣٢٧) •
- ١٠٨- الوساطة بين التنبئ وخصومه : للقاضي عبدالصنيز الجرجاني •
تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، وعليس
البيطارى (الطبعة الأولى سنة ١٩٤٥م عيسى
الحلبى) •
- ١٠٩- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان : لابن خلكان •
بتحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد
(مكتبة النهضة المصرية •)

ثالثا : الدوريات :

- ١- مجلة كلية الآداب (جامعة الاسكندرية) المجلد الحادى عشر ١٩٥٧
(مطبعة جامعة الاسكندرية)
- ٢- مجلة المجمع اللغوى : الجزء السابع (مطبعة وزارة المعارف) •

رقم الصفحة

أ - د

مقدمة

٢

تمهيد : الاهتمام بالتحوف في عصر ابن الحاجب

الباب الأول

ففى

سيرة ابن الحاجب وكتابه الأمالى

الفصل الأول

١٠

سيرة ابن الحاجب :

١٠

١- نشأته ورحلاته

١٦

٢- ثقافته وأسائده

١٨

٣- آثاره

الفصل الثانى

٣٩

كتاب الأمالى النحوية

٣٩

تمهيد

٤٢

١- نسخه

٥٢

٢- أقسام الكتاب وأهميته

٥٤

٣- أماكن الأمالى وتاريخها

الباب الثانى

ففى

الأمالى القرآنية

الفصل الأول

٥٩

منهج ابن الحاجب فى أماليه القرآنية

٥٩

١- آيات الإملاء

٧٥

٢- طريقة الإملاء

٧٩

٣- تفسير القرآن وفقه بأسلوه

الفصل الثاني

- أمل أخرى :
٢٣٣
٢٣٣ ١- نقد المتبى وغيره من الشمرأ
٢٤٠ ٢- بين أمالى ابن الحاجب وأمالى ابن الشجرى
٢٤٦ ٣- الأمالى المتفرقة

الباب الخامس

فى

شخصية ابن الحاجب النحوية

الفصل الأول

- بين المدارس النحوية :
٢٥١
٢٥١ ١- مع المدرسة البصرية
٢٥٩ ٢- موقفه من المدرسة الكوفية
٢٦٣ ٣- فى اتجاه المدرسة البغدادية

الفصل الثاني

- فى أصول النحو وفروعه :
٢٦٦
٢٦٦ ١- السماع والاستشهاد بالحديث
٢٦٩ ٢- القياس والملة
٢٧٥ ٣- أثر ثقافته فى نحوه
٢٨٢ ٤- مخالفة النحاة فى الفروع

الفصل الثالث

- مكانته بين النحاة :
٢٩٠
٢٩٠ ١- تلاميذه
٢٩٢ ٢- أثره فىمن بعده
٢٩٨ ٣- آراء العلماء فيه

٣٠٣

الخاتمة

٣٠٨

المصادر والمراجع

٣١٨

الفهرس

Egyptian Bibliothetheque as the basis for this study, because it was written as early as the year 696 of Hijra and because it is complete.

The manuscript is in six sections :-

- a) Comments on the Koran.
- b) Comments on the book of "al Mofassal" by al-Zamakhshary.
- c) Comments on certain points of disagreement amongst grammarians.
- d) Comments on his own book "al Kafia"
- e) Comments on the poetry of "al Lotanabby", & others.
- f) Miscellaneous Comments.

These were dictated in Cairo, Damascus, Gazza and Jerusalem.

Chapter 2:

His comments on the Koran were discussed in this Chapter. The verses treated came in the same order as that in the Hoby Book. I have presented them in a table for easy reference. His grammatical analysis of these verses depended on their meaning and very rarely was he satisfied with grammatical features alone. He referred to some of the Koranic readings in the light of their grammatical implications and he was, throughout, uninfluenced by al-Zamakhshary or any other. He took special care to show

IBN EL HAJEB IN HIS "AL AMALY AL NAHWEYYAH"

His views on the Koranic verses and on the book
of "Al Mofassal"

This work is composed of five Chapters, as summarized
below :

Chapter:1. His full name is Othman ibn Omar ibn Abi Bakr
ibn Younos Abu Amr Jamalu'l Deen. He was born in Iana the
south of Egypt in the year 570 of Hijra. He grew up during
the reign of the Ayyoubide dynasty whose kings were known
to be interested in grammar. He studied in Cairo under Al-
Shatby and other great scholars. Later he went to Damascus
where he taught in the Omayyade Mosque. He returned to
Cairo and from thence to Alexandria where he died in the
year 646 of Hijra.

Among his numerous books in grammar are "al Kafia"
and "al Shfia" both of which were frequently commented on
by later scholars. His "al Amaly al Nahweyyah", the sub-
ject of this work is available only in manuscript form.
There are many copies of it in the Egyptian Bibliotheque
and the Arab League Manuscript Institute and the Academy
for the Arabic Language. I have chosen the copy No-26 of